تقديم

إنتهجت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى منهج التخطيط العلمى الاستراتيجى لتحديد مسارات وتوجهات تنمية القطاع الزراعى، وذلك بدءاً من عقد الثمانينات حيث وُضعت أول إستراتيجية إنمائية للقطاع الزراعى، ثم تلتها عدة إستراتيجيات كان كل منها يحدد مسارات العمل المستقبلى فى ظل التطورات الإقتصادية والإجتماعية التى أحاطت بالزراعة والمزارعين آن ذاك. ومع بداية عام 2006 حدثت تحولات شبه جذرية فى العديد من العوامل الداخلية والخارجية، وذلك بالقدر الذى فرض ضرورة مراجعة مناهج وأساليب العمل لتطوير مساراته، وبما يزيد من قدرة القطاع الزراعى على المواءمة مع هذه المتغيرات تحقيقاً للصالح العام والخاص، ومن هنا تم إتخاذ قرار بإعداد إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية المستدامة يمتد أفقها الزمنى حتى عام 2030.

ونظراً لتغير خصائص ومقومات البيئة الزراعية كثيراً عما كانت عليه قبل ثلاثة عقود، فكان من الطبيعى أن ينعكس ذلك على منهج إعداد هذه الإستراتيجية وما تضمنته من عناصر ومكونات، حيث تميزت هذه الإستراتيجية بثلاث خصائص يمكن الإشاره إليها فيما يلي:

- **إتساع دوائر المشاركة فى الإعداد:** إبتداءً من المشاركة الإيجابية لعدد كبير من المزارعين والمهتمين بالشأن الزراعى من القطاع الخاص والمجتمع المدني، ووصولاً إلى العديد من المسئولين عن إدارة شئون هذا القطاع على مستوى المحافظات والجامعات ومعاهد البحث الزراعى . وقد ساعد هذا الإتساع فى المشاركة فى أن تأتى المقترحات الواردة بالوثيقة متوافقة مع إحتياجات العمل الفعلية ، وفى حدود إمكانات التنفيذ الواقعية .
- **إعتماد منهج شامل فى الإعداد الفنى:** حيث تتضمن الإستراتيجية، إلى جانب التحديد الموضوعى للأهداف وتوجهات العمل المستقبلى، جوانب أخرى لا تقل أهمية أبرزها:
  - التحليل الموضوعى لتجارب التنمية فى الماضى لإستخلاص الدروس، وتحديد مواطن الضعف والقصور التطبيقى لتفاديها ، ومواطن الثراء والقوه للبناء عليها.
  - التحديد الدقيق لآليات التنفيذ الكفيلة بتحقيق الأهداف.
- **التحديد الموضوعى لأدوار كل من القطاع الحكومى، والقطاع الخاص:** وذلك بهدف تهيئة بيئة أفضل لعمل كلا القطاعين فى أنشطة وبرامج التنمية من ناحية، والإرتقاء بمستوى الأداء للمؤسسات الزراعية.

وفى الواقع فإن مراحل عملية التنمية الناجحة لا تنتهى بمجرد إعداد إستراتيجية متكاملة للتنمية وإنما تبدأ بذلك، على أن تتضافر بعد ذلك جهود المهتمين بالزراعة لترجمة هذه الإستراتيجية إلى خطط تنفيذية تقود العمل المستقبلى، وهذا ما سوف توليه الوزارة إهتماماً خاصاً فى المرحلة القادمة.

ولا يسعنى فى هذا المجال إلا أن أقدم خالص شكرى إلى كل من شارك فى وضع هذه الإستراتيجية وبالأخص مجلس البحوث الزراعية والتنمية والذي قام بالإشراف والتنسيق على إعداد هذه الإستراتيجية مع نخبة متميزة من خبراء الزراعة سواء المنتمين منهم للوزارات المعنية أو القطاع الخاص والمجتمع المدني

كما أوجه خالص تقديرى لجهود المؤسسات الدولية التى شاركت فى بعض مراحل الإعداد وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية.

وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي

أمـــين أباظـــة

تمثل الإستراتيجيات القومية إطاراً عاماً للتوجهات التي تتبناها الدولة فى تحقيق أهداف وغايات تتطلب أفقاً زمنياً طويل المدى نسبياً، مع تحديد واضح للسياسات والآليات الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية. وقد عرفت الزراعة المصرية ثلاث إستراتيجيات منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي، تمثلت في إستراتيجية الثمانينات، وإستراتيجية التسعينات، وإسترتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2017.

وقد تباينت الإستراتيجيات الثلاث في كل من أهدافها وبرامجها وآلياتها نظراً لاختلاف وتباين الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية التي صاحبت إعداد كل منها. ففي الوقت الذي ركزت إستراتيجية الثمانينات على هدف تحرير قطاع الزراعة وتحرير السياسة السعرية والوصول بمعدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي إلى 3.4%، فإن إستراتيجية التسعينات قد ركزت على استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي في قطاع الزراعة وزيادة الصادرات الزراعية إلى 5 مليار جنيه سنوياً، والوصول بمعدل النمو السنوي إلى 3%. بينما ركزت إستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2017 على تحقيق الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب والوصول بمعدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي إلى 4.1% والاستمرار في برنامج استصلاح الأراضي بمعدل 150 ألف فدان سنوياً.

وقد ركزت إستراتيجية الثمانينات على تطوير السياسات السعرية الزراعية كآلية لضمان إعادة تخصيص الموارد وتوفير الحافز للزراع لتنمية الإنتاجية وتخفيف حدة التناقض بين الأهداف الفردية ونظيرتها المجتمعية، وتحرير قطاع الزراعة من مركزية اتخاذ القرارات. بينما ركزت إستراتيجية التسعينات على التحرير الكامل لإنتاج وتسويق وتصدير القطن، ودعم البحوث الزراعية، وزيادة الصادرات الزراعية ومراجعة سياسات ومعايير اختيار المستفيدين من توزيع الأراضي الجديدة. أما إستراتيجية 2017 فقد ركزت على التحول إلى اللامركزية بالنسبة لمسئوليات إدارة المياه، وإنشاء آلية لاسترداد جزء من تكاليف عمليات الري وتكاليف الصيانة والتصدي لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية، والاعتماد على الذات في إنتاج المحاصيل الإستراتيجية.

وفيما يخص الموارد الزراعية فقد ركزت إستراتيجية الثمانينات على حل مشكلات الأراضي قصيرة الأمد مثل الملوحة والقلوية، وتطوير نظم الري خاصة في الأراضي المستصلحة. بينما ركزت إستراتيجية التسعينات على مواجهة مشكلة البناء على الأراضي الزراعية، وتعظيم العائد من وحدة المياه وتحسين ممارسات الري الحقلي. أما إستراتيجية 2017 فقد ركزت على التوسع في تنظيم جمعيات مستخدمي المياه وتحديد المساحة المنزرعة بالأرز والقصب.

وقد كانت إستراتيجية الثمانينات نقطة البداية للاتجاه نحو التركيز على التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية كشرط أساسي لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاع الزراعي، وبالتالي فقد ركزت على تطوير كل من منظومات الإرشاد الزراعي والبحوث والائتمان الزراعي. في حين ركزت إستراتيجية التسعينات على تكامل خدمات الإرشاد الحقلي وتوفيز الكوادر المتخصصة، وتخفيض حجم العمالة في وزارة الزراعة، واستكمال إجراءات خروج بنك التنمية والائتمان الزراعي من عمليات تدبير وتوزيع مستلزمات الإنتاج. أما إستراتيجية 2017 فقد ركزت على تطوير السياسة الائتمانية الزراعية.

والشئ الذى لايمكن إنكاره هنا أن الزراعة المصرية قد حققت العديد من الأهداف التى تبنتها الإستراتيجيات الثلاث السابق الإشارة إليها، وفى المقابل فقد تعذر تحقيق بعض الأهداف. ومنذ وضع استراتيجية التنمية لعام 2017 والتى صدرت فى عام 2003، فإن الساحة الإقتصادية الوطنية قد شهدت تطورات متسارعة كان بعضها نابعاً من تغيرات دولية أو إقليمية، والبعض الآخر كان محصلة تفاعلات محلية. وصاحب ذلك حدوث أزمة الغذاء اعالمية وانعقاد "قمة الغذاء والتغيرات المناخية بروما، يونيو 2008"، وكذا تقرير البنك الدولي عن "الزراعة للتنمية" ، وصدر فى نفس العام "التقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية فى خدمة التنمية IAASTD، 2008" وكذا "التقرير الرابع لحالة التغيرات المناخية فى العالم AR4 ،IPCC 2007". هذا بالإضافة إلى عدة تقارير لتقييم وتفعيل دور المؤسسات الدولية العاملة فى الزراعة لمواجهة هذه التطورات وهي: منظمة الأغذية والزراعة FAO – الصندوق الدولي للتنمية الزرعية IFAD – المجموعة الإستشارية الدولية للبحوث الزراعية CGIAR – المنتدي العالمي لبحوث الزراعية GFAR. وقد أحدثت هذه المتغيرات فى مجملها تغيرات فى البيئة الزراعية فرضت ضرورة المراجعة العميقة لسياسات وأساليب إدارة الموارد الزراعية، ومن هنا تبلور الإتجاه لإعادة صياغة استراتيجية للتنمية الزراعية حتى عام 2030.

أهم المتغيرات التى استدعت صياغة إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية حتى عام 2030:

- **التطور السريع فى المستجدات العلمية بما تتضمنه من إمكانيات واسعة للتطبيق فى التنمية الزراعية وانعكاساتها على كفاءة إستخدام الموارد الزراعية، ومن أهمها تكنولوجيا الإستشعار عن بعد، وتطبيقات الهندسة الوراثية، والتكنولوجيات متناهية الصغر (النانوتكنولوجى). ومن الطبيعى فإن هذه المستجدات وتطبيقاتها تحمل آفاقاً واسعة لتطوير الإنتاجية لكل من وحدتى الأرض والمياه.**
- **على الرغم من التأكيد التام فى الإستراتيجيات السابقة على أهمية معظمة العائد من وحدة المياه، إلا أن الجهود التى بذلت فى هذا المجال لم تكن كافية لتوجيه المزارعين لتبنى تراكيب محصولية تؤدى إلى ترشيد إستخدام المياه، فقد تضاعفت مساحات الأرز على الرغم من التدهور الحاد في نصيب الفرد من الموارد المائية إلى ما دون مستوى الفقر المائي.**
- **التعديلات التى طرأت على العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضى الزراعية، والتى أعادت للملاك الحق فى إنهاء أو تعديل العلاقة الإيجارية. وكذا العودة إلى آليات السوق فى تحديد القيمة الإيجارية للأراضى بدلا من الإعتماد على الربط الضريبى فى تحديد هذه القيمة.**
- **التعرض للعديد من الأزمات الوافدة من الخارج والتي أثرت سلبياً على القدرة الإنتاجية الزراعية ودخول المزارعين، والتي كان أخرها أزمة انفلونزا الطيور، وهو ما أوضح ضرورة استحداث نظم جديدة لإدارة الأزمات والحد من آثارها.**

- **أدت تعديلات هيكل أسعار الصرف إلى تحسين القدرة التنافسية للعديد من المنتجات الزراعية إلا أن الضعف القائم في تنظيمات صغار المزارعين وضعف البنية التسويقية الزراعية قلص من إمكانيات الاستفادة من النتائج الإيجابية لتعديلات السياسات النقدية والمالية .**
- **دخول اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية حيز التنفيذ، واكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية الكوميسا، وغيرها من التجمعات وما يترتب على ذلك من ضرورة إعادة صياغة توجهات وآليات التنمية الزراعية .**
- **اتساع عضوية الاتحاد الأوروبي، وما له من انعكاسات على التجارة الزراعية المصرية، باعتبار الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأكبر لمصر.**
- **تعرض الأسواق العالمية للغذاء الى تقلبات حادة بين الصعود المفاجئ وغير المتوقع نتيجة للتغيرات فى كل من جانبى طلب وعرض الغذاء وهو ما عرف بأزمة الغذاء العالمية، ثم إنهيارها بشكل حاد عقب ما تعرض له العالم من أزمة مالية حادة – إعتبارا من سبتمبر 2008– عصفت بالأسواق المالية وخفضت من معدلات النمو وقلصت من حجم التجارة العالمية. واستمرت أسعار الغذاء أعلى من معدلاتها قبل أزمة الغذاء. ومن الطبيعى أن تنعكس آثار هذة الأزمات على الزراعة المصرية والتجارة الخارجية الزراعية ومستويات دخول المزارعين.**
- **الاتجاه العالمي نحو التوسع في استخدام محاصيل الحبوب في إنتاج الوقود الحيوي وانعكاس ذلك على المعروض العالمي منها كهدف إستراتيجي فى الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي.**
- **التغيرات المناخية العالمية وبروز ظاهرة الاحتباس الحراري، وتأثيراتها السلبية المتوقعة على الإنتاج الزراعي وعلى أراضي الدلتا والبحيرات الشمالية المصرية.**
- **بروز اتجاة جديد للإستثمار الزراعى خارج الحدود الوطنية للكثير من الدول، كما هو الحال بالنسبة لبعض أعضاء مجموعة الـ BRICS (البرازيل– الهند– الصين) وكذا دول مجلس التعاون الخليجي، والتى اتجهت نحو توسيع استثماراتها الزراعية فى أفريقيا وأسيا.**

وتجدر الإشارة الى أن وثيقة إستراتيجية التنمية الزراعية 2030 لم تقتصر فقط على مجرد مراجعة برامج التنمية وأهدافها ، وإنما أولت إهتماما خاصا بالتحديات التى تواجه جهود التنمية الزراعية، وكذا آليات التنفيذ التى يمكن من خلالها تحقيق الشطر الأكبر من الأهداف فيما لو توافرت إرادة التغيير وإمكانات العمل ومتطلباته.

رئيس مجلس البحوث الزراعية والتنمية

أ.د/ عـادل البلتاجـــي

تجدر الإشارة إلى أن وثيقة إستراتيجية التنمية الزراعية 2030 قد تم صياغتها وفق منهجية محددة تراعى كونها وثيقة مصرية تعكس التوجهات الوطنية وبالتنسيق بين مجس البحوث الزراعية والتنمية وكل من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مع الإستفادة من مداخلات كل من الصندوق الدولى للتنمية الزراعية والبنك الدولي، ويمكن تلخيص هذة المنهجية فيما يلى:

1. **تكليف مجموعة من الخبراء بمراجعة ودراسة الإستراتيجيات الزراعية الثلاث السابق إعدادها وآليات تنفيذها، والمتمثلة فى إستراتيجية الثمانينات واستراتيجية التسعينيات والإستراتيجية التى تم إعدادها حتى عام 2017، وذلك بهدف الوقوف على الدواعى أو الضرورات التى تستدعى إعادة صياغة إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية من عدمها.**
2. **عرض نتائج عمل هذا الفريق على مجلس البحوث الزراعية والتنمية، والذى أقر بضرورة إعادة صياغة إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية حتى عام 2030 ، وذلك فى ظل المتغيرات العديدة التى لحقت بالساحات الوطنية والإقليمية والدولية، ذات التأثير المباشر على الزراعة المصرية.**
3. **تم تشكيل فريق موسع من الخبراء الزراعيين من العاملين بالوزارات المعنية (وزارة الموارد المائية والري، وزارة التنمية المحلية ووزارة الإتصالات) والمؤسسات ذات العلاقة وممثلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتكليفهم بإعداد وثيقة إستراتيجية التنمية الزراعية المستقبلية حتى عام 2030. وقد إشتمل هذا الفريق على تسع مجموعات عمل فرعية إختصت كل منها بقطاع فرعى أو مجال من المجالات الزراعية.**
4. **قامت كل مجموعة بدراسة تطورات الأوضاع الراهنة للأداء الزراعى فى القطاع الفرعى المعنية به، وإمكانيات تنميتة فى حدود الموارد الطبيعية المتاحة خاصة المياه والأرض والموارد البشرية، آخذة فى الإعتبار تجارب العقود الثلاث السابقة، والإمكانيات التى يمكن إحرازها بإستخدام ما أستحدث من تقنيات جديدة وأساليب متطورة.**
5. **عرض ومناقشة الخطوط الرئيسية للإستراتيجية فى إجتماعات متتالية لمجلس البحوث الزراعية والتنمية.**
6. **عقد ورش عمل موسعة ضمت عدداً كبيراً من المشتغلين بالعمل الزراعي فى الجامعات (كليات الزراعة والطب البيطري) ومراكز البحوث (مركز البحوث الزراعية، مركز بحوث الصحراء، مركز البحوث المائية، والمركز القومي للبحوث) ورجال الأعمال والقطاع الخاص والمجتمع المدني. حيث تم التعرف على وجهات نظر المشاركين إزاء التوجهات والمقترحات المعروضة لأخذها فى الإعتبار عند الصياغة النهائية لوثيقة الإستراتيجية.**
7. **قام فريق العمل بعقد خمسة ورش عمل موسعة خص كل منها إقليم من الأقاليم الزراعية (شرق الدلتا – غرب الدلتا – وسط الدلتا – مصر الوسطى – مصر العليا) دعى لها كافة الأطراف ذات العلاقة بالنشاط الزراعى، شملت المزارعين وتنظيماتهم وممثلين عن الأجهزة والمؤسسات الخدمية العاملة فى الإقليم، بالإضافة الى قيادات العاملين فى كليات الزراعة والطب البيطرى والمراكز البحثية المتواجدة بالإقليم. وقد تم فى هذه الإجتماعات عرض الخطوط الرئيسية للإستراتيجية، وأيضا إمكانيات تنمية الإقليم – والتى تم إستخلاصها من خلال استمارات**

إستبيان أعدت خصيصا لهذا الغرض وتم تجميعها من جميع المحافظات– وذلك بهدف التعرف على وجهة نظر المشاركين إزاء المقترحات التى تم عرضها، والتعرف عن قرب على مشاكل الإقليم وإمكانيات تنميته، والمجالات ذات الأولوية فى العمل المستقبلى.

8. **تم تشكيل مجموعة عمل مصغرة لتحليل ما تم الحصول عليه من معلومات وآراء على المستويين المركزى والإقليمى، ومن ثم القيام بصياغة مسودة وثيقة الإستراتيجية.**
9. **تم مناقشة مسودة وثيقة الإستراتيجية مع الخبراء التنفيذيين لمنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولى التنمية الزراعية (إيفاد)، والبنك الدولي، وإدخال الإضافات ذات الأهمية التى تم الإتفاق عليها.**
10. **عرضت الوثيقة فى جلسة خاصة موسعة لمجلس البحوث الزراعية والتنمية لمناقشتها وإقرارها. وتمثل الوثيقة الحالية إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030 وفق منهجية العمل الموضحة.**

المشاركون فى إعداد وثيقة الإستراتيجية

المنسق العام: أ.د. عادل البلتاجـــــى

مجموعة تنمية المصادر الطبيعية

- **أ.د. أيمن أبو حديد (منسق)**
- **أ.د. عبد الغنى الجندى**
- **أ.د. ضياء القوصى**
- **أ.د. محمد أسامة سالم**
- **أ.د. عبد العزيز شتا**
- **أ.د. أحمد طاهر**
- **أ.د. سمير الشيمى**
- **ا.د. عادل الغندور**
- **م. حسن مرعي**

مجموعة الإنتاج الحيوانى

- **أ.د. عادل أبو النجا (منسق)**
- **أ.د. إبراهيم صديق**
- **أ.د. فاروق الدسوقى**
- **أ.د. أشرف برقاوي**
- **أ.د. محسن شكرى**
- **أ.د. حسين سليمان**
- **أ.د. محمد الشافعى**
- **أ.د. عزت عواض**

مجموعة الإنتاج النباتى

- **أ.د. عبد السلام جمعة (منسق)**
- **أ.د. عبد الوهاب علام**
- **أ.د. عاصم شلتوت**
- **أ.د. محمد النحراوى**
- **أ.د. أحمد الجيزاوى**
- **أ.د. سيد أبو الفتوح**
- **أ.د. عادل الغندور**
- **أ.د. محمد عبد السلام**

مجموعة التسويق والتصنيع الزراعى

- **أ.د. وحيد مجاهد (منسق)**
- **أ.د. ممدوح مدبولى**
- **م. حامد الشيتى**
- **أ.د. محمد شحاته**
- **أ.د. أحمد خورشيد**

مجموعة السياسات

- **أ.د. حمدى سالم (منسق)**
- **أ.د. إبراهيم صديق**
- **أ.د. وحيد مجاهد**

مجموعة البحوث ونقل التكنولوجيا

- أ.د. مجدى مدكور (منسق)
- أ.د. أيمن أبو حديد
- أ.د. عادل أبو النجا
- أ.د. عبد السلام جمعه
- أ.د. عبد الغني الجندي
- أ.د. فوزي نعيم محروس
- أ.د. أحمد رافع

مجموعة المرأة

- أ.د. هنية الاتربى (منسق)
- أ.د. كاملة منصور
- أ.د. حمدي سالم

مجموعة المؤسسات والتنمية البشرية

- أ.د. إبراهيم ريحان (منسق)
- أ.د. رشاد عبد اللطيف
- أ.د. عماد الشافعى
- أ.د. إبراهيم صديق
- م. محمود نور

مجموعة المعلومات والاتصالات

- أ.د. أحمد رافع (منسق)
- أ.د. محمود رافع
- أ.د. أيمن الدسوقى
- أ.د. هشام الديب
- أ.د. أشرف عبد الوهاب
- أ.د. عبد العزيز شتا
- م. علاء الحايس

مجموعة صياغة وثيقة الاستراتيجية

- أ.د. عادل أبو النجا (منسق)
- أ.د. حمدى سالم
- أ.د. إبراهيم صديق
- أ.د. وحيد مجاهد
- أ.د. مجدى مدكور
- أ.د. يوسف حمدى

المشاركون من المنظمات الدولية

- د. ضياء عبده – منظمة الأغذية والزراعة
- د. موريس سعادة - منظمة الأغذية والزراعة
- د. نصر الدين الأمين - منظمة الأغذية والزراعة
- د. رايخنر - منظمة الأغذية والزراعة
- د. محمد العراقي – الصندوق الدولى للتنمية الزراعية

مجموعة الدعم المعلوماتى والفنى

- أ.د. أحلام النجار (منسق)
- ا.د. ملاك جرجس
- م. عايدة غازي
- د. محمد علي فهيم
- م . محمود كامل
- م. محي الدين قدح

وكذلك المساهمة المشكورة لكل من:

- **أ.د. ممدوح شرف الدين – د. حافظ غانم – أ.د. مرسي السوده – أ.د. محمود النجار – أ.د. جمال صيام – أ.د. محمد زكريا – أ.د. محمد العسال– د. محمد عباس – أ.د. سيد شلش – د. فاطمة النمكي.**

- **السادة أعضاء لجنة التعاونيات: أ.د. فخري شوشة – أ.د. إبراهيم محرم – أ.د. محمود منصور – أ.د. محمد جمال الدين راشد– أ.د. شفيع سلام – أ.د. السيد عبد المطلب.**

- **السادة وكلاء وزارة الزراعة والطب البيطري فى مختلف محافظات الجمهورية.**

- **وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي.**
- **وزارة الموارد المائية والري.**
- **وزارة التنمية المحلية.**
- **وزارة التنمية الإدارية.**
- **وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.**

الجزء الأول: تحليل أداء القطاع الزراعي

1/1 تطورات التنمية ومعدلات الأداء

شهدت الزراعة المصرية خلال العقدين الماضيين تطورات هامة أثرت تأثيرا مباشرا على دور القطاع الزراعى فى تكوين الدخل القومى وتنمية الإتجاة نحو التصدير، كما أثرت على أوضاع المزارعين من حيث التراكيب المحصولية ، وأنماط التكنولوجيا المطبقة، ومستويات الدخول المتحصل عليها، ومدى استجابة المزارعين للتغيرات السوقية. وتستعرض النقاط التالية أهم ملامح التغير الذى لحق بالزراعة المصرية خلال هذة الفترة:

1/1/1 معدلات النمو للقطاع الزراعى

تفاوتت معدلات التنمية خلال العقدين الماضيين تفاوتاً واضحاً ما بين فترة وأخرى تأثراً بتطورات الأوضاع الاقتصادية العامة من جانب ، واستجابة لجهود التنمية واستثماراتها من جانب أخر. وتأتي الفترة 82/81 – 87/86 في مقدمة هذه الفترات التي حققت معدلاً للنمو أعلى من غيرها حيث قدر معدل النمو بنحو 3% سنوياً خلال هذه الفترة، في حين جاءت الفترة 88/87–92/91 في مؤخرة الفترات من حيث معدلات النمو حيث قدر معدل النمو بنحو 2% فقط سنوياً، بينما حقق معدل النمو فى القطاع الزراعى بعض التحسن خلال الفترات التالية حتى بلغ 3.3% خلال 07/06 ومن ذلك يتضح أن الكثير من التغيرات والتعديلات الهيكلية التى شهدها القطاع الزراعى خلال فترة التسعينيات قد أثرت إيجابيا على معدلات النمو المحققة فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. ويبلغ معدل النمو المستهدف للخطة السادسة 08/07– 012/011 نحو 3.6% فى بداية الخطة. ويمكن إبراز بعض أهم الأسباب ذات الأثر المباشر والفعال على المعدلات التنموية السابق الإشارة إليها:

- **تطورات الاستثمار الزراعي: سواء من قبل الدولة أو القطاع الخاص ، إذ تفيد الأرقام أن هناك ترابطاً واضحاً بين معدلات الانفاق الحكومي على هذا القطاع ، ومعدلات التنمية التي أمكن إحرازها، الأمر الذي يشير بوضوح لا يقبل الشك أن نقطة الانطلاق لتحقيق إنجازات تنمويه هامه تتمثل في الانفاق الاستثماري العام، والذي تتولاه الحكومة موجهاً لتدعيم البنية الأساسية للقطاع، وتجهيز مناطق الاستصلاح الجديدة بكامل المقومات التنموية المطلوبة. ومما يؤكد ذلك ما تبرزه الإحصاءات حول التراجع الواضح لمعدلات استصلاح الأراضي في ظل محدودية الإنفاق الاستثماري الحكومي والذي شهدته سنوات 03/02–07/06 حيث تراجع بالاسعار الجارية من نحو 18 مليار جنيه فى الفترة 98/97 –02/01 الى نحو 15.2 مليار جنيه فى جملة السنوات الخمس التالية (03/02–07/06).**
- **زيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها: حيث شهدت هذه الفترة تطورا هاما في تهيئة البنية الأساسية للبحث والتطوير التكنولوجي وذلك بدعم مركز البحوث الزراعية وأتساع دوائر اختصاصاته وبناء قدراته البشرية وكذا باقي مؤسسات البحث العلمي الزراعي، وقد ساعد على ذلك نجاح الدولة في إستقطاب العديد من مصادر التمويل الأجنبي لتعمل على دعم الزراعة المصرية في صورة مشروعات تنموية متخصصة أحياناً ، وعامة أحياناً أخري. ولعل مشروعات تنمية الإنتاج النباتي والحيواني من خلال مشروع تطوير النظم الزراعية (Egypt-California) ومشروع تطوير أهم محاصيل الحبوب المصرية**

(EMCIP) المشـروع القـومى للبحـوث الزراعيـة (NARP)، ومشـروع نقـل التكنولوجيـا الزراعيـة واستخداماتها (ATUT) ومشروع إصلاح السياسات الزراعية (APRP) وكذا مشروع تطوير الصرف الزراعي الذي موله البنك الدولي وغيره من المشروعات المماثلة، تعد أمثلة لما شهدته هذه الفترة من تطور هام في مجال بناء القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي الزراعي. وقد كان من محصلة تلك المشروعات الزيادة غير المسبوقة في الإنتاجية الزراعية للعديد من المحاصيل والتى يأتي في مقدمتها القمح ،الأرز ، والذرة ، والعديد من المحاصيل البستانية مثل العنب والفاصوليا الخضراء وغيرها ، هذا إلى جانب التنمية السريعة التي شهدها قطاع الاستزراع السمكي خلال هذه الفترة.

- تحرير القطاع الزراعي من القيود الحكومية: شهدت التسعينات تغيراً جذرياً في مسئوليات وأدوار الدولة في الأنشطة الزراعية ، فخلال هذه الفترة عدلت علاقات الإنتاج الزراعي بموجب قانون العلاقة بين ملاك الأرض ومستأجريها، وألغيت الدورة الزراعية الإجبارية ، وحررت قرارات المزارعين التسويقية ، وأيضاً تقلص الدعم الزراعي تدريجياً في مقابل تحرير الأسعار الزراعية مسترشدة بنظيرتها الدولية، إلى غير ذلك من التغيرات الهامة، التي أثرت بفاعلية على عده جوانب كان في مقدمتها تغيرات واضحة في التراكيب المحصولية في إتجاة المحاصيل الأعلى عائد من وجهة نظر المزارعين ، بالتالي فقد اتسعت مساحات الأرز على حساب القطن ، وأدخلت العديد من الأصناف والأنواع المحصولية الجديدة التي لم تكن معروفة سابقاً .
- إصلاح العلاقات الإيجارية الزراعية: ترتب على صدور قوانين الإصلاح الزراعى وما تضمنة من تحديد القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة على الأراضى الزراعية والتجديد التلقائى للعقود الإيجارية وتوريث تلك العقود، إلى الإلغاء الكامل لدور الطلب والعرض فى تحديد القيم الإيجارية للأراضى وكذا أثمان الأراضى. وزيادة على ذلك فقد جمدت الحكومة القيمة الضريبية على الأراضى وبالتالى القيمة الإيجارية لها وهو الأمر الذى إستمر لأكثر من أربعين عاما. وقد ترتب على هذا الوضع العديد من مظاهر الخلل والتناقض فى العلاقات الإقتصادية والإجتماعية فى الريف المصرى ويمكن الإشارة إلى بعض مظاهر الخلل فى الجوانب التالية:
  - ❖ إنعدام الثقة والتعاون بين ملاك الأراضى ومستأجريها الأمر الذى إنعكس على محدوديةالإهتمام بصيانة الأراضى وزاد من تدهورها.
  - ❖ ظهور إختلال شديد فى سوق الأراضى ، حيث إنخفضت أثمان الأراضى المؤجرة إلى نحونصف نظيرتها غير المؤجرة والمزروعة على الذمة.
  - ❖ إتجاة الكثير من الملاك بالإتفاق مع المستأجرين إلى تبوير تلك الأراضى وطرحها للإستعمال السكنى، وبالتالى خروج مساحات كبيرة من أجود الأراضى الزراعية من الإستعمال الزراعى.
  - ❖ إنخفاض التدفق الإستثمارى ومن ثم التكوين الرأسمالى فى القطاع الزراعى، الأمر الذى حد بشكل كبير من إمكانيات تنمية المشروعات المرتبطة والمكملة للأنشطة الزراعية.

وقد أدت هذة الأوضاع الى ضرورة مراجعة القانون الخاص بالعلاقة بين الملاك والمستأجرين وإصدار قانون جديد بهدف تفعيل دور قُوَى السوق فى تحديد القيمة الإيجارية ونظيرتها السوقية للأراضى بإعتبارها

من أهم عناصر الإنتاج الزراعى، وهو ما ينعكس بالضرورة على كفاءة توزيع إستخدامات الأراضى بين الأنشطة المزرعية المختلفة. وقد بذلت الدولة جهودا حثيثة لتطبيق القانون الجديد دون التأثير على السلام الإجتماعى فى الريف وذلك من خلال:

- التعديل التدريجى للفئات الإيجارية حتى تعكس القيم السوقية الحقيقية.
- إعطاء فترة إنتقالية طويلة نسبيا لتوفيق الأوضاع بين الملاك والمستأجرين.
- تعويض المستأجرين المتضررين بأراضى بديلة فى مناطق التوسع الأفقى وبشروط ميسرة مع توفير مقومات التوطين فى هذة المناطق.

- التوجه نحو زيادة معدلات ميكنة العمليات المزرعية: شهدت السنوات الماضية تطورا ملحوظا فى ميكنة العديد من العمليات المزرعية وبخاصة عمليات إعداد الأراضى للزراعة، والرى ، ومقاومة الآفات، والحصاد والدراس لغالبية المحاصيل الزراعية. وقد أدى ذلك الى تحرير الحيوان من العمل المزرعى وهو ما انعكس على إنتاجيتها إيجابيا، كما أدى ذلك إلى زيادة كفاءة أداء العمليات المزرعية وتخفيض الزمن والجهد اللازم لأداء تلك العمليات وهو ما إنعكس على كل من إنتاجية المحاصيل المختلفة من ناحية، ومعدل التكثيف الزراعى من ناحية أخرى. كما شهدت تلك الفترة أيضا ميكنة العديد من الأنشطة الزراعية الأخرى مثل مزارع دجاج اللحم والبيض والمزارع السمكية.

2/1/1 زيادة القدرة التنافسية للعديد من منتجات الزراعة في الأسواق الدولية

ظلت الصادرات الزراعية لفترات طويلة من الزمن محصورة في أربعة محاصيل رئيسية وهي القطن والأرز والبصل والموالح. ومنذ منتصف التسعينات بدأت مظاهر التحول الجذري في هيكل تجارة الصادرات الزراعية حيث تنوعت محصولياً واتسعت سوقياً، وتضاعفت من حيث القيمة والعائد التصديري ومما يؤكد ذلك أن جملة قيمة الصادرات الزراعية بلغت نحو 1230 مليون دولار سنوياً خلال الثلاث سنوات الأخيرة (05-07) تشكل المحاصيل الأربع السابق الإشارة إليها نحو 50% من هذه الحصيلة التصديرية ، والباقي كان محصلة تصديرية للعديد من الحاصلات الأخرى مثل الخضر، الفاكهة والنباتات الطبية والعطرية. كما اتسعت الدائرة السوقية للصادرات المصرية فلم تقتصر على السوق العربية أو الأوروبية بل انتشرت لتصل إلى العديد من الأسواق الأفريقية، وأسواق جنوب شرق أسيا وغيرها من أسواق الاستيراد الرئيسية على النطاق العالمي.

3/1/1 التحسن النسبي في معدلات التصنيع الزراعي

على الرغم من أن معدلات التصنيع الزراعي لمنتجات الزراعة المصرية ما زالت دون الطموح ، فإن العقدين الماضيين قد شهدا ولا شك تطورا هاماً في هذا المجال ، فقد أنشئت العديد من وحدات التصنيع الأحدث تكنولوجيا ، كما جاءت منتجاتها مطابقة لشروط الجودة العالمية بالقدر الذي زاد من قدرتها على النفاذ إلي العديد من الأسواق الخارجية. ولعل التطورات التي شهدتها صناعة العصائر والمربات ، وصناعات الخضر المجمدة والمجففة لخير دليل على التطور الذي تحقق خلال هذه الفترة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمر لم يقتصر فقط على التصنيع الزراعي المباشر لمنتجات الزراعة ، بل أمتد أيضاً لتصنيع العديد من مدخلاتها

وبصفة خاصة مواد التعبئة والأسمدة والمبيدات ومستلزمات الري وغير ذلك من المدخلات الزراعية الرئيسية . وقد إنعكس هذا التطور فى شكل الزيادة السريعة فى حجم الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة.

4/1/1 تحسين مستويات دخول المزارعين

على الرغم من عدم الرضى الكامل عن مستويات دخول المنتجين التي تحققها الأنشطة الزراعية في الوقت الراهن ، إلا أن هذه الدخول قد شهدت تطوراً إيجابياً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين ، ويكفي للتدليل على ذلك من أن صافي عائد الفدان بالأسعار الثابته قد تزايد بنحو 684 جنيه في المتوسط خلال الفترة من 1980-1985 ليصل هذا العائد الفداني إلى نحو 1046 جنيه خلال عام 2007، محققاً بذلك معدلاً للنمو بلغ بنحو 1.7% سنوياً ،إلا أن العامل الحاسم الذي أضعف من أثر هذا التطور التنموي على الأوضاع المعيشية للمزارعين ، يتمثل في الانخفاض الحاد فى حجم الحيازات المزرعية والذي شهدته سنوات هذه الفترة ، إذ تزايدت نسبة الحيازات القزمية دون الفدان الواحد لتشكل وحدها نحو 43.5% من مجمل أعداد الحيازات، وذلك بعد أن كانت تشكل نسبة تقل عن ذلك كثيراً في الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانيات.

2/1 تنمية الموارد الزراعية

1/2/1 الموارد المائية والأرضية

شهدت سنوات العقدين الماضيين تطورات هامة على صعيد تنمية الموارد الزراعية الطبيعية وبخاصةً موردي الأرض والمياه، وفيما يلي موجز لأهم مظاهر التطور الذي تحقق خلال هذه الفترة:

1. **نظراً لمحدودية موارد المياه المتاحة وثبات حصة مصر من موارد نهر النيل حول حدودها المقدرة بنحو 55.5 مليار متر مكعب سنوياً، فقد اتجهت السياسات المائية المصرية خلال هذه الفترة إلى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في تدعيم المتاح من موارد المياه وذلك لمقابلة الطلب المتنامي على هذا المورد الهام، وقد تم ذلك بخلط مياه الصرف الزراعي بمياه الري في بعض الترع وقنوات الري الرئيسية؛ الأمر الذي ساعد على زيادة كميات المياه المتاحة للاستخدام الزراعي خلال سنوات هذه الفترة.**
2. **استطاعت السلطات المائية من خلال تبنيها لعدد من مشروعات معالجة المياه من زيادة كميات المعروض من المياه المعالجة لتصل إلى نحو 1.1 مليار متر مكعب عام 2007. وقد استخدمت لهذا الغرض كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي ووجهت استخدامات هذه المياه المعالجة إلى مجالات زراعية غير ضارة بصحة المستهلكين أو بالصحة النباتية أو الحيوانية.**
3. **اتخذت السلطات التنفيذية بالدولة العديد من الإجراءات ونفذت العديد من المشروعات التي تحد من معدلات تلوث نهر النيل وفروعه، وذلك سعيا لتحسين جودة المياه المتاحة للزراعة، وقد بلغت معدلات تلوث المياه مستويات غير مقبولة في العديد من المناطق الزراعية، وأثرت تأثيرا سلبيا على قدرة هذه المناطق على إنتاج الغذاء النظيف والصالح للاستهلاك الآمن للسكان المحليين أو الصالح للتصدير للخارج. وعلى الرغم من تنفيذ تلك المشروعات فإن درجات تلوث المياه ما زالت مرتفعة في بعض المناطق الزراعية خاصةً في نهايات**

الترع والمجاري المائية، الأمر الذي يعني ضرورة الاستمرار في بلورة العديد من المشروعات اللازمة لتحسين جودة المياه في هذه المناطق.

4. **أسفرت سياسات توزيع الأراضي الجديدة والتي تبنتها الحكومة اعتبارا من عام 1980 إلى التوسع في مساحات الأراضي الزراعية، باستخدام الأرصدة المخزونة من المياه الجوفية في العديد من المناطق الزراعية، مثل الأراضي المحيطة بطريق الإسكندرية الصحراوي، ومنطقة شرق العوينات والعديد من المناطق الأخرى. وعلى الرغم من أن هذه السياسة قد ساعدت على توسيع الرقعة الخضراء إلا أن المخاطر المتعلقة بعدم استدامة موارد المياه الجوفية في بعض هذه المناطق الزراعية بات يهدد الاستثمارات التي أنفقت على تنميتها زراعيا، مما اضطر السلطات التنفيذية إلى بحث السبل الكفيلة بتزويدها بالموارد المائية اللازمة. وتجدر الإشارة هنا إلى إجمالي رقعة الأراضي الزراعية التي تروى اعتمادا على الآبار السطحية أو الجوفية قد تزايدت بمعدلات سريعة خلال هذه الفترة لتبلغ نحو 542 ألف فدان في عام 2005 (التعداد الزراعي بالعينةعام 05/04).**

5. **نجحت السياسات الحكومية في استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي خلال الفترة من 1980-2007 ؛ حيث قامت شركات الاستصلاح التابعة للقطاع العام، إلى جانب الجمعيات التعاونية لاستصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية بجهود كبيرة أسفرت عن زيادة ملموسة في الرقعة الزراعية، فتقدر جملة الأراضي الزراعية في الوقت الراهن بنحو 8.4 مليون فدان وهو ما يعادل نحو 143% من مساحة هذه الأراضي في عام 1980، وبذلك تعد المساحات التى تم إستصلاحها فعلياً أكثر من 2 مليون فدان بالإضافة إلى مساحات الأراضي التي تم استقطاعها من الرقعة الزراعية وتحويل استخداماتها إلى استخدامات غير زراعية مثل الاستخدام السكني أو الصناعي أو غيره من الاستخدامات والتي تقدر بنحو 20 ألف فدان سنوياً.**

6. **في مقابل التوسع في رقعة الأراضى الزراعية فقد تدهورت الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد الأرضية، نظرا لعدم الالتزام بنظام الدورة الزراعية الذي كان معمولاً به سابقا وقبل تطبيق سياسات تحرير الزراعة من القيود الحكومية، هذا إلى جانب أسباب أخرى، قد يكون من بينها عدم ملائمة نظم التسميد والتخصيب المتبعة مع الأنماط الزراعية المطبقة. وقد أكدت نتائج التصنيف الإغلالى للموارد الأرضية والتي أوضحت انكماش مساحات أراضي الدرجة الأولى فى الأراضى القديمة من نحو 3 مليون فدان في المتوسط خلال الفترة 1996-2000، إلى نحو 978 ألف فدان[1] فقط أي أقل من الثلث وذلك في المتوسط خلال الفترة من 01-05. وفي المقابل ارتفعت نسبة اراضي الدرجة الثانية من نحو 33.6% إلى نحو 41.8% فيما بين الفترتين السابق الإشارة إليهما. كما تزايدت مساحات أراضي الدرجة الثالثة من نحو 1.25 مليون فدان إلى نحو 2.12 مليون فدان وكذلك أراضي الدرجة الرابعة من نحو 205 ألف فدان فقط إلى نحو 816 ألف فدان. وهذه الظاهرة تشير بوضوح إلى أهمية مراجعة سياسات الحكومة في مجال صيانة الأراضي الزراعية، مع وضع برامج ومشروعات تحسين الأراضي ضمن أولويات التنمية خلال السنوات المقبلة.**

[1] مركز البحوث الزراعية- معهد بحوث الإقتصاد الزراعى – التصنيف الدورى للأراضى الزراعية وفقا للإنتاجية الفدانية خلال الفترة 1996-2000، التصنيف الدورى للأراضى الزراعية وفقا للإنتاجية الفدانية خلال الفترة 00-05 .

7. بذلت السلطات الحكومية المائية جهودا كبيرة في مجال تهيئة البنية الأساسية الإروائية في العديد من مناطق الزراعة الجديدة، يأتي في مقدمتها العديد من مشروعات الزراعة العملاقة مثل منطقة النوبارية والبستان، ومشروع توشكي وشرق العوينات، وكذلك توصيل مياه نهر النيل للعديد من مناطق الزراعة الجديدة في شبه جزيرة سيناء، وذلك على سبيل المثال، كما اتجهت هذه السلطات أيضا في محاولة منها لتحسين كفاءة منظومات نقل وتوزيع المياه إلى تبطين بعض الترع وقنوات الري الرئيسية.
8. شهدت سنوات العقدين الماضيين مزيدا من تفتيت وبعثرة الحيازات الزراعية، وتفيد الإحصاءات المنشورة إلى أن نسبة الحيازات الزراعية التي تقل عن ثلاثة أفدنة قد تزايدت من نحو 2.29 مليون فدان فى عام 1980 إلى نحو 3.0 مليون فدان فى 2000 وفق اخر تعداد زراعى. فإذا أضيف إلى ظاهرة الانخفاض الواضح في مساحة الحيازات، تجزئة هذه الحيازات وبعثرتها بين أكثر من موقع يتضح بجلاء مدى وطأة هذه الظاهرة وأثارها السلبية على مستقبل الزراعة وإمكانيات تنميتها وتحديثها.
9. نفذت الحكومة عدداً كبيراً من مشروعات الصرف الزراعي الذي ساعد على صيانة مساحات واسعة من الأراضي المزروعة والحد من معدلات تدهورها.

2/2/1 المصايد الطبيعية

تتمتع مصر بمسطحات مائية تبلغ جملة مساحتها نحو 14 مليون فدان تتسم بتباين درجة ملوحتها بين المياه العذبة والشروب والمالحة . وبذلك تتعدد وتتباين أنواع الأسماك القاطنة في هذه البيئات المختلفة. وتتمثل المصايد الطبيعية للأسماك في مصر في كل من المصايد البحرية (البحر الأبيض المتوسط ، والبحر الأحمر ، وخليجي السويس والعقبة) والمصايد الداخلية والتي تشمل البحيرات الشمالية والبحيرات الداخلية ونهر النيل وفروعه .

وبتطبيق المعايير العلمية المتعارف عليها فإن البحر المتوسط يعد فقيراً في إنتاجيته بيولوجياً وبالتالي فهو فقير في مخزوناته السمكية . ونظراً لعدم استغلال الموارد السمكية في المنطقة الاقتصادية المصرية فقد تركز الصيد في منطقة الجرف القاري وهو ما أدى إلى تدهور في مخزونه السمكي .

كما أن الصيد غير المنظم والمقنن لزريعه الأسماك البحرية (لتغطية احتياجات الاستزراع السمكي) بدلاً من الاعتماد على المفرخات يمثل أحد الجوانب التي تؤثر سلباً على طاقة الصيد من البحر الأبيض . هذا ويجب أن يلاحظ أن نسبة الفقد في الزريعة تصل إلى أكثر من 90% أثناء الصيد و التداول والأقلمة، وبالتالي لا تستفيد المزارع السمكية سوى بحوالي 10% من ناتج صيد الزريعة .

أما بالنسبة للبحر الأحمر فمن المعروف أن الساحل الشرقي له (السعودي اليمنى) هو الأعلى في الخصوبة والأجود في المصايد عن ساحلة الغربي (المصري السوداني). ونظراً لزيادة أعداد وحدات الصيد في الساحل المصري عن الحد اللازم، فإن هذا الساحل يعانى من الصيد الجائر مما يؤثر أيضا على مخزونه السمكي. وإلى جانب ذلك فإن مصايد البحر الأحمر تتعرض للعديد من المشاكل والتي من أهمها الاسترخاء في تطبيق القوانين التي من شأنها تحقيق الانضباط من حيث التصدى لطرق وشباك الصيد المخالف علاوة على

أنشطة الصيد غير المقننة والصيد الترفيهى والصيد السياحى . فضلاً عن إستغلال مساحات شاسعة فى النشاط السياحى وعدم إحكام الرقابة على صرف القرى السياحية أو على التلوث من آبار البترول أو من السفن العابرة.

أما بالنسبة للبحيرات الشمالية (البردويل – المنزلة – البرلس – إدكو – مريوط) والتى تتكون من منخفضات ساحلية تحت سطح البحر بحوالى 1.5 – 3 م فقد تعرضت لعمليات التجفيف وإستغلال جزء كبير من مساحتها فى الإستزراع النباتى والتنمية العمرانية والصناعية . وتعتبر بحيرة المنزلة أكثر البحيرات تضرراً حيث تقلصت مساحتها من نحو 750 ألف فدان عام 1840 لتصل إلى حوالي 100 ألف فدان حالياً . وفضلاً عن عمليات الاقتطاع المستمر من تلك البحيرات فإنها تتعرض يومياً لتدفق مئات الملايين من الأمتار المكعبة من مياه الصرف الزراعي والصناعي بما تحمله من متبقيات المبيدات ومحتويات المصارف، مما أدى إلى ارتفاع حدة التلوث في هذه البحيرات . وتعد بحيرة البردويل هى الوحيدة التي لا تتعرض لمشاكل التلوث. كما أن انتشار النباتات المائية وخاصة البوص قد أدى إلى تقليص المسطح المائي لتلك البحيرات حيث تصل نسبة المساحة المغطاة بهذه النباتات إلى نحو 40% من المساحة الكلية.

وعلى الرغم من كل تلك المشاكل التي تواجه المصايد الطبيعية فإنها ما زالت تنتج نحو 350–400 ألف طن سنوياً. وتساهم المصايد البحرية بنحو 30% من المصيد من المصادر الطبيعية، في حين تساهم البحيرات الشمالية والبحيرات الداخلية بحوالي 35%، أما نهر النيل وفروعه وبحيرة ناصر فتساهم بنحو 25% من الإنتاج السمكي من المصادر الطبيعية.

3/2/1 : الموارد البشرية

تعد الموارد البشرية أحد أهم موارد الزراعة المصرية ، وذلك بما تتصف به هذه الموارد من خبرة واسعة تم أكتسابها خلال عقود طويلة من الزراعة المستقرة، مع ديناميكية وحيوية هذه الخبرة بما اكتسبته خلال سنوات طويلة من معارف وتقنيات جديدة ساعدت على تنمية الإنتاجية الزراعية للعديد من المحاصيل إلى درجة تبوء مصر مستوي متقدم لعدد من هذه المحاصيل مثل الأرز وقصب السكر والقمح. وقد يكون من المفيد إلقاء الضوء على بعض جوانب الموارد البشرية الزراعية وذلك من خلال استعراض النقاط التالية:

- تزايدت الكتلة السكانية القاطنة للمناطق الريفية من نحو 22.7 مليون نسمة في عام 1980 لتصل نحو 41.9 مليون نسمة عام 2007، وهى زيادة تقدر نسبتها بنحو 85%. وتجدر الإشارة إلى أن الزراعة بأنشطتها المختلفة وبالمشروعات المرتبطة بها أو المكملة لها تمثل مصدر الدخل الرئيسي للغالبية العظمى من هذه الكتلة السكانية الريفية.
- بالتوازي مع الزيادة الكبيرة التي تحققت خلال العقدين الماضين في أعداد السكان الريفيين، تزايدت قوة العمل الزراعي من نحو4.15 مليون وحدة عمل فى عام 1980 إلى نحو 6.89 مليون وحدة عمل فى عام 2007. الأمر الذي يعنى أن برامج تنمية القطاع الزراعي استطاعت أن تخلق نحو2.74 مليون فرصة عمل خلال السنوات السبعة والعشرون الماضية، وذلك بمعدل يزيد عن 100 ألف فرصة عمل سنويا. وقد تحقق ذلك من خلال توسيع رقعة الأراضي الزراعية من ناحية ، وتطوير العديد من الأنشطة والمشروعات المرتبطة بالزراعة وذلك من ناحية أخرى.

❖ **شهدت سنوات العقدين الماضين تطوراً هاماً فى التركيب النوعي للموارد البشرية الزراعية، من حيث تنوع المعارف الزراعية، مع زيادة الثقة والاحتكام إلى الأصول العلمية لمعالجة مشاكل التطبيق الحقلي ، وقد ساعد على ذلك زيادة عدد المؤهلين زراعيا وتنوع اختصاصاتهم وتعدد مدارسهم الفكرية، ويمكن الإشارة إلى بعض الإحصاءات التي تفيد في الحكم على التطور النوعى للموارد البشرية الزراعية:**

- **تزايد عدد المؤهلين (حملة بكالوريوس العلوم الزراعية والبيطرية) زيادة كبيرة خلال هذه الفترة. ورغم هذا التطور فإن التعليم الزراعي والبيطري بكافة مستوياته ومراحله أصبح يعانى من ضعف القدرة على الإعداد الجيد للخريجين وتزويدهم بالمستوى المعرفي والمهاري التطبيقي الذى يتطلبه سوق العمل فى ضوء نقص الإمكانيات والوسائل التعليمية ومحدودية الموازنات السنوية.**
- **شهدت هذه الفترة تزايدا مضطرداً في عدد الحاصلين سنوياً على مؤهلات تخصصية عليا (ماجستير ودكتوراة)، وبذلك بلغ العدد التراكمي للحاصلين على الدكتوراة حتى 2008 إلى 10301 والحاصلين على الماجستير إلى 2919 خريجاً.**
- **وبالنسبة للتعليم الزراعي الثانوي فقد بلغت أعداد المدارس 185 مدرسة، موزعه فى محافظات الجمهورية تضم نحو 302 ألف طالب فى التخصصات الفنية المختلفة مثل الإنتاج الحيواني وإستصلاح الأراضي والميكنة والصناعات الزراعية. وفى إطار برنامج مبارك – كول تم إنشاء خمس مدارس للتدريب الفني الزراعي والتي تمثل نمطاً متطوراً فى هذا المجال يمكن تكراره.**
- **تبنت وزارة الزراعة بأجهزتها المتخصصة برامج مكثفة لتطوير المهارات البشرية في العديد من المجالات الفنية، حيث تم تنمية مهارات عدة آلاف من المتدربين في العديد من المجالات المرتبطة بالزراعة والتي يأتي في مقدمتها الزراعة المحمية، نظم الري المتطور، نظم الزراعة البيولوجية، نظم المقاومة الحيوية ونظم الميكنة الزراعية .. وغيرها من المجالات التكنولوجية التي ساهمت في التطوير النوعي للحاصلات الزراعية، وساعدت على تنمية الصادرات وزيادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية. ورغم هذا التطور النوعي فما زالت الموارد البشرية في الزراعة المصرية في أمس الحاجة إلى برامج وأنشطة لتنمية المهارات فى العديد من المجالات والأنشطة الحديثة نسبيا.**
- **تشير المعلومات المتاحة إلى أن التسلسل الهرمي للكوادر البشرية العاملة في مجالات البحث والإرشاد والتعليم الزراعي يعانى من اختلال، حيث تزداد نسبة كبار السن على رأس الهرم الوظيفي فى حين تنكمش القاعدة العددية لهذا الهرم الوظيفي، الأمر الذي يعنى أن الفترة القادمة سوف تشهد انكماشا حادا في الكوادر البحثية والعلمية المتخصصة بالقدر الذي يمكن أن ينعكس سلبا على أداء الجامعات والمؤسسات البحثية الزراعية مالم تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة.**

3/1 أوضاع الإنتاج والإنتاجية

1/3/1 الإنتاج النباتي

1/1/3/1 إتجاهات التغير فى التراكيب المحصولية

أسفرت جهود التنمية الزراعية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين عن تطورات كبيره في الإنتاج النباتي بمختلف مكوناته، وذلك نتيجة لزيادة المساحة المزروعة من ناحية وتحسين الإنتاجية الفدانية من ناحية أخري . وقد انعكست هذه الجهود في زيادة المساحة المزروعة من نحو 5.87 مليون فدان عام 1980 لتصل إلي نحو 8.44 مليون فدان عام 2007 بزيادة قدرها 44% خلال تلك الفترة . كما أن المساحة المحصولية قد زادت من نحو 11.1 مليون فدان عام 1980 لتصل إلي 15.4 مليون فدان عام 2007. وقد شهدت تلك الفترة تغيرات كبيرة في التركيب المحصولي كما يتضح من الجدول رقم (1/1). فعلي الرغم من الزيادة الكبيرة في مساحة المحاصيل الحقلية من نحو 9.75 مليون فدان عام 1980 إلي نحو 12.0 مليون فدان فى عام 2007 إلا أن نسبتها انخفضت من نحو 87.6 % من المساحة المحصولية إلي نحو 87.3 % ، هذا في الوقت الذي شهدت فيه المساحة المنزرعة بالفاكهة نمواً مضطرداً وازدياداً في أهميتها النسبية حيث تزايدت من نحو 3.1 % من المساحة المحصولية عام 1980 لتصل إلي نحو 8.5 % عام 2007 . ومن الجدير بالملاحظة أن مساحة القمح قد تضاعفت خلال هذه الفترة وبالتالي زادت أهميته النسبية في التركيب المحصولي من نحو 11.9 % عام 1980 لتصل إلي نحو 17.7 % من المساحة المحصولية عام 2007 . أما بالنسبة لمحصول الأرز فقد زادت مساحته من نحو مليون فدان عام 1980 تمثل حوالي 8.7 % من المساحة المحصولية لتصل إلي حوالي 1.7 مليون فدان عام 2007 تمثل نحو 11% من المساحة المحصولية .

ولم تشهد المساحة المنزرعة بالذرة تغيراً يذكر ، إلا أنها شهدت تحولاً في مواعيد الزراعة حيث زادت المساحة المنزرعة في الموسم الصيفي علي حساب تراجع المساحة المنزرعة في الموسم النيلي . وقد شهد محصول القطن إنخفاضاً كبيراً في مساحته منذ منتصف التسعينات حتى بلغت نحو 11.2% إنخفضت إلى 3.8% عام 2007. هذا وقد بدأ ظهور محصول بنجر السكر ضمن التركيب المحصولي في منتصف الثمانينات ألا أنه شهد طفره واسعة في المساحات المنزرعة منه مع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين حيث بلغت المساحة المنزرعة منه نحو 250 ألف فدان عام 2007 تمثل حوالي 1.6% من المساحة المحصولية ، وينتظر أن تواصل مساحة بنجر السكر التزايد مع التوسعات في إنشاء مصانع السكر.

جدول رقم (1/1) : التركيب المحصولي والأهمية النسبية لبعض مجموعات المحاصيل الرئيسية

البيان	1980		1990		2007	
	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%
القمح	1326	11.9	1955	16.1	2716	17.7
الذرة	1906	17.1	1975	16.2	1848	12.1
الأرز	970	8.7	1036	8.5	1673	10.9
القطن	1245	11.2	993	8.5	575	3.8
بنجر السكر	–	–	34	0.3	248	1.6
إجمالي المحاصيل	9745	87.6	1091	83.7	12022	78.3
إجمالي الخضر	1035	9.3	1123	9.2	2014	13.1
إجمالي الفاكهة	350	3.1	866	7.1	1310	8.5
المساحة المحصولية	11130		12181		15346	

المصدر: جمعت وحسبت من سلسلة نشرات إحصاءات المحاصيل الصيفية والشتوية– قطاع الشئون الإقتصادية، وزارة الزراعة.

2/1/3/1 تطورات الإنتاجية الفدانية للحاصلات الرئيسية

اعتمدت الزراعة المصرية منذ فترة طويلة علي التكنولوجيا البيولوجية في أحداث تطورات في الإنتاجية لمعظم الحاصلات الرئيسية وبخاصة محاصيل الحبوب والسكريات والألياف والخضر والفاكهة، وذلك من خلال استنباط أصناف جديدة مرتفعة الإنتاجية وذات قدرة كبيرة علي مقاومة الأمراض والآفات . وتعد محاصيل الحبوب من أكثر المحاصيل التي شهدت تطوراً كبيراً في الإنتاجية الفدانية، فقد تضاعفت الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح من نحو 1.36 طن/للفدان عام 1980 لتصل إلي نحو 2.72 طن/فدان عام 2007 . أما إنتاجية محصول الأرز ، فقد زادت بنحو 67% خلال نفس الفتره ، حيث زادت من نحو 2.46 طن /فدان عام 1980 لتصل إلي نحو 4.11 طن / فدان عام 2007. كما شمل التطوير بالنسبة لمحصول الأرز تقليل فترة بقاء المحصول في الأرض من خلال استنباط أصناف مبكرة النضج والتي لا تزيد فترة بقاءها في الأرض عن 120 يوم، وهو ما أدي إلي توفير نحو 25% من الاستهلاك المائي لمحصول الأرز . كما تم التوسع في إنتاج واستخدام الهجن الثلاثية والفردية لمحصول الذرة والذي إنعكس في زيادة الإنتاجية الفدانية بحوالي 90% خلال الفترة 1980 – 2007 .

وقد شهدت المحاصيل السكرية زيادة في الإنتاجية الفدانية بلغت نحو 44% بالنسبة لقصب السكر ، ونحو 80 % بالنسبة لبنجر السكر، حيث بلغت إنتاجية قصب السكر أعلي مستوياتها عالمياً محققة 50.8 طن / فدان ، كما بلغت إنتاجية بنجر السكر نحو 22 طن / فدان عام 2007.

أما بالنسبة لمحاصيل الخضر فقد تم صاحب إدخال العديد من الأصناف الجديدة والتوسع في الزراعات المحمية وتطوير تكنولوجيات الري والتسميد حدوث زيادة كبيرة للإنتاجية الفدانية لغالبية المحاصيل. فقد زادت إنتاجية محصول الطماطم من نحو 7.4 طن / فدان عام 1980 لتصل إلي نحو 16 طن /فدان عام 2007 بزيادة قدرها 116 % . كما شهد إنتاج الفراولة زيادة من نحو 1.5 طن / فدان إلي نحو 11.6 طن / فدان خلال الفترة ذاتها أي بزيادة تصل إلي نحو 673 % . كما شهد محصول البطاطس زيادة في إنتاجيته تقدر بنحو 50% خلال

الفترة 1980 – 2007 حيث زادت الأنتاجية الفدانية من نحو 7.3 طن / فدان لتصل إلي 10.7 طن فدان. وزادت إنتاجية الكنتالوب بنحو 75% خلال نفس الفترة.

وقد كان التطور في إنتاجية محاصيل الفاكهة شديد الوضوح حيث وصلت الإنتاجية الفدانية إلي معدلات غير مسبوقة كما تحسنت مواصفات الثمار للعديد من الأصناف كما هو الحال بالنسبة للعنب حيث تم إدخال العديد من الأصناف اللابذرية الحديثة مرتفعة الإنتاجية علي حساب الأصناف البذرية، كما تميزت الأصناف الجديدة بإطالت فترة عرض المحصول بالأسواق من خلال توفير أصناف مبكرة وأخري متأخرة النضج . ونتيجة لهذه الجهود فقد زادت إنتاجية العنب من نحو 5.2 طن / فدان عام 1980 لتصل إلي نحو 9.9 طن/فدان عام 2007 . وقد شهد محصول الموز تحسناً مماثلاً في الإنتاجية الفدانية وجودة الثمار من خلال إدخال الأصناف الجديدة والتي ضاعفت الإنتاجية الفدانية خلال الفترة 1980 – 2007. أما بالنسبة لمحصول الزيتون فقد بلغت الزيادة في إنتاجيته أرقاماً قياسية وصلت إلي نحو 475% خلال نفس الفترة، وقد حققت محاصيل التفاح والكمثري والبرقوق والخوخ زيادات بمعدلات متفاوتة إلا أنها جميعاً قد زادت بنسبة تفوق 100% خلال الفترة 1980 – 2007. وتجدر الإشارة إى أن الإنتاجية الفدانية المحققة حالياً كامل القدره الإنتاجية للأصناف المنزرعة بل إن هناك أمكانية كبيره لزيادة الإنتاجية الفدانية من تلك المحاصيل من خلال تحسين المعاملات الزراعية والإدارة المزرعيه السليمة، وذلك بمعدلات تتراوح فيما بين 25-50% في معظم الحاصلات .

إطار رقم (1)

نماذج للتباينات فى معدلات تطور الإنتاجية الفدانية:

علي الرغم من الزيادات الكبيرة التي تحققت في الإنتاجية الفدانية للكثير من المحاصيل ، إلا أن هناك بعض المحاصيل الرئيسية لم تحدث بها زيادات تتناسب وأهميتها من حيث ما تشغله من مساحة أو أهميتها في الصادرات الزراعية المصرية مثل البرسيم والقطن والمحاصيل الزيتية. فعلي الرغم من أن محصول البرسيم يشغل نحو 2 مليون فدان تمثل حوالي 25 % من مساحة الأراضي المنزرعة، الا أنه لم ينل القدر الكافي من الرعاية حيث بلغت إنتاجيته الفدانية عام 2007 نحو 30 طن/فدان مقارنة بنحو 25 طن/فدان عام 1980 بزيادة لا تتجاوز 17% خلال سبعة وعشرين عاماً. أما بالنسبة لمحصول القطن والذي يعد المحصول التصديري الأول فقد إتسمت إنتاجيته الفدانية بالثبات النسبي عند مستوي 1.1 طن/فدان خلال تلك الفترة. وقد أدي هذا الوضع إلي فقدان مصر لوضعها التنافسي في السوق العالمي، واتجاه الزراع إلي تقليص المساحات المنزرعة منه والاتجاه إلي استيراد أقطان من الخارج لسد حاجة المغازل المحلية. كما أن كل من المحاصيل البقولية والمحاصيل الزيتية لم تنل القدر الكافي من الاهتمام واستمرت إنتاجيتها الفدانية عند مستويات لا تسمح لها بالمنافسة مع المحاصيل البديله وذلك علي الرغم من العجز الواضح فى إنتاجها والتزايد المضطرد فى وارداتها.

والجدول رقم (2/1) يوضح تطورات الإنتاجية الفدانية والقدرة الإنتاجية لأهم الحاصلات .

جدول رقم (2/1) : تطورات الإنتاجية الفدانية والقدرة الإنتاجية الممكنة لبعض المحاصيل الرئيسية .

المحصول	الإنتاجية طن/فدان		القدرة الإنتاجية طن/فدان	الإنتاجية الحالية مقارنة بالقدرة الممكنة (%)
	1980	2007		
قمح	1.5	2.7	3.6	75
أرز	2.5	4.1	5.2	79
ذرة	1.8	3.5	4.2	83
قطن	1.1	1.4	1.8	78
بنجر سكر	12.3	22.0	40.0	55
قصب السكر	34.0	50.0	65.0	77
فول سودانى	0.9	1.4	2.0	70
برسيم مستديم	25.0	30.0	60.0	50
فول بلدي	0.9	1.4	1.8	79
طماطم	7.4	16.0	30.0	53
بطاطس	7.3	10.7	14.0	76
عنب	5.2	9.7	16.0	61
موالح	5.4	10.1	18.0	56
موز	8.9	18.0	24.0	75
زيتون	–	4.6	8.0	58

المصدر: جداول الملاحق الإحصائية

2/3/1 الإنتاج الحيواني والداجنى والسمكي

1/2/3/1 الإنتاج الحيواني

يعتمد الإنتاج الحيواني في مصر علي كل من الجاموس والأبقار كحيوانات لإنتاج اللبن كمنتج رئيسي فضلاً عن استخدام الذكور الناتجة والإناث التي تجاوزت العمر الإنتاجي أو التي لديها مشاكل تناسلية كحيوانات تسمين كما يتم تربية الأغنام والماعز بغرض إنتاج اللحوم. وقد تزايدت قيمة اللحوم الحمراء والألبان من نحو 957 مليون جنية عام 1980 تمثل حوالى 22.5 % من قيمة الناتج الزراعى لتصل إلي حوالي 33.6 مليار جنيه عام 2007 تمثل حوالى 24.4% من قيمة الناتج الزراعى. وبإضافة قيمة الناتج من الدواجن والأسماك فإن مساهمة قطاع الإنتاج الحيواني ترتفع إلي نحو 42.9% من قيمة الناتج الزراعي عام 2007 (جدول 3/1) وهو ما يوضح مدي أهمية قطاع الإنتاج الحيواني في الزراعة المصرية وفي توفير الأمن الغذائي للمواطنين وتوليد دخول للمشتغلين بالزراعة والتصنيع الزراعي وتجارة وتداول المنتجات ومستلزمات الإنتاج لقطاع الإنتاج الحيواني .

وتعكس الإحصاءات المتوافرة أنه قد حدثت زيادة كبيره في إعداد الرؤوس المرباه من مختلف الحيوانات المزرعية. فقد بلغ تعداد الأبقار عام 2007 نحو 4.6 مليون بقرة تمثل نحو 241 % من مستواها عام 1980، في حين بلغ تعداد الجاموس نحو 3.9 مليون رأس عام 2007 تمثل نحو 167% من تعدادها عام

1980. أما بالنسبة للمجترات الصغيرة فقد بلغ تعداد الأغنام نحو 5.4 مليون رأس عام 2007 تمثل حوالي 338% من تعدادها عام 1980 ، بينما بلغ تعداد الماعز عام 2007 نحو 3.9 مليون رأس تمثل نحو 267 % من تعدادها عام 1980 .

ويتركز نحو 26.2 % من الأبقار في منطقة مصر الوسطي مقابلل نحو 24% في منطقة وسط الدلتا ، بينما يتركز 32.2 % من تعداد الجاموس في منطقة وسط الدلتا مقارنة بنحو 22.4% في منطقة مصر الوسطي . وعلي العكس من ذلك فإن الأغنام تتركز في كل من إقليمي مصر العليا بنسبة 31% ، وغرب الدلتا بنسبة 22.38% . ويستحوذ إقليم مصر العليا علي نحو 36% من تعداد الماعز مقارنة بنحو 23.5 % بالنسبة لإقليم مصر الوسطي .

إطار رقم (2)

يتميز الإنتاج الحيواني بتركزه الشديد في فئة صغار المزارعين الذين لا يحوزون أراضي أو حيازات زراعية حيث يتسم بالآتي :

- 17.3 %، من أعداد الأبقار ونحو 6% من أعداد الجاموس يمتلكها من لا يحوزون أراضي زراعية.
- 89 % من قطعان الأبقار، نحو 75% من قطعان الجاموس تتواجد في حيازات أقل من خمسة أفدنة.
- 93 % من الأبقار، نحو 86% من الجاموس تتواجد فى قطعان أقل من عشرة رؤوس.
- 25% من قطعان الأغنام والماعز مملوكة لمن لا يحوزون أراضي زراعية.
- 82 % من قطعان الاغنام، ونحو 87 % من قطعان الماعز تتواجد في حيازات أقل من 5 فدان.
- 51% من قطعان الأغنام، 55 % من قطعان الماعز تتواجد في قطعان أقل من عشرة رؤوس.

وتمثل الأبقار البلدية نحو 60 % من أعداد الأبقار ، مقارنة بنحو 37% بالنسبة للأبقار الخليط ، ونحو 3% للأبقار الأجنبية. هذا ومن الجدير بالملاحظة أن نحو 65 % من أعداد الأبقار في إقليم غرب الدلتا من الأبقار الخليط بينما تنخفض هذه النسبة إلي حوالي 18.5 % في منطقة مصر الوسطي.

وقد شهدت إنتاجية الرأس من الأبقار والجاموس سواء من الألبان أو اللحوم تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 1980 – 2007 فقد زاد متوسط إنتاج البقرة من الألبان من نحو 675 كجم/ موسم عام 1980 لتصل إلي نحو 1.3 طن/ موسم عام 2007 وذلك نتيجة ارتفاع نسب الخلط بين الأبقار البلدية ونظيرتها الأجنبية . أما بالنسبة للجاموس فقد زادت إنتاجية الرأس من نحو 1.15 طن / موسم عام 1980 لتصل إلي نحو 1.40 طن / موسم عام 2007 نتيجة لتحرير الجاموس من العمل المزرعي.

أما بالنسبة لإنتاج اللحوم فقد زاد متوسط وزن الذبيحه من الأبقار من نحو 132 كجم عام 1980 لتصل إلي نحو 200 كجم عام 2007 نتيجة لظهور المزارع المتخصصة في التسمين وكذا التحسين في معاملات التغذية، وفى المقابل فإن متوسط وزن الذبيحه من الجاموس قد زاد من نحو 129 كجم / رأس عام 1980 ليصل إلي نحو 176 كجم/ رأس عام 2000 نتيجة للتوسع في تطبيق مشروع تسمين عجول البتلو بمرحلتيه الأولي والثانية ، إلا أن توقف المشروع أدي إلي العودة بمتوسط وزن الذبيحة إلي نحو 131 كجم/ رأس عام 2007 .

جدول (3/1): تطور قيمة المنتجات الحيوانية خلال الفترة 1980-2007 (مليون جنية)

المنتجات	1980		1990		2007	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
اللحوم الحمراء	549	40.6	2674	33.8	20129	34.1
الألبان	408	30.2	2165	27.4	13423	22.8
لحوم الدواجن	166	12.3	961	12.1	7182	12.2
البيض	95	7.0	932	11.8	2785	4.7
الأسماك	122	9.0	1104	14.0	9305	15.8
أخرى*	10	0.7	77	1.0	6170	10.5
إجمالى الناتج الزراعى	4249	-	23738	-	137419	-
إجمالى المنتجات الحيوانية	1351	31.5	7913	33.3	58994	42.9

المصدر: جمعت واحتسبت من : سلسلة نشرات تقديرات الدخل وقيمة الانتاج الزراعى. - قطاع الشئون الإقتصادية وزارة الزراعة.

* لحوم أرانب – بط – نعام ... الخ.

2/2/3/1 الإنتاج الداجني

يمثل الإنتاج الداجني المصدر الثاني من مصادر إنتاج البروتين الحيواني ويتمثل في قطاعين أساسيين هما القطاع التقليدي أو ما يعرف بالقطاع الداجنى الريفى والقطاع التجاري المنظم . وترجع بدايات القطاع التجاري إلي عام 1964 عندما أنشأت الحكومة الهيئة العامة للدواجن ، والتي تم خصخصتها بالكامل حالياً . ويساهم القطاع الريفي بنحو 27 % من إنتاج لحوم الدواجن ونحو 29 % من إنتاج البيض .

ويعد القطاع الريفي هو المصدر الأساسي لإنتاج البط والأوز والحمام والرومي والأرانب، كذا الدجاج البلدي والتي تعتبر منتجاتها ذات ميزة تسويقية وسعرية من قبل قطاع عريض من المستهلكين. وتشير الدراسات إلى أن نحو 30-40% من إنتاج القطاع الريفي يتم طرحها فى الأسواق فى حين يتم توجيه نحو 60-70% إلى الإستهلاك الأسري، ولذا فإن هذا القطاع يساهم فى دعم الأمن الغذائي لسكان الريف بالإضافه لكونه مصدراً إضافياً لدخل الأسر الريفية.

وتشير البيانات المتاحة إلي نمو إنتاج بداري التسمين من نحو 141 مليون دجاجة عام 1990 ليصل إلي نحو 362 مليون دجاجة عام 2007 بزيادة قدرها 256 % خلال تلك الفترة . بينما زاد إنتاج البيض خلال نفس الفترة من نحو 141 ألف طن عام 1990 لتصل إلي نحو 244 ألف طن عام 2007 بزيادة قدرها 173 % .

ويبلغ عدد مزارع بداري التسمين نحو 17.5 ألف مزرعة تضم حوالي 29 ألف عنبر . وتبلغ نسبة الطاقة المستغلة من هذه العنابر نحو 72 % وهو ما يعني أن حوالي ربع هذه الطاقات الإنتاجية معطلة . ويرجع ذلك إلي أن عدداً كبيراً من مزارع بداري التسمين كان قد تم إنشاؤه في الوقت الذي كانت تتمتع فيه صناعة الدواجن بدرجة كبيرة من الدعم ، إلا أن تقلص الدعم قد أدي إلي توقف الوحدات الأنتاجية التي لا تحقق شروط الكفاءة الاقتصادية. ويتركز نحو 50 % من إنتاج بداري التسمين في إقليم وسط الدلتا . ومن الجدير بالملاحظة أن

المزارع ذات الطاقة الإنتاجية أقل من 20 ألف دجاجة سنوياً لا تساهم سوي بنحو 3% من إجمالي إنتاج بداري التسمين ، وهو ما يعني تركز الإنتاج في المزارع الكبيرة .

ويبلغ عدد مزارع إنتاج بيض المائدة نحو 1460 مزرعة تضم 3393 عنبر منها 978 عنبر غير مستغلة بما يوازي 29% من الطاقة الإنتاجية الكلية. وتساهم محافظات إقليم وسط الدلتا بنحو 38% من إنتاج بيض المائدة، مقارنة بنحو 25% بالنسبة لإقليم شرق الدلتا، ونحو 17% لكل من إقليمي غرب الدلتا ومصر الوسطي ونحو 3% بالنسبة لمصر العليا. ويتركز إنتاج بيض المائدة في مزارع البطاريات حيث تساهم بحوالي 96 % من جملة الإنتاج، بينما تساهم مزارع التربية الأرضية بنحو 4% من جملة الإنتاج، ومن ذلك يتضح مدي تخصص مزارع إنتاج البيض وتطورها التكنولوجي .

وقد تزايد إنتاج أمهات التسمين من نحو 3 مليون دجاجة سنوياً عام 1990 لتصل إلي حوالي 7.3 مليون دجاجة عام 2007. بينما شهد إنتاج أمهات البياض تقلص كبير حيث أنخفض من نحو 454 ألف دجاجة عام 1990 ليصل إلي 279 ألف دجاجة عام 2000 ثم تزايد مره أخري ليصل إلي نحو 502 ألف دجاجة عام 2007. أما بالنسبة لإنتاج الجدود فإنه كان يعتمد كلياً علي الاستيراد من الخارج، وتعد صناعة الدواجن من الصناعات التي بها درجة عالية من التكامل بين حلقاتها، وقد استطاعت أن تفي بكامل احتياجات الاستهلاك المحلي فضلاً عن التصدير إلي دول الخليج خاصة تصدير الكتاكيت .

وتعد مشكلة نقص طاقات المجازر الآلية من أهم المشكلات التي تعترض تطوير صناعة الدواجن ، كما أن مكونات أعلاف الدواجن تعتمد اعتماداً كلياً علي الاستيراد وهو ما يجعل تكلفة الإنتاج أشد تأثيراً بالتغيرات في السوق العالمي لكل من الذرة الصفراء وفول الصويا والتي شهدت أرتفاعاً كبيراً خلال هذا العام .

3/2/3/1 الإنتاج السمكي

يعد الإنتاج السمكي أرخص مصادر الحصول علي البروتين الحيواني علي الرغم من تعدد مصادره وتمتع مصر بمسطحات مائية تبلغ جملة مساحتها 14 مليون فدان ، ويغطي الإنتاج المحلي معظم حاجة الاستهلاك الداخلي إلا أنه هناك واردات من الأسمالك تقدر بحوالي 215 ألف طن تمثل حوالي 18 % من جملة الاستهلاك المقدر بحوالي 1175 ألف طن عام 2007 متضمناً الاسمالك المصنعة. وتعتمد مصر في إنتاجها من الأسماك علي كل من المصادر الطبيعية (البحار والبحيرات ونهر النيل وفروعه) والمزارع السمكية. وقد شهد إنتاج الأسماك زيادة كبيرة من نحو 143 ألف طن عام 1980 ليصل إلي نحو 970 ألف طن عام 2007.

وتساهم المصايد البحرية بنحو 12.3 % من إجمالي الإنتاج السمكي بينما تساهم المصايد الداخلية والتي تشمل البحيرات ونهر النيل بنحو 26.4% ، ويساهم الاستزراع السمكي بالنصيب الأكبر من الإنتاج حيث تصل نسبته إلي حوالي 61.3 % من جملة الإنتاج . وقد شهد الإنتاج من المصادر الطبيعية تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة حيث تناقص إنتاجها من نحو 428 ألف طن عام 2001 لتصل إلي حوالي 349 ألف طن عام 2005 . ويرجع هذا التدهور في إنتاج المصادر الطبيعية إلي عمليات الصيد الجائر نتيجة لارتفاع أعداد وحدات الصيد عن الحد المناسب ، وكذا استخدام شباك وطرق صيد مخالفة للقانون ومدمره للمخزون السمكي وارتفاع معدلات التلوث الناتج عن الصرف الزراعي والصناعي والذي يصب في البحيرات الشمالية والبحر المتوسط .

وقد شهد الإنتاج من الاستزراع السمكي طفرة هائلة خلال السنوات الأخيرة حيث زاد إنتاجه من نحو 343 ألف طن عام 2001 ليصل إلي نحو 595 ألف طن عام 2007 . ويرجع ذلك إلي التوسع في إنشاء المزارع من ناحية والتطور في إنتاج الزريعة من المفرخات السمكية سواء المملوكة للحكومة أو المملوكة للأهالي والتطور الحادث في تكنولوجيا التربية والتغذية . وعلي الرغم من النمو السريع للاستزراع السمكي إلا أنه يواجه العديد من المشكلات والتي من أهمها ذلك التناقض بين سياسات الوزارات المعنية وكذا التنافس بين استخدام الأراضي في الاستزراع السمكي أو استخدامها في إنتاج المحاصيل النباتية .

إطار رقم (3)

بعض اوجه التناقض فى سياسات تنمية الإستزراع السمكي:

علي الرغم من أن الاستزراع السمكي يعد هو البديل الأرخص والأكفأ لتوفير احتياجات المواطنين من البروتين الحيواني إلا أن السياسات القائمة حالياً لا تؤدى إلي أحداث التنمية بالسرعة المطلوبة لذلك القطاع ويتمثل ذلك التناقص في الجوانب التالية:

- **في حين يتم تمليك الأراضي بغرض الزراعة فإن الأراضي المستخدمة في المزارع السمكية تُؤجر لمده لا تزيد عن 10 سنوات علي الرغم من أن الاستثمارات في البنية الأساسية لهذا النشاط لا يمكن استردادها في هذه المده.**
- **لجوء المحليات في كثير من الأحيان إلي إزالة وتدمير المزارع السمكية القائمة في بعض المواقع لضمها إلى الإنتاج النباتي .**
- **قيام وزارة الري بإزالة الأقفاص السمكية في كثير من المواقع بسبب تلويثها لمجري النهر .**
- **علي الرغم من أهمية الاستزراع السمكي البحري وتحديد 26 موقعاً علي ساحل البحر الأحمر تصلح لهذا النشاط وبمساحة تقدر بحوالي 82 ألف فدان ، إلا أنه لم تبذل أي جهود حقيقية للترويج لهذا النوع من الاستثمار.**

4/1 التسويق والتصنيع والتجارة الخارجية الزراعية

1/4/1 التطورات والملامح العامة

طوال عقود عديدة ظل التسويق الزراعى بمرافقة وخدماته وسياساته ومؤسساته ونظمه وأساليبه – من المجالات التى لا تحظى بالاهتمام المناسب من جانب المخططين وواضعى السياسات ومتخذى القرارات. وكان الإهتمام ينصب بصفة أساسية على برامج ومشروعات تنمية وزيادة الإنتاج الزراعي، ويغفل أو يجهل الدور الأساسي والحيوى للنظم التسويقية وما يتطلبه تطويرها وتحديثها من البرامج والمشروعات والاستثمارات.

ومنذ أوائل التسعينات، بدات بعض إتجاهات التحديث والتطوير فى بعض الخدمات والمجالات التسويقية للمنتجات الزراعية والغذائية. ومن بين أبرز ملامح التحديث والتطوير التى يمكن ملاحظتها فى الأوضاع الراهنة لتسويق المنتجات الزراعية والغذائية ما يلى:

- **تطور نظم التسويق التصديرى ومن ثم زيادة حجم الصادرات الزراعية والغذائية ، حيث قفزت قيمة تلك الصادرات فى السنوات الأخيرة إلى نحو أربعة أمثال ما كانت عليه فى أواسط التسعينات.**
- **التوسع النسبى فى مشروعات تجهيز وحفظ وتصنيع المنتجات الزراعية الغذائية ، وبخاصة الخضر والفاكهة واللحوم والألبان . وتطور الأساليب الفنية فى مجالات الإنتاج والتسويق والترويج .**
- **ظهور بعض الأنماط الجديدة لقنوات التسويق ومنافذ البيع للسلع الغذائية ، وما اقترن بذلك من تطور فى مجال الإهتمام بعمليات الفرز والتدريج ونظم التعبئة.**

- زيادة المنشآت والطاقات المتاحة من بعض المرافق والخدمات التسويقية ، وبخاصة ما يرتبط منها بأنشطة التصنيع والتصدير.
- تطور بعض النماذج لتنظيمات غير حكومية لكبار أو صغار المنتجين الزراعيين ، والتى حققت قدراً ملحوظاً من النجاح فى تبنى التقانات الحديثة، وأساليب إنتاجية وتسويقية متطورة ، وحققت إنجازات تصديرية ملحوظة.

وعلى الرغم مما تحقق من مظاهر النجاح أو مجالات التطوير، إلا أنه يظل محدوداً للغاية فى أثره على الصعيد العام للتسويق الزراعى فى مصر، ومن ثم فلا تزال الأوضاع التسويقية الراهنة ذات ملامح تقليدية تسفر عن مستويات فقيرة فى العديد من عناصر الأداء السوقى. ومن الأمثلة على ذلك ما كشفت عنه أزمة أنفلونزا الطيور من اختلال وبخاصة فى مجال الاستثمار فى إقامة طاقات مناسبة من المجازر ، وفى مجال تطوير قنوات التوزيع ومنافذ البيع. كما كشفت أزمة توزيع الخبز عن الإختلال الحاد فيما بين جهود الدولة وإهتماماتها لتوفير المتطلبات الوطنية من القمح سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو الإستيراد، وبين نظم وسياسات توزيع محدودة الكفاءة، وما نتج عن ذلك أيضاً من سوء أساليب صناعة الخبز ورداءة إنتاجه. وربما يمثل النظام التسويقى القائم للألبان قنبلة موقوته قد تتفجر عن مخاطر فادحة على المستوى الاقتصادى والصحى فى أية لحظة .

2/4/1 التسويق الزراعى المحلى

فى ضوء ماسبق يمكن القول أن النظام المحلى للتسويق الزراعى يعتبر فى عمومه نظاماً تقليدياً لم يحظ بما يستحقه من جهود واهتمامات التطوير والتحديث . وتمثل هذه الأوضاع مشاكل ومعوقات يستلزم الأمر مواجهتها والعمل على تطويرها وبخاصة فيما يتعلق بالعناصر التالية :

- ضعف الإهتمامات بمعاملات ما بعد الحصاد.
- هيمنة فئات تقليدية ونظم موروثة على الشأن التسويقى الزراعى ، وتعدد المتعاملين والوسطاء دونما إضافة خدمات أو منافع تسويقية ذات قيمة .
- قصور نظم المعلومات التسويقية ومحدودية إستفادة المزارعين منها .
- غياب معايير الجودة والمواصفات القياسية السلعية للغالبية العظمى من المنتجات الزراعية .
- ضعف وتراجع دور تنظيمات صغار المزارعين التسويقية .
- سوء وتخلف الأوضاع المادية والتنظيمية وقصور المرافق والخدمات التسويقية للغالبية العظمى من أسواق الجملة والتجزئة للسلع الزراعية.
- ضعف الدور الحكومى فى ضبط ومراقبة الأسواق للمدخلات والمخرجات الزراعية وبخاصة فيما يتعلق باعتبارات الجودة ومنع الغش والممارسات الإحتكارية .
- غياب جهة أو مؤسسة محددة مسؤولة عن الاهتمام بقضايا التسويق الزراعى ودراسة وتحليل مشكلاته، والعمل على تطويره وتحديثة، وتتكامل فى إطارها كافة الجهات المعنية وذات العلاقة التى تتبعثر بينها المسؤوليات المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية فى الأوضاع الراهنة.

وقد أسفرت هذه الخصائص والمشكلات وغيرها عن العديد من النتائج السلبية التى أصبحت تشكل عللاً مزمنة فى كيان القطاع الزراعى ومن أهمها:

- الإرتفاع فى نسب الفقد والتالف والتى تتراوح تقديراته بين 10-15% من جملة قيمة الناتج الزراعى وفق تقديرات الناتج الزراعي فى السنوات الأخيرة.
- إنخفاض نصيب المنتجين الزراعيين مما يدفعه المستهلكون لمنتجاتهم ، وحصول فئات التجار والوسطاء على النصيب الأكبر دون جهود أو إضافات تسويقية ملموسة (جدول 4/1).
- عدم إستقرار الأسواق للمنتجات الزراعية وتعرضها لهزات وإختلالات حادة ،وما يسفر عنه ذلك من القرارات الإنتاجية غير الرشيدة المتأثرة بالأحوال التسويقية المرتبكة والإشارات السوقية غير الصحيحة.
- إنخفاض الجودة والمواصفات لجزء هام من السلع الزراعية، وإنتشار الممارسات السوقية التى تنطوى على الغش فى نوعية وجودة المنتجات .

جدول (4/1) :بعض النماذج لنصيب المنتجين والمسوقين من كل جنيه واحد من مدفوعات المستهلكين

السلعة	نصيب المزارع خلال موسم زراعى كامل (%)	نصيب الهيئات التسويقية خلال أيام معدودة (بالجنيه)
الطماطم	41	59
البسلة والفاصوليا الخضراء	38	62
الكوسة	34	66
الجزر	28	72
الكرنب والقرنبيط والخضروات الورقية	18-20	80-82

- المصدر: نشرة الأسعار الزراعية 2007 – قطاع الشئون الإقتصادية – وزارة الزراعة (2007).

3/4/1 التصنيع الزراعي

يمكن ملاحظة العديد من الجوانب التى تمثل فى أحد أوجهها مشكلات قائمة فى الأوضاع الراهنة ، وفى وجهها الآخر تمثل فرصاً سانحة لتنمية وتطوير قطاع التصنيع الزراعى، ومن هذه الجوانب مايلى :

- إنخفاض نسبة ما يدخل من المنتجات الزراعية فى عمليات التحويل والحفظ والتجهيز والتصنيع وتراجع الإهتمامات بالصناعات الريفية (جدول 5/1) .
- المحدودية النسبية للقطاع التصنيعى المتطور بالمقارنة بالقطاع التقليدى مما أدى إلى إنتشار الممارسات العشوائية للتصنيع الزراعى فيما يعرف بالقطاع غير المنظم وغير الخاضع للإشراف والرقابة الرسمية.
- إنتشار السلع والمنتجات المصنعة رديئة الجودة أو التى تنطوى على أنواع من ممارسات الغش التجاري، بمالها من أضرار ومخاطر صحية بالغة، ويقدر أن حوالى 70% من المنتجات الزراعية المصنعة ينتمى إلى هذه النوعيات من المنتجات.
- غياب الإهتمام بتصنيع وتدوير المتبقيات الزراعية التى تمثل فى الأوضاع الراهنة ثروة إقتصادية مهدرة ، وعبئاً على البيئة .

- ضعف إنفاذ ما هو سارى المفعول من النظم والتشريعات المتعلقه بمعايير الجودة والمواصفات القياسية للمنتجات المصنعة.
- ضعف العلاقات التكاملية والتعاقدية بين قطاع التصنيع وقطاع الإنتاج وإعتماد التصنيع على ما يجرى إنتاجه وليس على ما يلائم العمليات التصنيعية من الأصناف والأنواع المناسبة.
- ضعف التطبيق العملى لفكرة المجتمعات الصناعية الزراعية المتكاملة فى المشروعات الزراعية الجديدة والمناطق حديثة الإستصلاح.

جدول (5/1): نسبة ما يدخل من الإنتاج فى مختلف أشكال التجهيز والإعداد والتصنيع (2007)

السلع	الإنتاج (مليون طن)	المصنع %	السلع	الإنتاج (مليون طن)	المصنع %
الطماطم	8.6	0.7	البقوليات	1.4	0.3
البطاطس	2.3	7.8	اللحوم والدواجن	1.5	0.3
البصل والثوم	1.6	1.1	الأسماك	0.9	0.5
باقى الخضروات	9.4	1.8	الألبان	5	25
الفاكهة (شاملة التمور)	9.8	0.9			

- المصدر: وزارة الزراعة – معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية (تقارير غير منشورة).

4/4/1 الصادرات الزراعية

تعد تنمية الصادرات الزراعية من بين الأهداف الهامة التى تبنتها استراتيجيات التنمية الزراعية السابقة ، وقد تم إحراز تطورات هامة فى هذا الشأن من منظور مقارنة الفترات الزمنية الحالية والسابقة. غير أن الأمر لا يبدو كذلك من منظور مقارنة الواقع الراهن بالإمكانيات والطموحات الممكنة فى هذا المجال، ولعل من بين أهم العناصر التى تمثل فى الأوضاع الراهنة مشاكل ومعوقات فى مجال الصادرات الزراعية وتمثل فى ذات الوقت فرصاً لتنمية هذه الصادرات فى الأوضاع المستقبلية ما يلى:

- المحدودية البالغة لنسبة ما يتم تصديره من المنتجات الزراعية مقارنة بالطاقات الإنتاجية الكبيرة منها.
- لا تزال الصادرات الزراعية تعتمد بالدرجة الأساسية على عدد محدود من السلع التصديرية التقليدية وبخاصة القطن الخام والأرز والموالح والبطاطس. وفى المقابل تتضاءل مساهمة المنتجات غير التقليدية وذات المزايا التنافسية فى الصادرات ، كما هو الحال بالنسبة لباقى الأنواع من الخضر والفاكهة، والنباتات الطبية والعطرية، والمنتجات الزراعية العضوية ، وزهور القطف ونباتات الزينة.
- ضعف مشاركة قطاع صغار المزارعين فى المنظومة التصديرية، والإعتماد الأساسي على كبار المنتجين والمزارع التصديرية الكبيرة فى أغلب الأحوال وضعف العلاقات التكاملية والتعاقدية بين حلقات الإنتاج والتصدير.
- قطاع التسويق المحلى بخصائصه التقليدية وأوضاعه الراهنة يتعذر عليه دعم ومساندة قطاع الصادرات ، ويكاد يكون كلاً منهما قطاعاً تسويقياً مستقلاً بذاته.

- **محدودية وعدم كفاية المعلومات والدراسات السوقية للأسواق التصديرية وضعف نظم الرصد والمتابعة والتحليل للمتغيرات فى تلك الأسواق التى تؤثر على الصادرات والواردات المصرية .**
- **برغم مشاركة مصر فى عدد من الإتفاقيات والتكلات الإقليمية، إلا أن إستثمار هذه المشاركة لتنمية الصادرات الزراعية المصرية إلى أسواق الدول الأخرى فى هذه الإتفاقيات والتكتلات لا يزال محدوداً وعند مستوياته السابقة على هذه الاتفاقيات.**

5/1 الهيكل المؤسسى للقطاع الزراعى

يتحدد شكل وطبيعة الأطر المؤسسية التي يعمل فيها أي نشاط إقتصادى وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي من ناحية، والنظام السياسي والاقتصادي الذي ينظم الحياة الاقتصادية في المجتمع من ناحية أخرى. وبصدور قوانيين الإصلاح الزراعي وإتباع مصر لسياسة التخطيط المركزي فقد تم تحديد الأطر المؤسسية التي تحكم النشاط الزراعي بالشكل الذي يؤدى إلى تعبئة الفائض الاقتصادي المتولد من القطاع الزراعي لخدمة أهداف تنمية القطاع الصناعي والتنمية الحضرية . وقد ترتب على ذلك أن اتجهت الدولة إلى تصميم الإطار المؤسسي لوزارة الزراعة والهيئات التابعة لها بما يؤدى إلى:

1. **التحديد الجبرى لاستخدامات الموارد الأرضية بين مختلف أوجه استخداماتها البديلة.**
2. **التحكم في تدبير وتوزيع مستلزمات الإنتاج.**
3. **التحكم في مصادر التمويل المتاحة للنشاط الزراعي.**
4. **التحكم في أساليب تصريف الإنتاج والمسالك التسويقية للمنتجات الرئيسية.**
5. **التحكم في الخدمات اللازمة لمباشرة النشاط الإنتاجي والحفاظ على الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها.**

وبناءاً على هذه التوجهات فقد تحددت مسئوليات الأطر المؤسسية بما يعظم دور الجهاز الحكومي، وتهميش الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات التعاونية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الزراعة . إلا أن الاتجاه نحو حرية السوق وتخلى الدولة عن الكثير من أدوارها قد أدى إلى حالة من عدم الاتساق بين مسئوليات الأجهزة الحكومية القائمة ممثلة في وزارة الزراعة وهيئاتها والممارسات الفعلية. وبصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات التي تعمل في القطاع الزراعي وهي:

- **وزارة الزراعة والهيئات التابعة لها.**
- **المنظمات التعاونية الزراعية.**
- **منظمات المجتمع المدني.**

ويتسم البناء المؤسسي لوزارة الزراعة بدرجة عالية من التعقيد والتشابك حيث يضم وحدات ذات طبيعة تخطيطية، وأخرى ذات طبيعة إنتاجية، وثالثة ذات طبيعة خدمية، ورابعة ذات طبيعة بحثية. ومن الطبيعي فإن قيام وزارة الزراعة بكل هذه الأدوار يعوق نمو القطاع الخاص وتنظيماته وكذا المجتمع المدني الذي يمكن أن يقوم ببعض من تلك المهام. فعلى سبيل المثال تقوم الإدارة المركزية للتقاوي بإنتاج التقاوي علي المستوي التجاري، مما يحول دون نمو صناعة التقاوي إلا بالقدر الذي توجهه إمكانيات وزارة الزراعة، كما أن الهيئة العامة للخدمات البيطرية لا زالت تقوم بمهمة تقديم خدمات التلقيح الصناعي في الوقت الذي يمكن أن توجه

جهودها لمجالات أخرى يتعذر على غيرها القيام به مثل الوقاية من الأمراض العابرة للحدود والمستوطنة، مما أثر على برامج التحسين الوراثي للحيوانات المزرعية. ومن أبرز الأمثلة علي التأثير السلبي لهذا الإطار المؤسسي علي التنمية الزراعية هو قيام محطات الزراعة الآلية بتقديم خدمات الحرث العميق تحت التربة وإضافة الجبس الزراعي والتسوية بالليزر والزراعة باستخدام السطارات بأسعار مدعمة، مما حد من دخول القطاع الخاص والقطاع التعاوني فيها وبالتالي تدنى مستوى ميكنة العمليات الزراعية للمحاصيل الرئيسية واقتصارها على عمليات الحرث والتسوية العادية. هذا على الرغم من أن نتائج التجارب والمشروعات الرائدة التي طبقت في هذا المجال بواسطة وزارة الزراعة قد اثبتت أنه يمكن زيادة إنتاجية محصول القمح بما لا يقل عن 20% إذا ما تم توفير هذه الخدمة.

وقد أدى التدخل الشديد من قبل وزارة الزراعة ممثلة في الإدارة المركزية للتعاون في عمل الجمعيات التعاونية من ناحية ، وسلب البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي للكثير من مهام واختصاصات التعاونيات من ناحية أخرى إلى تحويل تلك التعاونيات إلى كيانات غير قادرة على العمل أو المشاركة الفعالة في التنمية الزراعية.

ويعد الإطار المؤسسي الذي يعمل من خلاله البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي أحد أبرز المظاهر علي عدم التناسب بين الغرض من إنشاء البنك ككيان مصرفي لتمويل الأنشطة الزراعية، وما يقوم به من عمليات خاصة بتسويق مستلزمات الإنتاج، واستلام بعض المنتجات نيابة عن هيئه السلع التموينية، كما هو الحال بالنسبة لمحصول القمح، وقد ترتب علي هذا الوضع أن طغي النشاط التجاري علي الأعمال المصرفية للبنك.

أما بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بالقطاع الزراعي فإنها تنحصر في كل من اتحاد منتجي ومصدري الحاصلات البستانية واتحاد منتجي الدواجن، وجمعية تنمية الحاصلات البستانية، وبعض جمعيات تنمية المجتمع المحلى التي – أنشأت طبقاً لأحكام القانون رقم 84 لعام 2002 الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية – لا ترتبط بوزارة الزراعة بأي شكل من الأشكال التنظيمية، وعلى الرغم من ذلك فإنها قد حققت نتائج ايجابية للغاية خاصة في مجال تجميع جهود صغار المزارعين.

إطار رقم (4)

صور من التجارب الناجحة لمؤسسات المجتمع المدنى فى الحد من مشاكل الزراعة :

تعد جمعيات الشمس التي أنشأت عام 2002 في كل من إقليمي مصر الوسطى ومصر العليا أحدث أشكال منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الزراعة، وتستهدف تجميع جهود صغار المزارعين في تلك المحافظات على أساس طوعى وتقديم الخبرة الفنية والإدارية والتسويقية في مجال إنتاج المحاصيل غير التقليدية. وقد تم حتى الأن إنشاء حوالي 109 جمعية وفق قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية. ولضمان نجاح مهامها تم التركيز على:

- **تدعيم القدرة المؤسسية للجمعيات من خلال التدريب.**
- **الربط بين هذه الجمعيات ومصدري الحاصلات غير التقليدية.**
- **التركيز على مشاركة المرأة في كل أنشطة الجمعيات وفي إدارتها.**
- **توفير كادر فني من أعضاء الجمعية قادر على التسويق والتفاوض للحصول على أفضل الأسعار.**
- **الاعتماد على أسلوب الزراعات التعاقدية مع الشركات التصديرية وشركات التصنيع الزراعي.**

ولقد تمكنت تلك الجمعيات من تحقيق إنجازات غير مسبوقة مقارنةً بغيرها من مؤسسات صغار المزارعين، حيث كان المخطط أن تحقق تلك الجمعيات دخول لأعضائها دخلاً قدره 120 مليون جنيه خلال أربع سنوات، إلا إنها استطاعت أن تحقق 160 مليون جنيه بزيادة 30% عن المخطط. وقد بلغ حجم الصادرات من هذه المنتجات ما قيمته 75 مليون جنيه. وقد ترتب على دخول هذه الجمعيات مجال المحاصيل غير التقليدية زيادة في الطلب على العمالة الزراعية وخاصة النساء. وقد أمكن لتلك الجمعيات أن تبرم أكثر من 860 تعاقد مع المصدرين وشركات التصنيع الزراعي، كما بلغ حجم العضوية بها حوالى 12.5 ألف عضو في حين كان المستهدف عشرة آلاف عضو بزيادة 2.5 ألف عضو.

كما أن هناك بعداً آخر ظهر بقوة فى العقد الأخير وهو إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى إدارة المؤسسات وأصبحت هذه التقنية مكوناً رئيسياً فى أى مؤسسة. وقد كانت وزارة الزراعة سباقة فى استخدام هذه التقنية فجميع معاهد ومعامل مركز البحوث الزراعية وبعض الإدارات المركزية التابعة لوزارة الزراعة مرتبطة بالإنترنت. ويهتم المعمل المركزى للنظم الزراعية الخبيرة بالبحوث التطبيقية لعلوم الحاسب فى مجال الزراعة والطب البيطرى.

هذا وقد تم استحداث كثير من نظم المعلومات وقواعد البيانات والنظم الخبيرة فى شبكة اتصال للتنمية الزراعية والريفية (RADCON) والتى تهدف إلى توفير المعلومات الزراعية المناسبة عن طريق مكاتب اتصال إلكترونية فى القرى تساهم فى توفير الحلول للعديد من مشكلات المزارعين وفى تحسين دخول الأسر الريفية. كما تم خلق كثير من الكوادر المؤهلة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجهات التى استخدمت هذه التقنية . ومع وجود هذه الإمكانيات إلا أن هناك بعض من أوجه القصور المطلوب تداركها حتى يمكن تعظيم الاستفادة من هذه الإمكانيات وتنميتها منها:

- **عدم كفاية التمويل.**
- **عدم استمرار الخبراء والموظفين ذوى المهارات العالية اللازميين لتطوير وصيانة وتشغيل نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستحداث نظم جديدة.**
- **عدم كفاية الدعم من الإدارة العليا لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

علي الرغم من النجاحات العديدة التي أمكن إحرازها خلال العقدين الماضيين في مجال إعادة صياغة العديد من السياسات الزراعية ، والتطبيق الميداني الناجح لما استحدث من سياسات ، والذي كانت محصلته المزيد من تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وتنامي الصادرات الزراعية ، والارتفاع فى مستويات دخول المزارعين، إلا أن تجربة الماضي كانت ولا زالت تشير بوضوح إلى العديد من التناقضات في تطبيق عدد من السياسات الزراعية بالقدر الذي أضعف من التأثير التنموي لهذه السياسات ، ويمكن هنا الإشارة بإيجاز شديد إلى بعض نماذج هذه التناقضات والتى يجب العمل على الحد منها مستقبلاً.

1/6/1 دور الدولة في إدارة القطاع الزراعي والإحتكام لأليات السوق

إرتكزت سياسات الإصلاح الأقتصادي على تقليص دور الدولة في العديد من الأنشطة ذات العلاقة بالزراعة ، والتي من بينها توفير وتوزيع مدخلات الإنتاج وبصفة خاصة الأسمدة والمبيدات والتقاوي ، وكذلك الأنشطة التسويقية للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية. ومع التسليم بأهمية هذا التحول لتحرير الزراعة من القيود الحكومية التي تحد من تطورها، فإن هذا الانسحاب لم يرافقه التهيئة المناسبة لإيجاد البدائل المؤسسية القادرة على القيام بأدوار الدولة التي انسحبت منها ، وكانت محصلة هذا الانسحاب حدوث اختناقات سوقية حادة في سوق المدخلات الزراعية ، ومنتجات الزراعة ، الأمر الذي أثر علي المزارعيين خاصة صغارهم من ناحية ، وأدى إلى زيادة معدلات الغش التجاري في مدخلات الإنتاج وذلك من ناحية أخرى.

2/6/1 التناقضات المتعلقة بسياسات أستصلاح الأراضي

أطلقت الدولة الحرية الكاملة للقطاع الخاص للتوسع في إستصلاح المزيد من الأراضي الصحراوية ، كما قامت شركات أستصلاح الأراضي بتنفيذ العديد من المشروعات في هذا المجال ضمن ما يعرف بخطة الدولة لإستصلاح الأراضي ، وعلى الرغم من النجاح الذي تم إحرازه في هذا المجال، إلا أنه قد صاحب هذه السياسات بعض أوجه القصور والتناقض التي يمكن الإشارة إليها بإيجاز على النحو التالي :

- **تعدد الجهات الحكومية ذات الصلة بتخصيص الأراضي المستصلحة وضعف التنسيق فيما بينها ، وذلك بالقدر الذي أثر سلباً على الحرية التي أتاحتها الدولة في هذا المجال للتوسع في المزيد من الأراضي المستصلحة.**
- **اقتصار مفهوم استصلاح الأراضي على مجرد تهيئة البنية الأساسية لمناطق الاستصلاح وتجهيزها بمرافق الري والطرق والطاقة ، دون توجيه إهتمام ملائم لتوفير الخدمات الزراعية والإجتماعية اللازمة لإقامة واستقرار المجتمعات الزراعية ، الأمر الذي أدى إلى تأخير أو إعاقة استثمار ما أنفق من موارد على البنية الأساسية في العديد من مناطق استصلاح الأراضي ، ومن بينها على سبيل المثال مشروع توشكى.**

- إقتصار تخصيص الأراضي الجديدة على مجرد توزيعها على مستخدميها ، دون تمكينهم من استخدام هذه الأراضي كضمان لقروض متوسطة وطويلة الأجل لازمة لاستصلاح هذه الأراضي وتنميتها.
- تحديد أهداف التوسع في الأراضي المستصلحة دون أن يرافق ذلك سياسات وإجراءات لترشيد استخدام المياه ، وذلك لتوفر موارد مياه الري اللازمة للأراضي المستهدف إستصلاحها.
- السماح باستثمار موارد أرضية باستخدام موارد المياه الجوفية في مناطق لا تتوافر لها دراسات تؤكد استدامة موارد المياه ، الأمر الذي عرض الاستثمارات الكبيرة التي أنفقت على استصلاح واستزراع هذه الأراضي للانهيار.

3/6/1 سياسات التسعير لمحاصيل الغذاء الإستراتيجية

حرصت الحكومة منذ سنوات على تطبيق سياسة سعرية لتحفيز المزارعين على زراعة بعض المحاصيل الإستراتيجية مثل القطن وقصب السكر ، القمح . وقد التزمت الحكومة في إطار هذه السياسة بتحديد سعر ضمان يحق للمزارعين بيع منتجاتهم للدولة في حدود هذا السعر، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه السياسات لم يحالفه النجاح في العديد من السنوات ، وذلك إما بتأخير إعلان هذه الأسعار الذي يجب أن يكون قبل وقت كاف من تاريخ الزراعة ، وإما بالمستويات المنخفضة لأسعار الضمان المعلنه ، الأمر الذي يفقد هذه السياسة القدرة على تحقيق أهدافها.

4/6/1 التناقض المتعلق بتنمية الثروة السمكية والاستزراع السمكي

تعد مصر من أكثر الدول حاجة لتنمية مصادرها السمكية سواء من المصادر الطبيعية ، أو من خلال تنمية وتعزيز الاستثمارات الموجهة إلى أنشطة الاستزراع السمكي ، وذلك باعتبار أن منتجات هذا القطاع بما تنتجه من بروتين يخفف من حدة الضغط على الرقعة الزراعية وعلى موارد المياه المتاحة والتي تزداد ندرة سنه بعد أخري . وعلى الرغم من قناعة الجميع بهذه الحقيقة، فإن السياسات المطبقة سواء في مجال صيانة وتنمية المصايد الطبيعية، أو في مجال تعزيز الاستزراع السمكي تعمل في اتجاهات متعارضة مما يحد من القدرة على تنمية هذا القطاع الهام. فمن جانب هناك إجراءات معقدة تواجه مشروعات الإستزراع السمكى ، ومن جانب أخر تواجه تنمية المصايد الطبيعية مثل البحيرات بالعديد من المشاكل التي من بينها القصور الواضح في أعمال الصيانة والحد من التلوث إلى غير ذلك من المشاكل التي تؤثر تأثيراً سلبياً على الطاقة الإنتاجية لهذه المصايد.

5/6/1 الالتزامات الدولية والإقليمية وسياسات وإجراءات الوفاء بها

تلتزم مصر بحكم عضويتها في عدد من التجمعات الاقتصادية ، أو توقيعها لعدد من الاتفاقيات الدولية ، ببعض الإلتزامات ذات الأثر الهام على قطاع الزراعة ، ومن بين هذه الألتزامات ما أوردته اتفاقيات منظمة التجارة الدولية مثل حقوق الملكية الفكرية والصحة النباتية، وغيرها من الاتفاقيات المشابهة، ومن الطبيعي بل ومن الضروري أن تتخذ العديد من الإجراءات للوفاء بهذه الإلتزامات للحد من أثارها السلبية على قطاع

الزراعة ، والحفاظ على الحقوق المصرية التي رتبتها هذه الاتفاقيات الدولية والإقليمية. وفي هذا المجال تشير حقائق الواقع أن الجهود المبذولة في هذا الشأن ما زالت محدودة للغاية ونظراً لضعف أداء المؤسسات المعنية ومحدودية الأنشطة المتعلقة بتوعية المزارعين ولفت أنظارهم إلى هذه الموضوعات الهامة ذات الأثر المستقبلي على أوضاعهم الإنتاجية والمعيشية .

6/6/1 غياب التنظيمات المؤسسية الخاصة بالسياسات الزراعية:

شهدت السنوات الماضية تعديلات شبه جذرية في النظام التجاري العالمي، خاصة بعد تطبيق اتفاقات منظمة التجارة الدولية ، وإتفاق الشراكة المصرية الأوروبية ، واكتمال تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ومنطقة الكوميسا، وغيرها من الاتفاقات التجارية الثنائية. كما شهدت هذه السنوات أيضاً تطورات اقتصادية هامة على النطاق المحلى يأتي في مقدمتها تحرير قطاع الزراعة من القيود الحكومية ، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة بفعالية في أنشطة هذا القطاع . ومن الطبيعى أن تحرص وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي على استحداث وإنشاء كيانات مؤسسية قادرة على إعادة صياغة السياسات الزراعية ومراقبة تنفيذها بالتعاون مع الأجهزة المختصة، وذلك لزيادة قدرة القطاع على المواءمة مع هذه المتغيرات الدولية الإقليمية من ناحية، وأيضا القدرة علي إدارة المفاوضات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، أو المشاركة بفاعلية في هذا الأمر على أقل تقدير، إلا أن الواقع يشير بوضوح إلى ضعف مؤسسى في كلا المجالين رغم أهمية كل منهما وأثره المستقبلي على قطاع الزراعة .

7/1 تحديات ومعوقات التنمية الزراعية

أظهرت تجربة التنمية الزراعية خلال العقود الثلاث الماضية ، أن مسيرة التنمية الزراعية تواجه بالعديد من المعوقات والمحددات، والتى من بينها ما يتعاظم أثره السلبى ويتفاقم فى قدرته على إعاقة مسيرة التقدم، الامر الذى يدعو إلى تضافر كافة الجهود وتنسيق كافة الفعاليات والأنشطة لمواجهته وهذا ما يطلق عليه تحديات التنمية ، أما ما عدا ذلك من معوقات فهى وإن كانت ذات تاثيرات سلبية على الأداء التنموى ، إلا أن مواجهتها أو الحد من آثارها يعد أكثر يسرا وأسهل منالا ، وأهم هذه التحديات والمعوقات:

1/7/1 التحديات الرئيسية للتنمية الزراعية

1/1/7/1: رفع كفاءة استخدام موارد مياه الري

أظهرت تجربة الماضى حقيقة أن مصر رغم ما تحوزه من موارد مائية ، إلا أن هذا المورد بقياس تطورات السكان واحتياجات الغذاء يعد أكثر موارد الزراعة ندره ، إلى درجة اعتبار أن مصر أصبحت احدى دول العالم المصنفة ضمن دول الفقر المائى بنصيب للفرد يبلغ فقط نحو 800 متر مكعب سنويا. ورغم هذا الفقر المائي والذى تزداد حدته سنة بعد أخرى ، إلا أن مصر تعد من أكثر دول العالم اسرافاً فى استخدام المياه ، فكفاءة نقل وتوزيع المياه لا تتعدى 70%، ونحو 50% فى نظم الري الحقلى. ورغم تفاقم المشكلة ، إلا ان السياسات الدافعة إلى ترشيد استخدام المياه مازالت محل نقاش. الأمر الذى جعل الاتفاق المجتمعى على هذه

المشكلة واقرار سياسات فعالة لمواجهتها تحديا أساسيا للتنمية ، إذ أنه بدون احراز تقدم ملموس فى هذا الاتجاه تتضائل القدره على الوفاء بأهداف التنمية فى مجال استصلاح الأراضي. وما ينطوى على ذلك من انخفاض القدره على زياده انتاج الغذاء أو خلق المزيد من فرص العمل ، أو غير ذلك من أهداف التنمية .

2/1/7/1 مواجهة مشكلة التفتت الحيازى

تشير الاحصاءات إلى أن المساحات الزراعية المصرية هي من أكبر زراعات العالم تفتتاً خاصة فى الاراضي القديمة فى الدلتا والوادى ، حيث تراجع المتوسط العام لمساحة الحيازة من حوالي 6.3 فدان عام 1950 إلى 3.2 فدان عام 1960 ثم حوالي 2.1 فدان وفق التعداد الزراعي الأخير للموسم 2000/1999. كما بلغت نسبة أعداد الحيازات القزمية (أقل من فدان) نحو 43% من جملة الحيازات بعدما كانت لا تتجاوز 21.4% عام 1950 ، 26.4% عام 1960. وكنتيجة لهذا التفتت تضيع نسبة تقدر بنحو 12% من أخصب الموارد الأرضية كحدود وفواصل فيما بين الحيازات ، كما تضعف القدره على تحديث الأنشطة الزراعية والارتقاء بالإنتاجية الزراعية. ويتطلب مواجهة هذه المشكلة فى ظل قوانين وشرائع الارث تغييرا جذريا فى مفاهيم الادارة المزرعية، بحيث يتم تحقيق التوازن فيما بين الحجم الاقتصادى للوحدة المزرعية، ومتطلبات الالتزام بقوانين التوريث، وقد يكون تطوير نظم الإدارة المزرعية بالتحول إلى ادارة جماعية فى ظل تنظيمات مؤسسية لصغار الزراع أحد الحلول الممكنة لهذا التحدى الذى يواجه الزراعة المصرية وتتفاقم حدته سنة بعد أخرى .

3/1/7/1 الحد من التعدى على الأراضي الزراعية

منذ قرابة عشرين عاما ومصر تطبق قانونا صارما لحماية الاراضي الزراعية، ورغم حرص الجميع على نفاذ هذا القانون ، إلا أن التعديات على الاراضي الزراعية مازالت مستمرة ومازال التأكل فى الاراضي الزراعية يزداد حده إلى أن بلغ الفاقد السنوى نحو 20 ألف فدان من أجود الاراضي الزراعية فى الدلتا والوادى . الأمر الذى يشير الى أن علاج المشكلة بالتركيز على جانب التجريم والتحريم لم ينقذ الثروة المصرية من الأراضي الزراعية، بل ان الامر يتطب مواجهة شاملة بالتخطيط العمرانى للقرية المصرية من جانب ، وربط سياسة حماية الاراضي مع سياسة توزيع الاراضي الجديدة وذلك من جانب آخر .

4/1/7/1 تدعيم الزراعة بمؤسسات فاعلة لصغار المزارعين

إذا كانت مؤسسات وتنظيمات الزراع تؤدى أدواراً هامة يصعب الاستغناء عنها فى العديد من الزراعات العالمية، فان الزراعة المصرية بما تعانية من تفتت حيازى، وتقليدية فى معظم عمليات الانتاج الزراعى، واختناقات فى تصريف المنتجات هى فى الواقع أشد حاجة لوجود هذه المؤسسات. ورغم ذلك يمكن القول أن الأثر التنموي لهذه المؤسسات يكاد يكون هامشياً، إلا فى حالات محدودة ولظروف خاصة، وذلك بعد التردى الذى لحق بأوضاع التعاونيات الزراعية وفقدانها للعديد من الأدوار التى كانت تؤديها من ناحية ، وفقدان الثقة فى قدراتها من قبل المزارعين من ناحية أخرى. ومن هنا يمكن القول إن تعديل أوضاع التعاونيات الزراعية وبناء الثقة فيها من قبل المزارعين ، أو حثهم على إقامة تنظيمات مؤسسية طوعية قادرة على خدمتهم ويتحملون مسئوليتها

وقادرين على إدارتها ، يعد فى الواقع تحدياً رئيسيا للزراعة المصرية فى الفترة المقبلة ، إذ أنه بدون إحراز تقدم واضح فى هذا المجال يصعب إحراز أى تقدم فى العديد من المجالات الاخرى ، وذلك باعتبار ان مؤسسات الزراع هى فى الواقع الوعاء التنموى الذى من خلاله يمكن تذليل العديد من العقبات بل وتحقيق الكثير من الاهداف.

5/1/7/1 زيادة فعالية مؤسسات البحث والارشاد الزراعي فى دعم جهود التنمية الزراعية

لقد تمكنت مصر خلال العقود الثلاث الماضية من بناء منظومات بحثية وارشادية دعمت الاداء الزراعى بالمستوى الذى أمكن معه مضاعفة الانتاجية الزراعية فى العديد من المحاصيل، والارتقاء بجودة المنتجات الزراعية وتدعيم قدراتها التنافسية فى الاسواق. ورغم ذلك فان كافة المؤشرات تؤكد ان معدلات إستفادة الزراعة من هذه المؤسسات لا يتسق مع القدرات الكامنة لديها، وذلك لاسباب يرجع معظمها لتقليص موازنتها السنوية والتى تكاد أن تغطى فقط الاجور والمرتبات دون اتاحة مخصصات مالية تذكر للبرامج والأنشطة البحثية، بالقدر الذى يمكن معه تحقيق الاستفادة الملائمة من الكوادر البحثية التى تم اعدادها إبان العقود الثلاث الماضية. وفى هذا المجال تشير المعلومات أن موازنة مؤسسات البحث والارشاد الزراعى تكاد لا تتعدى حاجز 0.01% من الدخل الزراعي القومي. وموازنات بهذا القدر لا مجال لمقارنتها بما يتاح لهذه المؤسسات فى الدول المتقدمة ، بل وفى العديد من الدول النامية ، والتى تصل فيها موازنة هذه المؤسسات الى ما يعادل نحو 2.5-3% من الدخل الزراعي سنويا. ويضاف الى ما سبق أنه بالرغم من محدودية الانفاق البحثى ، فان هناك هدرا واضحا فى هذه الموارد المالية المحدودة، وذلك بسبب تكرار الموضوعات البحثية، وضعف ارتباط ما يبحث من مشاكل أو موضوعات مع أولويات التنمية ، كما أن هناك ضعف فى تنسيق الادوار بين هذه المؤسسات يظهر بوضوح عدم وجود خطة بحثية قومية ملزمة ، يعمل فى إطارها كافة مؤسسات البحث الزراعي بتنسيق فى الاداء، وتعاون فى الامكانيات، وتبادل فى الخبرات ، بهدف تحقيق الصالح العام .

6/1/7/1 الاستفادة من التقدم فى مجال المعلومات والاتصالات

فقد خلقت ثورة المعلومات والاتصالات فرصاً ووسائل جديدة يمكن أن تخدم التنمية الزراعية على المستوى القومى. والتحديات مرتبطة بقدرة المؤسسات والعاملين المنفذين لهذه الاستراتيجة على الاستفادة بهذه الفرص.
وهناك العديد من المؤسسات على الصعيد الوطنى على استعداد للتعاون لتعزيز أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الزراعة وأهمها : وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء. ويجدر الإشارة بأنه يوجد كم هائل من المعلومات والخبرات المتراكمة فى القطاع الزراعى والتى لا يمكن استثمارها بالطرق التقليدية مثل خرائط الاراضى والمياه وبينات التعديات على الأراضى الزراعية . كما أن البنية التحتية للاتصالات ونظم المعلومات التى تم بناؤها فهى إلى الآن لا تعمل بكامل طاقتها.

7/1/7/1 الحد من معدلات الفاقد فى الانتاج الزراعي

تعانى الزراعة المصرية من ظاهرة تزايد نسب الفاقد فى المنتجات الزراعية وانخفاض نسب المصنع منها ، وذلك بالمقارنة بالعديد من الدول الاخرى، ويرجع ذلك إلى الجمود فى النظم التسويقية المطبقة مع تقليديتها وندرة الزراعات التعاقدية وعدم الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد بقدر الاهتمام بالمعاملات الزراعية. وفى هذا المجال تشير التقديرات الى ان نسب الفاقد تتجاوز 30% فى الخضر والفاكهة ، ونحو 20% من البقول والدرنات ، ونحو 10% بالنسبة للحبوب ، بل أن هناك فقد آخر نوعى فى مستويات الجودة تضمحل معه الاسعار وتزداد خسائر المزارعين. وفى المحصلة الاجمالية فان الفاقد الزراعي يشكل نسبة تتراوح بين 10-15% من الدخل الزراعي، ومن هنا فان الحد من هذا الفاقد يعد فى الواقع تحديا رئيسيا من تحديات التنمية الزراعية ، حيث ان ذلك يتطلب العمل فى اكثر من اتجاه منها ما هو فنى باستنباط الاصناف النباتية الاكثر قدرة على تحمل عمليات التسويق من نقل و تخزين ، وكذا تطوير نظم معاملات ما بعد الحصاد ونشر معارفها فيما بين المزارعين، ومنها ما هو استثمارى لتطوير المرافق والتجهيزات التسويقية على تعددها ، ومنها ما هو تنظيمى وتشريعى لتهيئة البيئة المناسبة لانتشار ونجاح نظم الزراعات التعاقدية.

8/1/7/1 تهيئة القطاع الزراعي للمواءمة مع التغيرات المناخية

تعتبر ظاهرة التغيرات المناخية ظاهرة عالمية ولها تأثيراتها المحلية نظراً لإختلافات طبيعة وحساسية النظم البيئية فى كل منطقة – ولذا فإنه من الضرورى تقدير مدى تأثر مصر ومواردها الطبيعية بتلك المتغيرات.

وتعتبر الزراعة المصرية ذات حساسية خاصة لتغيرات المناخ حيث تتواجد فى بيئة قاحلة وهشة تعتمد أساساً على مياه نهر النيل وتتاثر بتغيرات المناخ المتوقعة من خلال:

- الزيادة المتوقعة لدرجات الحرارة وتغير نمطها الموسمي سوف يؤدى الى نقص الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل والحيوانات المزرعية وكذا إلى تغيرات فى النطاقات الزراعية البيئية.
- التأثيرات السلبية على المناطق الزراعية الهامشية وزيادة معدلات التصحر.
- زيادة درجات الحرارة سوف تؤدى الى زيادة البخر وزيادة استهلاك المياه.
- تأثيرات اجتماعية واقتصادية كهجرة العمالة فى المناطق الهامشية والساحلية.
- الإرتفاع المحتمل لمستوى سطح البحر وأثره السلبي على الأراضي الزراعية بالدلتا.

وعند تحليل البيانات المأخوذة من مواقع شاطئية بمصر خلال الفترة من 1930 إلى 1980، وجد أنه خلال تلك الفترة، ارتفع مستوى سطح البحر بنحو 11.35 سنتيمتر في مناطق رشيد ودمياط، كما أكدت الدراسات تراجعاً في خط الشاطئ في العصر الحديث مقارنة بما كان عليه في القرن التاسع عشر، وقد استدل على أن زيادة قدرها متر واحد إلى مترين في مستوى سطح البحر سوف تدمر رُبع الأراضي الزراعية في الدلتا وتضطر 8 ملايين نسمة للهجرة.

وعند دراسة التأثير المتوقع للتغيرات المناخية على إنتاجية الذرة والقمح والأرز، وجد أنها سوف تؤدي إلى تناقص إنتاجية القمح بنحو 18% والشعير والذرة الشامية بنحو 19% بينما ينقص محصول الأرز حوالي 17%. ولقد اهتم بعض الباحثين بالعوامل المسببة للأمراض التي قد تصيب المحاصيل نتيجة التغيرات المناخية، حيث تحدث بعض التبدلات الوظيفية والحيوية في النبات العائل من ناحية ،كما أن تغير مستوى ثاني أكسيد

الكربون يؤثر في الوظائف الفسيولوجيا للآفات الحشرية من جهة أخرى ومن ثم تحدث تغيرات هامة في سلوك الحشرات نتيجة الدفء الحراري والتغيرات المناخية الأخرى مما قد يؤدى إلى قصر دورة حياة الحشرات وتزايد أعداد تجمعاتها بسرعة كبيرة. وقد أسهمت الآليات التنظيمية لكل من معاهدة كيوتو والخطة التجارية الأوربية في تأسيس سوق ناشئة لتجارة المواد الكربونية، حيث من المفيد دراسة ذلك والعمل على تفعيل هذه الآلية كأداة تنموية.

وفى ضوء هذه الأوضاع المتوقعة يصبح من الضروري اتخاذ الاجراءات والبرامج التى تمكن من الموائمة مع الآثار المتوقعة لتلك التغيرات على الزراعة المصرية.

2/7/1 معوقات التنمية الزراعية

الى جانب ما تواجهة الزراعة المصرية من تحديات شديدة الاثر والوطأة على الاداء التنموى الزراعى، وذلك على النحو السالف الاشارة إليه، فإنها ايضا تواجه بعدد آخر من المعوقات التى تحد من فعالية جهود التنمية، وتضعف من العوائد الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات المنفقة على القطاع الزراعي ويمكن تصنيف هذه المعوقات الى ثلاث فئات رئيسية هى كالتالى:

1/2/7/1 المعوقات المرتبطة بالسياسات الزراعية

تتأثر التنمية الزراعية سلبا بعدد من المعوقات المرتبطة إما بضعف او تضارب ما ينفذ من سياسات، او غياب او جمود بعضها الاخر وعدم قدرتها على التطور وفق متطلبات تحديث الزراعة . فعلى سبيل المثال:

- **محدودية استثمارات التنمية الزراعية: فعلى امتداد عشرون عاما ومنذ عام 1990 لم تتجاوز مخصصات التنمية الزراعية من الدخل القومى الزراعى نحو 9% ،وهو نصيب لا يتسق على الاطلاق مع اهمية القطاع الزراعي ومساهمته فى الدخل القومي او خلق فرص العمل أو تهيئه البيئه المناسبة لنمو القطاعات الاقتصادية الاخرى .**
- **جمود السياسات الائتمانية: وإقتصارها على الانماط التقليدية دون استحداث سياسات وخطوط ائتمانية تتلاءم مع متطلبات التطور والتحديث للانشطة الزراعية .**

2/2/7/1 المعوقات المرتبطة بالمؤسسات الزراعية

على الرغم من النجاح الذى تحقق فى الجوانب السعرية لسياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادى ، فان إصلاح المؤسسات وتطوير ادائها مازال محل تساؤل، ومازال يمثل عقبه شديدة الاثر على مسيرة التنمية الزراعية. ويؤدى الضعف المؤسسى إلى خلق اشكاليات عدة يتمثل بعضها فى ضعف الرقابة على أداء الأسواق، خاصة اسواق مدخلات الإنتاج الزراعي، وما يعكسه ذلك من ارتفاع فى معدلات الغش التجارى، بينما يتمثل البعض الاخر فى تدهور مستوى جودة نواتج هذه المؤسسات. وتبدو هذه الاشكالية بوضوح عند الحديث عن مؤسسات التعليم الزراعي بانواعها المختلفه، وكذلك المؤسسات المسؤولة عن انتاج ونشر المعلومات الزراعية ، وتقديم الخدمات البيطرية ، وعموماً يمكن حصر أهم المعوقات المؤسسية فى النقاط التالية :

- **ضعف التنسيق بين وزارة الزراعة ومؤسساتها وغيرها من الوزارات والاجهزة ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.**

- **ضعف الرقابة على المدخلات الزراعية خاصة الاسمدة والتقاوى والكيماويات الزراعية.**
- **ضعف كفاءة اداء الخدمات البيطرية.**
- **ضعف جهاز الإرشاد الزراعي.**
- **ضعف منظومة المعلومات الزراعية، الامر الذى يضعف من دقتها ويزيد من حده تضاربها.**
- **ضعف وبدائية منظومة انتاج التقاوي والشتلات .**
- **ضعف منظومة ومستويات التعليم الزراعي بمراحله المختلفة وضعف مواكبته للمتطلبات الحقيقية لسوق العمل.**
- **تقليدية وضعف نظم التمويل الزراعي.**
- **ضعف التنسيق بين مختلف الجهات العاملة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذى ينشأ عنه مشاكل كثيرة، مثل التكرار وعدم دقة المعلومات ولا يزال كثير من القيادات والعاملين غير مدركين لما يمكن أن تقدمه لهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**
- **قلة عدد القرى المتصلة بشبكة التنمية الزراعية والريفية (فقط 5% من القرى) وكذلك قلة عدد الحاسبات وعدم توافر الشبكات الداخلية.**

3/2/7/1 المعوقات المتعلقة باختلال التوازن بين تنمية الانتاج وخدمات التسويق

فى إطار ما سبق عرضه بشأن الاختلال التنموى فى الحقبة السابقة فيما بين الاهتمام بتطوير وزيادة الإنتاج الزراعى، دون الاهتمام المناسب بتنمية وتطوير المرافق والخدمات والنظم والدراسات التسويقية. فقد أسفرت الأوضاع الراهنة عن مشاكل ومعوقات تسويقية ذات آثار سلبية حادة على التنمية الزراعية . فلا تزال النظم التسويقية الزراعية التقليدية هى النظم السائدة حيث يتحكم فيها طبقة التجار والوسطاء، ولا تزال نسب الفاقد والتالف مرتفعة للغاية نتيجة إهمال الوظائف التسويقية الأساسية، وعدم الاهتمام بتطوير معاملات ما بعد الحصاد. ولا تزال عوائد المزارعيين تمثل نسباً ضئيلة من مدفوعات المستهلكين.

الجزء الثاني

إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة

1/2 الدروس المستفادة من تجربة الماضى

أسفرت جهود التنمية الزراعية التى بذلت خلال العقدين الماضيين عن العديد من الإيجابيات والتى من أهمها:

- **تحسين إنتاجية العديد من المحاصيل الى ما يقرب من مضاعفة هذه الانتاجية لبعض المحاصيل الرئيسية.**
- **زيادة الرقعة الزراعية باستصلاح ما يزيد عن نحو 2.5 مليون فدان.**
- **زيادة القدرة التصديرية للعديد من المنتجات الزراعية ووفرة المعروض منها على مدار العام.**
- **خفض الفجوة الغذائية فى بعض المحاصيل رغم تضاعف عدد السكان.**
- **تعديل العلاقة بين الملاك والمستأجرين دون حدوث أزمات اجتماعية أو سياسية.**

ورغم ذلك فإن هناك عدة دروس يجب استخلاصها من هذه التجارب وذلك لأخذها فى الاعتبار عند وضع استراتيجة التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030 ومن بين هذه الدروس ما يلى:

- **أن تعظيم عوائد سياسات الاصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعي يجب أن يرتكز على جانبين رئيسين:**
  - **أولهماً: الجانب السعرى وهو ما حقق قدراً ملموساً من النجاح إلا أنه لم يؤدى إلى إزالة كل التشوهات السوقية.**
  - **وثانيهماً: الجانب المؤسسى : وهذا الجانب يحتاج الى استكمال الاصلاح وبخاصةً تطوير أداء المؤسسات الزراعية التابعة للدولة، وتهيئه المناخ الملائم لتعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى وتشجيع المنتجين الزراعيين على إقامة تنظيماتهم ومؤسساتهم ليتمكنوا من العمل وفق آليات السوق.**
- **رغم المحدودية الشديدة لموارد المياه : فإن كافة ما خطط من سياسات لم يسفر حتى الآن عن خلق بيئة زراعية تسعى بوضوح إلى ترشيد استخدام هذا المورد الزراعي النادر،الامر الذى يقتضى بالضرورة مراجعة جذرية لما يطبق من سياسات وتشريعات وما ينفذ من برامج عمل فى هذا المجال.**
- **على الرغم من تطبيق سياسة واضحة لحماية الاراضي الزراعية من التعدى على امتداد فترة طويلة من الزمن فما زالت التعديات مستمرة، الأمر الذى يعنى ضرورة وضع توليفة متكاملة من سياسات وبرامج التنمية القادرة على إحداث التوازن بين الاهداف القومية لحماية الأراضي وتوفير الإحتياجات المشروعة للإسكان فى الريف.**
- **على الرغم من اتفاق الجميع على أن التفتت الحيازى يعد عائقا واضحا للتنمية، إلا انه لم يتم حتى الان وضع سياسة تحمى الاراضي الزراعية من التفتت ولا تتضارب مع شرائع الإرث.**

- **على الرغم من النجاحات التى تحققت فى مجال استصلاح الاراضي والتى أدت الى إضافة حوالى 2.5 مليون فدان، إلا أنه لازمها بعض القصور فى سياسات توزيع الاراضي، والتى ركزت على مجرد توزيع الأراضي دون إيلاء اهتمام كافٍ بإقامة مجتمعات متكاملة الخدمات وقادرة على الاستقرار.**
- **وجود ندرة فى العمالة الماهرة نتيجة عدم التوازن فيما بين سياسات تنمية الموارد البشرية، وسياسات الاستثمار والتنمية الزراعية، هذا فى الوقت الذى تعانى فيه المجتمعات الريفية من إرتفاع معدلات البطالة بمستوياتها المختلفة.**
- **رغم تعدد الجهات البحثية الزراعية ووجود عدد كبير من الباحثين المتميزين، فقد تعذر حتى الآن استخدام هذه الثروة من العقول العلمية الزراعية بالمستوى المناسب رغم ما تحقق من إنجازات لا يمكن إنكارها.**
- **التناقض فى سياسات تنمية الثروة السمكية قد أدى إلى الإخفاق فى إستثمار الموارد الطبيعية المتاحة وخلق العديد من القيود التى قلصت من التوسع فى الاستثمارات السمكية.**
- **لم تنجح السياسات المطبقة حتى الآن فى الإستثمار الأمثل لموقع مصر الإستراتيجي تاريخيا وجغرافيا وعلاقتها بالتكتلات الاقتصادية الاقليمية (العربية والافريقية والأوروبية) الأمر الذى يحتم مراجعة جذرية لهذه السياسات.**
- **أسفرت حقبة التحرر الاقتصادى عن قصور ملحوظ فى إدارة وتنظيم الأسواق، مما نتج عنه اختناقات وتشوهات سوقية أضرت بالمنتجين والمستهلكين لصالح الوسطاء والمحتكرين ، وعدم العدالة فى توزيع عوائد التنمية.**
- **يعد التنسيق ما بين الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي أمر بالغ الأهمية فى تحقيق أهداف التنمية.**
- **رغم حرص وزارة الزراعة على تخطيط التنمية وصياغة توجهاتها فى إطار عدد من الاستراتيجيات أعتبارا من عام 1980، إلا أنة قد تعذر فى بعض الأحيان تحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة، الأمر الذى يمكن ارجاعه إلى عاملين رئيسسين هما:**
  1) **ضعف مقومات وآليات التنفيذ والمتابعة.**
  2) **ضعف الاتساق فيما بين الاستراتيجيات الموضوعة وما ينبثق عنها من خطط تنفيذية.**
- **شهدت الساحتين الدولية والإقليمية العديد من المتغيرات، يأتى في مقدمتها الاتجاه الدولى لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الزراعية وتعرض أسواق الغذاء لازمة شديدة الوطأة، والتغيرات المحتملة في المناخ نتيجة ظاهرة الاحتباس الحرارى وما سوف يستتبعة ذلك من تغيرات في المساحات المزروعة والتراكيب المحصولية وغير ذلك من تغيرات تتطلب ضرورة المراجعة الجذرية للسياسات الزراعية المطبقة.**

2/2 الرؤية الإستراتيجية للتنمية الزراعية

عند صياغة الرؤية الإستراتيجية للتنمية الزراعية حتى عام 2030 تم الأخذ فى الحسبان عدة اعتبارات يمكن الاشارة إليها بإيجاز على النحو التالى:

- **محصلة الأداء التنموى خلال العقدين الماضيين فى جانبيها السلبى والايجابى، والتى تبرزها بوضوح الدروس المستفادة من هذه التجربة.**
- **اعطاء الزراعة الاولوية التي تستحقها ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك في مجال توجية الاستثمارات والمساندات الحكومية ، وبما يتسق مع مساهمتها في تكوين الدخل القومى ودورها في تحقيق الامان الاجتماعى وخلق فرص العمل.**
- **ضرورة الحرص على عدم التضحية بالجوانب الاجتماعية للتنمية الزراعية عند السعى لتعظيم عوائدها الاقتصادية، وذلك باعتبار أن الزراعة ما زالت وسوف تظل أكثر قطاعات الاقتصاد القومى إستيعاباً للسكان والقوى العاملة ، كما أن الإستثمار فى الأنشطة الزراعية تزداد فيه معدلات المخاطرة واللايقين أيضاً.**
- **ضرورة اخذ ما لحق بالساحتين الدولية والإقليمية من متغيرات في الحسبان عند صياغة الاستراتيجية الانمائية بهدف اعطاء القطاع الزراعى وخطط تطويره اعلى قدر ممكن من المرونة تحقيقاً للاستجابة المناسبة لهذه المتغيرات والحد من سلبياتها.**
- **أن المدخل الحقيقى للتنمية والذى يأتى فى المقام الأول ، يتمثل فى الارتقاء بكفاءة ما تملكه مصر من كل من الموارد البشرية والموارد الزراعية الطبيعية.**

وفى إطار هذه الاعتبارات تم صياغة كل من الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030 على النحو التالى:

1/2/2 الرؤية الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة

"السعى إلى تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على قطاع زراعى ديناميكى قادر على النمو السريع المستدام، ويعنى بوجه خاص بمساعدة الفئات الأكثر إحتياجاً والحد من الفقر الريفى"

2/2/2 الرسالة

"تحديث الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي لجموع المواطنين وتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين، وذلك بالارتقاء بكفاءة استخدام الموارد واستثمار كل من مقومات التميز الجغرافى السياسى لمصر والتمايزات البيئية فيما بين الأقاليم الزراعية المصرية"

3/2/2 الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030

وفي ضوء الرؤية الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030 وتحقيقاً لرسالتها فقد تحددت ستة أهداف لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030 تتمثل فيما يلي:

1. **تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتخفيض معدلات الفقر الريفى.**
2. **الإستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية.**
3. **زيادة الانتاجية الزراعية لوحدتى الارض والمياه.**
4. **تحقيق درجة أعلى للأمن الغذائي من سلع الغذاء الاستراتيجية.**
5. **تدعيم القدره التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية.**
6. **تحسين مناخ الاستثمار الزراعي.**

3/2 المقومات وعوامل النجاح الأساسية

تستند استراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2030 الى خمس مقومات اساسية يمكن إستثمارها والبناء عليها لتحقيق الأهداف الموضوعة وهذه المقومات ويمكن صياغتها بايجاز على النحو التالى:

- **توافر الارادة السياسية لدعم التنمية الزراعية للحد من مخاطر ازمة الغذاء، شهدت أسعار الغذاء فى الاسواق الدولية استقرارا نسبيا امتد لقرابة عقدين من الزمن، إلا انها ومنذ عام 2006 أخذت اتجاها تصاعديا حادا وغير مسبوق ، بل ويجمع العديد من الخبراء والهيئات الدولية على أن هذا الاتجاه التصاعدى فى الاسعار لا يمثل حالة عارضة وانما يتوقع استمراره فى الأفق المنظور، إذ يتوقع ان تزداد حدة تقلبات المعروض من سلع الغذاء الرئيسية فى الأسواق الدولية، وأن يتنامى الطلب عليها ارتباطا بتحسن الانماط والمستويات الغذائية فى عدد من الدول ذات الكتل السكانية الكبيرة، والتوسع فى استخدام بعض سلع الغذاء الرئيسية فى انتاج بدائل للطاقة، خاصة بعد الارتفاع السريع فى أسعار البترول الذى شهدته الأسواق العالمية خلال الفترة الماضية ، وقد أسفرت هذه الازمة عن زيادة قناعة متخذى القرار بضرورة مراجعة ما يطبق من سياسات فى مجالات التنمية الزراعية بهدف اتخاذ كافة التدابير اللازمة للاسراع فى معدلاتها للحد من المخاطر على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقطاع عريض من السكان خاصة من محدودى الدخل.**

- **وجود قاعدة من الموارد والخبرات البشرية ملائمة للتنمية الزراعية المستدامة، رغم وجود بعض مظاهر القصور فى الزراعة المصرية، إلا أن حقائق الواقع تشير إلى أن هذه الزراعة تعد من أغنى زراعات منطقة الشرق الأوسط فى مواردها الطبيعية، وخبرات مزارعيها، والثراء الفنى والتكامل المؤسسي لما تمتلكه من أجهزة البحث والتطوير التقنى . الأمر الذى يشير بوضوح إلى أنها تملك العديد من مقومات التنمية المستدامة . وما يؤكد هذه الحقيقة حصيلة تجربتها التنموية شديدة الثراء والتى أمكن تحقيقها إبان العقدين الماضيين.**

- **توافر سعات سوقية محلية ودولية تساعد على إنجاز أهداف التنمية، يمثل وجود السوق شرطا ضروريا للتنمية الزراعية المستدامة ، بل أنه من أخطر المشاكل التى تواجه الأنشطة الزراعية بذل جهود وانفاق أموال لإنتاج نواتج زراعية يتعذر تسويقها بأسعار مناسبة. وفى هذا المجال تتميز الزراعة المصرية بحكم الكتلة السكانية المصرية الكبيرة، والموقع الاستراتيجى لمصر بتوسطها بين قارات ثلاث، وبإنضمامها للعديد من الاتفاقيات الدولية التى تزيد من قدرة منتجاتها على النفاذ إلى الاسواق الخارجية، كل ذلك يتيح للمنتجات الزراعية المصرية سوقاً واسعة فى الداخل والخارج، طالما تحصنت منتجاتها بمقومات القدرة التنافسية المتعارف عليها، وطالما تزايدت قدرة المنتجين الزراعيين على التجاوب مع متطلبات الاسواق .**

- **التغير فى أسعار المنتجات الزراعية فى الاتجاه المحفز للاستثمارات الزراعية، شهدت الأسواق الزراعية زيادة غير مسبوقة فى الأسعار العالمية خلال عامي 07/06، إلا أن الأزمة المالية التي هزت أركان النظام المالي العالمي خلال النصف الثاني من عام 2008 وأدت إلى تراجع الأسعار مرة أخرى، لكنها ظلت عند مستويات تزيد بنحو 40% عن مستوياتها عام 07/06. ومن المنتظر أن تعود تلك الأسعار نحو الإرتفاع مرة أخرى خلال الأمد المنظور، وهو ما يخلق بيئة تسويقية محفزة للإستثمار.**

- **توافر قاعدة من الأطر المؤسسية والتشريعية، تعد مصر من الدول الزراعية الضاربة فى عمق التاريخ ، وقد تمكنت خلال مسيرتها التنموية الطويلة من تكوين قاعدة تشريعية وتنظيمية لإدارة موارد الزراعة وأنشطتها، وانشأت العديد من المؤسسات والاجهزة المختصة بإدارة قطاعى الزراعة والمياه وتطوير تقنيات العمل فى هذين القطاعين ، كما تملك العديد من التجارب التطبيقية الناجحة التى يمكن الاستفادة من نتائجها ونشرها على امتداد الرقعة المزروعة. ومن هنا يتوافر للزراعة المصرية شقاً هاماً من الضرورات التشريعية والمكونات المؤسسية اللازمة لإحراز معدلات عالية من التنمية الزراعية، لا سيما إذا ما تم مراجعتها وتطورها في ضوء المتغيرات والمستجدات المختلفة.**

4/2 الأهداف الأساسية للإستراتيجية

1/4/2 الإستخدام المستدام للموارد الزراعية

تعد مصر من الدول ذات الندرة الواضحة في مواردها الزراعية الطبيعية (خاصة موردي الأراضي والمياه) وذلك يحكم ثقلها السكاني الكبير، وانتشار الكتلة السكانية على مساحة لا تتعدى 5% من مجمل المساحة الأرضية المصرية، حيث تمارس كافة الأنشطة الاقتصادية الزراعية . وعلى الرغم من ذلك فإن الإستخدام المستدام لهذه الموارد يظل محلاً للتساؤل، إذ مازالت كفاءة استخدام المياه فى أعمال الري محدودة، كما أن خصوبة الموارد الأرضية تتدهور سنه بعد أخرى، يضاف إلى ذلك أن معدلات التعدي على الأرض الزراعية وتحويلها من الإستخدام الزراعي إلى إستخدامات أخرى غير زراعية ما زلت قائمة رغم كافة القيود و القوانين التي شرعت للحد من هذا التعدي . ويهدف هذا الجزء إلى إلقاء الضوء على عدة موضوعات ذات صلة بالتوجه الإستراتيجى للارتقاء بالإستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية.

1/1/4/2 رفع كفاءة إستخدامات المياه في الزراعة

على الرغم من محدودية وجمود المعروض من موارد المياه، فإن كفاءة إستخدام هذا المورد المحدود تعد متدنية إلى حد كبير، الأمر الذي يحد بفاعلية من إمكانية استصلاح المزيد من الأراضي مستقبلاً، ويحد من قدرات القطاع الزراعي على إحراز معدلات عالية للنمو. وتشيرالمعلومات المتاحة إلى أن الانخفاض الواضح فى كفاءة استخدام المياه فى الزراعة المصرية يرجع إلى عاملين رئيسين هما:

1) إرتفاع الفواقد المائية من خلال منظومات نقل وتوزيع المياه، إذا أن كفاءة نقل المياه لاتتعدى في الوقت الراهن معدل 70%
2) التدنى الواضح في كفاءة نظم الري الحقلي لتصل في المتوسط إلى نحو50%، نتيجة الإسراف في مياه الري إعتقاداً من المزارعين أن ذلك يزيد من الإنتاجية، وإحساساً منهم بأن المياه بلا تكلفة ولا ضرر من استخدام المزيد منها. وتشير التقديرات إلى أن كميات الفاقد المائي بسبب هذين العاملين تقدر بمليارات الأمتار المكعبة ، ومع التسليم بصعوبة بل وإستحالة تفادى فقد المياه بتأثير عمليات النتح والبخر والتسرب المائي إلى باطن الأرض وغير ذلك من العوامل ، إلا انه من الممكن الارتفاع بمعايير كفاءة النقل والاستخدام الحقلي للمياه إلى مستويات أفضل، وذلك عن طريق تطوير مرافق نقل وتوزيع المياه من ناحية، والتوسع في استخدام نظم الري المطور والتي تساهم في والتوسع فى إستخدامات الميكنة الزراعية فى الزراعات القائمة أو في معظمها من ناحية أخرى.

وتستهدف إستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2030 الإرتقاء بكل من كفاءة نقل وتوزيع المياه بدءا من الترع والمساقى الفرعية، وكفاءة استخدام المياه في نظم الري الحقلي المختلفة، إذ يستهدف في إطار هذه الإستراتيجية أن يتبع من السياسات والإجراءات مايساعد على تحسين هذه الكفاءة من نحو 50% في الوضع الراهن عام 2007، إلى ما يتراوح بين 75-80% وذك في المساحات التي يتم تطويرها. الأمر الذي ينعكس على تحسن كفاءة إستخدام مياه الري فى الزراعة لترتفع من 50% حالياً إلى 75% عام 2017 ثم إلى نحو 80% فى عام 2030.[1]وتجدر الإشارة إلى أن التطبيقات الحقلية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنه يمكن تحسين كفاءة الري الحقلي باستخدام نظم ري أكثر تطوراً، وتتناسب مع التراكيب المحصولية القائمة في كل منطقة من المناطق الزراعية لتصل هذه الكفاءة إلى نحو 80% في العديد من النظم التي يمكن تطبيقها.

وفى ضوء ما تستهدفه الإستراتيجية من تحسين تدريجي في كفاءة نظم الري الحقلي والحد من مساحات الأرز، فإنه من المتوقع أن يتم توفير كميات من المياه تقدر بنحو 5.3 ، 12.4 مليار متر مكعب من المياه فى عامى 2017، 2030 على الترتيب، وذلك بافتراض أن المساحة التي سيتم تطويرها إروائياً تقدر بنحو 2.250 مليون فدان حتى عام 2017 ، وتزداد لتصل إلى نحو 5 مليون فدان حتى عام 2030.

2/1/4/2 الزيادة المستدامة لمساحات الأراضي المستصلحة

يعد التوسع في الأراضي المستصلحة أحد محاور إتجاهات عمل إستراتيجية التنمية، وذلك باستخدام عوائد المياه التي يمكن توفيرها كنتيجة لتطوير منظومات نقل وتوزيع المياه، ونظم الري الحقلي . وتفيد المعلومات

[1] حسبت استناداً إلى المتوسط المرجح للكفاءة أخذا فى الاعتبار نسبة المساحة المطورة إلى جملة المساحة المزروعة .

الواردة بالجدول التالى رقم (1/2) بأنه يمكن التوسع في مساحات جديدة من الأراضي الزراعية تقدر بنحو 1.250مليون فدان حتى عام 2017 ، تزداد لتصل إلى نحو 3.10 مليون فدان حتى عام 2030 ، وهو ما يعادل نحو 130 –140 ألف فدان سنويا من الأراضي المستصلحة، ويمكن الإشارة هنا إلى بعض النقاط الهامة الواردة بالجدول السالف الإشارة إليه وذلك على النحو التالي:-

- **أن جملة المساحة المزروعة من المتوقع زيادتها من نحو 8.4 مليون فدان في الوضع الراهن 2007 لتصل إلى 9.65 مليون فدان في عام 2017، ثم إلى نحو 11.5 مليون فدان في عام 2030.**
- **أن نسبة مساحة الأراضي الزراعية المطورة إروائياً من المتوقع أن تزيد من نحو 2.5 مليون فدان في الوضع الراهن لتصل إلى نحو 6 مليون فدان بنسبة 62% من مجمل الأراضي الزراعية وذلك في عام 2017 ، ثم تزداد لتصل إلى نحو 10.6مليون فدان مطور إروائياً لتصل نسبتها إلى نحو92% من مجمل الأراضي الزراعية في عام 2030.**
- **أن تقدير متوسط نصيب الفدان من موارد المياه يبلغ نحو 6.32 ألف متر مكعب من المياه في عام 2017، ونحو 5.5 ألف متر مكعب في عام 2030، وذلك ارتباطا بمعدلات التوسع في المساحات المطورة إروائياً.**

جدول رقم (1/2): تقديرات مساحة الأراضي الممكن استصلاحها باستخدام كميات المياه المستهدف توفيرها كنتيجة لبرامج تطوير منظومات نقل وتوزيع المياه وتطوير منظومات الري الحقلي.

البيـــــان	2007	2017	2030
كميات المياه المستخدمة في الري (بالمليون متر^3)	58000	61000	64000
كفاءة نظم الري الحقلي	%50	% 75 [1]	% 80
المساحات المستهدف تطويرها (بالألف فدان)	–	2250	5000
إجمالي كميات المياه المتوقع توفيرها نتيجة التطوير والحد من مساحات الأرز (بالمليون متر^3)	–	5300	12400
مساحة الأراضي المتوقع إضافتها (بالألف فدان)	–	1250	3100
جملة مساحة الأراضي المطورة إروائياً (بالمليون فدان)	2.5	6.0	10.6
جملة مساحة الأراضي المروية (بالمليون فدان)	8.4	9.65	11.5
نسبة الأراضي المطورة إروائياً إلي جملة المساحة	%30	%62	%92
متوسط نصيب الفدان من المياه بالألف متر^3	6900	6320	5565

(1) حسبت استنادا إلى المتوسط المرجح لكفاءة الرى للمساحات المطورة بالنسبة للمساحات الزراعية الكلية.

المصدر : جمعت وحسبت من : التقارير الفنية لخبراء إعداد الإستراتيجية .

1/4/2/ 3 التنمية المستدامة لإنتاجية الوحدة من الأراضي والمياه

من المعروف أنه يمكن الارتقاء بإنتاجية وحدتي الأراضي والمياه باستخدام اتجاه أو أكثر من الاتجاهات التنموية التالية:

- ترشيد استخدام المياه بتطبيق نظم الري المطورة .
- زيادة المساحات المزروعة بالزراعات ذات القيمة العالية شريطة توافر سعات سوقية كافية .
- تطوير الحزم التكنولوجيه.

وقد أولت إستراتيجية التنمية هذه الاتجاهات اهتماما خاصاً وذلك على النحو السالف الإشارة إليه من أهمية العمل في اتجاه الحد من الإسراف في استخدامات المياه من ناحية ، وكذلك تصميم أنماط السياسات وتنفيذ العديد من البرامج الكفيلة بإجراء تحسن ملموس في الإنتاجية الزراعية لوحدتي الأراضي والمياه من ناحية أخرى وذلك علي النحو الذي سيرد ذكره فيما بعد في هذه الوثيقة.

وتوضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (2/2) الأهداف الرقمية للمستويات المرجوة تحقيقها في إطار هذه الإستراتيجية لإنتاجية وحدتي الأراضي والمياه وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلي النقاط الهامة التالية:

- أنه من المتوقع زيادة المساحة المحصولية من نحو 15.04 مليون فدان ، ومعدل تكثيف بلغ نحو 183% في عام 2007 وذلك إلي نحو 19.2 مليون فدان وبمعدل تكثيف يقدر بنحو 198% وذلك في عام 2017 ثم إلي نحو 23 مليون فدان وبمعدل تكثيف قدر بنحو 199% وذلك في عام 2030.
- يتضح أيضا أن متوسط العائد الإجمالي علي وحدة المياه في إطار التراكيب المحصولية المتوقعة وباستخدام الأسعار الثابتة لعام 2006 يقدر أن يرتفع من نحو 1.91 جنيه للمتر المكعب من المياه في الوضع الراهن ليصل إلي نحو 3.20، 4.17 جنيه للمتر المكعب في عامى2017 ، 2030 على الترتيب، الأمر الذي يعني أن الكفاءة الاقتصادية لوحدة المياه مقاسه بجملة العائد يقدر لها أن تزداد بنسبة 68% عن وضعها الحالى وذلك فى عام 2017، ثم بنسبة 118% فى عام 2030. كما أن الكفاءة الاقتصادية لوحدة الأرض تنتظر لها أن تتصاعد بنسبة 74% فى عام 2030 مقارنة بنظيرتها فى الوضع الراهن .
- تفيد التقديرات الواردة بذات الجدول أن اجمالى عائد الفدان الواحد (وحدة الارض) من المقدر أن يتزايد بالأسعار الثابتة بمعدل نمو يقدر بنحو 2.4% سنويا ، فى حين ينتظر أن يتزايد جملة عائد وحدة المياه بمعدل نمو 3.5% سنوياً، الأمر الذى يحسن من معدلات نمو الدخل الزراعى ليتراوح فيما بين 4%، 5% سنوياً أخذا فى الاعتبار معدلات النمو فى القطاعات الفرعية الأخرى مثل الإنتاج الحيوانى والداجنى والسمكى، والتصنيع الزراعي والحد من الفاقد التسويقي.

جدول رقم (2/2): تقديرات تطور العائد الإجمالي على وحدتى الأرض ، والمياه في الزراعة المصرية في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2030 بالأسعار الثابتة لعام 2006

البيان	وحدة القياس	2007	2017	2030
كميات المياه المتوقع استخدامها	مليار متر	58	61	64
المساحة الأرضية الزراعية المستهدفة	مليون فدان	8.4	9.65	11.5
المساحة المحصولية	مليون فدان	15.4	19.2	22.9
نسبة التكثيف الزراعي	%	183.6	199.1	200
معدل العائد الإجمالي علي وحدة المياه (متر مكعب)	جنية	1.91	3.2	4.17
الرقم القياسي لتطور العائد علي وحدة المياه	%	100	168	218
معدل العائد الاجمالى على وحدة الأرض (فدان)	الف جنيه	13.2	20.3	22.9
الرقم القياسى لتطور العائد الاجمالى على وحدة الأرض	–	100	154	174

المصدر: جمعت وحسبت من جداول الملاحق الإحصائية.

4/1/4/2 تعظيم العائد المستدام من الزراعات المطرية

علي الرغم من محدودية معدلات سقوط الأمطار علي معظم الأراضي المصرية، إلا أن هذه المعدلات تتزايد لتتراوح فيما بين 120–150 مم سنوياً علي الساحل الشمالي، حيث تتساقط هذه الكميات خلال فصل الشتاء. وقد بذلت جهود عدة للاستفادة بهذه الأمطار في زراعة بعض المحاصيل المحدودة في احتياجاتها المائية مثل الشعير، حيث حققت هذه الزراعات بعض النجاح في السنوات ذات المعدلات المطرية المرتفعة نسبياً، ونظراً لأهمية الاستفادة من هذه المصادر المائية فقد يكون من المناسب تهيئة وتجهيز هذه المناطق بخطوط إمداد من مياه الري لتزرع مساحات كبيرة باستخدام نظم الري التكميلي، تبلغ في حدها الأدنى 350 ألف فدان، حيث تدعم موارد المياه المطرية خلال فصل الشتاء بمصادر ري تكميلية، لتوفير إحتياجات المحاصيل الممكن زراعتها مثل القمح والشعير. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساحات من الممكن أن تدرج ضمن مخططات إستصلاح الأراضي مستقبلاً و المخطط لها أن تتوسع حتى عام 2030. كما تجدر الإشارة هنا إلى أهمية التوسع فى التطبيقات التكنولوجية الحديثة لتحقيق الاستفادة القصوى من مياه الامطار مثل تقنيات حصاد المياه وغيرها من التقنيات المناسبة.

5/1/4/2 صيانة وحماية الأراضي الزراعية

تعاني الأراضي الزراعية خاصة في منطقتي الدلتا والوادي من مشكلتين رئيسيتين:

1) التعدي المستمر علي الرقعة الزراعية وتحويلها من الاستخدام الزراعي إلي استخدامات أخري غير زراعية، وللحد من هذا التعدي أو إيقافه سنت التشريعات وطبقت العديد من الإجراءات، إلا أن تآكل الأراضي الزراعية مازال مستمراً، وبمعدلات تجاوزت نحو 20 ألف فدان سنوياً، الأمر الذي يستلزم مراجعة ضرورية لما يطبق من سياسات وما ينفذ من إجراءات لمواجهة هذه المشكلة.

2) التدهور المستمر لمعدلات خصوبة التربة الزراعية في العديد من المناطق الزراعية، وارتفاع مستوى الماء الارضى وذلك بتأثير الزراعات المتكررة لمحاصيل بعينها دون الالتزام بنظم تعاقب المحاصيل الموصي بها، والتي تحافظ علي خصوبة التربة. هذا من ناحية، ولعدم استخدام نظم تخصيب أو تسميد محددة تتناسب مع كل نوع من أنواع التربة الزراعية، وذلك من ناحية أخري، الأمر الذي يحتم إجراء مسوحات التربة بصورة دورية وربطها بنظم تسميد محددة، وإعلام المزارعين بهذه المعدلات التسميدية في نشرات أو بأي وسيلة إرشادية مناسبة.

وتجدر الإشارة هنا إلي أن هذه الإجراءات لن تكون ذات فائدة كبيرة دون أن يرافقها إجراءات أخري لتوفير الأسمدة الموصي بها بالكميات والمواعيد المناسبة، وتمكين المزارعين من الحصول عليها.

وفى هذا المجال فإنه يلزم التأكيد على أهمية الاستمرار في تجديد شبكات الصرف الزراعى وصيانتها، وتزويد المناطق الزراعية المحرومة من الصرف الزراعى بشبكات الصرف المناسبة . ويعد ذلك امراً بالغ الأهمية في مجال صيانة الاراضى وتنمية قدراتها الإنتاجية الفيزيقية والاقتصادية.

6/1/4/2 تنمية الموارد البشرية

وفقاً للتعداد السكانى الأخير (2006)، فقد بلغت أعداد السكان فى مصر نحو 72.8 مليون نسمة، ولا يزال معدل النمو السنوى للسكان يتأرجح حول 2% منذ عام 1990. وأما بالنسبة للسكان الريفيين فقد اتجهت نسبتهم نحو التراجع من نحو 83% فى بدايات القرن العشرين ليصل إلى 58% فى تعداد 1966، ومنذ ذلك الوقت فقد استقرت نسبة السكان الريفين لتتراوح بين 56-58% خلال العقود الثلاثة السابقة وحتى عام 2007 (جدول 3/2). وقد يرجع ذلك إلى محدودية فرص العمل المتاحة بالمناطق الحضرية خصوصاً فى قطاعي الصناعة والخدمات والتي كانت عنصر جذب رئيسي لكثير من السكان الريفيين خلال خمسينات وستينات العقد المنصرم حيث تميزت تلك الفترة بتسارع فى الهجرة غير المخططة من الريف إلى الحضر والتي لا تزال آثارها السلبية موجودة حتى اليوم متمثله فى إنتشار العشوائيات حول المدن الكبرى. و أصبحت القرى القريبة من المدن جاذبة لأعداد متزايدة من سكان تلك المدن نتيجة إرتفاع معدلات الكثافة السكنية بها. كما تصاعدت ظاهرة التحول فى استخدامات الأراضى الزراعية إلى استخدامات أخرى وبخاصة للأغراض السكنية. كما اقترن بذلك أيضاً تنوع وتنامى الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية، الإنتاجية منها والخدمية، تلك الأنشطة التى يرتبط ويتكامل غالبيتها العظمى مع الأنشطة الزراعية وتدور فى فلكها.

جدول رقم (3/2): تعداد السكان والسكان الريفيين وقوة العمل خلال الفترة من 1980 – 2007

البيان	1980	1990	2000	2007
جملة السكان (مليون)	42.13	51.91	63.97	72.90
السكان الريفيين (مليون)	23.59	29.39	36.79	42.11
نسبة السكان الريفيين (%)	56.2	56.6	57.5	57.8
قوة العمل الكلية (مليون)	10.94	13.35	17.42	19.85
قوة العمل الزراعية (مليون)	4.2	4.5	5.00	5.4
نسبة قوة العمل الزراعية (%)	38.4	33.7	28.7	27.00

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- بيانات الأعوام من 1980 إلى 2007

وبالنظر إلى التركيب العمرى للسكان فى مصر كما يوضحه الجدول (4/2) يتبين أن ما يقرب من نصف السكان فى الوقت الحاضر هم من فئة الشباب ما بين 15–45 عاماً. وأن نحو 21% من السكان سينضمون إلى هذه الفئة تباعاً حتى عام 2030 ، تقدر أعدادهم بنحو 15 مليون نسمة يمثلون عرضاً إضافياً جديداً لقوة العمل فى مصر.

جدول رقم (4/2) التوزيع العمرى للسكان وفقاظً لنتائج التعداد السكانى فى 2006

فئات العمر	5>	15> -5	45> -15	60> -45	> 60	الاجمالى
العدد (مليون)	7.72	15.36	36.29	9.00	4.43	72.79
%	10.6	21.1	49.8	12.4	6.1	100

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء 2006.

فإذا ما كان هنالك نحو أكثر من نصف أعداد السكان يعيشون فى المناطق الريفية ، فإن الرؤية الاستراتيجية تدعو إلى السعى من أجل توفير فرص عمل مناسبة لأكبر نسبة ممكنة من القادمين الجدد إلى سوق العمل من الشباب الريفيين، وذلك فى مجالات العمل الزراعى المباشر أو المجالات والأنشطة والمشروعات الإنتاجية والخدمية المرتبطة والمتكاملة مع النشاط الزراعى. وفى هذا الإطار تشير البيانات الواردة فى الجدول رقم (4/2) إلى أنه على الرغم من تناقص نسبة المشتغلين فى الزراعة إلى جملة العاملين فى مختلف القطاعات (من حوالى 38.4% عام 1980 إلى حوالى 27% عام 2007) إلا أن الأعداد المطلقة للمشتغلين بالزراعة تتزايد من فترة إلى أخرى ، حيث بلغت نحو 4.2 مليون فرد عام 1980 ، ارتفعت إلى حوالى 5.4 مليون فرد فى عام 2007.

وبتطبيق معدلات النمو السكانى المستخدمة فى التقديرات المستقبلية كأساس لتقدير أعداد القوى العاملة الكلية فى الأعوام 2017، 2030 ومن ثم أعداد قوة العمل الزراعية فى هذه السنوات (مع أخذ معدلات الإنخفاض فى نسبة قوة العمل الزراعية فى الاعتبار) فإنه من المتوقع أن يبلغ المعروض من قوة العمل الزراعية فى عام 2017 نحو 5.8 مليون فرد يمثلون نحو 23.1 % من قوة العمل الكلية ، يزداد فى عام 2030 إلى نحو 6.4 مليون فرد أى ما يمثل نحو 19.3% من قوة العمل الكلية.

ووفق هذه التقديرات، فإنه من المتوقع أن يزداد عرض القوى العاملة فى الأنشطة الزراعية الحقلية المباشرة بنحو مليون وحدة عمل حتى عام 2030 (الجدول 5/2) ، يضاف إليها نحو ثلاثة ملايين وحدة عمل فى الأنشطة والمشروعات الإنتاجية والخدمية المكملة والمرتبطة بالنشاط الزراعى. وبذلك فإن من بين ما تستهدفه هذه الإستراتيجية أن توفر نحو أربعة ملايين فرصة عمل جديدة حتى عام 2030 وذلك من خلال مختلف برامجها ومشروعاتها الزراعية و فى مختلف المجالات والأنشطة والمشروعات المرتبطة بها والمتكاملة معها.

جدول (5/2): تقديرات الزيادة المتوقعة فى قوة العمل حتى عام 2030

البيان	2007 (سنة الأساس)	التقديرات المتوقعة	
		2017	2030
جملة السكان (مليون)	72.90	92	106
السكان الريفيين (مليون)	42.11	53	62
الزيادة فى القوى العاملة الزراعية المباشرة (مليون)		0.4	1.0
الزيادة فى القوى العاملة الزراعية غير المباشرة (مليون)		1.2	3.0
اجمالى الزيادة فى القوى العاملة الزراعية (مليون)		1.6	4.0

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

ومن أهم المحاور والاعتبارات التى تتضمنها هذه الإستراتيجية فى إطار العمل على تحقيق هذا الهدف ما يلى:

- التوسع فى استصلاح واستزراع مساحات جديدة من الأراضى الزراعية.
- التوسع فى إقامة أنشطة غير حقلية مرتبطة ومتكاملة مع النشاط الزراعى فى العديد من المجالات المرتبطة بإنتاج وتصنيع المدخلات والمستلزمات الزراعية، أو تجهيز وتصنيع المنتجات الزراعية، أو الأنشطة الخدمية العديدة المساندة والمرتبطة. مع تركيز الاهتمام على الوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم التى يقوم بها الأفراد فى المناطق الريفية .
- تبنى أنماط تكنولوجية زراعية ترتكز على تكثيف استخدام كل من عنصرى العمل ورأس المال معاً، والتوسع فى هذه الأنماط التى تحقق مستويات أفضل لدخول العاملين فى القطاع الزراعى والريفى بوجه عام. ففى مجال الزراعات المحمية – على سبيل المثال– تتراوح احتياجات الفدان ما بين 5–8 وحدات عمل ، وذلك على الرغم من أن هذا النمط الانتاجى يعد من الأنماط كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال حيث لا تقل التكلفة الاستثمارية للفدان عن نصف المليون من الجنيهات. وينطبق الأمر ذاته على العديد من الأنماط الإنتاجية والخدمات المساندة مثل مراكز تجميع وتصنيع الألبان ، ومحطات الفرز والتدريج والتعبئة ، وتجهيز وتصنيع منتجات الخضر والفاكهة ، إلى غير ذلك من المجالات.
- الاهتمام بتطوير ودعم المؤسسات المسؤولة عن التنمية البشرية الزراعية ، بما فى ذلك مؤسسات التعليم الجامعى وما قبل الجامعى ، ومراكز التدريب والتأهيل وتنمية المهارات والمعارف ، إلى غير ذلك من المجالات التى توفر الأعداد الكافية من عناصر العمل الماهرة والتخصصية وفق متطلبات أنماط الزراعة المتطوره والمشروعات المرتبطة والمتكاملة.

2/4/2 تطوير الإنتاجية الزراعية

علي الرغم مما تحقق من زيادة في الإنتاجية الفدانية خلال العشرين سنه الأخيرة، والتي وصلت في بعض المحاصيل إلي التضاعف كما هو الحال بالنسبة لكل من القمح والأرز والذرة. وكما هو الحال أيضا في زيادة متوسط إنتاج الأبقار والجاموس من الألبان، إلا أن كل هذه الزيادة لا تعكس الإمكانيات الكامنة لزيادة

إنتاجية الوحدة الأرضية أو الوحدة الحيوانية. حيث تشير البيانات المتوافرة إلي وجود فارق كبير بين الإنتاجية المحققة من غالبية المحاصيل والإنتاجية الممكنة، يصل هذا الفارق إلي نحو 50% بالنسبة للبرسيم المستديم، 45% بالنسبة لبنجر السكر والموالح كما يصل إلى نحو25% بالنسبة لكل من القمح والأرز.

وفي ضوء محدودية مياه الري والتنافس الشديد بين مختلف أوجه استخدامات المياه يصبح من الضروري التركيز ليس فقط علي معظمة الإنتاجية الفدانية بل وبنفس القدر معظمة الإنتاجية من وحدة المياه، وهنا يظهر عدم التوافق بين أهداف التنمية من وجهة النظر القومية ونظيرتها من وجهة النظر الفردية. حيث يوضح الجدول (6/2) بعض مظاهر تلك التناقضات، ففى حين يحتل فيه عائد فدان الدورات التى يدخل فيها الأرز المراتب المتقدمة من العائد للفدان، فإنها تأتى فى المراتب المتأخرة من حيث العائد على وحدة المياه.

جدول (6/2): تقديرات صافى عائد الفدان ووحدة المياه فى اطار أهم الدورات المحصولية المطبقة فى الزراعة المصرية وفقا لاحصاءات عام 2007

الدورة المحصولية	صافى عائد الفدان (جنيه)	الترتيب	صافى عائد وحدة المياه (1000م3) (جنيه)	الترتيب
برسيم تحريش/ قطن	4729	4	1236	1
قمح/ذرة	3744	6	667	6
قمح/أرز	5755	1	513	9
برسيم مستديم/ذرة	5524	3	933	3
برسيم/ارز	5672	2	645	8
بنجر سكر/ذرة	3603	7	667	6
برسيم/فول صويا	4341	5	719	4
قمح/ذرة رفيعة	3068	8	1022	2
بنجر السكر/قطن	2368	9	684	5

المصدر: جمعت وحسبت من جداول الملاحق الإحصائية.

1/2/4/2 : توجهات تطوير الإنتاجية النباتية

حتى يمكن تحقيق الأهداف العامة لإستراتيجية التنمية الزراعية فإن الأمر يتطب العمل على تطوير الإنتاجية من كافة المحاصيل الحقلية والبستانية يرتكز فى على التوجهات التالية:

- التوجه نحو زراعة الأصناف المقاومة للملوحة والجفاف، وذلك حتى يمكن مواجهة المشاكل المترتبة علي التغيرات المناخية وما يصاحبها من ارتفاع محتمل في درجات الحرارة بإقليم الشرق الادني وشمال أفريقيا، كما أن استنباط أصناف ذات درجة تحمل عالية للملوحة يعد أمرا ضرورياً في ضوء إعادة

استخدام مياه الصرف الزراعي وكذا التوسع في استخدام الأراضي الهامشية ذات درجات الملوحة المرتفعة كما هو الحال في أراضي التوسع الأفقي في شمال سيناء.

- إنتاج الأصناف قصيرة العمر، وهو ما يؤدي إلي تخفيض استهلاك المياه من جانب، ومن جانب أخر فإن ذلك يحقق زيادة فى معدلات التكثيف المحصولي. حيث يمكن زراعة أكثر من محصولين في العام الواحد، كما أن هذا التوجه سوف يؤدي إلي توفير المياه اللازمة للتوسع الأفقي.
- تنمية وتطوير إنتاجية البرسيم ، والذي تبلغ مساحته نحو 2.3 مليون فدان منها نحو 1.8 مليون فدان برسيم مستديم، ونحو 0.5 مليون فدان برسيم تحريش، حيث تقدر الإنتاجية الفدانية حالياً بحوالي 30 طن في حين تصل الإنتاجية الممكنة إلي نحو 60 طن. وهو ما يشير إلي وجود إمكانية واسعة لتطوير الإنتاجية وتخفيض تكلفة التغذية لقطعان الثروة الحيوانية وبالتالي زيادة درجة تنافسيتها.
- الارتقاء بإنتاجية أصناف القطن طويلة ومتوسطة التيلة، حتى يمكن للأقطان المصرية أن تعود إلى المنافسة عالميا وأن يعود للمزارع الحافز لإنتاج تلك الأقطان، فإنه لابد من وضع برامج وسياسات بحثية جديدة تؤدى إلى إنتاج أصناف طويلة ممتازة لايقل متوسط إنتاجيتها الفدانية عن عشرة قناطير، وأصناف طويلة وسط يترواح متوسط إنتاجيتها بين 12-15 قنطار للفدان. ومن الطبيعي أن هذا التوجه يستلزم استجلاب أصول وراثية جديدة وإجراء تعديلات جوهرية في أساليب التربية لأصناف وسلالات القطن المصري بما يؤدى إلى الوفاء باحتياجات الصناعة المصرية وكذا استعاده النصيب السوقي للقطن المصرى عالمياً.
- الإهتمام بالزراعات البستانية محددوة استهلاك المياه، وبصفة خاصة محاصيل النخيل والزيتون والتين والرمان والعنب، بالإضافة إلى تطوير الأصناف التجارية المنزرعة ذات الصفات التسويقية العالية.
- الاتجاه نحو التركيز على أساليب الإدارة المزرعية المتكاملة، وذلك من خلال توفير الحزم التكنولوجية المتكاملة لإدارة المحاصيل المختلفة، وتوفير الجهاز الفني والإرشادي القادر على نقل تلك التوصيات إلى كافة المزارعين وبخاصة صغار الزراع . ويستلزم هذا التوجه وضع سياسات للتكامل بين الخدمات الإرشادية والائتمانية والتسويقية سواء بالنسبة للمنتجات النهائية أو لمستلزمات الإنتاج.

وفى إطار التوجهات السابقة فقد تم تحديد الإنتاجية المتوقعة للمحاصيل الرئيسية استنادا إلى ثلاث عناصر أساسية هي:

- معدلات نمو الإنتاجية الفدانية المحققة من خلال برامج الاستنباط والتربية القائمة حالياً بمركز البحوث الزراعية مع الإستفادة من تقنيات الهندسة الوراثية فى هذا الشأن.
- برامج البحوث القائمة والمقترح تنفيذها مستقبلا بهدف إنتاج أصناف وسلالات قادرة على تحمل الظروف البيئية غير الملائمة من درجات الحرارة والملوحة للأراضي وندرة المياه، وكذا إنتاج أصناف قصيرة العمر مرتفعة الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة لكل من الأرز والقمح.
- تحسين نظم الإدارة المزرعية.

وفى ضوء هذه الأسس فيمكن التنبؤ بالإنتاجية الفدانية المتوقعة لتلك الحاصلات في أعوام 2017 ، 2030 على النحو الوارد بالجدول رقم (7/2).

جدول رقم (7/2) الإنتاجية الحالية والمتوقعة لأهم المحاصيل الزراعية (طن/فدان)

المحصول	2007	2017	2030
قمح	2.7	3.2	3.6
أرز	4.1	4.5	5.2
ذرة شامية	3.5	4.4	5.0
قصب السكر	49.0	56.6	65.4
بنجر السكر	22.0	28.0	35.0
فول سودانى	1.4	2.0	2.50
فول بلدي	1.4	1.6	1.8
قطن	1.4	1.6	1.8
موالح	9.1	12.0	15.0
عنب	9.9	12.0	14.0
زيتون	4.6	6.0	8.0
مانجو	4.6	6.0	10.0
طماطم	14.5	20.0	30.0
فاصوليا	5.1	7.0	8.0
بطاطس	10.7	12	14
نباتات طبية	1.0	1.1	1.3
برسيم مستديم	29.6	35.0	40.0
التمور (كجم/نخلة)	104	110	120

المصدر: جمعت وحسبت من جداول الملاحق الإحصائية.

2/2/4/2 توجهات تطوير انتاجية الوحدة الحيوانية

يعد زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيواني بحوالى 4 جم/يوم بحلول عام 2030 هو الهدف الرئيسي لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والثروة السمكية، وأن يتم إعادة تشكيل سلة البروتين الحيواني من المصادر المختلفة لصالح المصادر المحلية الأقل تكلفة، وبالتالي ترتيب أولويات التنمية للمصادر المختلفة من البروتين الحيواني على أساس الكفاءة الاقتصادية مع التركيز على تنمية الإنتاج لدي صغار ومتوسطي المربين. ولتحقيق هذه الأهداف فقد تحددت توجهات تنمية إنتاجية الوحدة الحيوانية فيما يلى:

أولا: توجهات تطوير إنتاجية الألبان واللحوم الحمراء

- **إنتاج اللحوم فى مصر هو ناتج ثانوي لتربية الحيوانات المزرعية حيث يمثل إنتاج الألبان الناتج الرئيسي، وعلى ذلك فمن المناسب أن تتجه برامج التطوير نحو تحسين إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان بصفة أساسية.**
- **أن تستهدف برامج التحسين الوراثي الارتقاء بإنتاجية كل من الأبقار والجاموس من الألبان بالقدر الذي يمكن من مواجهة الزيادة السكانية وفى نفس الوقت زيادة نصيب الفرد من الألبان من نحو 63 كجم /سنويا حالياً لتصل إلى نحو 90 كجم بحلول عام 2030 (جدول 8/2).**
- **توقع إنخفاض استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء بمعدل 0.5 كجم كل خمس سنوات. والإتجاة نحو خفض معدل نمو إنتاج اللحوم الحمراء من 2.5% عام 2007 ليصل إلى 2% سنوياً عام 2030 وذلك من خلال الاتجاه نحو تخفيض الوزن النهائي للعجول المسمنة.**
- **من المتوقع إنخفاض واردات الألبان واللحوم بحلول عام 2030 إلى مستويات هامشية.**
- **إعطاء أولوية للتخلص من الأمراض التي تهدد صحة الحيوانات المزرعية، وتلك المشتركة بين الإنسان والحيوان والتي تسبب خسائر فادحة لقطعان إنتاج الألبان وبصفة خاصة أمراض البر وسيلا والحمى القلاعية وحمى الوادي المتصدع والسل البقرى. ووضع نظام للإنذار المبكر ضد الأمراض العابرة للحدود.**

ثانيا: توجهات تطوير إنتاجية الدواجن

تستهدف استراتيجة تطوير إنتاج الدواجن زيادة متوسط نصيب الفرد من بروتين منتجات الدواجن بحوالي 1 جم/ يوم عام 2017 ، تزيد لتصل إلى نحو 2جم/ يوم عام 2030 . وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف يصبح من الضروري وضع السياسات والآليات الكفيلة بتحقيق التوجهات التالية:

- **التوسع في إستيراد جدود دجاج التسمين لتصل إلى نحو 348 ألف دجاجة عام 2030 ، والتوسع في استيراد أمهات دجاج البيض ، لتصل إلى نحو 536 ألف دجاجة عام 2030.**
- **التحسين المستمر لمعدلات التحويل الغذائي لتصل عام 2030 إلى نحو 1:1.8 في دجاج اللحم ونحو 1:2.6 إلى دجاج البيض. ويستلزم ذلك تطوير أساليب التربية والرعاية للقطعان، فضلا عن تطوير العلائق المستخدمة حتى يمكن رفع كفاءة التمثيل الغذائي والتقليل من استهلاك الأعلاف.**
- **التحسين المستمر لقطعان التربية المنزلية للدواجن في القطاع الريفي من خلال توفير السلالات المحلية المحسنة وتكثيف برامج التحصين والرعاية البيطرية للقطعان المنزلية، وتقديم بدائل لاستخدام المصادر المتاحة من الأعلاف. وكذا تقديم بدائل تكنولوجية مناسبة لرعاية تلك القطعان بالشكل الذي يمكن المرأة الريفية من إدارة تلك القطعان بأحجام متوسطة وبكفاءة تكنولوجية واقتصادية تجعلها مصدراً لتوفير دخل إضافي للأسر الريفية، وتحقيق قدر معقول من الأمن الغذائي لتلك الأسر.**
- **إعطاء أولوية للتخلص من مرض أنفلونزا الطيور الذي سبب خسائر كبيرة لصناعة الدواجن وبشكل خاص للقطعان الريفية وتطوير طرق وأساليب التربية المنزلية بما يساعد على الحد من انتشار هذا المرض.**

3/2/4/2 توجهات تطوير إنتاجية الأسماك

يوفر قطاع إنتاج الأسماك أرخص أنواع البروتين الحيواني، كما أن هذا القطاع هو أكثر قطاعات الثروة الحيوانية الذي ينطوى على إمكانيات كبيرة للتنمية المستدامة وذلك لوفرة المسطحات المائية القابلة للاستغلال في الإنتاج السمكي. ويتمثل الهدف الرئيسي لتطوير قطاع الثروة السمكية في مضاعفة الإنتاج ليصل إلى نحو 2 مليون طن عام 2030 وهو مايؤدى إلى زيادة متوسط استهلاك الفرد من نحو 13 كجم حالياً إلى نحو 18.5 كجم عام 2030 ولتحقيق هذه الأهداف فإنه يلزم التأكيد على التوجهات التالية:

- التنمية المستدامة للإنتاج في البحيرات الداخلية عن طريق توفير الإمكانيات والإعتمادات اللازمة لتطهير تلك البحيرات من الحشائش، وتطهير وفتح البواغيز وصيانتها، وكذا تقليل أو منع إلقاء الملوثات في تلك البحيرات وهو ما يؤدى إلى زيادة إنتاجية البحيرات من ناحية وتحسين جودة المنتج من ناحية أخرى.
- توسيع نطاق الصيد فى البحر الأبيض المتوسط إلى المنطقة الاقتصادية الدولية والتي تمتد إلى نحو 200 ميل بحري بدلا من 12 ميل بحري هي امتداد المياه الإقليمية الحالية.
- تشجيع الاستثمار فى الإستزارع السمكي البحري، فضلا عن تنمية المزارع السمكية القائمة حالياً، مع التركيز على إنشاء المفرخات البحرية ، ويتوقع أن يؤدى التوسع في الاستزراع السمكي إلى زيادة الإنتاج من المزارع السمكية من نحو 595 ألف طن عام 2007 إلى حوالي 1.39 مليون طن عام 2030 بزيادة تقدر بنحو 133%.

جدول رقم (8/2) : توقعات الإنتاج والواردات من المنتجات الحيوانية فى إطار الاستراتيجية حتى عام 2030

السنة	2007	2017	2030
إنتاج الألبان (مليون طن)	4.4	7.2	9.54
واردات الألبان (مليون طن)	0.46	0.14	—
إنتاج اللحوم الحمراء (مليون طن)	0.67	0.853	1.089
واردات اللحوم الحمراء (مليون طن)	0.33	0.251	0.077
إنتاج بدراي التسمين (مليون طائر)	850	1095	1411
إنتاج البيض (مليار بيضة)	6	7.2	9.32
إنتاج الأسماك البحرية (ألف طن)	11.6	200	250
إنتاج الأسماك النهرية والبحيرية (ألف طن)	256	295	320
إنتاج المزارع السمكية (ألف طن)	595	1005	1390

المصدر: جمعت وحسبت من جداول الملاحق الإحصائية.

3/4/2 تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية

1/3/4/2 المبررات والفرص المتاحة

فى الوقت الحاضر ، كما فى المستقبل المنظور– الذى يشمله الإطار الزمنى لهذه الإستراتيجية . يزداد العالم يوماً بعد يوم تشابكاً وإنفتاحاً. لا سيما بعد قيام منظمة التجارة العالمية والسير قدماً نحو إزالة الحواجز

التجارية الجمركية وغير الجمركية ، وقيام مجموعة من التكتلات الإقتصادية الإقليمية. فى هذا الإطار أصبحت التنافسية من أكثر المفاهيم التى تحظى بالإهتمام الفائق على المستوى التطبيقى من جانب الإقتصاديين والمخططين وواضعى السياسات ومتخذى القرارات فى مختلف دول العالم المتقدمة وفى العديد من الدول النامية. ذلك أن إستهداف التنافسية إنما يعنى إستهداف زيادة القدرة على إدارة الموارد والعمليات بكفاءة عالية، تخلق قيمة مضافة و تزيد على نحو مستدام من معدلات النمو فى الإنتاج والتشغيل، ومن ثم الإرتقاء بمستوى الرفاه الإقتصادى بمفهومه العام.

وفى الزراعة المصرية – التى تملك بطبيعتها قدراً لا يستهان به من عناصر ومقومات التنافسية من منظور الموارد الطبيعية– فقد أصبح التوجه نحو تدعيم مختلف العناصر والمقومات الأخرى للقدرة التنافسية أمراً حتمياً وحيوياً فى ضوء ما يواجه التنمية الزراعية من مشاكل وتحديات، وفى ضوء ما تستهدفه من غايات وطموحات . وربما كانت نقطة البدء الصحيحة والأساسية فى هذا الشأن تتمثل فى العمل على وضوح أهمية ومفهوم التنافسية فى أذهان كافة المعنيين بالشأن الزراعى: السيياسيين والتنفيذيين والعاملين والمزارعين، حتى يتسنى تبنى وتطبيق مختلف السياسات والبرامج والتوجهات التى تدعم وتعزز القدرة التنافسية للقطاع الزراعى والمنتجات الزراعية على نحو صحيح ومستدام.

2/3/4/2 مقومات القدرة التنافسية والتحديات التى تواجهها

تنطوى الزراعة المصرية على عدد من السمات والمزايا التى اكسبتها بعضاً من عناصر القدرة التنافسية. بفضل هذه السمات ظلت المنتجات الزراعية تلعب الدور الأساسي فى مجال الصادرات المصرية لعقود طويلة، حيث كانت حتى أوائل عقد الستينات من القرن الماضى تشكل ما يقرب من 85% من جملة الصادرات السلعية المصرية. وشملت الصادرات المصرية عدد محدود من المنتجات الزراعية كالقطن والأرز والبصل والبطاطس والفول السودانى وبعض أنواع الخضر الطازجة تتمتع بسمعة تجارية متميزة فى الأسواق العالمية لا تتوافر للمنتجات المناظرة للعديد من الدول المنافسة.

ومصر كانت ولا تزال تعد من الدول الزراعية العريقة ذات الموارد الطبيعية والظروف البيئية الملائمة لإنتاج العديد من المحاصيل التصديرية فى مواسم متعددة على مدار العام. ويكسبها موقعها الجغرافى وروابط مواصلاتها الجيدة مع العديد من مناطق ودول العالم مزايا مكانية وبخاصة فى الأسواق الأوروبية والمنطقة العربية. وإلى جانب ما يتاح لمصر من فرص كبيرة لإستعادة أوضاعها وسمعتها التصديرية من السلع التقليدية لا سيما فى إطار الطلب العالمى المتزايد على تلك السلع، فإن أمامها أيضاً فرصاً أكبر لتنمية وتطوير الصادرات من السلع الواعدة غير التقليدية وبخاصة النباتات الطبية والعطرية ، والمنتجات العضوية، وزهور القطف ونباتات الزينة.

غير أن ميدان التنافس فى الأسواق العالمية قد شهد العديد من التغيرات والمستجدات التى أصبحت تشكل تحديات أساسية تتطلب سعياً حثيثاً وعملاً جاداً لتحقيق الإستجابات والمواءمات والتعديلات الصحيحة والضرورية للحاق بركبها، وتعظيم المنافع والحد من الأضرار المترتبة عليها . ومن أهم تلك المتغيرات والمستجدات:

- تحرير التجارة الدولية وما تفرضه الإتفاقيات الخاصة بها من إلتزامات.

- **تزايد التكتلات الإقليمية وتعاظم إنعكاساتها على أنماط وإتجاهات التجارة الدولية.**
- **ظهور دول جديدة منافسة فى مجالات تصديرية عديدة.**
- **تفوق معايير الجودة الشاملة على غيرها من الإعتبارات فى مجال المنافسة.**
- **تعاظم أهمية التقانات الحديثة فى مجالات الإنتاج والتسويق والمعلومات فى إكتساب القدرة التنافسية.**

3/3/4/2 العناصر الرئيسية لتوجهات تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية

من المعلوم أن السعى لتطوير وتحسين التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية فى الأسواق المحلية والدولية يتطلب العمل على المستويات المختلفة والتى تشمل المستوى القومى، ومستوى القطاع الزراعى، والمستوى الخاص بالمنشآت والوحدات الإنتاجية بمختلف مجالاتها وأنماطها وأحجامها.

ومن جهتها تعمل الحكومة على تعزيز أوضاع التنافسية على المستوى القومى سواء فيما يخص الإصلاحات الإقتصادية وتحسين أوضاع مناخ الإستثمار والسياسات الكلية المالية والنقدية، والتجارة الخارجية. غير أن الأمر فى هذا الصدد لا يزال بحاجة إلى المزيد من الجهود وفق ما تعكسه أوضاع مصر من حيث المؤشرات الدولية للتنافسية.

وأما على مستوى القطاع الزراعى فهناك العديد من العناصر والمجالات التى يلزم العمل على إستهدافها ، وإتباع السياسات والبرامج الكفيلة بتطويرها وتحسين أوضاعها من أجل دعم وتعزيز القدرة التنافسية لهذا القطاع ولوحداته الإنتاجية ولمنتجاته السلعية. وتتمثل التوجهات الرئيسية للإستراتيجية فى هذا المجال فيما يلى:

- **إبلاء إهتمام كبير ومتزايد لتطوير المنتجات من حيث الجودة والخصائص النوعية ، وفق متطلبات الأسواق الخارجية والداخلية والمتطلبات التسويقية والتصنيعية، وبخاصة فى إطار البرامج البحثية والإرشادية.**
- **يرتبط بما سبق وضع وتطبيق معايير للجودة والمواصفات القياسية للمنتجات الزراعية، وتعميم إجراء عمليات الفرز والتدريج والتعبئة وفق تلك المعايير.**
- **مواكبة التقانات العالمية المتطورة والحديثة التى تدعم وتعزز تحسين مستويات الكفاءة الإقتصادية للإنتاج الزراعي. وبخاصة فيما يتعلق بتطوير وإستخدام الأصناف عالية الإنتاجية ، قصيرة العمر و الأكثر تحملاً للظروف البيئة غير الملائمة .**
- **إستخدام التقانات الحديثة فى نظم المعلومات والإتصالات التى تخدم القطاع الزراعي.**
- **تطوير المرافق والخدمات التسويقية وأسواق التعامل فى المنتجات الزراعية .**
- **تطوير معاملات ما قبل وما بعد الحصاد التى ترفع من جودة المنتجات وكفاءتها التسويقية.**
- **إستخدام وتطبيق الأساليب والتقانات الحديثة فى مجال الرصد والتحليل والتنبؤ بالمخاطر الطبيعية والفنية والسوقية وذلك فى إطار وحدة أو إدارة مختصة بإدارة المخاطر الزراعية .**
- **دعم وتعزيز ربط المزارعين – وبخاصة صغارهم – بالأسواق ، ويدخل فى هذا الإطار مختلف التوجهات التى تدعم هذا الربط بما فى ذلك تطوير النظم والقنوات التسويقية، وتشجيع إقامة منظمات المزارعين التسويقية ، وتوفير المعلومات السوقية، والإرشاد التسويقى.**

- تفعيل وتقوية الدور الحكومى فى المجالات التى تحقق التوازن الكفء بين هذا الدور وبين آليات السوق، بما فى ذلك مجالات الإشراف والرقابة على الجودة والمواصفات للمدخلات والمنتجات، وتعزيز التنافسية، ومنع الإحتكار والغش، وحماية المستهلك، مع دعم دور منظمات المجتمع المدنى.
- تقوية الآليات المؤسسية والتنظيمية التى تدعم زيادة درجة التكامل فيما بين حلقات التسويق المحلى والتسويق التصديري والتصنيع الزراعي، بما فى ذلك سياسات التسويق التعاقدى، والإتحادات والمجالس السلعية النوعية وغيرها.

4/4/2 تحقيق معدلات أعلى للأمن الغذائي من السلع الإستراتيجية

أسفرت أزمة الغذاء العالمية التي شهدتها السنوات الأولى من عقد السبعينات عن بزوغ السياسات الداعمة للأمن الغذائي، وقد غلب على مفهوم الأمن الغذائي في العديد من دول العالم آنذاك التركيز على جوانب الإكتفاء الذاتي، بمعنى زيادة الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء خاصة الأساسي منها، دون إيلاء نفس الاهتمام للجوانب الأخرى المتعلقة بالأمن الغذائي فى مفهومه الحالى والتي من بينها زيادة قدرة الطبقات الفقيرة فى الحصول على احتياجاتهم الغذائية، واستقرار المعروض من سلع الغذاء ومستوياتها السعرية في الأسواق ، هذا إلى جانب سلامة المعروض من الغذاء بمعنى توافر شروط الجودة في سلع الغذاء المتداولة في الأسواق.

وكنتيجة لأزمة الغذاء فى السبعينات اعتمدت مصر ونفذت عددا من السياسات والبرامج لزيادة قدراتها الذاتية على إنتاج سلع الغذاء الرئيسية ، واعتمدت برنامجا مكثفا لدعم سلع الغذاء ووسعت نطاق تغطيته السلعية ليشمل العشرات منها. وقد ساعدها في ذلك خضوع معظم الأنشطة الزراعية إنتاجا وتسويقا لقرارات إدارية تصدرها الأجهزة المختصة في ظل نظام يتسم بالمركزية في التخطيط والإدارة.

ثم جاءت أزمة الغذاء الثانية بصورة أكثر حدة وأقوى أثرا، وذلك منذ بدايات عام 2006، إذ ارتفعت أسعار سلع الغذاء الرئيسية بمعدلات غير مسبوقة وبصورة متواترة ، و لأسباب يرجع معظمها لتنامي الطلب على سلع الغذاء في دول كثيفة السكان مثل الصين والهند ارتباطا بما أحرزته هذه الدول من طفرات إنمائية مكنت قطاع عريض من سكانها من تحسين أنماطهم الغذائية. وخير مثال على ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد في الصين من اللحوم من نحو 20كجم سنويا إلى ما يقارب 50 كجم ، وليس هذا فقط بل أن هذه الفترة قد شهدت خلق طلب من نوع جديد لم يكن مؤثرا قبل هذه الأزمة والمتمثل في زيادة استخدامات بعض سلع الغذاء الرئيسية مثل الذرة ومحاصيل الزيوت، وأحيانا القمح في انتاج الوقود الحيوي كبديل للحد من الطلب على البترول الذي تصاعدت أسعاره العالمية هي الأخرى بمعدلات عالية غير مسبوقة إبان هذه الفترة. وفي هذا المجال تشير المعلومات إلى أن الإنتاج العالمي من الإيثانول الحيوي قد تضاعف بنسبة 800 % فيما بين عامي 1995، 2007 ، كما أن ما تم استخدامه من محصول الذرة في إنتاج الإيثانول الحيوي تزايد حتى بلغ نحو مائة مليون طن في عام 2007، منها نحو 81 مليون طن في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، وهو ما يعادل 37% من جملة إنتاج الولايات المتحدة من الذرة.

وإن كانت هذه الأزمة قد ألحقت أضرارا بالعديد من دول العالم المستوردة للغذاء، فإن مصر تعد من أكثرها تضرراً بحكم ضخامة وارداتها من القمح والذرة والزيوت ، وقد كان نتيجة ذلك أن تزايدت أعباء الموازنة العامة

تزايدا لم يكن في الحسبان لمواجهة أعباء زيادة أسعار الغذاء، خاصة بالنسبة لسلع الغذاء المدعومة والمتمثلة في رغيف الخبز وجزء من زيوت الطعام وبعض السلع الأخرى. وقد أدت تفاعلات وتداعيات هذه الأزمة وبما خلقته من أوضاع إلى عدة نتائج أهمها:

- زيادة معدلات التشوه السعري في أسواق الغذاء المحلية ، وذلك لدقيق القمح والزيوت تأثراً باتساع حدة الفارق بين الأسعار المدعومة وأسعار السوق الحر، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات التسرب في السلع المدعومة وتوجهها لفئات واستخدامات بعيدة كل البعد عن المستهدف من سياسات الدعم.
- تزامن مع هذه الأزمة ومتأثرا بها ارتفاعا حادا في أسعار سلع أخرى ذات أهمية في الأنماط الغذائية، حتى لفئات محدودي الدخل ، يأتي في مقدمتها المنتجات الداجنة والحيوانية ، وذلك بحكم التضخم السريع في أسعار المكونات العلفية، ومن ثم في تكاليف إنتاج هذه السلع.
- اتساع دوائر فئات المستهلكين التي تواجه صعوبات في الحصول على احتياجاتها الغذائية الضرورية من سلع الغذاء الرئيسية، سواء المدعومة بحكم الندرة النسبية ، أو غير المدعومة بحكم التضخم السعري الذي تجاوز حدود دخول هذه الفئات ، والتي أصبحت تمثل قطاعا عريضا من السكان . وفي هذا المجال تشير الشواهد إلى أنه إذا ما استمرت وتصاعدت تأثيرات هذه الأزمة وما ولدته من مشكلات دون استحداث حلول حاسمة للمواجهة، فإن مقدرة تلك الفئات على التماسك والصمود قد تتعرض لانهيار قد يرافقه تهديدات خطيرة للاستقرار المجتمعي أمنيا واقتصاديا بل وسياسيا.

ولما كانت كافة مؤشرات السوق العالمي تفيد بأن مظاهر هذه الأزمة من المتوقع أن تستمر لفترات قد تطول وذلك بعد انحسار آثار الأزمة المالية الحالية ، فإن الأمر يقتضي استحداث سياسات جديدة للمواجهة تكون أشد فعالية وأكثر عدالة وأن تركز هذه السياسات على الجوانب الايجابية للمشكلة لتعظيم الفائدة منها، دون إهمال لمؤثراتها السلبية[1].

أهم توجهات العمل المستقبلي فى هذا المجال:

1/4/4/2 زيادة معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية

تستلزم مواجهة الأزمة الراهنة للغذاء وتداعياتها مراجعة جذرية لما يطبق من سياسات للتنمية الزراعية، بهدف دعم مسيرة هذه التنمية وتوجيه استخدام الموارد الزراعية المتاحة لزيادة القدرة في الاعتماد على الذات لتوفير جانب هام من سلع الغذاء الرئيسية. على أن يكون ذلك في إطار اقتصادي لا يخل بالمكتسبات التي تحققت من خلال ما طبق من برامج للإصلاح الاقتصادي. وقد أولت إستراتيجية التنمية للفترة القادمة وحتى عام 2030 هذا الجانب عناية خاصة ، سواء بما تضمنته من برامج حكومية أو تعديلات مؤسسية ، أو سياسات جديدة اقترح استحداثها لتحقيق هذه الغاية . ويعرض الجدول (9/2) بيانا موجزاً للتطورات المحتملة والمستهدفة في القدرة على الاعتماد على الذات في توفير احتياجات السكان من سلع الغذاء الرئيسية سواء كان ذلك للاستهلاك المباشر أو لتغطية احتياجات الصناعات الغذائية ، حيث يتبين من هذا الجدول عدة نتائج يمكن الإشارة إلى أهمها في النقاط التالية:

([1]) تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن الأسعار العالمية لسلع الغذاء الرئيسية من المتوقع أن تعاود الارتفاع بعد انحسار الازمة المالية الراهنة ، وأن هذه الأسعار لن تعود إلى مستوياتها قبل بداية ظهور الأزمة الغذائية.

- أن مصر وفي إطار هذه الإستراتيجية بما تضمنته من سياسات وبرامج عمل وآليات تنفيذية أخرى، يمكنها من خلال الارتقاء بكفاءة ما تملكه من موارد خاصة مورد المياه، ومن خلال دعمها لأجهزة البحث والتطوير التقني أن تقترب من الإكتفاء الذاتى لبعض سلع الغذاء المستوردة، والتي يأتي على رأسها الألبان، والسكر، والأسماك .
- تفيد المعلومات السابق إيرادها أيضاً بأن نسب الاكتفاء الذاتي من سلع غذائية أخرى ذات طابع استراتيجى أو ذات أهمية في النمط الغذائي المصري من المستهدف أن تتحسن كثيراً عما هي عليه في الوضع الراهن، منها على سبيل المثال القمح الذى يتوقع أن ترتفع نسبة الأكتفاء الذاتى منه إلى نحو 81% والذرة إلى نحو 80%والفول البلدي الذي يتوقع أن يغطي الإنتاج المحلي منه قرابة 91 % من احتياجاته الاستهلاكية، واللحوم الحمراء التي ينتظر أن تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي منها نحو 93 % ، وذلك وفق تقديرات عام 2030 .
- أن تحقيق الزيادة الكبيرة في الإنتاج المحلي من سلع الغذاء الرئيسية وعلى النحو السالف الإشارة إليه، لا يعني إهمالا لسلع الغذاء الأخرى ذات الفرص التصديرية الواسعة، والتي تتمتع بقدرات تنافسية عاليه تمكنها من زيادة حصتها في الأسواق الخارجية. إذ أن الإستراتيجية الموضوعة قد عنيت بهذا الجانب لزيادة القدرة التصديرية للقطاع الزراعي بالإستفادة من متغيرات السوق الدولية، واستثمارا للاتفاقيات التي وقعتها مصر، والتي تزيد من قدرة منتجاتها على النفاذ إلى العديد من الأسواق الدولية. ومن بين هذه المنتجات العديد من منتجات الخضر والفاكهة، وكذا محاصيل النباتات الطبية والعطرية، فعلى سبيل المثال لا الحصر من المتوقع أن تتزايد القدرة التصديرية للطماطم ومصنعاتها بكميات تقترب من 42 % من إنتاجها المتوقع، كما ينتظر أن تتزايد الفوائض التصديرية من الموالح ومصنعاتها من نحو 850 ألف طن حاليا في عام 2006، لتبلغ نحو 1900 ألف طن مع حلول عام 2017، ثم تتزايد لتصل إلى نحو 3260 ألف طن وذلك مع حلول عام 2030. ويمكن تتبع نتائج مماثلة بالنسبة لسلع أخرى مثل العنب والبطاطس وذلك على النحو المبين في الجدول السالف الذكر.
- وتجدر الإشارة إلى أنه فى حالة الحد من نسب الفاقد والتسرب فى استخدامات القمح الراجع إلى سياسات الدعم العينى المطبقة حاليا ، فان متوسط نصيب الفرد من القمح من المنتظر إلا يتجاوز نحو 155 كيلو جرام سنويا ، وبذلك يتوقع أن تزداد نسبة الأكتفاء الذاتى من القمح من نحو 54.4% إلى نحو 74% فى عام 2017 ، وإلى نحو 81% فى عام 2030. وتوضح الأشكال أرقام (1-4) أهم التطورات المتوقعة لانتاج واستهلاك من اقمح والأرز والذرة والسكر.

جدول رقم (9/2) : تقديرات تطور نسب الاكتفاء الذاتي لأهم سلع الغذاء في إطار إستراتيجية 2030

سلع الغذاء الرئيسية	الوضع الراهن 2007*			تقديرات عام 2017			تقديرات 2030		
	الإنتاج (ألف طن)	الاحتياجات (ألف طن)	الاكتفاء %	الإنتاج (ألف طن)	الاحتياجات (ألف طن)	الاكتفاء %	الإنتاج (ألف طن)	الاحتياجات (ألف طن)	الاكتفاء %
القمح	7388	13591	54.4	12000	16238	73.9	15120	18709	80.8

أرز أبيض	4553	3273	139.1	4161	3956	105.2	4809	4664	103.1
الذرة الشامية	6300	11900	53.2	12600	16100	78.3	18500	20100	91.9
السكر	1487	1933	76.9	2260	2760	81.9	3460	3710	93.3
فول بلدي	301	578	52.1	480	690	69.6	720	795	90.6
البطاطس	2793	1548	180.4	3600	2024	177.9	4900	2650	184.9
الطماطم	7888	7623	103.5	11600	9200	126.1	18600	10812	172.0
الموالح	3594	2672	134.5	5400	3496	154.5	7500	4240	176.9
العنب	1683	1294	128.5	2400	1656	144.9	3500	2120	165.1
الألبان	4400	4859	90.6	7200	7332	98.2	9540	9540	100
لحوم حمراء	670	1001	66.9	853	1104	77.3	1089	1166	93.4
لحوم بيضاء	850	847	100.4	1095	1095	100	1410	1410	100
البيض	240	240	100	288	288	100	373	373	100
أسماك	971	1001	97	1500	1380	108.7	1950	1961	99.4
عدد السكان	77 مليون نسمة			92 مليون نسمة			106 مليون نسمة		

المصدر : جمعت وحسبت من جداول الملحق الاحصائي.

*** لا تتوافر البيانات الخاصة بميزانية الأغذية عام 2007 واستخدم فى تقدير نصيب الفرد عام 2006.**

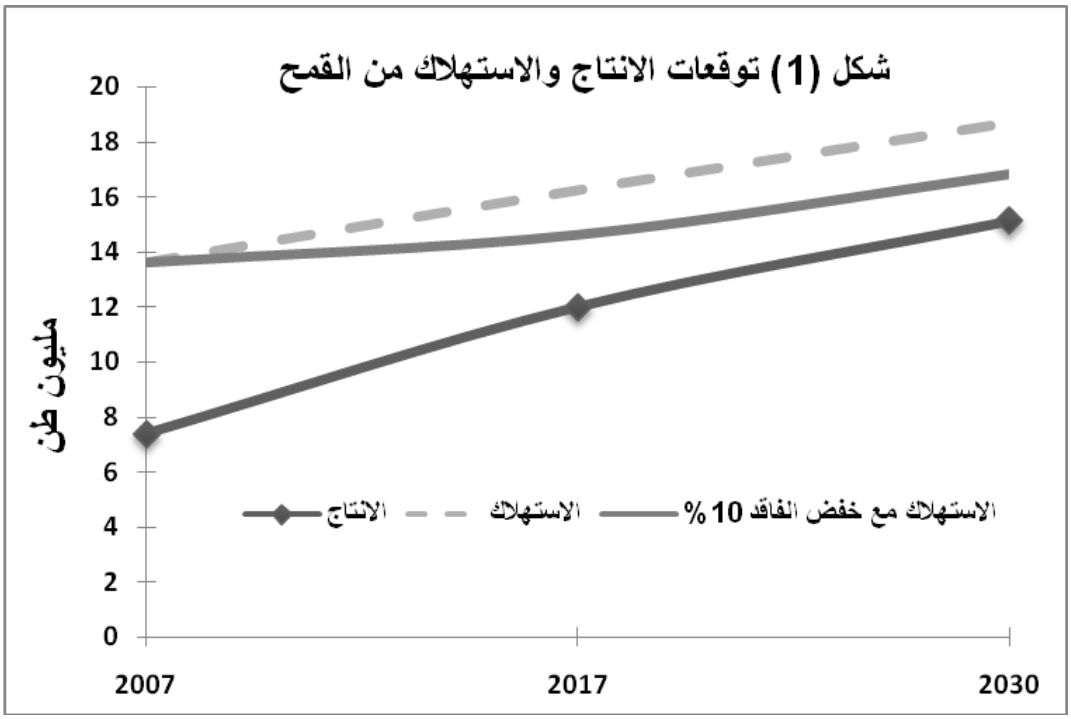

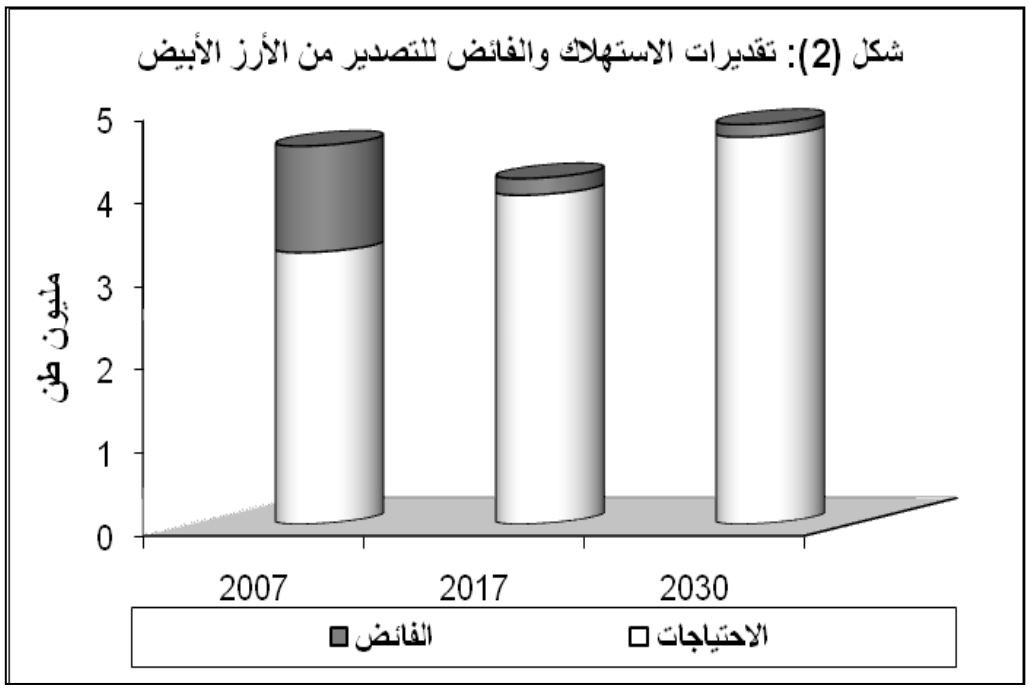
شكل (2): تقديرات الاستهلاك والفائض للتصدير من الأرز الأبيض
مليون طن
5
4
3
2
1
0
2007
2017
2030
الفائض
الاحتياجات

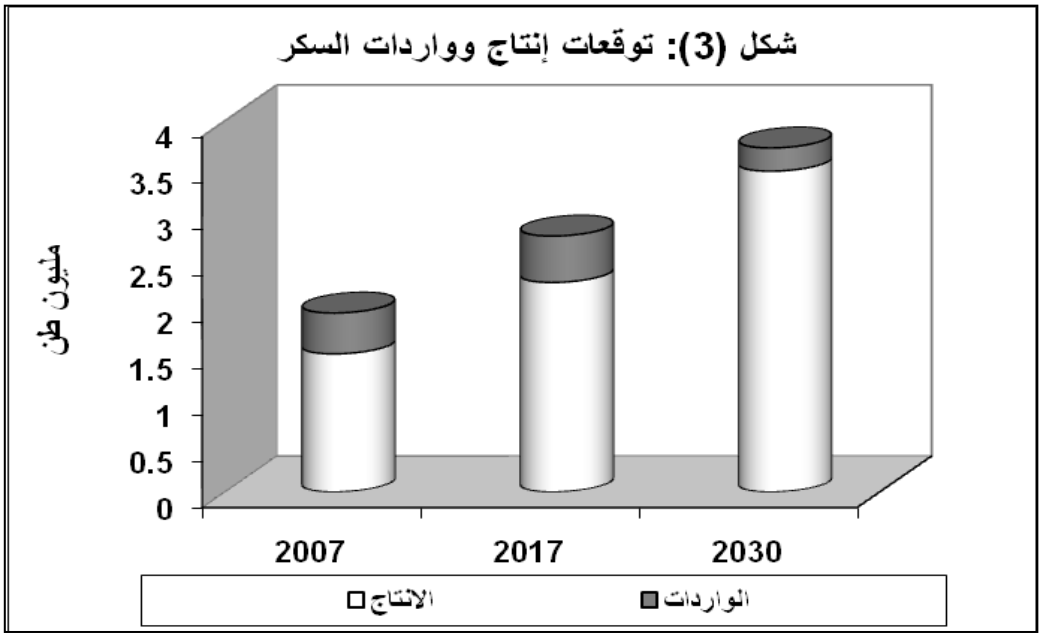
شكل (3): توقعات إنتاج وواردات السكر
مليون طن
4
3.5
3
2.5
2
1.5
1
0.5
0
2007
2017
2030
الانتاج
الواردات

شكل (4): توقعات إنتاج وواردات الذرة الشامية

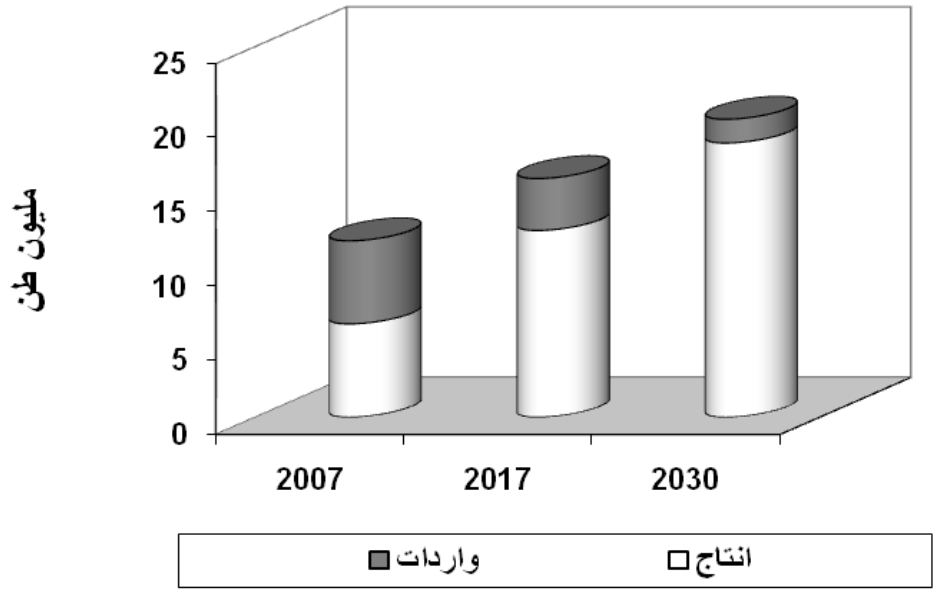

شكل (5): تقديرات متوسط استهلاك الفرد من مصادر البروتين الحيواني

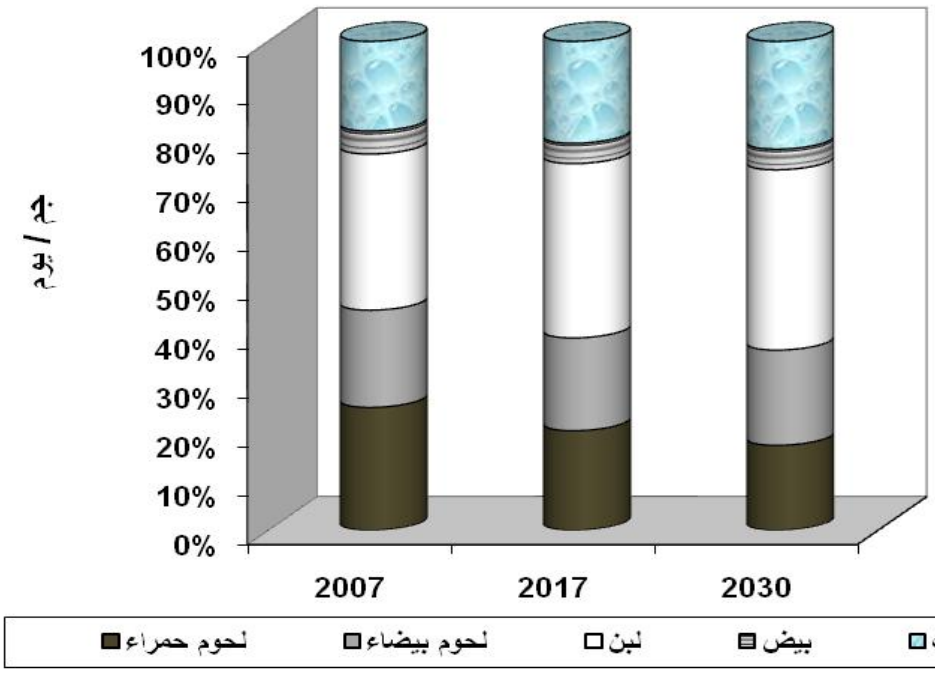

2/4/4/2 تطوير الأنماط الإستهلاكية لصالح تحسين مستويات التغذية

تشير الأرقام والإحصائيات المتاحة إلى أن الأنماط الغذائية السائدة فى المجتمع المصرى بها العديد من أوجه القصور، تلك التى يمكن إيجازها على النحو التالى:

- إختلال التوازن الغذائي، فى إتجاه زيادة العناصر الغذائية الكبرى التى تمد جسم الأنسان بالطاقة عن المعدلات الموصى بها، هذا فى الوقت الذي ينخفض فيه العناصر الغذائية الصغرى مثل فيتامين أ، ج وكل من الحديد والزنك والكالسيوم.
- وجود نسبة تقدر بنحو 45% من السكان يحصلون على أكثر من احتياجاتهم من الكربوهيدرات الأمر الذي أدى إلى إنتشار ظاهرة السمنة بين الامهات. ومعظم هذه الزيادة ترجع إلى إرتفاع نصيب الأغذية المدعومة فى الوجبة الغذائية لغالبية السكان.

وكنتيجة لهذه الاوضاع فقد تضمنت توجهات الإستراتيجية الإنمائية توجها لتحسين مستويات التغذية وتطوير أنماط الغذاء، وذلك بوضع السياسات وتصميم وتنفيذ البرامج المشجعة على زيادة الإنتاج المحلي من سلع الغذاء عالية القيمة الغذائية، والتي يطلق عليها سلع البناء. والتي من بينها منتجات اللحوم، والألبان والبيض، والأسماك، وسلع الوقاية التى من بينها الخضروات والفواكه، إذ أخذ في الاعتبار عند تحديد توجهات هذه الإستراتيجية أن يتحقق تطور ايجابي في نصيب الفرد من هذه السلع الغذائية الهامة، وتشير المعلومات الواردة بالجدول رقم (10/2) إلى التطورات المحتملة لنصيب الفرد من هذه السلع وحتى عام 2030، وكذلك المحتوى البروتينى للنمط الغذائى المتوقع. كما يشير الشكل رقم (5) إلى تطور المحتوى البروتيني الحيوانى للفرد ومصادره المتوقعه.

جدول رقم (10/2): تقديرات نصيب الفرد من بعض سلع الغذاء ذات القيمة الغذائية العالية من منتجات اللحوم والدواجن والألبان والأسماك وذلك في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2030

بعض سلع الغذاء ذات القيمة الغذائية العالية	الوضع الراهن 2007		تقديرات عام 2017		تقديرات عام 2030	
	متوسط نصيب الفرد كجم /سنة	المحتوى البروتيني جم/يوم	متوسط نصيب الفرد كجم/سنة	المحتوى البروتيني جم/يوم	متوسط نصيب الفرد كجم/سنة	المحتوى البروتيني جم/يوم
لحوم حمراء	13.0	4.8	12.0	4.4	11.0	4.1
لحوم بيضاء	11.0	3.8	11.9	4.1	13.3	4.6
جملة اللحوم	23.0	8.6	23.9	8.3	24.3	8.7
ألبان	63.1	6.1	79.8	7.7	90.0	8.7
بيض	3.1	0.9	3.1	0.9	3.5	1.0
أسماك	12.6	3.5	16.3	4.5	18.5	5.2
الاجمالى	–	19.1	-	21.7	-	23.5

المصدر: جمعت وحسبت من جداول الملحق الاحصائي

3/4/4/2 الحد من الفاقد التسويقي لسلع الغذاء

يرتفع الفاقد التسويقي من سلع الغذاء إلى نسب قدرت فى متوسطاتها بنحو 30% بالنسبة للخضر والفاكهة ، وبنحو 20% بالنسبة للبقول، وبما لايقل عن 10% بالنسبة للحبوب. كما أن هناك فاقد من نوع ثان يتمثل في الفاقد المرتبط بتحول هذه السلع من الغذاء البشرى إلى استخدامها لإنتاج الأعلاف، يضاف إلى ذلك الفاقد النوعى الفقد العائد إلى تدهور مستوى جودة السلع خلال رحلتها التسويقية بسبب تخلف أداء الوظائف التسويقية.

وعلى الرغم من تعدد التقديرات التي وضعت لهذه الفواقد بأنواعها، إلا أن أكثر هذه التقديرات تحفظا تشير إلى أنه يمثل نسبه قد تناهز خمس الدخل الزراعي سنويا.

ولأهمية تدارك هذا الأمر ووطأه أثر هذا الفاقد على دخول المزارعين، الذين تتدنى أسعارهم بسب هذا الفاقد من ناحية ، وكذلك على المستهلكين الذين يتحملون أيضا شق من تكلفة هذا الفاقد وذلك من ناحية أخرى، فقد عنيت الإستراتيجية بإدراج برامج عمل محدده ، وإستحداث سياسات معنية بالإرتقاء بكفاءة عمليات التسويق وزيادة معدلات التصنيع الزراعي، وذلك بهدف التقليص التدريجي لهذا الفاقد، بالقدر الذي ينعكس بصورة إيجابية على أوضاع كل من المزارعين والمستهلكين، ويحسن كثيراً من أوضاع الأمن الغذائي. وبصفة عامة تستهدف إستراتيجية التنمية الزراعية خفض معدلات الفاقد إلى نصف مستوياتها الراهنة، وذلك عن طريق تطوير منظومات التسويق وسياساته، ومراجعة سياسات الدعم العينى المطبقة حالياً واستبدالها بسياسات دعم أعلى كفاءة.

4/4/4/2 تحسين جودة وسلامة الغذاء

تعد جودة وسلامة مايعرض ومايتم تداوله من غذاء من أهم جوانب الأمن الغذائي ، ويتطلب الوفاء بهذا الجانب العمل في اتجاهين رئيسين ،

1) وضع مواصفات محددة للسلع والمنتجات الزراعية الغذائية المسموح بتداولها في الأسواق.
2) وضع التشريعات واتخاذ الإجراءات الرقابية الضرورية لإلزام المتعاملين في أسواق الغذاء بالعمل في إطار المواصفات الموضوعه، وكذا توعية المستهلكين بهذه المواصفات وانعكاساتها على مستويات الأسعار، وأنماط الإستخدام المختلفة للسلع المتداولة.

وفى هذا المجال فقد وجهت الإستراتجية عناية خاصة لهذين الجانبين بما تضمنته من آليات مقترحة لتنفيذ ذلك على النحو الذي سيرد تفصيلا ضمن آليات التنفيذ المقترحة للوفاء بأهداف الإستراتيجية.

5/4/4/2 تطوير شبكات الأمان الإجتماعى

تعد مصر من أولى الدول التي اهتمت بتصميم وتنفيذ شبكات الأمان الأجتماعى للحد من الأعباء المعيشية لمحدوى الدخل، فوضعت نظاماً للدعم العيني لسلع الغذاء يستفيد منه قطاع عريض من السكان . كما إستخدمت العديد من أنظمة المساندة المالية المباشرة للفقراء والمتمثلة في أنظمة المعاش التي تنفذها وزارات مختصة مثل وزارة التضامن الأجتماعى.

ولاشك أن هذه الأنظمة قد ساهمت كثيرا في الحد من وطأة ارتفاع أسعار سلع الغذاء بالنسبة لطبقات المستهلكين من ذوى الدخل المحدود، إلا أن التشوهات السعرية التي رافقت تنفيذ هذه السياسات– وبخاصة نظام الدعم العيني الكثيف لرغيف الخبز – بطاقات التموين– قد ألحقت ضرراً بسياسات الدعم ذاتها، وذلك بارتفاع معدلات تسرب الدعم إلى غير مستحقية، مما أضعف من الأثر الفعلي لسياسات الدعم. كما أن تنفيذ هذه السياسات حمل الموازنة العامة بأعباء مالية ضخمة متعلقة بإدارة هذا النظام والرقابة على إنفاذه ميدانياً. وفى المحصلة الارتفاع الحاد فى فواتير دعم الغذاء، مع حرمان قطاع من الفقراء من الاستفادة من السلع المدعومة. ولهذا السبب وللعديد من الأسباب الأخرى فإن الأمر يقتضى إحداث مراجعة جذرية لسياسات الدعم الغذائي استرشادا بالتجارب العالمية في هذا الشأن، وتتضمن هذه الأستراتيجة مقترحا محددا لهذا الأمر ضمن السياسات الموضوعه لتعزيز الأمن الغذائى.

5/4/2 تحسين مناخ الاستثمار الزراعي

أولت مصر اهتماما متزايداً لسياسات وتشريعات الاستثمار علي وجه العموم، والاستثمار الزراعي علي وجه الخصوص، وذلك إبان السنوات العشر الماضية، إذ ركزت على مراجعة تشريعات وإجراءات الاستثمار وتعديلها لتكون أكثر جاذبية، كما إستهدفت هذه السياسات تبسيط الإجراءات خاصة المتعلق منها بالتعامل الخارجي في مجال التجارة وتدفق رؤوس الأموال وخروجها مصحوبة بعوائدها، وكذلك شملت تنظيم وتطوير الجهاز المصرفي وتحديث آليات عمله وتطوير خدماته المصرفية، هذا إلي جانب تطوير إجراءات سوق المال لتهيئة المناخ المحفز للاستثمارات، كما أدخلت الحكومة مؤخراً تعديلاً جوهرياً في قانون ضرائب الدخل وتبسيط إجراءات التحصيل الضريبي، واتخاذ إجراءات فعاله في مجال بناء الثقة بين الجهاز الضريبي والممولين من المستثمرين ورجال الأعمال. وقد جاءت المحصلة ايجابية بلا شك، ليس هذا فقط بل انتهجت مصر لأول مرة سياسة مستحدثة لمساندة المصدرين والحد من الأعباء المالية التي يتحملونها إزاء نظم إدارية وضريبية حدت من قدرتهم التنافسية فى الأسواق الدولية خلال التسعينات.

وبطبيعة الحال أدت هذه التطورات في جملتها إلي إحداث تحسن ملموس في مناخ الاستثمار علي وجه العموم، إذ كانت الأنشطة الزراعية وخاصة المتعلق منها باستصلاح الأراضي في مقدمه الأنشطة المعفية ضريبياً، كما كانت الصادرات الزراعية علي رأس قائمة السلع التي تلقت المساندة المالية والمساهمة فى مصروفات تسويقها الخارجي، وذلك عن طريق التخفيض في نفقات وتكاليف الشحن الدولي، ومصروفات الترويج لها في الأسواق الخارجية.

إلا انه رغم ما تحقق من ايجابيات في مناخ الاستثمار الزراعي فما زالت هناك بعض القيود والمشاكل العالقة التي تضعف من الأثر الايجابي لإصدار هذه التشريعات والقوانين. ويمكن الإشارة إلي أهم هذه المشاكل المرتبطة بالاستثمار الزراعي علي النحو التالي:

- تعقد إجراءات الاستثمار الزراعي، خاصة في مجالات استصلاح الأراضي ونظراً لتعدد الجهات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وضعف التنسيق فيما بين هذه الجهات. الأمر الذي ينعكس سلباً علي المستثمرين والمنتجين الزراعيين .

- **الامتداد الزمني الكبير للفترة اللازمة للحصول علي عقود تملك الأراضي المستصلحة لتتجاوز أكثر من عشر سنوات في العديد من الحالات، مما يفقد هذه الأراضي صاحية إستخدامها ضمن الضمانات البنكية اللازمة للاقتراض متوسط وطويل المدى، والذي يعد الأداة الأساسية للاستثمار سواء في الأنشطة الزراعية المباشرة أو الأنشطة الاقتصادية الاخري المرتبطة بها أو المكملة لها.**
- **الانخفاض الواضح للاستثمارات العامة في القطاع الزراعي وبصفة خاصة في مجال مشروعات الري والصرف وذلك خلال السنوات القليلة الماضية، إذ أن هذه النوعية من الاستثمارات تعد شرطاً ضرورياً لدخول استثمارات القطاع الخاص، ومن ثم فان تقليصها يعني بالضرورة تقليصاً مصاحباً للاستثمارات الخاصة.**
- **ضعف تكاملية سياسات التوسع الزراعي الأفقي، ففي الوقت الذى تولي فيه الحكومه اهتماماً بتجهيز مناطق استصلاح الأراضي بالمرافق وعناصر البنية التحتية الزراعية، يتضاءل اهتمام هذه السياسات بتجهيز ذات المناطق بعناصر ومقومات الخدمات الزراعية وغير الزراعية الكفيلة بإقامة مجتمعات مستقرة في المناطق الجديدة، الأمر الذي أدي غيابه إلي ندرة العمالة الزراعية وإرتفاع أجورها بالقدر الذي زاد من الأعباء الاستثمارية لمناطق التوسع الزراعي الأفقي.**

واستناداً إلي ما تقدم فإن تحسين مناخ الاستثمار الزراعي يتطلب أن تعمل وزارة الزراعة بالتعاون مع الوزارات الاخري ذات العلاقة على الحد من معوقات الاستثمار الزراعي خاصة في المجالات التالية:

- **تيسير إجراءات تخصيص الأراضي الجديدة بإستحداث إدارة موحدة تمثل فيها كافة الوزارات ذات العلاقة وذلك للتعامل مباشرة مع المستثمرين ورجال الأعمال، وذلك علي غرار أجهزة تعمير المدن الجديدة، والتي عن طريقها أمكن تذليل العديد من العقبات الاستثمارية بالقدر الذي سمح بحدوث طفرة إنمائية شهدتها المدن الصناعية الجديدة إبان العقدين الماضيين.**
- **مراجعة تشريعات وإجراءات تخصيص الأراضي وإصدار صكوك ملكيتها، للحد من طول فترات تنفيذ هذه الإجراءات، أو وضع بدائل عملية لتمكين المزارعين والمستثمرين الزراعيين من استخدام ما خصص لهم من الأراضي كضمانات بنكية يمكن قبولها للاقتراض متوسط وطويل المدى.**
- **مراجعة السياسات الائتمانية والاقراضية المتعلقة بالزراعة ومشروعاتها بقصد التخفيف من أعباء وشروط الإقتراض، وتيسير إجراءات الحصول عليها، علي أن يتم ذلك في إطار خطوط ائتمانية يتم استحداثها لزيادة معدلات التدفق الاستثماري في مجالات محددة تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للتنمية والتي من أهمها:**
  - **تطوير نظم الري الحقلي.**
  - **تطوير صناعة الآلات الزراعية ومعدات الري الحقلى الحديث والمطور.**
  - **تصنيع المنتجات الزراعية، بالقدر الذي يساعد علي تكاملية الاستثمار الزراعي بين مراحل سلسلة القيمة المضافة، أو ما يمكن تسميته بالتكامل الرأسي بين حلقات الإنتاج الزراعي وتصنيع منتجاته وتسويقها.**
  - **تطوير صناعة إنتاج التقاوي والشتلات وتحديثها.**
  - **تطوير صناعة المبيدات والمخصبات الزراعية.**

- تشجيع إقامة مؤسسات العمل الجماعي للمزارعين وتجهيز هذه المؤسسات بالمقومات الضرورية بالقيام بدورها في خدمة أعضائها.
- إستصلاح الأراضي الزراعية.

- تتولي وزارة الزراعة إعداد خريطة استثمارية واضحة للزراعة المصرية تتحدد فيها العناصر والمكونات التالية:
  - المناطق المخصصة للتوسع الزراعي الأفقي والتي تتوافر بها كافة المقومات الضرورية للتوطين الزراعي.
  - المناطق المخصصة لإقامة خدمات التسويق ومعاملات ما بعد الحصاد، مثل محطات الفرز والتدريج والتعبئة، ومشروعات المخازن، ومجففات النباتات الطبية والعطرية، وغيرها من المشروعات المماثلة.
  - المناطق المسموح فيها بإقامة مشروعات الصناعات الغذائية المرتبطة بأنواع المحاصيل التي يمكن أن تتميز بها مناطق الأراضي الجديدة.
  - المناطق المخصصة للإسكان وتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلي إمكانية أن تتولي الإدارة المختصة بالاستثمار والتابعة لوزارة الزراعة بعد تدعيمها مؤسسياً بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، القيام بإعداد إطار فني واقتصادي للمشروعات الزراعية ومشروعات التسويق والتصنيع الزراعي الواردة بالخريطة الاستثمارية لكل منطقة من مناطق استصلاح الأراضي، حيث يمكن استخدام هذه الإطارات الفنية كأداه ترويجية لمشروعات الاستثمار بين المستثمرين ورجال الأعمال، بل يمكن استخدامها كإطار للعمل الجماعي للمزارعين من خلال مؤسساتهم الطوعية التي يشكلونها لهذا الغرض.

6/4/2 تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين

1/6/4/2 المبررات والفرص المتاحة

يشهد تاريخ مصر الحديث على أن ما تحقق من نهضة صناعية وعمرانية وحضارية، قد قامت بصفة أساسية على أكتاف القطاع الريفى وموارده الطبيعية والبشرية . وذلك بفضل فوائض التراكم الرأسمالى لدى كبار المزارعين وتجار الحاصلات الزراعية والتى كانت الرافد الأساسي للإستثمار فى القطاعات غير الزراعية، وبفضل ما تحملته الزراعة والمزارعين من الأنواع المتعددة من الضرائب والرسوم التى دفعوها لتمويل الإنفاق على مجالات التنمية خارج القطاع الريفي، وأيضاً بفضل السياسات الإقتصادية التى حافظت على أسعار منخفضة للمنتجات الزراعية لتوفر للعاملين فى القطاعات الأخرى ولسكان الحضر سلعاً غذائية رخيصة نسبياً لدعم التنمية فى هذه القطاعات.

وهكذا كان القطاع الزراعى والريفى –ولا يزال– داعماً على نحو أو آخر للتنمية والتطور فى القطاعات غير الزراعية وللسكان غير الريفيين. وذلك على العكس تماماً مما يجرى فى العديد من الدول التى أحرزت تقدماً ملحوظاً فى تطوير وتحديث قطاعاتها الزراعية والريفية بفضل ما إتبعته من سياسات حرصت على التوازن التنموى بين هذه القطاعات وغيرها من القطاعات الأخرى ، وقدمت لها أشكالاً متعددة ومقادير كبيرة من الدعم.

وفى الأوضاع الراهنة أسفرت تراكمات السياسات والإهتمامات المتحيزة فى غير صالح الزراعة والمناطق الريفية، إلى نتائج بالغة الخطورة من منظور الإختلالات التنموية بين الريف والحضر ، ومن منظور الأوضاع المتخلفة للأحوال المعيشية السائدة بين سكان الريف ، والتى كانت ولا تزال السبب الرئيسي فى الحفاظ على العديد من مظاهر التخلف ومن القيود الثقيلة التى تعوق الزراعة المصرية عن الإنطلاق نحو التطور والتحديث.

ووفق مؤشرات التقرير الوطنى للتنمية البشرية فى مصر (2008) تبلغ نسبة السكان الريفيين نحو 57% من السكان. وهم بذلك يشكلون الكتلة السكانية الأكبر التى يمكن أن تساهم بفاعلية فى عمليه التنمية الشاملة، أو أن تكون عبئاً عليها ومعوقاً لها، متوقفاً ذلك على الخصائص الإقتصادية والإجتماعية لتلك الكتلة والمستويات العامة لمعيشة أفرادها. فى الأوضاع الراهنة، ووفق مؤشرات نفس التقرير فإن ما يقرب من 12.5 مليون من السكان الريفيين فى سن العمل (15 سنة فأكثر) أميون، ويمثلون نحو 71% من جملة الأميين فى مصر . وفى الريف يتركز ما يقرب من 78% من مجموع الفقراء فى مصر، ترتفع هذه النسبة إلى حوالى 81% فى حالة السكان الأشد فقراً. ووفقاً لبحث ميزانية الأسرة الأخير للفترة (05/04) تبلغ نسبة الإنفاق الإستهلاكى للفرد فى الريف نحو 58% فقط من نظيره فى الحضر.

وهكذا فإن قضية الإهتمام بتحسين مستوى المعيشة لسكان الريف وتقليل الفجوة بين الريف والحضر تمثل ضرورة إجتماعية وإنسانية، غير أنها فى الرؤية الإستراتيجية تمثل ضرورة أساسية من ضرورات التنمية سواء على المستوى القومى العام أو على مستوى التنمية للقطاع الزراعى بوجه خاص، وذلك فى ضوء الإعتبارات التالية:

- مواجهة أوضاع الفقر والأمية وتدنى المستويات المعيشية فى القطاع الريفي تمثل الساحة الرئيسية لمعركة مواجهة الفقر والأمية وسوء الأوضاع المعيشية على الصعيد الوطنى العام .
- فى إطار حقيقة الإقتران الوثيق والإعتماد المتبادل بين أوضاع التنمية الزراعية وبين الأوضاع المعيشية للسكان الريفيين ، فإن كلاهما يقود الآخر فى نفس الإتجاه إما نحو الفقر والتخلف ، أو نحو الإنتعاش والتقدم. ومن ثم يصبح تحسين الأحوال المعيشية للسكان الريفيين مطلباً وضرورة تنموية فوق كونها مطلباً وضرورة إجتماعية .
- الزراعة المصرية – التى لا تزال تقليدية فى شطرها الأعظم – تنطوى على إمكانيات هائلة للتطوير والتحديث ، وزيادة كفاءة إستخدام الموارد ، ورفع مستويات الإنتاجية لمختلف العناصر . وهى بذلك لا تزال تملك العديد من مقومات قيادة التنمية الشاملة فى مصر وتحسين معدلات الأداء التنموى العام ومن ثم تحسين الأحوال المعيشية للسكان الزراعيين والريفيين.
- من منظور أهداف تحقيق أوضاع أفضل للأمن الغذائي للسكان فى مصر – ومن بينهم الكتلة الأكبر من السكان الريفيين – فإن تحسين الأحوال المعيشية لهؤلاء السكان يدعم تلك الأهداف دعماً مزدوجاً، فمن جهة يدعم قدرتهم كمنتجين على تطوير وزيادة الإنتاج من السلع الغذائية ، ومن جهة يدعم قدرتهم كمستهلكين على الحصول على حاجاتهم من تلك السلع .

2/6/4/2 العناصر الرئيسية لتوجهات تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين

يعد تحسين أحوال الريف ومستوى معيشه سكانه شأناً عاماً يدخل فى نطاق الأهداف والسياسات والبرامج التنموية القومية الشاملة . وتقع أعباؤه و مسؤولياته على العديد من الوزارات والهيئات. لا سيما فيما يتعلق بالمرافق والبنيات التحتية كالطرق والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحى، أو ما يتعلق بالخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وشئون البيئة. ومن ثم يعتبر دعم وتطوير كافة المرافق والخدمات فى المناطق الريفية من أهم التوجهات التى ينبغى لها أن تحتل موقعاً هاماً ومكانة بارزة ضمن الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة فى مصر. ومن الطبيعي فإن تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين هو محصلة لتحقيق نتائج إيجابية فيما يخص الأهداف الخمسة السابق عرضها بالإضافة إلى كونه هدف يستلزم تحقيقه العمل من خلال مجموعة من السياسات والبرامج التي تستهدف المساهمة فى إنعاش وتحسين أحوال الريف المصرى، والإرتقاء بمستوى معيشة سكانه. ويتمثل التوجه الرئيسي والمحورى فى هذا الشأن فى العمل على الخروج بالريف المصري من الدائرة الضيقة للتنمية أحادية القطاع (الزراعة) إلى دائرة أكثر إتساعاً تضم مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى ضمن إطار تكاملى، ووفق الظروف والمقومات التنموية لكل منطقة ريفية. ويمكن عرض أهم عناصر توجهات هذه الإستراتيجية للمساهمة فى تحقيق الهدف الخاص بتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين فيما يلى:

- **تنويع مجالات العمل والنشاط الإقتصادى من خلال تشجيع إقامة الأنشطة والمشروعات المرتبطة بالزراعة فى المناطق الريفية، مثل الأنشطة والمشروعات التسويقية والتصنيعية للمدخلات والمنتجات الزراعية.**
- **تخطيط مناطق التوسع الزراعى الجديدة على أساس تنوع وتعدد مجالات الأنشطة والمشروعات ، بما يدعم إقامة مجتمعات زراعية صناعية خدمية متكاملة.**
- **دعم وتنمية الحرف والصناعات الريفية الصغيرة والصناعات المكملة والملائمة لأوضاع الإنتاجية والبيئية، بما يساهم فى خلق فرص جديدة للعمل وتحسين مستويات الدخول.**
- **تعظيم إستفادة المزارعيين من المتبقيات الزراعية – النباتية والحيوانية – وتحويلها إلى مواد نافعة وقيمة إقتصادية مضافة (أسمدة – أعلاف – طاقة) وبما يساهم أيضاً فى تحسين أحوال البيئة الريفية ونظافتها .**
- **دعم وتطوير مؤسسات صغار المزارعيين وبخاصة فى مجال التسويق الزراعي لزيادة قدرتهم التسويقية والتساومية والتعامل بأسعار عادلة سواء فى مجال الحصول على المدخلات أو بيع المنتجات .**
- **العمل على دمج صغار المزارعيين فى النشاط التصديرى لتحسين عوائدهم ودخولهم ، ولتطوير معارفهم وممارساتهم الزراعية .**
- **تفعيل دور المرأة فى مختلف مجالات التنمية الريفية ، سواء داخل المنزل بإعتبار المرأة زوجة وأم وربة أسرة، أو فى الحياه العامة بإعتبارها عنصراً بشرياً مشاركاً فى مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وفى تحسين أحوال السكان الريفيين بصفة عامة.**

3/6/4/2 تقديرات الإنفاق الإستثماري خلال سنوات الإستراتيجية

استناداً إلى النتائج القياسية للعلاقة الايكونومترية فيما بين مجمل الاستثمارات الزراعية ومعدلات النمو الاقتصادي التي أمكن تحقيقها خلال الفترة من سنة 1970 وحتى سنة 2005 ، فقد أمكن تقدير الاستثمارات

الزراعية الكلية المستهدفة في اطار معدلات النمو المتوقعة والسابق الإشارة إليها. ويوضح الجدول رقم (11/2) النتائج المتحصل عليها . حيث تشير هذه النتائج إلى أن جملة الاستثمارات المتوقعة لتنفيذ هذه الاستراتيجية بألياتها التنفيذية المختلفة سواء كانت مسئولية التنفيذ تقع عاتق الحكومة أو القطاع الخاص تقدر بنحو 500 مليار جنيه باعتبار أن معدل النمو المستهدف يقدر بنحو 4% و وذلك خلال الفترة من 2009 وحتى عام 2030. وفى حالة استهداف معدل النمو اعلى يبلغ نحو 5% فإن الأمر يستلزم توجيه استثمارات من الحكومة والقطاع الخاص تقدر بنحو 640 مليار جنيه وحتى عام 2030 . هذا ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الإستثمارات القومية التى تم تخصيصها خلال الخطة الخمسية السادسة 08/07-012/011 لقطاع الزراعة والرى تقدر بحوالى 61.6 مليار جنيه بمتوسط يقدر بحوالى 12.3 مليار جنية سنويا وذلك لتحقيق معدل نمو يبلغ 3.6% فى بداية الخطة ويصل إلى 3.9% فى نهايتها، وتبلغ الإستثمارات المستهدفة فى الخطة السادسة التى يتم تمويلها من القطاع الخاص نحو 49.4 مليار جنيه بنسبة تبلغ 80.2%.

جدول رقم (11/2): تقديرات الإنفاق الاستثماري خلال سنوات الاستراتيجية وحتى عام 2030 وذلك بالمليار جنيه مقومة بالاسعار الثابتة لعام 2005 *

السنة	الانفاق الاستثمارى (معدل نمو 4%)	الانفاق الاستثمارى (معدل نمو 5%)	السنة	الانفاق الاستثمارى (معدل نمو 4%)	الانفاق الاستثمارى (معدل نمو 5%)
2009**	13.4	15.2	2020	22.3	28.3
2010	14.1	16.2	2021	23.4	29.8
2011	14.8	17.1	2022	24.4	31.5
2012	15.5	18.1	2023	25.5	33.2
2013	16.2	19.2	2024	26.7	35.0
2014	17.0	20.3	2025	27.9	36.9
2015	17.8	21.5	2026	29.1	38.9
2016	18.7	22.7	2027	30.4	41.0
2017	19.5	24.0	2028	31.7	43.2
2018	20.4	25.4	2029	33.1	45.5
2019	21.4	26.8	2030	34.6	48.0
الاجمالى				497.9	640.8

*** حسبت باعتبار أن معامل راس المال يعادل 1.55 ، وان معدل الاهلاك يعادل 7.3 %**

**** الإنفاق الإستثماري لعام 08/07 يبلغ 8.4 مليار جنيه لتحقيق معدل نمو قدره 3.65%.**

المصدر : نتائج القياس الايكونومترى للعلاقة ما بين جملة الانفاق الاستثمارى على القطاع الزراعى ومعدلات النمو المحققة وذلك خلال الفترة 1970 – 2005 .

5/2 آليات التنفيذ المقترحة للوفاء بالأهداف الاستراتيجية

يقصد بآليات التنفيذ تلك الوسائل والأدوات والإجراءات التى يلزم أن تقوم بها الأجهزة الحكومية سواء التابعة لوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي أو غيرها من الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى لتحقيق الأهداف التى تم تحديدها في هذه الإستراتيجية.

وفى ضوء ذلك تنقسم آليات التنفيذ إلى ثلاث مجموعات رئيسية هى:

1. الإصلاح المؤسسي: وتضم هذه المجموعة جهود وإجراءات الإصلاح المؤسسى ، سواء كانت المؤسسات المقصودة متمثلة فى أجهزة وزارة الزراعة أو مؤسساتها ، أو سواء كانت مؤسسات للقطاع الخاص والمجتمع المدنى . ويستلزم الأمر إحداث تعديلات هامة فى هذه المؤسسات أو فى إختصاصاتها أو قدراتها التنفيذية وذلك كضرورة للوفاء بالأهداف الإستراتيجية .
2. مجموعة السياسات: ويقصد بها كافة السياسات المقترح تعديلها أو إستحداثها لتهيئة البيئة المناسبة لتحقيق الأهداف ، أو تلك اللازمة لتوجيه قرارات وفعاليات القطاع الخاص لتحقيق ذات الأهداف. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أى من هذه السياسات المقترحة يلزمها بالضرورة أساساً رسمياً ذو طابع تشريعى يتم بموجبه إلزام الفئات المستهدفة من السياسة بإجراءات تنفيذها. وتتعدد مستويات هذه المرجعية الرسمية التشريعية بدءاً من القرارات الوزارية إلى إصدار القوانين والتشريعات.
3. البرامج والمشروعات: وتضم هذه المجموعة كافة البرامج والمشروعات التى تقع فى الإطار التنفيذى الحكومى، وتدرجها الأجهزة الحكومية المختصة ضمن خططها السنوية. وتشمل هذه البرامج بطبيعة الحال كافة البرامج البحثية، والإرشادية، وأيضاً البرامج والمشروعات ذات الطابع الإستثمارى التى يتطلبها الوفاء بالأهداف الإستراتيجية، مثل مشروعات تطوير قنوات الري ومجارى المياه وغير ذلك من المشروعات المشابهة، متضمناً ما قد تطرحه الحكومة على المستثمرين ورجال الأعمال للقيام به فى إطار مشاركتهم في خطط وبرامج التنمية.

1/5/2 الإصلاح المؤسسي للقطاع الزراعي

تميزت إستراتيجيات التنمية الزراعية التي تم تبنيها منذ بداية الثمانيات وحتى الآن بالتركيز على الجوانب المتعلقة بإصلاح السياسات السعرية وإتاحة الفرصة لقوى السوق. ومن ناحية أخرى تحفيز نقل وتطويع التكونولجيا الحديثة كوسيلة لمواجهة العجز في الإمدادات الغذائية ، وقد أدى ذلك إلى تحقيق جزئي لأهداف تلك الإستراتيجات وذلك لاعتمادها في تحقيق أهدافها على أطر مؤسسية وآليات لا تتناسب مع طبيعة اقتصاد السوق . ونتيجة لذلك الوضع فقد ظهرت العديد من المشكلات والأزمات كتلك الخاصة بتسويق بعض المحاصيل وخاصة الإستراتيجة منها كالقطن والقمح، أو المشكلات الخاصة بتدبير وتداول مستلزمات الإنتاج.

ويتسم البناء المؤسسي لقطاع الزراعة بدرجة عالية من التعقيد، والازدواجية، وتداخل الاختصاصات في بعض الجوانب، وغياب الإطار المؤسسي في بعض الجوانب الأخرى، فضلاً عن وجود بعض الأطر المؤسسية التي ليس لديها الآليات المناسبة لتنفيذ مهامها، وبعض الأطر المؤسسية التي تقوم بمهام لا تتفق وطبيعتها ووظيفتها الأساسية.

وبصفة عامة فإنه يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المؤسسات التي تعمل في القطاع الزراعي وهي:

- **المؤسسات الحكومية ممثلة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والهيئات التابعة لها.**
- **منظمات المجتمع المدنى المعنية بالتنمية الزراعية الريفية**
- **المؤسسات والتنظيمات التعاونية.**

1/1/5/2 أهداف وتوجهات الإصلاح المؤسسي لوزارة الزراعة

أولاً: اهداف الاصلاح المؤسسي

يعد البناء المؤسسي لوزارة الزراعة من أكثر الهياكل التنظيمية تعقيداً ، وذلك لتنوع المهام التي تقوم بها الوزارة بين المهام البحثية والإرشادية والتخطيطية والرقابية والإنتاجية، إلى جانب وضع السياسات وتوفير المعلومات. ونتيجة لذلك فقد تنوعت وحدات الجهاز الإداري للوزارة سواء على المستوى المركزي أو على مستوى المحافظات.

ويتسم الهيكل التنظيمي للوزارة بكونه خليط بين وحدات البعض منها قائم على أساس وظيفي، والبعض الآخر على أساس سلعي، والبعض على أساس نوعي، والبعض على أساس جغرافي، والبعض الآخر على أساس تاريخي. ويتبع وزارة الزراعة العديد من الهيئات العامة التي لا ترتبط ببعضها البعض بعلاقات أفقية أو رأسية والتي منها:

- **البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، هيئة التعمير والتنمية الزراعية، الهيئة العامة للخدمات البيطرية، الهيئة الزراعية المصرية، الهيئة العامة للثروة السمكية، مركز البحوث الزراعية، مركز بحوث الصحراء.**

ويستهدف التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة تحقيق ما يلي:

- **إعادة صياغة الهيكل المؤسسي على أساس وظيفي بما يسمح برفع كفاءة الأداء.**
- **إزالة التناقض والإزدواجية في الأدوار بين الوحدات المختلفة للإطار المؤسسي.**
- **توفير الظروف الإدارية والتنظيمية المناسبة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لقطاع الزراعة.**
- **معظمة الاستفادة من التقدم العلمي في كافة المجالات من خلال توفير الأطر المؤسسية اللازمة لذلك.**

ثانياً: إتجاهات تطوير البناء المؤسسي لوزارة الزراعة وإستصاح الأراضي

حتى يمكن تطوير البناء المؤسسي لوزارة الزراعة والهيئات التابعة لها فإن الأمر يستلزم ما يلي:

- **تحديد مهام وزارة الزراعة والهيئات التابعة لها في البحوث، والإرشاد، ووضع السياسات، ومتابعة تنفيذها، وتوفير المعلومات والبيانات، وحماية الموارد الزراعية وتنميتها (الدور الرقابي)، وتوفير البنية الأساسية لإستصلاح الأراضي.**
- **تخلي وحدات وزارة الزراعة عن الدور الإنتاجي كما هو الحال بالنسية لهيئة الثروة السمكية وكذا إعادة النظر في بعض الأدوار الخدمية مثل ما تقوم به الهيئة العامة للخدمات البيطرية وقطاع الزراعة الآلية.**
- **تخلي البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي عن مهمة تدبير وتوزيع مستلزمات الإنتاج وتفرغه للدور الرئيسي الخاص بتوفير التمويل اللازم للأنشطة الزراعية والأعمال المصرفية وإسناد ما يتعلق بمستلزمات**

الإنتاج لكل من القطاع التعاوني والقطاع الخاص مع وضع التشريعات والآليات التي تضمن ضبط وتنظيم الأسواق.

- دمج الكيانات المؤسسية المتشابهة وتوحيدها في كيان واحد قوي محدد الاختصاصات كما هو الحال بالنسبة لهيئة الثروة السمكية.
- مراجعة قانون الزراعة والقوانين المكملة له مثل قانون الخدمات البيطرية وقانون هيئة الثروة السمكية وخلافه من القوانين وذلك حتى يمكن تطويرها بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية وتهيئة الاقتصاد المصري للإندماج في الاقتصاد العالمي.
- إعادة هيكلة جهاز الإرشاد الزراعي كجهاز متخصص في نقل التكنولوجيا لصغار ومتوسطي الزراع باختلاف تقسيماتهم (ائتمان – إصلاح زراعي – استصلاح) وبحيث يعتمد على المشاركة المجتمعية، ووضع الإطار المؤسسي للربط بينه وبين وحدات البحوث داخل وخارج وزارة الزراعة.
- تعزيز وتوحيد وتقوية أجهزة جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الزراعية وإيجاد الآلية المناسبة لإتاحة تلك المعلومات لجميع المنتجين والمشتغلين بالأعمال المرتبطة بالزراعة.
- استحداث آلية للتنسيق بين مختلف وحدات وزارة الزراعة واشتراكها في وضع وصياغة السياسات والآليات المناسبة لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية.
- استحداث نظام للتقييم والمتابعة وتعديل الخطط والبرامج على أساس نتائج التقييم، وكذا وضع نظام لتقييم ومتابعة أداء العاملين بمختلف وحدات الوزارة على أن يشارك في وضعه جميع العاملين، وأن يصبح هذا النظام هو الأساس في تقرير الحوافز والمزايا والترقيات.
- استحداث كيان مؤسسي مسئول عن وضع المواصفات للمدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ومراقبة تداول تلك المستلزمات في الأسواق، وإيجاد الآليات والإمكانيات التي تتيح له القيام بهذا الدور بالكفاءة المطلوبة.
- توحيد جهات التدريب وتنمية القوى البشرية وتجميع إمكانياتها في جهاز واحد مسئول عن التدريب المستمر للجهاز الوظيفي.
- توفير البعثات والمهمات العلمية الداخلية والخارجية للباحثين في مركز البحوث الزراعية ومركز بحوث الصحراء والربط بين هذه المراكز والمراكز البحثية والجامعات المصرية والأجنبية لضمان إستمرارية التطوير المعرفي والإبتكاري للباحثين.
- إيجاد آليات لضمان مشاركة الباحثين في العوائد الناشئة عن برامج البحث والتطوير الزراعي وحفظ حقوق الملكية الفكرية.
- دراسة الهياكل التنظيمية لمختلف وحدات ومكونات وزارة الزراعة وتحديد نقاط القوة والضعف والعلاقات التنظيمية بينها وبين باقي الوحدات وتحديد مهام كل وحدة على أساس وظيفي.

2/1/5/2 إصلاح وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية

على الرغم من الدور الحيوي الذي يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي ، وما يمكن أن تساهم به في مجال التنمية الزراعية، إلا أن هذا النوع من المنظمات لم ينتشر بالقدر الكافي ولم يتكون منه حتى الآن سوى كل من إتحاد منتجي الدواجن وإتحاد منتجي ومصدري الحاصلات البستانية وكل من جمعية تنمية الحاصلات البستانية وجمعية منتجي التقاوي، وعدد محدود للغاية من الجمعيات الأهلية التى اتجهت نحو العمل فى مجالات التنمية الزراعية.

ومن المعروف أن هذة المنظمات تمثل حاله من حالات التكتل لفئة من المجتمع ذات مصالح مشتركة فى مجال من المجالات ذات الصلة بالإنتاج الزراعي، وعلى ذلك فإنها تلعب دورا هاما فى تنظيم وتنمية المجال أو القطاع الذى تنتمى إليه ، إلا أن ضعف تشجيع الدولة على قيام هذه التنظيمات من ناحية، وجمود التشريعات والقوانين من ناحية أخرى قد ادى الى عدم التوسع فى إنشاء تلك المنظمات .

وعموما فإنه يمكن الإشارة إلى إتجاهات التطوير المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية الزراعية وذلك فى النقاط التالية:

- إصدار تشريع موحد لتنظيم قيام الإتحادات النوعية بدلاً من الحاجة إلى إصدار قانون خاص بكل اتحاد نوعى يتم إنشاؤه. على ان تتولى وزارة الزراعة مسئولية تسجيل هذه الاتحادات وإشهارها.
- قيام وزارة الزراعة بتقديم الدعم الفنى فى مجال بناء القدرات الفنية الإدارية والتنظيمية لتلك المؤسسات أو التنظيمات وبما يمكنها من المساهمة فى تحقيق الأهداف الإستراتيجية لتنمية الريف، وإعتبار تلك المنظمات شريك اساسى لجهاز الإرشاد الرزاعى فى تنفيذ الخطط والبرامج الإرشادية
- الربط بين الجهات البحثية بوزارة الزراعة ومعاهد البحوث ومؤسسات المجتمع المدني وإشراك هذة المنظمات فى وضع خطط البحوث ومتابعة تنفيذها وتطبيق نتائجها .
- الاعتماد على الإدارة الاحترافية فى مزاولة أنشطة منظمات المجتمع المدني بدلا من الإعتماد على أجهزة وظيفية معارة من الحكومة.

3/1/5/2 الإصلاح المؤسسي للتعاونيات الزراعية

لقد كان للمتغيرات الاقتصادية والسياسية وبرامج الإصلاح الإقتصادى التي يشهدها المجتمع المصري انعكاساتها الواضحة على المجتمع والنظام الإقتصادى القائم. إلا أنه في الوقت الذي تم فيه تعديل الكثير من القوانين التي تحكم حركة النشاط الإقتصادى بهدف إعطاء المزيد من الحرية للقطاع الخاص للقيام بوظائفه بكفاءة في مناخ يقوم على الحرية والمنافسة، فإن الحكومة استمرت في تدخلها في القطاع التعاوني ولم تتخذ أى إجراءات جادة للإصلاح المؤسسي للقطاع التعاوني.

وقد انعكس ذلك على أداء التعاونيات وانكماش دورها بشكل واضح وهو مايستلزم ضرورة العمل على إعادة هيكله الحركة التعاونية وتعديل آليات عملها وبنيتها التنظيمية وتوجهاتها ومجالات عملها.

ولقد نظم القانون 122 لسنة 1980 النشاط التعاون الزراعي في ثلاث مجالات: تعاونيات الائتمان ، وتعاونيات الإصلاح الزراعي ، وتعاونيات استصلاح الأراضي ، فضلا عن تعاونيات الثروة السمكية التي

يحكمها قانون مستقل . وتضم الحركة التعاونية 15 جمعية عامه على مستوى الجمهورية ، 54 جمعية على مستوى المحافظات ، 227 جمعية مشتركة على مستوى المراكز الإدارية ، 5708 جمعية تعاونية محلية.

أولاً : المشكلات والمعوقات التي تواجه الحركة التعاونية

- **مشكلة الحجم الإقتصادى للجمعيات ، حيث توجد جمعية في كل قرية بل وفى بعض الأحيان أكثر من جمعية واحدة في القرية الواحدة.**
- **ضعف المراكز المالية للكثير من التعاونيات بما لا يمكنها من إقامة مشروعات ذات حجم اقتصادي.**
- **مشكلة عدم توافر المقار المناسبة والتي تسمح للعاملين القيام بوظائفهم بكفاءة، فضلاً عن عدم توافر المخازن المجهزة لمباشرة أنشطة الجمعية.**
- **عدم توافر الكفاءات الإدارية سواء بين الجهاز الوظيفي- والذي يكون في غالبيته منتدباً من وزارة الزراعة- أو بين أعضاء مجلس الإدارة المنتخب.**
- **تدني مستوي الخدمات التي تقدمها الجمعيات لأعضائها وعدم قدرتها علي توفير احتياجات أعضائها من مستلزمات الإنتاج.**
- **صورية انعقاد الجمعيات العمومية وذلك لفقدان الكثير من الأعضاء الإحساس بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات.**
- **التدخل الحكومي المباشر في إدارة التعاونيات وخضوعها للإشراف المباشر للإدارات المركزية للتعاون في وزارة الزراعة ومديريات التعاون الزراعي في المحافظات، وحق الجهاز الحكومي في الاعتراض علي قرارات مجلس الإدارة، بل وحل مجلس الإدارة في بعض الأحيان، ونتيجة لهذا التدخل الحكومي الشديد لا يمكن لأي من التعاونيات أن تتخذ أي مبادرة أو تستجيب بشكل سريع لمواكبة المتغيرات وإدارة أعمالها وأموالها بكفاءة.**
- **مقاومة الجهاز الحكومي لمحاولات تحرير الحركة التعاونية.**

ثانياً : عناصر القوة والفرص المتاحة أمام التعاونيات

- **توافر كم هائل من الأصول والاستثمارات المملوكة للتعاونيات.**
- **قيام التعاونيات بإنشاء صندوق لتمويل تجارة مستلزمات الإنتاج دون الحاجة للاقتراض من الجهاز المصرفي.**
- **توفير البنية الأساسية للتدريب والتنمية البشرية من خلال مراكز التدريب التي تمتلكها التعاونيات في جميع المحافظات.**
- **معاناة الزراع للعديد من المشاكل التسويقية سواء بالنسبة للمنتجات أو مستلزمات الإنتاج، والتعاونيات هي انجح إطار مؤسسي يمكن من خلاله تقديم الخدمات التسويقية للزراع.**
- **بزوغ مشكلة ندرة مياه الري والحاجة إلي تطوير نظم الري الأمر الذى يعزز قدرة التعاونيات بأن تكون إطارا مؤسسياً فاعلاً في تنفيذ عمليات التطوير وكذا صيانة وتجديد شبكات الري.**
- **تحول الكثير من صغار الزراع من زراعة الاستكفاء إلي الإنتاج للسوق.**

ثالثاً : اتجاهات التطوير المؤسسي للتعاونيات

- **تعديل مواد القانون 122 لسنة 1982 والتي تتعارض مع استقلال التعاونيات حتى تتوافق مع شروط اقتصاديات السوق.**
- **إعادة صياغة دور الجهة الإدارية بما يتفق ومبدأ ديمقراطية الإدارة والرقابة الذاتية.**
- **إلغاء التعددية في الأشكال التعاونية علي مستوي القرية الواحدة (ائتمان – إصلاح – استصلاح).**
- **دمج التعاونيات الضعيفة وتكوين تعاونيات ذات حجم اقتصادي مناسب من حيث حجم العضوية والموارد المالية وحجم النشاط والمساحة التي تخدمها التعاونية.**
- **تشكيل الهياكل الوظيفية للجمعيات اعتماداً علي جهاز وظيفي محترف وعدم الاعتماد علي الموظفين المنتدبين من الجهاز الحكومي.**
- **إعادة صياغة دور الجمعيات المشتركة علي مستوي المراكز الإدارية أو إلغائها.**
- **السماح للتعاونيات بإنشاء الصناديق المختلفة (صناديق الادخار، صناديق التمويل، صناديق التأمين،..... الخ)**
- **صياغة العلاقة بين التعاونيات ومراكز البحوث والإرشاد الزراعي بالشكل الذي يؤدي إلي اعتبار التعاونيات مراكز لنشر التقنيات الحديثة في مختلف المجالات الإنتاجية.**
- **تشجيع ودعم قيام التعاونيات المختصة في مجالات تسويق المنتجات النباتية والحيوانية وإنتاج المخصبات وخلافه من خلال الدعم الفني وتوفير التمويل طويل ومتوسط الأجل بشروط مناسبة.**
- **تنمية الموارد البشرية للتعاونيات وتطوير البرامج والموارد التدريبية بما يؤدي إلي تنمية قدرات ومهارات الجهاز الوظيفي والجهاز المنتخب.**

2/5/2 تطوير أنماط السياسات لتعزيز مسارات التنمية الزراعية

تعد السياسات الزراعية من أهم ادوات واليات وزارة الزراعة فى تحسين إدارة القطاع الزراعى بما يحقق الصالح القومى العام، دون التضحية بمصالح المزارعين بل تعزيزها. وعموما تسعى توليفة السياسات الزراعية المقترحة الى الوفاء بالاهداف الاستراتيجية الست السابق الاشارة اليها متضمنة النقاط التالية:

- **توجيه أداء القطاع الزراعى ليتسق مع الأهداف القومية فى تحسين معدلات النمو، ورفع مستويات الدخول، وزيادة القدرة على التصدير، وخلق المزيد من فرص العمل للحد من البطالة خاصة بين الشباب.**
- **تحقيق أعلى معدلات ممكنة من الاكتفاء الذاتى من سلع الغذاء الاستراتيجية دون التضحية بمبدأ كفاءة استخدام الموارد الزراعية خاصة موردى الارض والمياه .**
- **التأكيد على دور الدولة فى إدارة القطاع الزراعى وتوجيه جهود تنميته بحيث تشمل تخطيط وتنفيذ الإستثمارات العامة المحفزة للقطاع الخاص، والقيام بجهود البحث والإرشاد الزراعي وتنمية وصيانة الموارد الزراعية الطبيعية وصياغة السياسات الزراعية وتقييمها، وإنتاج ونشر المعلومات والإحصاءات الزراعية ، ودعم مؤسسات المزارعيين خاصة صغارهم ، والمشاركة فى وضع المواصفات والمقاييس**

للمنتجات الزراعية ، والمدخلات الزراعية والقيام بدور فعال فى تنفيذ سياسات التكافل الزراعي والزراعة التعاقدية.

- تعظيم الإستفادة من الموقع الجغرافي والثقل السياسي لمصر ضمن محيطها الإقليمي باستثمار إيجابيات الإتفاقيات المبرمة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.
- تعظيم الإستفادة من بنود الدعم المسموح بها دولياً لدعم الأنشطة الزراعية وتعزيز قدراتها التنافسية وبصفة خاصة الدعم المسموح به فى مجالات البحث والإرشاد والتسويق وحماية البيئة.
- تحسين كفاءة نظم الدعم الغذائي وشبكات الآمان الإجتماعي المنفذة بهدف الحد من تشوهات أسواق الغذاء وزيادة فعالية هذه النظم فى الحد من معدلات الفقر.
- تحسين معدلات النمو للقطاع الزراعي بإحراز تقدم ملموس فى مجال استصلاح واستزراع الاراضي من جانب، وتحقيق طفرة واضحة فى التطبيقات الميدانية للتكنولوجيا الزراعية من جانب آخر .
- تطوير الأداء الزراعي للقاعدة العريضة من صغار المزارعين وتوجيهم للتفاعل مع متطلبات السوق الداخلى والخارجى، وذلك بالقدر الذى يمكنهم من تحسين نوعية حياتهم ويحد مما يعانونه من مشاكل اقتصادية او اجتماعية. وذلك عن طريق زيادة تحفيزهم على اقامة مؤسسات طوعية لتقديم الخدمات الزراعية والتسويقية المتطورة فى اطار اقتصادى يدعم قدرتهم التنافسية .
- تحفيز القطاع الخاص للمشاركة بفعالية فى جهود التنمية الزراعية سواء ما تعلق منها بالانشطة الزراعية المباشرة، او الانشطة الاقتصادية الاخرى المرتبطة بها او المكملة لها ، وذلك عن طريق زيادة الجاذبية الاقتصادية للاستثمار الزراعي، والارتقاء بمناخ الاستثمار الزراعى على وجه العموم.
- زيادة فعالية اجهزة البحث الزراعى وتطوير التكنولوجيا لتتمكن من قيادة مسيرة التطور التقنى فى الانشطة الزراعية وذلك بتدعيمها، واحكام التنسيق والتكامل فيما بينها ، وبتركيز جهودها على وضع الحلول العلمية لمشاكل الزراعة المصرية.

واتساقاً مع ما سبق فإن توليفة السياسات المقترحة تتضمن قائمة طويلة أمكن تصنيفها إلى ستة مجموعات رئيسية كل منها ذو ارتباط وثيق مع أحد الاهداف الإستراتيجية الستة. وفيما يلى عرضا موجزاً لعناصر ومكونات هذه التوليفة.

أولاً: السياسات المتعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية

1/2/5/2 سياسة ترشيد استخدام موارد المياه

أ -المبررات الرئيسية

- **محدودية وضآلة مرونة المعروض من الموارد المائية ودخول مصر ضمن دول الفقر المائى بمعدلات تزداد حده سنة بعد أخرى .**
- **الانخفاض الشديد لكفاءة استخدام موارد المياه بما لا يتعدى حاجز 50% من الكميات المتاحة .**
- **ان تحقيق تطور ملموس فى مجال استصلاح الاراضي رهن بتحسين كفاءة استخدام المياه وذلك لتوفير المتطلبات المائية اللازمة للمساحات الارضية المستصلحة .**

ب -الأهداف الأساسية

- **الوفاء بمتطلبات خطط استصلاح الاراضي .**
- **تحقيق معدل ملائم للتنمية الزراعية الرأسية إذ أن تطبيق النظم المرشدة للرى يصاحبه عادة تطور أخر فى المعاملات والعمليات الزراعية بالقدر الذى يحسن من الإنتاجية الزراعية .**
- **إحداث تعديل تلقائى فى التراكيب المحصولية فى إتجاه تحسين معدلات العائد على وحدة المياه المستخدمة ومن ثم تحسين دخول المزارعين .**
- **تحسين مستوى البيئة والصحة العامة فى المناطق الريفية .**

ج -العناصر والمكونات

- **مراجعة السياسات الضريبية الخاصة بالاراضي الزراعية وتعديلها ليكون الربط الضريبى قائم على كل من المساحة المزروعة، ونمط زراعتها ، وأسلوب ريها .**
- **إضافة خطوط ائتمانية ذات شروط ميسره لتشجيع المزارعين على تطوير نظم الري الحقلى وذلك فى إطار سياسات البنك الزراعي للتنمية أو فى إطار أحد برامج المساعدات والمعونات التى يمكن إتاحتها تحقيقا لهذا الهدف.**
- **تطوير الأداء المؤسسى للاجهزة الحكومية ذات العلاقة بربط الضريبة وتحصيلها لتتناسب مع متطلبات ومقتضيات السياسات المقترحة .**
- **تضمين اجراءات التنفيذ ما يتيح إعفاء صغار المزارعين المستخدمين لنظم رى مرشدة للمياه والملتزمين بالتراكيب المحصولية المناسبة من الضريبة .**
- **تقدير المقننات المائية لمختلف المحاصيل فى المناطق البيئية المختلفة أخذا فى الاعتبار كافة عناصر البيئة من تربة ومناخ ومياه .**
- **تحديد المساحات المزروعة من كل محصول موزعة على الحيازات المختلفة ويقترح ان يتم ذلك على خطوتين:**

1. **استخدام نظم الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لكل موسم.**
2. **التحقيق الميدانى عن طريق مديريات الزراعة.**

- **التقدير الكمى للمياه المستخدمة : تتولى الاجهزة المختصة فى وزراة الزراعة تقدير استهلاك كل حيازة زراعية من المياه استنادا إلى المقننات المقدرة والمساحة المزروعة .**
- **التصحيح الكمى: موائمة الكميات المستخدمة فى ضوء كميات المياه التى تم ضخها فى المجرى المائي وذلك لتعديل الكميات المستخدمة بإضافة الفاقد المائى .**
- **تقدير الربط الضريبى : تقدير الربط الضريبى أخذا فى الاعتبار كميات المياه المستخدمة ، شريطة ان لا تتعدى الضريبة فى المراحل التطبيقية الأولى اجمالى الضريبة العقارية بالنسبة لصغار المزارعيين .**
- **اخطار سلطات التحصيل : اخطار سلطات التحصيل (وزارة المالية) بكشوف الربط الضريبى لتحصيلها والتى يقترح أن يكون مرتين سنوياً .**

2/2/5/2 سياسة حماية الاراضي الزراعية

أ -المبررات الرئيسية

- **محدودية الاراضي الزراعية إلى الحد الذى تناقص فيه نصيب الفرد من الأراضي المزروعة إلى نحو 0.1 فدان .**
- **رغم تطبيق تشريعات للحد من التعدى على الاراضى الزراعية ، فإن السياسات المطبقة والاجراءات المتبعة لم تنجح فى حماية الاراضي الزراعية من الزحف العمرانى ، إذ قدرت المساحة المفقودة من الاراضى الزراعية بنحو 20 ألف فدان سنويا.**
- **إن الاجراءات المتبعة حاليا رغم محدودية فاعليتها، قد اصبحت محور الاهتمام الاساسى لمديريات الزراعة بالمحافظات وقد غطى هذا الاهتمام على ما عداه من مهام لمديريات الزراعة الأمر الذى أثر على الفعالية المؤسسية لهذه المديريات .**

ب -الأهداف الأساسية

- **تقليل معدلات الهدر والفاقد فى الاراضي الزراعية إلى الحد الأدنى .**
- **وضع إطار عملى متكامل لتحقيق التوازن بين متطلبات التوسع العمرانى لسكان الريف والذى تفرضة حقائق النمو السريع للكتلة السكانية الريفية، وضرورات الحفاظ على ثروة مصر من الأراضي الزراعية.**

ج -العناصر والمكونات

- **المراجعة الجذرية للتشريعات والاجراءات المتبعة لحماية الاراضي وتطويرها فى الاطار التالى :**
- **توحيد الجهة المسؤولة عن التنفيذ فى جهاز واحد يمثل كافة الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة، ويمتلك من الصلاحيات والمقومات ما يمكنه من تنفيذ القانون ميدانيا وبصورة مباشرة .**
- **وضع مخططات عمرانية متكاملة للقرى المصرية يراعى فيها المعايير الهندسية المعمول بها، وأن يكون هدف هذا المخططات هو إحداث تطور عمرانى ونوعى فى بيئة الاسكان الريفي.**

- **اتاحة الفرصة للقيادات الريفية للمشاركة مع الاجهزة المختصة بتصميم المخططات العمرانية ،وذلك لوضع أسس ومعايير هذه المخططات لتأتى متفقة مع متطلبات ورغبات الريفيين من ناحية ، وتسهيلاً لاجراءات التنفيذ من ناحية أخرى .**
- **المراقبة الدورية لنفاذ القانون باستخدام النظم الحديثة للتصوير الجوى .**
- **إيجاد آلية للربط بين عدم التعدى على الأراضي الزراعية ، والاستفادة من ملكية الأراضي الجديدة.**

3/2/5/2 سياسة صيانة الاراضى الزراعية

أ -المبررات الرئيسية

- **تدهور مستويات خصوبة مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية فى الدلتا والوادى .**
- **ارتفاع مستويات المياه الارضية الى الحدود المؤثرة على الانتاجية الزراعية .**
- **انخفاض كفاءة استخدام المخصبات والاسمدة ، الأمر الذى يزيد من تكلفة الانتاج من جانب ويحكم متطلبات زيادة الانتاجية الزراعية و من جانب آخر .**

ب -الأهداف الأساسية

- **زيادة القدرة الانتاجية للاراضي الزراعية فيزيقيا واقتصاديا**
- **ترشيد استخدام المخصبات والاسمدة**
- **ترشيد استخدام مياه الري**

ج -العناصر والمكونات

- **التحديث الدورى لحصر وتحليل التربة الزراعية .**
- **تصنيف الاراضى الزراعية وفقا لنتائج الحصر.**
- **تحديد الاحتياجات السمادية للمحاصيل فى مختف مراحل النمو ونوعيات التربة ومستويات الخصوبة ، وفى إطار نتائج البحوث الزراعية .**
- **إعداد أدلة إرشادية لأسس تسميد المحاصيل حسب مناطق زراعتها .**
- **وضع نظام لتوزيع الأسمدة يتفق مع نتائج الحصر وتوصيات البحوث الزراعية .**
- **تخطيط وتنفيذ برنامج لتحسين الاراضي.**
- **التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية.**

4/2/5/2 سياسة تنمية المصايد الطبيعية والاستزراع السمكى

أ -المبررات الرئيسية

- **انخفاض إنتاجية المصايد الطبيعية على الرغم من اتساع المسطحات المائية التى تبلغ نحو 14 مليون فدان ، وتنوع البيئات المائية بهذه المسطحات ، وتوفر الخبرات العلمية والعملية القادرة على التنفيذ الناجح للأنشطة التنموية.**

- **عدم إتساق قانون الصيد رقم 142 لعام 1983 مع المتغيرات التى لحقت بهذا القطاع محلياً ودوليا ، الأمر الذى يستدعى مراجعة هذا القانون وتعديله .**
- **تعدد نظم الاستزراع السمكى مما يوفر امكانيات تنظيم الانتاج فى ظل ظروف بيئية مختلفة .**
- **توفر استثمارات كبيرة ممثله فى وحدات الصيد والمزارع السمكية ، مع وجود امكانيات واسعة للتوسع فى مجالات الاستزراع السمكى البحرى والاستفادة من المصايد غير المستغلة فى البحر المتوسط .**

ب -الأهداف الأساسية

- **الحد من تلوث المسطحات المائية والتنفيذ الصارم لقوانين الصيد وحماية البيئة سعيا لتنمية الطاقات الانتاجية للمسطحات الطبيعية .**
- **حماية المسطحات المائية من تعدى الأنشطة الأخرى .**
- **تحقيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية .**
- **بناء وتحديث قواعد المعلومات اللازمة للتخطيط واعداد مشروعات التنمية**
- **تطوير نظم وآليات إدارة المصايد الطبيعية .**
- **دعم الاستزراع السمكى البحرى وفى المياه العذبة مع التركيز على المشروعات المستخدمة للتكنولوجيا المتطورة .**

ج -العناصر والمكونات

- **مراجعة وتعديل قانون الصيد رقم 142 لعام 1983 .**
- **تطوير الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية واعادة هيكلتها بما يمكنها من القيام بمسئولياتها ، فى الرقابة على جودة المنتجات السمكية ،ومراقبة تنفيذ القوانين، وتصميم وتنفيذ برامج ومشروعات إرشادية فى مجالات التفريخ والاستزراع السمكى .**
- **دعم وتطوير الاتحاد التعاونى للثروة المائية ليضطلع بدور فعال فى مجالات الارتقاء بجودة المنتج السمكى ، وفتح قنوات جديدة للتسويق وتطوير وحدات الصيد .**
- **وضع نظام متكامل لجمع ونشر المعلومات يكون جزء أساسياً من نظام المعلومات الزراعية .**
- **وضع أليات فعالة لتنسيق الأداء فيما بين الوزارات والجهات ذات العلاقة بالشواطئ والمسطحات المائية ، وبما يحقق الإدارة المتكاملة والرشيدة للمسطحات المائية والمصايد الطبيعية .**

5/2/5/2 سياسة التوسع الزراعى الأفقى والتوطين الزراعى

أ -المبررات الرئيسية

- **تعدد وفداحة الآثار السلبية لسياسات التوسع الزراعى الأفقى القائمة فقط على مجرد تهيئة البنية الأساسية من طرق وشبكات الكهرباء وقنوات الري ، دون الاهتمام بتعزيز مناطق التوسع الزراعي الأفقى بالخدمات الزراعية،على اختلاف أنواعها مثل الإمداد بمستلزمات الانتاج والإرشاد والتسويق وغير ذلك من الخدمات، هذا إلى جانب الخدمات الاجتماعية الاخرى الكفيلة بخلق مجتماعات ريفية مستقرة فى هذه المناطق الجديدة .**

- **توافر خبرات متنوعة من التجارب التى تم تطبيقها على امتداد العقود الثلاث السابقة والتى تعددت فيها أنماط توزيع الاراضي على الشركات والخريجين والمزارعين والجمعيات ، حيث يمكن استثمار هذه الحصيلة المتراكمة من الخبرة فى تطوير أنماط توزيع الاراضي المستصلحة مستقبلاً .**
- **الحاجة الماسة إلى الاسراع بتوسيع رقعة الزراعة المصرية لمواجهة مشكلة التكدس السكانى فى الريف من ناحية، والتخفيف من التأثيرات الناشئة عن أزمة الغذاء العالمية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المصرية وذلك من ناحية أخرى .**

ب -**الأهداف الأساسية**

- **زيادة القدرة على إضافة المزيد من الأراضي الجديدة إلى الرقعة الزراعية المصرية باستخدام الآليات الفعالة والأقل تكلفة .**
- **ضمان الاستغلال الزراعى للمساحات الأرضية المستصلحة فى اطار اقتصادى يعود بعائد مناسب على المستثمرين ويدعم قدرة الدولة الانتاجية والتصديرية .**
- **تهيئة الفرص لإقامة مجتمعات زراعية مستقرة فى المناطق الجديدة .**

ج – **العناصر والمكونات**

- **تضمين خرائط الاستصلاح للمناطق الجديدة كافة عناصر التنمية المطلوبة زراعيا وتسويقيا واجتماعيا ، هذا إلى جانب المناطق التى يلزم تحديدها للصناعات الزراعية .**
- **الحرص على تنظيم صغار المزارعين المستفيدين من الأراضي المستصلحة فى إطار مؤسسات طوعية ترعى مصالحهم وتنظم انتاجهم وتساعدهم على تسويقه داخليا وخارجيا ، على أن تقدم الدولة كافة أشكال الدعم المطلوب لتمكين هذه المؤسسات من القيام بأدوارها .**
- **إعداد إطار فنى ومالى لفرص الاستثمار للمشروعات الزراعية والمشروعات الأخرى المرتبطة بها أو المكملة لها وذلك لجذب إنتباه المزارعين ورجال الأعمال للاستثمار فى هذه المشروعات .**
- **استحداث خطوط ائتمانية اكثر يسرا تخصص لاستصلاح الأراضى واستثمار الاراضى الجديدة، وبصفة خاصة الأنشطة التى يكون لها عائد إجتماعى كبير وتؤدى إلى الإسراع بخلق مجتمعات عمرانية جديدة.**

ثانياً: سياسات تطوير الانتاجية الزراعية لوحدتى الأرض والمياه

6/2/5/2 سياسة البحث العلمى وتطوير التكنولجيا الزراعية

أ -**المبررات الرئيسية**

- **محدودية وضعف التنسيق بين أجهزة البحث الزراعى رغم تعددها وتنوع خبراتها .**
- **ضعف الارتباط بين الموضوعات البحثية ومشاكل التطبيق الحقلى فى ميادين الزراعة المختلفة .**
- **الانخفاض الحاد للموازنات البحثية إلى أقل من 10% مما ينفق فى دول أخرى نامية ، مما يحد من عطاء الكوادر البحثية وذلك قياساً بنسبة الانفاق على البحوث من الدخل الزراعي .**
- **عدم خضوع مسارات ونتائج المشروعات البحثية لنظم وأدوات تقيمية شفافة ، مما يحد من كفاءة الأداء ويتسبب فى إهدار جانب هام من الموازنات البحثية رغم محدوديتها .**

- **عدم وجود خطة بحثية قومية توضح المشاكل التطبيقية للقطاع الزراعى ذات الأولويات البحثية، وتكون بمثابة الاطار الفنى والمالى الذى تعمل من خلاله كافة الاجهزة البحثية أيا كانت تبعيتها الادارية .**
- **ضعف أو ندرة مشاركة الباحثين العاملين بالجامعات مع زملائهم من العاملين فى الاجهزة البحثية الاخرى وذلك فى بحث نقاط الخلل فى الاداء الزراعى ، وفى نفس الوقت ضعف مشاركة الباحثين من غير العاملين فى الجامعات فى اعداد الكوادر البحثية الشابة ، الأمر الذى خلق حالة من الانفصام بين الجامعات وما تزخر به من الخبرات وبين أجهزة البحث الزراعي وما يتوافر لديها من الخبرات التطبيقية وكذا الامكانات البحثية.**
- **الانخفاض الحاد فى مستويات دخول الباحثين وفرص احتكاكهم مع نظرائهم على المستوى الدولى والاقليمى، الأمر الذى أضعف من قدرة عدد هائل من الباحثين على متابعة التطورات والانجازات العلمية من ناحية، وصرف انتباه الباحثين عن قضايا البحث الزراعى ذات الأثر والعائد القومى إلى قضايا آخرى لتحسين مستويات الدخول الفردية أو حل مشاكل حياتهم المعيشية وذلك من ناحية أخرى.**

ب -الأهداف الأساسية

- **إحكام التنسيق فى الأداء البحثى بين أجهزة البحث الزراعي وذلك من خلال خطة بحثية قومية تحدد المجالات البحثية وموازناتها ، على أن يكون التنسيق المستهدف مرتكز إلى علاقات مؤسسية قوية لا تتغير بتغير قيادات الأجهزة والمؤسسات البحثية.**
- **دعم الموازنات البحثية لتمكين الباحثين من القيام بأدوارهم على أن يخضع الأداء البحثى للتقييم المستمر من خلال أدوات تقيمية يتم استحداثها تحقيقا لهذا الغرض .**
- **تطوير وتحسين مستويات دخول الباحثين شريطة مشاركتهم الجدية فى الأداء البحثى للموضوعات المدرجة بالخطة البحثية القومية.**
- **تحقيق أعلى درجة ممكنة من التنسيق فى الأداء والتعاون فى العمل فيما بين الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة.**
- **إتاحة الفرصة للباحثين خاصة الشباب منهم للاحتكاك مع نظرائهم على المستوى الدولى نقلا للخبرات وارتقاءاً بمستوى المهارات البحثية.**

ج -العناصر والمكونات

- **إصدار قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء بتكليف مجلس البحوث الزراعية والتنمية بإعداد الخطة القومية للبحث الزراعى والاشراف على تنفيذها.**
- **إعداد خطة قومية للبحث الزراعي، على أن تحدد الأهداف الأساسية المطلوب تحقيقها ، و البرامج والمشروعات البحثية المطلوبة، والموازنات المالية لكل برنامج أو مشروع بحثى، ومعايير تقييم نتائج البحوث، واجراءات التنفيذ الواجب الالتزام بها.**
- **مراجعة هياكل الأجور والمرتبات للباحثين بهدف تطويرها.**

- وضع بروتوكولات أو اتفاقات للتعاون فيما بين الأجهزة البحثية والجامعات يتم فى اطارها التعاون المشترك فى اعداد الكوادر البحثية بالجامعات ، والمشاركة فى الموضوعات البحثية المدرجة بالخطة القومية، على أن تخضع هذه الاتفاقات للتقييم الدورى للحد من السلبيات وتعظيم العوائد الايجابية .
- بحث المصادر الممكنة لتدعيم موازنات البحث الزراعي بالاستفادة من تجارب العديد من دول العالم التى حققت نجاحاً فى هذا الشأن مثل الهند وغيرها من الدول .

7/2/5/2 سياسة تطوير منظومات الارشاد الزراعي

أ -المبررات الرئيسية

- ضعف أداء جهاز الارشاد الزراعي مع محدودية إمكاناته والتأكل المستمر لجهازه الوظيفى .
- ضعف الثقة بين المرشدين الزراعيين والمنتجين خاصة العاملين فى مجالات انتاجية أكثر تخصصاً وتطوراً.
- ضعف العلاقة التبادلية بين جهاز البحث والارشاد الزراعي وندرة قيام الباحثين الزراعيين وأساتذة الجامعات بأدوار إرشادية مباشرة أو غير مباشرة من خلال جهاز الارشاد الزراعي .
- التدنى الواضح فى مستويات دخول المرشدين الزراعيين بالقدر الذى يضعف من القيام بوظائفهم الارشادية ويصرف جهودهم إلى مجالات أخرى لتحسين مستوياتهم المعيشية .
- توافر الخبرات البشرية القادرة على العطاء الارشادى ، فيما لو اتيحت لهم الفرصة وهيأت لهم الظروف لأداء أعمالهم والقيام بواجباتهم، ويؤكد ذلك النجاح الذى تم إحرازه فى تطوير الانتاجية الزراعية للعديد من المحاصيل مثل القمح ، والارز وقصب السكر كنتيجة للتعاون المثمر فيما بين جهاز البحث الزراعي والارشاد الزراعى.
- عدم وجود نظام رسمى واضح المعالم خاضع للرقابة الحكومية يحدد الأدوار الارشادية التى يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص، وذلك من حيث مواصفات وقدرات مقدمى الخدمة الارشادية ومستويات تكلفة هذه الخدمة واستقلاليتها عن أنشطة الترويج لمنتجات شركات بعينها، إلى غير ذلك من التفاصيل التى يجب أن ينظمها القانون لتعزيز مشاركة القطاع الخاص فى تأدية الخدمات الارشادية دون الحاق أضرار بالمزارعيين.

ب - الأهداف الأساسية

- تدعيم جهاز الارشاد الزراعي الحكومى واصلاحه مؤسسيا وتطوير اختصاصاته وتنمية قدراته الفنية والإدارية .
- توثيق روابط التعاون والتنسيق والمشاركة بين جهازي البحث العلمى والإرشاد ازراعي وذلك فى مجالات تحديد الموضوعات البحثية لخدمة قضايا التنمية الزراعية، والتطبيق الميدانى لنتائج البحوث .
- تحديث الوسائل والنظم الارشادية بما يتفق مع تطورات العصر خاصة فى مجال المعلومات والإتصالات وبما يعظم الإفادة من الخبرات الارشادية المتاحة .

- **تنظيم مشاركة القطاع الخاص فى تقديم خدمات الإرشاد فى إطار إجراءات حاكمة يشرف على تنفيذها جهة مختصة محايدة .**

ج – **العناصر والمكونات**

إعادة هيكلة جهاز الارشاد الزراعى ، ووضع خطة تفصيلية لإصلاحه مؤسسيا شاملة العناصر التالية :

- **وضع خطة تنفيذية سنوية مدعمة بميزانية ملائمة .**
- **تنفيذ برنامج مكثف لتدريب وإعداد المرشدين حسب الإختصاصات المطلوبة .**
- **مراجعة نظم وإجراءات العمل لتطويرها واحكام عمليات التنسيق والتفاعل الأفقى والرأسي داخل المؤسسة الإرشادية ، وفيما بينها وبين أجهزة البحث الزراعي.**
- **إستحداث آلية شفافة لتقييم ومتابعة تنفيذ الأعمال الإرشادية يشارك فيها المستفيدين من خدمات الإرشاد وممثلين عن أجهزة البحث الزراعي .**
- **إستحداث نظام رسمى متكامل الجوانب ينظم مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات الإرشادية .**
- **ربط الحوافز المادية للمرشدين بالانجازات المحققة فى مناطق عملهم .**

8/2/5/2 سياسة تفعيل دور الاعلام الزراعي فى خدمة قضايا التنمية الزراعية

أ –**المبررات الرئيسية**

- **محدودية البرامج الإعلامية الموجهة للمزارعين ضمن الخريطة الإعلامية للأجهزة الإعلامية خاصة المرئية منها، وإقتصار تناولها على موضوعات تقليدية ضعيفة الإعداد والإخراج وغير جاذبة لإنتباه المزارعين مما يضعف من أثرها الاعلامى .**
- **تعاظم دور الأجهزة الإعلامية فى توجيه سلوك واتجاهات المتلقين أيا كانوا مستهلكين أو منتجين ، وذلك بالقدر الذى يحتم إستخدام الإمكانات الهائلة لهذه النظم الإعلامية فى تطوير الأداء الإرشادى والإستثمارى والتسويقى فى القطاع الزراعي .**
- **إتساع وتعدد القنوات الإعلامية الفضائية سواء التابعة للإعلام الحكومى الرسمى أو التابعة للقطاع الخاص، وأيضاً انتشار إستقبال هذه القنوات فى المناطق الريفية الأمر الذى يتيح إمكانية إعداد وبث برامج متخصصة لخدمة قضايا التنمية الزراعية، فيما توافرت الموازنات المالية اللازمة، وتم تدعيم الإدارة المختصة بوزارة الزراعة للقيام بهذا الدور .**

ب – **الأهداف الأساسية**

- **تدعيم الجهود الإرشادية الزراعية بإستخدام وسائل الإتصال الأكثر حداثه والأقوى فاعلية والأوسع انتشاراً الأمر الذى يزيد من الإنتاجية الزراعية ويوجه الأنشطة الزراعية بما يتناسب واحتياجات الأسواق.**
- **تنمية الوعى لدى القاعدة العريضة من الريفيين خاصة شبابهم بالحلول العملية التى تدعم معدلات التنمية وبصفة خاصة فى الجوانب التالية:**
  - **استخدام التوليفات الانتاجية المعظمة للإنتاجية الزراعية.**
  - **استخدام نظم الرى المتطورة ودورها فى تنمية الإنتاجية والحد من الإسراف فى إستخدام المياه.**

- **حث المزارعين على تشكيل مؤسساتهم الطوعية ، باعتبار أن العمل الجماعى هو نقطة إنطلاق الزراعة وتحديثها.**
- **إعلام وتوجيه المزارعيين إلى التطورات الحديثة فى مجال الأصناف الزراعية الجديدة ومميزاتها وأساليب التعامل معها .**

▪ **إلقاء الضوء على متغيرات الأسواق المحلية والدولية وكيفية الاستفادة من الفرص التسويقية التى تتيحها هذه الأسواق.**

ج -**العناصر والمكونات**

▪ **بحث تخصيص قناة تليفزيونية للاعلام الزراعى على غرار قنوات الرياضة والثقافة وغيرها من القنوات المتخصصة أو على الأقل توسيع مساحة البرامج الزراعية المتخصصة ضمن الخريطة الاعلامية القائمة.**

▪ **تدعيم إدارة الإعلام الزراعي بوزارة الزراعة بالإمكانيات البشرية والمادية التى تمكنها من القيام بدور الموجه الاعلامى، وأن تكون بمثابة الرابط الفعال فيما بين أجهزة الارشاد والبحث الزراعي وما يدور فيها وما بين مشاكل المزارعين واحتياجاتهم .**

9/2/5/2 سياسة تطوير أداء المؤسسات الطوعية للمزارعين

أ -**المبررات الرئيسية**

▪ **تعانى معظم مؤسسات المزارعين خاصة الطوعية منها من العديد من أوجه القصور التى تحد من قدراتها على مساندة المزارعين وبصفة خاصة صغارهم، والذين تتعد وتتنوع مشاكلهم والتى يمكن لهذه التنظيمات المؤسسية أن تؤدى أدواراً فعالة فى تذليلها. ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الأوجه بإيجاز فى النقاط التالية:**

- **ضعف المعرفة باحتياجات الأسواق، سواء الداخلية أو الخارجية ، الأمر الذى يحد من قدرتهم على الاستفادة من الفرص التسويقية المتوقعة ، الأمر الذى ينعكس فى تدنى الأسعار المزرعية وانخفاض مستويات الدخول المزرعية .**
- **محدودية قدراتهم المالية وبالتالى ضعف إقبالهم على استخدام التقنيات الزراعية الملائمة سواء المتعلق منها بنظم الري أو البذور أو التقاوي عالية الإنتاج أو غير ذلك من عناصر التكنولوجيا الزراعية. وتزداد حدة هذه المشكلة عندما تندر الفرص التمويلية الميسرة والمشجعة للمزارعين على استخدم مستويات متقدمة من التكنولوجيا الزراعية .**
- **محدودية معرفتهم بالأساليب الزراعية المناسبة للأصناف النباتية المطلوبة فى الأسواق خاصة الدولية، من حيث طرق الزراعة والعناية بهذه الحاصلات أو بمعاملات ما بعد الحصاد أو نظم التعبئة.**
- **ضعف قدرتهم على توفير التسهيلات والمقومات التسويقية الضرورية للعديد من الأنماط الزراعية الأعلى عائد مثل الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وغيرها من الأنماط، والتى تتطلب توافر مخازن مبرده ، ونظم للفرز والتدريج والتعبئة إلى غير ذلك من التسهيلات والمقومات التسويقية التى يتعذر توفيرها فى حدود إمكانيات المزارع الصغير أو المتوسط.**

- **وبطبيعية الحال يمكن لتنظيمات العمل الجماعى أيا كان تسميتها أو تبعيتها أن تؤدى دوراً فعالا فى تذليل هذه المعوقات والحد من أثارها السلبية، خاصة إذا كان أداء هذه التنظيمات يتسم بدرجة مقبولة من الكفاءة ومن ثم فإن المضمون الرئيسى للسياسة الخاصة بتطوير أداء المؤسسات الزراعية يتمثل فى محاولة الحد من العقبات التى تحد من فعالية هذه التنيظمات لتمكينها من أداء أدوارها بصورة أكثر فعالية.**

ب - **الأهداف الأساسية**

يمكن تحديد الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها السياسة المقترحة لتطوير أداء المؤسسات الزراعية الطوعية فى عدة نقاط أهمها:

- **الحد من الآثار السلبية لمشكلة التفتت الحيازى التى تعانى منها الزراعة المصرية، إذ إن تطوير أداء المؤسسات الزراعية سوف يساعد على تعميق اتجاهات التخصص الإنتاجى فى مناطق الزراعة حسب الظروف البيئية والاقتصادية لكل منطقة .**
- **زيادة مشاركة قطاع واسع من صغار الزراع فى تحقيق أهداف الدولة التصديرية، خاصة من المحاصيل غير التقليدية وذات العائد الأكبر على كل من وحدتى الأرض والمياه.**
- **المساهمة بفعالية فى تشجيع المزارعين على تطوير ما يستخدمونة من تقنيات فى أنشطتهم الزراعية، الأمر الذى ينعكس فى زيادة العائد من استثمار الموارد الزراعية المتاحة على مستوى المزرعة وعلى المستوى القومى.**

ج - **العناصر والمكونات**

تضم السياسة المقترحة تحقيقاً للاهداف السابق الإشارة إليها عده مكونات يمكن الإشارة إليها فى التالى :

- **تعديل تشريعى لتنظيم عمل المؤسسات أو التنظيمات والجمعيات الأهلية العاملة فى القطاع الزراعي يحقق لها المرونة فى العمل، مع إخضاع أدائها لدرجة مقبولة من الرقابة، دون تدخل فى شئونها أو إستخدامها لأغراض غير المنشأة من أجلها . ويمكن أن تتولى لجنة مختصة فى وزارة الزراعة صياغة التشريع المطلوب وعرضه على جهات الاختصاص.**
- **تقديم الإسناد والدعم الملائم لتشجيع قيام هذه التنظيمات الجماعية . ويمكن أن يكون هذا الاسناد فى صورة قروض ميسره لا تتاح إلا لأعضاء هذه التنظيمات.**
- **تنمية الوعى بأهمية وجدوى العمل الجماعى عن طريق استحداث برامج إعلامية متخصصة على الخريطة الإعلامية لوسائل الإعلام المرئية أو المسموعة، وكذلك استخدام دور العبادة لحث المواطنين على تبنى العمل الجماعى كوسيلة ضرورية للحد من مشاكلهم وتحسين دخولهم . ويمكن أن يتم ذلك فى إطار التعاون الممكن استحداثة لهذا الغرض بين الجهات المختصة فى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي و وزارة الإعلام .**
- **قيام وزارة الزراعة بتبنى برامج تدريبية مكثفة لكيفية تأسيس وإدارة هذه التنظيمات الجماعية والأساليب الممكنة لزيادة قدرتها على توفير موارد مالية ذاتية لتغطية نفقاتها . ويمكن فى هذا المجال الاستعانة**

ببعض برامج المعونة المتاحة لتنفيذ هذا البرنامج ، خاصة وأن هناك العديد من التجارب الدولية والمحلية التى طبقت فى هذا المجال وحققت نجاحا ملائما.

ثالثاً : السياسات التى تستهدف تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية

10/2/5/2 سياسة الزراعة التعاقدية

أ -المبررات الرئيسية

- تطبيق عدد كبير من دول العالم نظم متكاملة للزراعات التعاقدية أفادت كثيرا المزارعين والمصنعين والمصدرين، وبالقدر الذى عزز إمكانيات ومعدلات التنمية .
- عدم وجود نظام متكامل للزراعة التعاقدية مطبق فى مصر فى الوقت الراهن ، على الرغم من حاجة الزراعة المصرية الماسة لوجود مثل هذا النظام للحد من معاناه المزارعين خاصة فى مجالات التسويق وتطوير نظم الانتاج .

ب – الأهداف الأساسية

- الحد من الفاقد التسويقى وزيادة نسبة المصنع من النواتج الزراعية وزيادة معدلات التصدير .
- التنسيق بين قطاعى الإنتاج والتسويق وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى أسواق الداخل والخارج.
- تحسين دخول المزارعين .

ج – العناصر والمكونات

- إستحداث هيئة محايدة للتحكيم ، ومنع الإخلال بالتزامات العقود التسويقية .
- نظام قضائى اقتصادى متخصص (تم اقراره مؤخراً) للبت فى المنازعات .
- إنشاء نظام لتسجيل وتأمين العقود التسويقية الزراعية .
- استحداث خطوط ائتمانية لتوفير القروض المناسبة للمزارعين بضمان العقود الزراعية .

11/2/5/2 سياسة الأسواق المستقبلية

أ -المبررات الرئيسية

- تعبر العقود المستقبلية عن اتفاق بين طرفين للمبادلة فى تاريخ لاحق محدد سلفا لكمية معينة نظير سعر يتم تحديده وقت تحرير العقود ، وهو ما يعنى أن الشراء يتم الآن ولكن البيع وتسليم السلعة يتم فى تاريخ لاحق. وتعتبر بورصات العقود (الأسواق المستقبلية) بارومتر الحالة الاقتصادية لأنها تشير إلي إتجاه الاسعار. كما أن الأسعار الآجله التى تنشرها تلك البورصات ذات تأثير على كل ما له ارتباط بالسلعة المتعامل عليها، وقد يتعداه إلى ما هو أكثر من ذلك إلى التأثير على الزراع وكذا بورصات الأوراق المالية .
- يؤدى وجود البورصات للسلع الزراعية إلى سرعة الاستجابة للتقلبات فى الأسعار العالمية للسلع وإلى ارتباط الاقتصاد المحلى بالاقتصاد العالمى . ولقد كانت بورصة العقود بالاسكندرية من أهم البورصات العالمية وأقدمها عام1861 والتى كانت تلعب دورا رئيسياً فى التجارة العالمية للقطن .

- **ويجب التنويه إلى أن بورصات السلع الزراعية عادة ما تكون متخصصة فى سلعة معينة ويشترط فى السلع التى يتم التعامل عليها فى بورصة العقود ما يلى:**
  - **قابلية السلعة للبقاء فترة طويلة دون تلف.**
  - **أن تكون السلعة ذات مواصفات قياسية محددة يسهل التعامل عليها بين جميع المتعاملين فى السوق.**
  - **أن يكون التعامل على السلعة بأحجام كبيرة ومتكررة حتى يتخصص للإتجار فيها عدد كبير من المتعاملين للبيع والشراء .**

ب **الأهداف الأساسية**

- **ضمان بيع المحصول بالكامل قبل إنتاجه وبالتالى عدم التعرض لمشكلة عدم وجود مشترى لأى كمية يتم انتاجها .**
- **تأمين كامل الإحتياجات مستقبلا وبالتالى عدم التعرض لمشكلة نقص المعروض عن الوفاء باحتياجات الطلب فى أى فترة زمنية .**
- **ايجاد سوق دائمة ومستمرة للسلعة وذلك من خلال وجود عدد كاف من البائعين والمشترين على استعداد للبيع والشراء ، وأن يسمح قانون البورصة بالتعامل على المكشوف حتى إذا ما طلب مشتر السلعة ولم تكون موجودة فى حيازة البائع وقت البيع، فإن هذا الأخير يبرم الصفقة اعتمادا على امكانية الحصول عليها بفضل السوق المستمرة .**
- **توفير البيانات الحقيقية عن الأسعار لكل المتعاملين فى السلعة، وهو ما يتحقق معه درجة عالية من الشفافية والتنافسية بين جميع المتعاملين ، ولا تعكس هذه الأسعار وضع السوق المحلى بقدر ما تعبر عن السوق العالمى، وبالتالى تقل إمكانية إستغلال عدم توافر المعلومات السوقية فى تحقيق أسعار أو مكاسب غير عادلة للتجار على حساب المنتجين .**
- **تقليل المخاطر المرتبطة بالتعامل على السلعة أو المحصول موضع الاعتبار، وذلك من خلال توفير المعلومات الكاملة عن الأسعار الحالية، والأسعار المستقبلية، وظروف العرض والطلب على المستوى المحلى، والمستوى العالمى، وشروط النقل وإمكانياته، وكل ما يتعلق بالمخزونات من السلعة موضوع التعامل، وحجم الصفقات القائمة، وتلك التى نفذت بالفعل. وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على كل من المشترين والبائعين ويؤدى إلى توفير السلعة بأنسب الأسعار وتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن .**
- **القيام بعمليات التأمين التجارى حيث يستطيع كل المتعاملين فى البورصة من التأمين على مركزة ضد التقلبات السعرية من خلال عمليات التحوط والتى تعد عمليات حقيقية أبعد ما تكون عن المضاربة . ويمكن من خلالها التأمين ضد هبوط الأسعار، وهو ما يفيد كل من المنتجين والتجار والمصنعين .**
- **تضييق نطاق التقلبات السعرية من خلال عمليات المضاربة على العقود، والتى تؤدى إلى خلق طلب لكل عرض، وخلق عرض لكل طلب، وهو ما يؤدى إلى تحديد سعر توازنى دقيق للسلع موضوع التعامل .**

ج **العناصر والمكونات**

- **اتخاذ الاجراءات لإعادة إفتتاح كل من بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة بالاسكندرية، للتعامل على القطن المصرى كبداية تخضع للتقييم ودراسة النتائج، وبالتالى التوسع فى إنشاء بورصات متخصصة لمحاصيل أخرى كمحاصيل الحبوب.**
- **تحديد المتعاملين فى البورصة فى الأشخاص والهيئات التى تتصل مهنتها الأساسية بالاتجار فى المحصول موضوع التعامل .**
- **إنشاء غرفة للمقاصة داخل البورصة .**
- **إنشاء صندوق تأمين للسماسرة يخصص لضمان القروض التى قد تستحق عليهم لغرفة المقاصة وكذا صندوق تأمين للأعضاء المنضمين .**
- **وضع نظام لسداد الفروق عن جميع المراكز عند إقفال كل جلسة بالأسعار التى تحددها لجنة الأسعار (أسعار إقفال اليوم).**

12/2/5/2 سياسة تطوير نظم التجارة والتسويق الالكترونى للقطاع الزراعى

شهدت الأسواق العالمية خلال العقد الأخير ثورة فى نظم التبادل التجاري، لم تقتصر فيه على نظم التبادل التقليدية، وإنما امتدت لتشمل استحداث طرق ووسائل للتبادل التجاري، وذلك بالاستفادة من التطورات التكنولوجية فى مجال الحاسب والبرمجيات ونظم المعلومات . وبدأ من هنا اللجوء إلى الشبكات الإلكترونية فى تلبية متطلبات النظام التجارى العالمى الجديد، وأصبحت أهم وأفضل الوسائل السريعة فى إحداث عمليات التبادل التجارى.

كما أدى التطور فى نظم التجارة الإلكترونية إلى إحداث ثورة فى نظم التسويق الدولى وظهور أساليب جديدة للتسويق عبر الشبكة فى كافة مجالات التجارة السلعية والخدمية . وقد كان التحول فى بعض مجالات الأعمال سريعا مع تطور نظم التجارة الإلكترونية، وأدى ذلك إلى تغيير شامل فى الطرق التسويقية المتبعة لمواجهة المنافسة الشديدة من قبل الأعمال التى تقيم مواقع تسويقية على الشبكة . وبالتالى استطاعت التجارة الإلكترونية فتح أبواب جديدة فى مجال تسويق المنتجات وتوسيع حجم السوق أمام المنتجين فى كافة الدول وخلق بيئة تنافسية تجارية جديدة تعنى بمتطلبات التوسع فى التجارة العالمية.

أ -المبررات الرئيسية

هناك العديد من المبررات التى تدعو متخذى القرار بالقطاع الزراعى سرعة وضع السياسات التى من شأنها استخدام التجارة الالكترونية فى القطاع الزراعى ، والتى من أهمها:

- **التسارع فى التغير التكنولوجى .**
- **عولمة وتحرير التجارة العالمية .**
- **تنوع التكنولوجيا والخدمات والأسواق .**
- **الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية الدولية .**
- **عولمة أسواق المال ونقل رؤوس الأموال والاستثمارات .**
- **الاتصالات اللاسلكية وسرعة إنتشارها .**

- **ضرورة تحقيق استجابة سريعة للعملية التسويقية من خلال تعامل مباشر مع المستهلكين .**

ب – **الأهداف الأساسية**

- **الوصول لفعالية التكاليف التسويقية ونظم تسعير المنتجات من خلال خفض وترشيد التكاليف التسويقية مما ينعكس على المنتج وتكاليفه الكلية ويحقق قوة دافعة للمنافسة أمام منتجات المنافسين .**
- **تحقيق ميزة تنافسية من خلال الاستفاة من تكنولوجيا التسويق والإعلان الالكترونى والمزايا المرتبطة بها .**
- **أهمية نشر العلامة التجارية والتعريف بها بشكل سريع وعلى مستوى واسع داخل شرائح المستهلكين.**
- **تقوية العلاقة بين منظمات الأعمال وشرائح المستهلكين من خلال مزايا التسويق الالكترونى .**

ج – **العناصر والمكونات**

تتمثل أهم عناصر ومكونات سياسة استخدام التجارة الالكترونية فى قطاع الزراعة فيما يلى :

- **وضع تشريعات وطنية فى مجال قواعد ونظم التجارة الإلكترونية وتطبيق معايير وأدوات قانونية دولية.**
- **وضع قواعد تعاقدية للتوقيعات الالكترونية واستخدام نظام التوقيع الرقمى .**
- **استخدام نظام التسجيل المركزى للشبكة فيما يتعلق بالمستندات والوثائق والبيانات الخاصة بالمتعاملين وتبسيط إجراءات الجمارك للإستفادة من نظم التجارة الالكترونية فى عمليات الجمارك .**
- **استخدم الشبكة ذاتها فى النظم الحمائية للتجارة الإلكترونية.**
- **تصميم المواقع التسويقية على الشبكة الدولية والتحديث الدائم لها.**
- **خدمة نظام التجارة الإلكترونية بالموقع ونظام الاتصال المرتبط بالنظام المصرفى الخادم لعمليات بطاقات الائتمان.**
- **وضع خدمات الحماية والتشفير لعمليات التجارة الإلكترونية داخل المواقع التسويقية ، والحماية من وسائل التخريب .**
- **دعم النظام التسويقى للشبكة بمتغيرات التكاليف والأسعار والتغير فى أسعار صرف العملات يومياً .**
- **إمداد الشركات بالوسائط التسويقية المدعمة لنظام التسويق الالكترونى مثل الأقراص المدمجة وواجهات العرض الالكترونى والكتالوجات الالكترونية.**

13/2/5/2 سياسة التعاون الزراعى الاقليمى

أ – المبررات الرئيسية

- **وقعت مصر عدد كبير من الإتفاقات الإقليمية دون وجود إطار وسياسات واضحة لإستثمار هذه الإتفاقيات للحد من مشاكل الزراعة والغذاء .**
- **وجود فرص واسعة وغير مستثمرة للتعاون الزراعى الإقليمى فى إطار الإتفاقات الموقعة والتى من بينها إتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، وإتفاقية الكوميسا وغيرها من الاتفاقات .**
- **ضعف التنسيق الاقليمى فى المحافل والمفاوضات الدولية ذات الأثر المباشر على الزراعة .**
- **تعرضت أسواق الغذاء لأزمات عالمية أثرت سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول ومن بينها مصر وغيرها من الدول فى محيطها العربى والافريقى . مما يستدعى تدعيم التعاون الزراعى الاقليمى لزيادة فعالية السياسات الوطنية المنفذة للمواجهة .**

ب– الأهداف الأساسية

- **تعزيز علاقات التعاون والتنسيق الزراعى خاصة فى مجالات الإستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة ، وتعزيز فرص الإستثمار الزراعى المشترك وبخاصة فى الاطار العربي والأفريقي، وتنسيق السياسات والمواقف فى المحافل والهيئات الدولية.**
- **توسيع فرص التسويق للمنتجات الزراعية ومدخلاتها مما ينعكس بصورة إيجابية على معدلات التنمية الزراعية فى دول الاقليم .**

ج – العناصر والمكونات

- **تشكيل مجالس نوعية مشتركة للتعاون الزراعى مع مجموعة الدول التى تتوافر لديها فرص استثمارية مناسبة لمشروعات الزراعة والأمن الغذائى يدخل فى تشكيلها:**
  - **رجال أعمال من الأطراف المعنية.**
  - **ممثلون للوازارت المعنية (الزراعة ، التجارة ، الخارجية ، التعاون الدولى ، الصناعة).**
  - **خبراء فنيون فى المجالات الإستراتيجية والتنموية.**

ومن بين المهام الرئيسية للمجالس المشتركة:

- **إقتراح مجالات التعاون والإستثمار المشترك**
- **تنسيق المواقف الزراعية للدول الأعضاء فى المحافل الدولية.**
- **وضع توصيات للأجهزة التنفيذية المعنية فى الدول الأعضاء تتعلق بأطر دعم وتفعيل وسياسات التنسيق ووضع الحلول الملائمة لمعوقات التعاون.**
- **إنشاء أمانات فنية دائمة بوزارة الزراعة من مهامها:**
  - **متابعة تنفيذ قرارات المجالس المشتركة.**
  - **القيام بإجراء الدراسات المطلوبة لمجالات ومشروعات تعزيز التعاون .**
  - **إقامة شبكات معلوماتية إقليمية وإتاحتها للمهتمين والمستثمرين من رجال الأعمال.**

14/2/5/2 سياسة التعاون الدولى فى إطار الاتفاقيات والمنظمات الدولية

أ – المبررات الرئيسية

أصبحت علاقات التعاون الفنى والاقتصادى والتجارى الدولى فى مجال الزراعة ، تنتظم وتتحدد و تمارس وفق مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات وفى إطار مجموعة من الهيئات والمنظمات . وتعتبر القطاعات الزراعية فى مختلف دول العالم أكثر تأثراً بما أسفرت عنه جولة أورجواى من قيام منظمة التجارة العالمية، ومن إقرار الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة السلع والمنتجات الزراعية ، وبعض الاتفاقيات الأخرى ذات الارتباط والأثر المباشر على قطاع الزراعة ، وبخاصة اتفاقية الصحة والصحة النباتية (SPS) ، واتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة فى حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، وكذلك بعض آليات عمل تلك المنظمة وبخاصة آلية استعراض السياسة التجارية ، وآلية تسوية المنازعات.

وبعد ما يتجاوز عشر سنوات من الممارسة العملية فى إطار منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات المختلفة التى ترعاها وتشرف على تطبيقها ، لا يزال ملف الزراعة من الملفات التى تثير جدلاً واسعاً وخلافات حادة فيما بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية ومن بينها مصر . كما تنطوى اتفاقية حماية الملكية الفكرية على التزامات دولية متبادلة بالغة الأهمية فى بعض الجوانب المتعلقة بالزراعة ، لا سيما فيما يخص حقوق المربين والأصناف النباتية الجديدة، والمؤشرات الجغرافية، والعلامات التجارية، كما تبرز أهمية اتفاقية الصحة والصحة النباتية فيما تنطوى عليه من ضوابط والتزامات دولية متبادلة تتعلق بالمعايير والإرشادات الدولية الخاصة بسلامة وحماية النبات وصحة الإنسان والحيوان ، وذلك ضمن إطار تنظيمى وتنسيقى مشترك مع كل من هيئة الدستور الغذائى العالمى (Codex Alimentarious)، والمكتب الدولى للأوبئة (OIE) والاتفاقية الدولية لحماية النبات (IPPC).

ولا تزال كثير من الدول النامية ومن بينها مصر تسعى إلى الارتفاع إلى مستوى تلك الدول المتقدمة فيما يتعلق بقدرتها وكفاءتها فى تعظيم المنافع وتدنية الأعباء المترتبة على تلك الاتفاقيات.

ب – الأهداف الأساسية

تتحدد الأهداف الأساسية لسياسة التعاون الدولى فى إطار الاتفاقيات والمنظمات الدولية السابق الإشارة إليها فيما يلى:

- تعظيم الفوائد والآثار الايجابية وتدنية الأعباء والآثار السلبية لمختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، وبخاصة فى إطار منظمة التجارة العالمية .
- رفع كفاءة الأداء التفاوضى حول تطورات ومستجدات القضايا الزراعية فى مختف المنظمات والهيئات، وحول مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية .
- رفع مستوى الوعى والتعريف بالحقوق والالتزامات والتطورات والقضايا المثارة الخاصة بالاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي والعلاقات الزراعية الاقتصادية والتجارية الدولية.

ج – العناصر والمكونات

- تعميق وتوسيع نطاق التعريف والوعى بمضامين أهم الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الزراعي.

- **تعزيز وتفعيل الأطر التنظيمية والمؤسسية والآليات التنفيذية الخاصة بالمتابعة والإشراف والرقابة على مدى الالتزام بتطبيق الجوانب المتعلقة بالزراعة فى الإتفاقات الدولية من جانب الدول الأخرى بما لا يضر بالمصالح الوطنية فى هذه الجوانب.**
- **الاهتمام بالتسجيل والتوثيق والاعتماد المحلى والدولى لكافة العلامات والمنتجات الوطنية التى تدخل فى إطار حقوق الملكية الفكرية للعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، وكذلك لما يتوصل إليه الباحثين والمربين من المنتجات والأصناف الجديدة.**
- **تطوير المستويات والمعايير الوطنية للصحة والصحة النباتية الحيوانية وفق ما يتناسب مع الظروف المحلية من المعايير العالمية وإرشادات الهيئات الدولية . والعمل على التطبيق الفاعل والحازم لهذه المعايير فيما يتعلق بالواردات من السلع والمنتجات الزراعية والغذائية النباتية والحيوانية .**
- **رفع مستوى المعرفة والالتزام بالمعايير الدولية ، ومعايير الدول المستوردة للسلع والمنتجات الزراعية المصرية، فيما يخص اعتبارات الصحة والصحة النباتية والحيوانية ، وذلك وفق آليات مناسبة وفاعلة للإشراف والتفتيش والرقابة.**
- **تطوير وترقية المهارات لدى الكوادر العاملة فى مجال إدارة ومتابعة الملفات ذات الصلة بالزراعة فى إطار الاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات الدولية ، وبخاصة فى مجالات التفاوض وإعداد الدراسات والتقارير.**
- **إعادة النظر فى الجهة (أو الجهات) التابعة لوزارة الزراعة والمعنية بمتابعة ملفات المنظمات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالزراعة وإعادة هيكلتها فى إطار وحده فنية متخصصة مع تطوير وتحديث مهامها وأهدافها ونظم عملها.**
- **وضع برنامج تدريبى متطور ومكثف – وفق المستويات العالمية – للعناصر العاملة فى إطار الوحده الفنية المقترحة.**
- **تشكيل مجلس أو لجنة من المستشارين من ذوى الخبرات المتميزة من مختلف الهيئات والجهات ذات العلاقة، لدعم هذه الوحدة والإشراف عليها وضمان التنسيق والتعاون فيما بين تلك الجهات.**
- **وضع برنامج تدريبى وتثقيفى حول المنظمات والاتفاقيات والإلتزامات الدولية ذات العلاقة بالزراعة والعلاقات والمعاملات الدولية الزراعية ، يستهدف مختلف المهتمين والعاملين فى المجالات ذات العلاقة من مختلف الجهات الحكومية والخاصة.**

15/2/5/2 سياسة تطوير منظومات المعلومات الزراعية

أ – المبررات الرئيسية

- **تضارب وضعف مستوى دقة الإحصاءات والمعلومات المتاحة عن الأنشطة الزراعية .**
- **تعدد الجهات المنتجة للمعلومات وضعف التنسيق فيما بينها .**
- **محدودية الخبرات البشرية والتجهيزات المعلوماتية .**
- **غياب نظام متكامل لإنتاج وتبادل المعلومات الزراعية .**

- ندرة إستخدام نظم وقواعد المعلومات فى إتخاذ القرارات، خاصة على مستوى الوحدات الإدارية القاعدية وعلى مستوى المزارعيين .

ب- الأهداف الأساسية

- بناء نظام متكامل لإنتاج ونشر المعلومات الزراعية ، قادر على الإرتقاء بدقة المعلومات والحد من تضاربها أو عدم إتساقها .
- ربط نظام المعلومات بالإهداف ومحاور التنمية الإستراتيجية حتى يمكن إستخدام نتائجه فى أعمال التقييم والمتابعة .
- زيادة معدلات الإنتشار الأفقى والرأسى للتطبيقات المعلوماتية فى إتخاذ القرارات لتشمل كافة الوحدات الإدارية والبحثية والإرشادية فى الهيكل التنظيمى لوزارة الزراعة ، وكافة تنظيمات المزارعيين .

ج- العناصر والمكونات

- إصدار قرار وزارى يحدد جهه واحدة مسئولة عن إدارة شبكة المعلومات الزراعية ، ونشر المعلومات والإحصاءات الزراعية وذلك فى إطار نظام محدد وتنسيق كامل مع باقى الوحدات الإدارية والتنظيمية والبحثية للوزارة .
- تصميم وتنفيذ برنامج لتدعيم البنية الأساسية المعلوماتية بالوزارة وتطويرها .
- إستحداث قواعد معلومات لخدمة أهداف الإستراتيجية وتيسير أعمال التقييم والمتابعة لمعدلات أداء الأنشطة الزراعية .
- تصميم وتنفيذ برنامج متكامل لتنمية المهارات والقدرات البشرية فى مجال إدارة نظم المعلومات ، وكيفية إستخدام نظم المعلومات فى الإرتقاء بكفاءة الأداء الإدارى والبحثى والإرشادى .

رابعاً : السياسات المستهدفة تدعيم الأمن الغذائى من سلع الغذاء الرئيسية

16/2/5/2 سياسة سلامة الغذاء

أ - المبررات الرئيسية

يعد إنتاج الغذاء و المحافظة على سلامته من كافة أشكال التلوث من أهم متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، حيث أن المحافظة على سلامة الغذاء تعد عامل رئيسى فى المحافظة على صحة المواطنين . ونظراً للتقدم العلمى والتكنولوجى فقد ازداد استخدام الكيماويات فى الانتاج الزراعى سواء فى مجال تغذية النبات أو الحيوان أو فى مجال وقاية النبات ، كما أن عمليات التصنيع الغذائى قد شهدت تقدما هائلا مع ما صاحبها من التوسع فى إستخدام المواد الحافظة سواء كانت من أصل نباتى أو مستخلصات كيماوية . ومن المعروف أن الغذاء يمر بسلسلة طويلة من العمليات منذ إنتاجه وحتى وصوله إلى المستهلك النهائى فى صورته الصالحة للاستخدام والتى يتعرض خلالها للعديد من أشكال التلوث . ولمواجهة تلك المشكلات فقد لجأت العديد من الدول المتقدمة إلى سن التشريعات التى تضمن المحافظة على جودة وسلامة الأغذية خلال المراحل المختلفة لتداولها ، كما أنشأت تلك الدول العديد من المؤسسات المختصة بمراقبة جودة وسلامة الأغذية كما هو الحال بالنسبة لهيئة الأغذية والأدوية الأمريكية .

ب – الأهداف الأساسية :

- **اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة للمحافظة على جودة وسلامة الأغذية .**
- **وضع المعايير والمواصفات الخاصة بالغذاء الجيد .**
- **وضع المعايير التى تضمن عدم تلوث الغذاء بالمبيدات .**
- **تحديد الحدود القصوى للمتبقيات من الكيماويات والمبيدات فى الأغذية المتداولة .**
- **وضع وتنفيذ السياسات اللازمة لتقييم المخاطر الناجمة عن استخدام أي مركبات كيماوية أو بيولوجية فى إنتاج وتداول الغذاء .**
- **وضع الشروط والمعايير اللازمة لتسجيل أى منتجات او مواد حافظة للأغذية .**
- **مراقبة دخول أى منتجات غذائية مستوردة .**

ج – العناصر والمكونات

- **وضع كود مصرى لسلامة الأغذية .**
- **وضع كود مصرى لسلامة الأعلاف .**
- **وضع الكود المصرى للحدود القصوى من المتبقيات .**
- **وضع الكود المصرى للإضافات والمواد الحافظة والألوان ومكسبات الطعم والرائحة .**
- **إنشاء المجلس القومى لسلامة الغذاء، والذى يضم وزراء الزراعة، والصحة، والصناعة، والتجارة، والبيئة، ورؤساء لجنة الزراعة والصحة بمجلسى الشعب والشورى والمراكز البحثية ذات الصلة بسلامة انتاج وتداول الغذاء .**
- **تجميع القوانين المتعلقة بالأغذية وتداولها ومراجعتها وإزالة التناقضات والتشوهات .**
- **دراسة القوانين الخاصة بسلامة الغذاء فى الدول المتقدمة للاستفادة منها فى تعديل التشريع المصرى.**
- **تجميع كل الهيئات والجهات المسئولة عن سلامة الغذاء تحت مظلة المجلس القومى لسلامة الغذاء.**

17/2/5/2 سياسة دعم وترشيد الاستهلاك

أ – المبررات الرئيسية

- **الارتفاع السريع فى أعباء سياسات دعم سلع الغذاء الرئيسية مع زيادة نسب التسرب من هذا الدعم إلى غير مستحقيه . الأمر الذى يعنى أنه لو أحسن توزيع هذا الدعم بالحد من تسربه فإن أثر ذلك سيكون مواجهة حقيقة لمعدلات الفقر وتحسنا ملحوظا فى معدلات الاستقرار الاجتماعى والسياسى .**
- **التشوه الشديد الذى تحدثه السياسة المطبقة حالياً فى أسواق الغذاء، والذى كانت محصلته الأساسية مزيدا من الإهدار فى المواد الغذائية باستخدامها فى مجالات أخرى غير غذائية، وارتفاع فى نسب الفاقد والتالف بسبب سوء تصنيع رغيف الخبز ، وتنامى أرباح فئة من التجار من مخصصات الدعم على حساب طبقة الفقراء ومحدودى الدخل .**

- تعقد الاجراءات والأعباء الادارية التى تتبعها الحكومة فى سبيل إدارة نظام الدعم العينى ومراقبة نفاذه، الأمر الذى ينهك الأجهزة الحكومية المختصة من ناحية، ولا يحقق غايات سياسات الدعم من ناحية آخرى .
- إرتفاع نسب الفاقد والتالف فى المنتجات الزراعية وفى هذا المجال تشير التقديرات إلى أن تعديل سياسات الدعم النافذة حالياً الى سياسة أخرى غير مشوهة للاسعار فى أسواق الغذاء سوف تسهم فى الحد من التالف والفاقد الغذائى بنسبة لا تقل عن 10% من الكميات المستهلكة سنويا والمدعومة غذائيا. وهذا الأمر يعنى وفرا يزيد عن نحو نصف مليون طن من القمح سنويا على سبيل المثال لا الحصر. وتجدر الاشارة إلى أن هذا الوفر يعادل إنتاج نحو 180 ألف فدان من القمح بدون تكلفة، وهو ما تقدر قيمته بنحو 200 مليون دولار سنوياً استنادا إلى مستويات الأسعار العالمية للقمح فى الفترة الأخيرة (قدرت باعتبار أن متوسط سعر الطن من القمح بلغ نحو 400 دولار فى النصف الأول من عام 2008).

ب- الأهداف الأساسية

- زيادة فعالية سياسات الدعم والأمان الاجتماعى التى تنفذها الدولة للحد من معدلات الفقر فى المجتمع المصرى.
- الحد من معدلات الفاقد والتالف من سلع الغذاء الرئيسية المدعومة بالقدر الذى يخفف من ضغوط الطلب على المعروض من هذه السلع سواء من الانتاج المحلى أو من الإستيراد الخارجى .
- القضاء على أحد المسببات الرئيسية للتشوه السعرى فى أسواق الغذاء وإنعكاس ذلك على كفاءة استخدام الموارد بوجه عام .
- تقليص الجهود والأعباء الإدارية لإدارة نظام الدعم، الأمر الذى يزيد من الكفاءة الإدارية للجهاز التنفيذي الحكومي ويقضي على جزء من مسببات الإنحراف فى الأداء التنفيذي.

ج- العناصر والمكونات

- إيقاف العمل بنظام الدعم العينى وتحويله إلى نظام دعم نقدى مباشر أو نظام دعم نقدى عن طريق كوبونات الغذاء.
- إتباع أسلوب الاستبعاد لحصر المستحقين للدعم ، بمعنى أن تبنى قاعدة المستحقين للدعم على أساس الاستبعاد بناء على معايير موضوعية لا تقبل الجدل ويتوافر لدى الحكومة معلومات صادقة عنها ، مثل استبعاد كل الأسر التى يتوافر لديها شرط أو أكثر من الشروط التالية:
- مالكى السيارات الملاكى أو سيارات النقل الثقيل بأنواعه .
- الأسر التى تتجاوز فواتير تليفوناتهم الأرضية عن 100 جنيه شهرياً.
- حاملى تليفونات المحمول الذى تزيد فاتورته الشهرية عن 100 جنيه .
- الأسر التى تتجاوز فاتورة إستهلاكهم للكهرباء عن مبلغ 150 جنيه شهرياً.
- القاطنين فى مساكن سوف تخضع للضريبة العقارية وفق النظام الذى تعده الدولة حالياً .
- الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضرائب المهن الحره والذين يحققون أرباحاً تفوق حدود الإعفاء الضريبى حسب القانون .

- مالكى الأراضي الزراعية الذين تزيد حيازاتهم عن خمسة أفدنة .
- الموظفين الذين تزيد دخولهم الشهرية عن ثلاثة آلاف جنيه .
- إعداد وتنفيذ حملة اعلامية واسعة لتحقيق القبول الشعبى للسياسة المقترحة وبيان الآثر الحقيقى للسياسة الجديدة على طبقة الفقراء ومحدودى الدخل.

18/2/5/2 سياسة تطوير مناخ الاستثمار الزراعى

أ – المبررات الرئيسية

- تعدد وتضارب القوانين والإجراءات المنظمة للاستثمار الزراعى ، إذ ينظم إدارة القطاع الزراعى عشرة قوانين وثلاثة عشر قانوناً لتنظيم ملكية الأراضي الزراعية وما فى حكمها ، وسبعة قوانين أخرى لتنظيم التصرف فى أملاك الدولة ، هذا بالإضافة إلى قانون الرى والصرف. ولا شك أن هذا التعدد فى القوانين قد خلق نوعاً من التضارب فى الاختصاصات بين إدارات وزارة الزراعة ، وبين وزارة الزراعة وغيرها من الوزارات أو الهيئات الحكومية الأخرى . الأمر الذى يشكل عبء على متخذى القرار من ناحية ويحد من جاذبية مناخ الاستثمار الزراعى من ناحية آخرى .
- تعقد الإجراءات التنفيذية للاستثمار خاصة فى مجالات استصلاح الأراضي وذلك نظراً لتعدد الجهات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة وضعف التنسيق فيما بينها ، الأمر الذى ينعكس سلباً على مناخ الاستثمار الزراعى من ناحية، ويحد من إقبال المستثمرين على توجيه أموالهم للمشروعات الزراعية وذلك من ناحية أخرى.
- عدم وجود خريطة استثمارية واضحة تحدد مجالات الاستثمار فى الأنشطة الزراعية والأنشطة المرتبطة بها أو المكملة لها، يمكن عن طريقها أن يستكشف المستثمرين ورجال الأعمال الفرص الملائمة للاستثمار.
- الانخفاض النسبى للاستثمارات العامة خاصة فى مجالات البنية الأساسية فى الأراضي الجديدة أو الممكن اضافتها للرقعة الزراعية مستقبلاً ، الأمر الذى يضعف من إقبال المستثمرين من القطاع الخاص ويحد من حجم التدفق الرأسمالى إلى القطاع الزراعى على وجه العموم ، و تبدو هذه الظاهرة شديدة الوضوح بالنسبة للمشروعات المرتبطة بالزراعة مثل وحدات التصنيع الزراعى ، ومحطات الفرز والتعبئة ، ومراكز التسويق إلى غير ذلك من المشروعات الضرورية لخدمة المنتجين الزراعيين.

ب– الأهداف الأساسية

- الحد من التضارب فى القوانين والتشريعات الحاكمة للاستثمارات الزراعية المباشرة وغير المباشرة .
- التنسيق فيما بين الأجهزة والادارات المختصة ذات العلاقة بالاستثمار الزراعى وخدماته ومتطلباته سواء كانت تابعة لوزارة الزراعة او غيرها من الأجهزة والوزارات الأخرى .
- تيسير الاجراءات التنفيذية للاستثمار فى المشروعات الزراعية أو المشروعات المرتبطة بها أو المكملة لها .

ج– العناصر والمكونات الرئيسية

- مراجعة كافة التشريعات والقوانين واجراءات التنفيذ المتعلقة بالعديد من المجالات ذات العلاقة بالاستثمار الزراعي على وجه العموم وبالمجالات التالية على وجه الخصوص:
  - تخصيص الأراضى فى مناطق التوسع الزراعى الأفقى.
  - اجراءات التملك للاراضى.
- تخصيص الاراضى اللازمة لإقامة المشروعات الضرورية للأنشطة غير الزراعية المرتبطة بالزراعة أو المكملة لها مثل مساحات تجفيف النباتات الطبية ، محطات الفرز والتعبئة ، مصانع المواد الغذائية وغيرها من المشروعات المشابهة.
- توحيد جهات التعامل مع المستثمرين الزرعيين فى جهة واحدة ، تعمل من خلالها كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار الزراعي.
- بلورة الفرص الملائمة للاستثمار الزراعي، والاستثمار فى المشروعات المرتبطة والمكملة للنشاط الزراعى ، فى قاعدة بيانات ومعلومات يتم تحديثها دورياً تشكل الخريطة الإستثمارية الزراعية، الموجهة لعمل المستثمرين ورجال الأعمال.

خامساً: السياسات المستهدفة تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين

19/2/5/2 سياسة التكافل الزراعي

أ – المبررات الرئيسية

- تعرض قطاع من المزارعين لبعض الكوارث الطبيعية الخارجة عن إرادتهم والمؤثرة تأثيراً سلبياً حاداً على أوضاعهم الانتاجية ومن ثم على مستويات دخولهم و أيضا على قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية أو التسويقية، دون وجود أى نظام للتكافل الزراعى يحد من الآثار السلبية لهذه الكوارث .
- وجود خبرات دولية على نطاق تطبيقى واسع لتنفيذ نظم مشابهة، مع المحصلة الايجابية لتطبيق هذه النظم على أوضاع المزارعيين وعلى مناخ الاستثمار الزارعى .

ب– الأهداف الأساسية

- زيادة قدرة المنتجين الزراعيين على تحمل آثار الكوارث الطبيعية.
- تحسين البيئة الاستثمارية للعديد من الأنشطة الزراعية.
- توفير بيئة أكثر ملائمة لتطبيق نظم الزراعة التعاقدية.

ج– العناصر والمكونات

إصدار قانون لتنظيم إجراءات التكافل الزراعى يراعى النقاط التالية:

- الاشتراك فى النظام اختيارى.
- الحكومة تعمل على تغطية نسبة من أقساط التأمين لصغار المزارعين مرتبطة بزراعات المحاصيل. الاستراتيجية ، وبما يخدم توجهات التنمية الزراعية على النطاق القومى.
- تحديد جهة تحكيمية معترف بها لفض المنازعات.
- دعوة شركات التأمين لوضع تفاصيل اجراءات التنفيذ.

20/2/5/2 سياسة تعزيز دور المرأة فى قضايا التنمية الزراعية

أ – المبررات الرئيسية

- **لا يتوافر لدى غالبية نساء الريف المقومات القانونية أو العقارية التى تمكنهن من القيام بأدوارهن فى تنمية القطاع الريفى بفعالية.**
- **إتساع دوائر الفقر فيما بين الريفيات مع ارتفاع نسب الأمية ومعدلات البطالة .**
- **تحمل المرأة مسئوليات متعددة فى ظل غياب نسبة ليست قليلة من الأزواج، إما لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، الأمر الذى يتطلب تعزيز قدرتها ومقوماتها لتتمكن من القيام بهذه المسئوليات .**
- **تعدد الإدارات او الوحدات العاملة فى مجال المرأة الريفية ضمن هيكل وزارة الزراعة ، دون وجود تنسيق فعال فيما بينها ، الأمر الذى يحد بفعالية من الأثر التنموى لهذه الوحدات الادارية أو الفنية .**

ب – الأهداف الأساسية

- **زيادة قدرة المرأة على تحمل آثار الكوارث الطبيعية .**
- **تحسين البيئة الإستثمارية للمرأة للعديد من الأنشطة الزراعية .**
- **توفير بيئة أكثر ملاءمة للمرأة لتطبيق نظم الزراعة التعاقدية .**

ج – العناصر والمكونات

- **إصدار قرار من وزير الزراعة لتوحيد كافة الوحدات العاملة فى مجالات المرأة الريفية من النواحى التطبيقية، وليست البحثية، فى جهة واحدة يقترح أن تكون وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة فى الزراعة .**
- **التدعيم المؤسسى والمالى لوحدة السياسة والتنسيق لتتمكن من القيام بمسئولياتها إزاء تنفيذ السياسة المقترحة وتصميم خطة عمل لتنفيذ السياسة المقترحة مع توفر الموازنات اللازمة والعناصر البشرية القادرة على تنفيذ الأهداف .**
- **استحداث خطوط ائتمانية ميسرة تتناسب مع الظروف الاقتصادية لنساء الريف وذلك من حيث ضمانات القروض ومعدلات الفائدة وتسهيل إجراءات الاقتراض الجماعى من خلال الجمعيات النسائية التى تعمل فى إطار مشروعات اقتصادية .**

3/5/2 برامج ومشروعات العمل التنموية

بالإضافة إلى مدخل إصلاح واستحداث السياسات الزراعية المناسبة ، وأيضاً مدخل إصلاح وتدعيم الهيكل المؤسسي للقطاع الزراعى، تمثل البرامج والمشروعات التنموية الضلع الثالث فى مثلث آليات التنفيذ للمكونات والتوجهات المختلفة لهذه الاستراتيجية ، والتى تتضافر معاً من أجل بلوغ أهدافها المنشودة.

وتعد مجموعة البرامج الرئيسية والفرعية المقترحة على المستوى الاستراتيجى فى هذه الوثيقة بمثابة الهيكل البنائى العام والإطار المرجعى الشامل لما ينبثق عن هذه الاستراتيجية من البرامج والمشروعات التفصيلية والمحددة التى تتضمنها الخطط التنفيذية المتعاقبة خلال الإطار الزمنى لهذه الاستراتيجة . ووفق ذلك فإن ما تطرحه هذه الاستراتيجية من البرامج الرئيسية والفرعية يقف عند حدود التعريف بالأهمية والأهداف والمكونات الأساسية لكل برنامج للاسترشاد بها عند وضع أى منها فى صورته التفصيليه ضمن الخطط والبرامج التنفيذية التى يتم إعدادها إعتماد على هذه الإستراتيجية.

ويتضمن هذا الجزء عرضاً موجزاً للإطار العام للبرامج الرئيسية التى تتضمنها آليات التنفيذ لهذه الاستراتيجية. ويتمض الملحق رقم (2) التفاصيل الخاصة بكل برنامج فرعي.

1/3/5/2 البرنامج الرئيسى لترشيد ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- الارتفاع بمستوى كفاءة نظم الري الحقلى من مستوياتها الراهنة (حوالى 50%) إلى مستويات أفضل (80%).
- توفير أكبر قدر ممكن من الموارد المائية للاستخدام فى استصلاح واستزراع مساحات جديدة، ومن المتوقع توفير كميات من المياه تكفى لاضافة مساحات من الأراضي الزراعية الجديدة تقدر بنحو 3.1 مليون فدان حتى عام 2030.
- رفع مستوى إنتاجية مختلف المنتجات الزراعية لوحدة المياه.
- زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية المطرية والحد من الفاقد غير المستغل منها .
- تعظيم كفاءة استثمار الموارد المائية الجوفية فى الاستخدامات الاقتصادية عامة والزراعية منها خاصة ، وحمايتها من الاستغلال والاستنزاف العشوائى غير المخطط .
- زيادة درجة الاستقرار والاستدامة فى المناطق والمشروعات القائمة على مصادر الري الجوفى .
- تنمية وزيادة مصادر مائية بديلة يمكن استثمارها فى بعض المجالات الزراعية الملائمة .
- إقامة شبكة قومية حديثة ومتكاملة (تغطى كافة الأقاليم والمناطق) متخصصة فى مجال رصد وقياس مختلف العوامل والمتغيرات المناخية والبيئية الزراعية . تستخدم التقانات والأساليب الأكثر حداثة فى مجالات الرصد والقياس والمعلومات والاتصالات ، وتخدم كافة أغراض التنمية الزراعية والبحث والإرشاد الزراعي ، والرصد والإنذار المبكر ، والتنبؤ بالمخاطر وحسن إدارتها ومواجهتها. تقدم خدماتها المجانية للأغراض المجتمعية العامة وبتكلفة مناسبة للقطاع الخاص والاستثمارى .

ب. البرامج الفرعية

1. **التوسع فى استخدام النظم المتطورة للري الحقلى**
2. **الزراعات المحمية**
3. **رفع كفاءة استغلال الموارد المائية فى الزراعات المطرية**
4. **ترشيد ورفع كفاءة استغلال الموارد المائية الجوفية**
5. **تنمية المصادر المائية غير التقليدية**
6. **تطوير شبكة قومية للأرصاد الزراعية**

2/3/5/2 البرنامج الرئيسى لصيانة ورفع كفاءة الموارد الأرضية الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- **الحفاظ على الجدارة الإنتاجية للموارد الأرضية الزراعية وحمايتها من التدهور.**
- **الاستفادة بالنظام المعلوماتى لخرائط تصنيف الأراضي فى تحليل الظواهر السلبية والوقوف على العوامل والمشكلات التى تتطلب المواجهة والعلاج .**
- **المواجهة الحاسمة للمشكلات الأساسية لتدهور وانخفاض الكفاءة الإنتاجية للموارد الأرضية الزراعية ، ومن ثم استعادة ورفع كفاءتها فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية والأمن الغذائى .**
- **إجراء أعمال صيانة الأراضي باعتبارها عمل روتينى مستمر وباعتبار الأراضي الزراعية أصولاً رأسمالية طبيعية تتوقف كفاءتها الإنتاجية على ما يجرى لها من أعمال الصيانة المتواصلة .**
- **الحفاظ على الموارد الزراعية الأرضية ، والمراعى ، والتنوع الحيوى من كافة أسباب وأشكال التآكل والتدهور الكمى والنوعى.**
- **العمل على تطوير استخدامات الميكنة الزراعية فى أداء العمليات المزرعية ، وتوسيع نطاق هذه الاستخدامات على مستوى المناطق والأقاليم الزراعية ، وأيضاً على مستوى المحاصيل الزراعية المختلفة**
- **تعظيم الإستفادة من كائنات التربة الدقيقة فى زيادة خصوبة التربة والإنتاج النباتى وزيادة اللقاحات البكتيرية التى تحتوى على الكائنات المثبتة للنيتروجين، والكائنات المذيبة للفوسفات والفلسبار، والكائنات المقاومة للأمراض، بالاضافة إلى عزل الكائنات التى تساعد فى تحليل المتبقيات السليلوزية الى سيلاج أو كمبوست.**

ب. البرامج الفرعية

1. **تطوير وتحديث خرائط تقييم الأراضي الزراعية**
2. **دعم مشروعات صيانة وتحسين الأراضي الزراعية**
3. **حماية الأراضي الزراعية من التصحر**
4. **استخدام الكائنات الدقيقة لتحسين جودة وخصوبة التربة**
5. **تطوير استخدامات الميكنة الزراعية**

3/3/5/2 البرنامج الرئيسى لتنمية المحاصيل الحقلية

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة مستويات الانتاجية والإنتاج من القمح للارتفاع بالقدرات الذاتية على تحقيق الأمن الغذائى منه فى ضوء الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة وفى ضوء الزيادات السكانية المتواصلة.**
- **الوصول بالمساحة المنزرعة من القمح إلى 4.2 مليون فدان فى عام 2030 والانتاجية الى 3.6 طن للفدان، لتحقيق انتاج محلى يقدر بنحو 15.1 مليون طن، يحقق نسبة اكتفاء ذاتى تبلغ نحو 80.8% فى نهاية العام المذكور.**
- **خفض المساحة المنزرعة بالأرز من حوالى 1.6 إلى حوالى 1.35 مليون فدان حتى عام 2030.**
- **الاعتماد على زيادة الانتاجية من الأرز لتصل إلى 5.2 طن للفدان فى عام 2030 بدلا من 4.11 طن للفدان خلال الفترة الحالية. وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتى وتوفير قدر مناسب للتصدير، ويقدر حجم الانتاج المستهدف عام 2030 بنحو 7.0 مليون طن من الأرز الشعير ليحقق نسبة اكتفاء ذاتى حوالى 103 %.**
- **زيادة مستويات الانتاجية والإنتاج من الذرة الصفراء لأعلاف الدواجن لخفض نسبة الاعتماد على الاستيراد من تلك الأعلاف.**
- **زيادة مستويات الانتاجية والإنتاج من الذرة البيضاء للمساهمة فى توفير دقيق الخبز.**
- **التوسع فى المساحات المزروعة من الذرة لتصل الى 3.7 مليون فدان والارتفاع بمستوى الانتاجية للفدان لتصل الى 5 طن ومن ثم تحقيق قدر من الانتاج يبلغ نحو 18.5 مليون طن فى عام 2030.**
- **زيادة مستويات الانتاجية والإنتاج من حاصلات الحبوب الأخرى، خاصة الذرة الرفيعة والشعير، وذلك عن طريق التوسع فى المساحات المزروعة (من حوالى 773 ألف فدان حالياً إلى 1.0 مليون فدان عام 2030.**
- **زيادة إنتاج القطن عن طريق زيادة كلاً من المساحة والإنتاجية وبخاصة فى الأراضي الجديدة، وفق متطلبات الصناعة المحلية وأسواق التصدير، مع التركيز على الأصناف الأكثر ملاءمة لهذه الأغراض، ومن المستهدف زيادة الإنتاجية لتصل الى نحو 1.8 طن للفدان.**
- **زيادة حجم الإنتاج من زيت بذرة القطن للمساهمة فى تحسين نسبة الإكتفاء من الزيوت النباتية .**
- **زيادة الطاقات الإنتاجية من السكر من حوالى 1.4 مليون طن حالياً لتصل الى 3.5 مليون طن عام 2030 وذلك بالاعتماد على رفع مستويات الانتاجية لمحصول القصب من حوالى 49 طن للفدان حالياً الى حوالى 65.4 طن عام 2030، وكذا التوسع فى زراعة بنجر السكر ليزداد الانتاج من نحو 189 ألف طن الى نحو 800 ألف طن ، وتحسين الانتاجية لتصل الى 35 طن للفدان عام 2030 بدلاً من 22 طن للفدان حالياً.**
- **زيادة مستويات الإنتاجية والإنتاج من محاصيل الأعلاف لدعم تنمية الإنتاج الحيوانى، ويدخل فى هذا الاطار زيادة مساحات البرسيم المستديم والتحريش والبرسيم الحجازي من حوالى 2.19 مليون فدان حالياً الى حوالى 3.05 مليون فدان عام 2030، ويقترن ذلك بالارتقاء بمستويات الانتاجية للفدان لتصل الى 50 طن للمستديم ونحو 15 طن للتحريش ونحو 50 طن للبرسيم الحجازي.**
- **ادخال زراعة البرسيم الفحل فى الدورة الزراعية بمساحة تصل إلى 600 ألف طن عام 2030.**

- **الارتفاع بمساحة الفول البلدي من حوالى 202 ألف فدان حالياً الى نحو 400 ألف فدان عام 2030 وكذلك تحسين الانتاجية لتصل الى 1.8 بدلا من 1.4 طن للفدان حالياً ليصل الإنتاج المستهدف الى 720 ألف طن فى عام 2030.**
- **مضاعفة المساحة من حاصلات البذور الزيتية لتصل الى حوالى 525 ألف فدان عام 2030 مع العمل على تحسين الانتاجية، وذلك للمساهمة فى زيادة الإنتاج المحلى من الزيوت النباتية لتحسين النسبة المنخفضة للإكتفاء الذاتى منها .**
- **العمل على إدخال محاصيل زيتية جديدة ، والتوسع فى زراعتها فى الأراضي الجديدة للمساهمة فى زيادة الإنتاج المحلى من الزيوت النباتية ، والحد من أعباء الاستيراد .**
- **تطوير الإنتاج من محصول البصل كمياً ونوعياً لتوفير متطلبات الأسواق المحلية من الأصناف المطلوبة .**
- **استعادة الأوضاع التصديرية للبصل المصرى والارتقاء بها ، فى إطار الاهتمام بالجودة والمواصفات للأصناف الأكثر ملاءمة لمتطلبات الأسواق الخارجية .**
- **ترشيد إستخدام المبيدات الكيماوية إلى أقل ما يمكن فى مكافحة الآفات الزراعية لمختلف المحاصيل.**
- **زيادة القدرة التصديرية للمحاصيل الزراعية والبستانية المختلفة وزيادة العائد الإقتصادي .**

ب. البرامج الفرعية

1. **تنمية محصول القمح**
2. **تنمية محصول الأرز**
3. **تنمية محصول الذرة**
4. **تنمية حاصلات الحبوب الأخرى**
5. **تنمية محصول القطن**
6. **تنمية المحاصيل السكرية**
7. **تنمية محاصيل الأعلاف**
8. **تنمية المحاصيل البقولية**
9. **تنمية محاصيل البذور الزيتية**
10. **تنمية محصول البصل**
11. **المكافحة المتكاملة للآفات والأمراض النباتية**

4/3/5/2 البرنامج الرئيسى لتنمية الحاصلات البستانية

أ- الأهداف الأساسية

- **التطوير الكمى والنوعى للإنتاج من الخضر للمحافظة على مستويات الإكتفاء الذاتى منها وتوفير مقادير متزايدة لتنمية صادراتها.**
- **زيادة مستوى الإنتاجية والانتاج من مختلف محاصل الفاكهة وخاصة الرئيسية منها (الموالح – العنب – الخوخ – المانجو) والأرتقاء بجودتها وزيادة معدلات الصادارات منها.**

- **زيادة المساحة المنزرعة من الزيتون للمساهمة فى زيادة الانتاج المحلى من الزيوت النباتية لتحسين النسبة المنخفضة للإكتفاء الذاتى وذلك من المساحة الحالية البالغة 125 ألف فدان الى 300 ألف فدان عام 2030 وكذلك تحسين الانتاجية لتصل الى 8 طن بدلا من 5.03 طن / فدان حالياً.**
- **زيادة المساحة المنزرعة من النباتات الطبية والعطرية من حوالى 70 ألف فدان حاليا الى 200 ألف فدان عام 2030 للإرتقاء بالطاقات التصديرية والإستفادة من الطلب المتزايد عليها.**
- **تربية أصناف جديدة محسنه وراثياً من النباتات الطبية والعطرية ذات انتاجية عالية ومواد فعاله جيدة بنسب عالية.**
- **زيادة المساحات المنزرعة من زهور القطف ونباتات الزينة وفق النظم الزراعية المتطورة والحديثة والإرتقاء بمستوى الانتاجية والجودة والمواصفات.**
- **تنمية وتطوير الصادرات من زهور القطف ونباتات الزينة بإعتبارها من أهم المجموعات التصديرية الواعدة.**

ب. البرامج الفرعية

1. **تنمية حاصلات الخضر الرئيسية**
2. **تنمية حاصلات الفاكهة**
3. **تنمية وتطويرأشجار فاكهة المناطق الجافة**
4. **تنمية انتاج النباتات الطبية والعطرية**
5. **تنمية انتاج زهور القطف ونباتات الزينة**

5/3/5/2 البرنامج الرئيسى للإنتاج الحيوانى

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة متوسط استهلاك الفرد من الألبان المنتجة محليا من 63كيلوجرام/سنة حالياً لتصل الى 90 كيلوجرام عام 2030، وعدم الاعتماد على الصادرات.**
- **تحقيق أعلى انتاجية ممكنة للرأس من ماشية اللبن.**
- **توفيرالألبان الخام عالية الجودة بالكميات التى تكفى لتوفير احتياجات مصانع المنتجات اللبنية.**
- **زيادة انتاج اللحوم الحمراء من 670 ألف طن حاليا لتصل الى نحو مليون طن بحلول عام 2030.**
- **تقليص الواردات من اللحوم الحمراء من 330 ألف طن سنويا حالياً لتصل الى مستويات هامشية عام 2030.**
- **إنخفاض متوسط الاستهلاك الفردى من اللحوم الحمراء بمعدل نصف كيلو جرام كل خمس سنوات.**
- **تنمية وتطوير القطاع الداجنى الريفى لإنتاج لحوم الدواجن والبيض.**
- **زيادة نصيب الفرد اليومى من البروتين الحيوانى من الدواجن بمقدار جرام واحد يومياً كل عشر سنوات.**
- **تطوير الكيان المؤسسى لصناعة الدواجن.**
- **الوصول بنصيب الفرد من الانتاج السمكى المحلى الى حوالى 18.5 كيلوجرام عام 2030.**

- **حماية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية من أخطار مختلف الأمراض البيطرية سواء المتوطنة منها أو العابرة للحدود.**
- **حماية المستهلكين من مخاطر الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.**
- **تقليل الإعتماد على المصادر العلفية التقليدية وتقليل الفجوة بين المتاح والمطلوب من الأعلاف.**
- **تحسين مستويات التغذية للحيوانات والدواجن بما يؤدى الى زيادة الإنتاجية.**

ب. البرامج الفرعية

1. **تنمية انتاج الألبان**
2. **رفع كفاءة انتاج اللحوم الحمراء من قطعان الألبان**
3. **تنمية المجترات الصغرى**
4. **تنمية إنتاج الدواجن بالقطاع الريفى**
5. **تنمية انتاج الدواجن بالقطاع التجارى**
6. **تنمية الانتاج السمكي**
7. **الحفاظ على الصحة الحيوانية**
8. **تنمية المصادر العلفية**

6/3/5/2 البرنامج الرئيسى للمساهمة فى الإنعاش الاقتصادى والاجتماعى للمناطق الريفية

أ. الأهداف الأساسية

- **تحسين أحوال المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة الإيجابية والفاعلة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتحسين أحوال الأسر الريفية والسكان الريفيين.**
- **تنويع مجالات النشاط الاقتصادى الريفى المولده للدخول والمتكاملة والمرتبطة بالزراعة .**
- **الإرتقاء بالأساليب الفنية ومستوى الجودة والنوعية للصناعات الريفية الأسرية الصغيرة لتحسين كفاءتها الاقتصادية والتسويقية ودمجها فى النشاط التصديرى .**
- **إحياء الحرف والصناعات التقليدية الريفية وفق أساليب متطوره تساهم فى دعم وتعزيز القدرات الإنتاجية للقرية المصرية.**
- **خلق قيمة اقتصادية مضافة من الاستغلال الاقتصادى للمتبقيات الزراعة، لصالح المزارعيين .**
- **المساهمة فى الحد من الآثار البيئية السلبية الناجمة عن إهمال المتبقيات الزراعية والتعامل معها كمخلفات يتم التخلص منها بطرق ضارة بيئياً وصحياً.**

ب. البرامج الفرعية

1. **تعزيز دور المرأة فى التنمية الريفية**
2. **دعم وتطوير المشروعات الريفية الصغيرة**
3. **تعظيم استفادة المزارعين من المتبقيات الزراعية**

7/3/5/2 البرنامج الرئيسى لتحديث وتطوير أوضاع التسويق والتصنيع الزراعى

أ. الأهداف الأساسية

- **المساهمة فى تقليل نسب الفقد والتلف للمنتجات الزراعية .**
- **الإرتقاء بعناصر الجودة للمنتجات وتهيئتها للتسويق المحلى والخارجى على نحو أفضل ، بما يحقق للمنتجين أسعار وعوائد أعلى. ويحقق للمنتجات قدرة تنافسية أكبر .**
- **تعزيز حلقات التكامل الرأسي بين الإنتاج و التسويق ، وزيادة ربط المزارعيين بالأسواق والمتغيرات السوقية.**
- **زياة قدرة المزارعين على الإندماج فى النشاط التصديري والتصنيعى لمنتجاتهم .**
- **تطوير النظم والمعاملات والعلاقات والقنوات التسويقية.**
- **توفير بيئه معلوماتية جيدة ومتطوره ، يستفيد منها كافة الأطراف والمتعاملين فى حقل النشاط الإنتاجى الزراعى والأنشطة الخدمية والتسويقية والتصديرية والتصنيعية المرتبطة به ، فى إطار من الشفافية والفرص المتساوية للحصول على المعلومات والتدفق المعلوماتى الذى يحقق ترشيد وكفاءة إتخاذ القرارات على كافة المستويات.**
- **الإهتمام بالأرشاد التسويقي لصغار المزارعين والمنتجين وتنظيماتهم كمستفيدين من نظم المعلومات الزراعية لرفع كفاءتهم الإنتاجية والتسويقية.**
- **دعم ومساعدة القطاع الهام والعريض لمنشآت الصناعات الزراعية – الصغيرة والمتوسطة المنتشرة فى غالبيتها فى المناطق الريفية – على إدخال أساليب متطورة فنياً وسليمة بيئياً لرفع الكفاءة الإنتاجية والتسويقية وتحسين الجودة والمواصفات للمنتجات.**
- **الحد من الممارسات التصنيعية غير السليمة والمساهمة فى توفير منتجات تتوافر لها عناصر الجودة والسلامة الصحية.**

ب. البرامج الفرعية

1. **تطوير معاملات ما بعد الحصاد**
2. **دعم ونشر التنظيمات التسويقية لصغار المزارعين**
3. **تطوير وتحديث نظم المعلومات التسويقية**
4. **تطوير وتحديث وحدات التصنيع الزراعى التقليدية**

8/3/5/2 البرنامج الرئيسي للبحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا

أ. الأهداف الأساسية

- **تعظيم مستويات مستدامة للإنتاجية الزراعية لكل من وحدتي الأرض والمياه.**
- **الحفاظ علي الأصول المواردية الطبيعية من المنظورين الكمي والنوعي.**
- **الارتقاء بمستويات الإنتاج والإنتاجية من المحاصيل الحقلية والبستانية.**
- **استخدام التقنيات الحديثة في إنتاج أصناف مقاومة للأمراض والآفات ومحتملة للظروف المناخية والبيئية غير الملائمة (الملوحة – الجفاف – الحرارة).**

- **الارتقاء بمستويات الجودة والخصائص النوعية للمنتجات الزراعية وفق متطلبات الاستهلاك الغذائي والتصنيع والتصدير.**
- **دعم الأهداف الخاصة بتنمية وتنويع الصادرات من الحاصلات البستانية وبخاصة غير التقليدية منها.**
- **رفع الكفاءة الانتاجية لموارد الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.**
- **المساهمة في إيجاد بعض الحلول لمشاكل التنمية الزراعية في مصر والمتعلقة بزيادة الإنتاجية المحصولية ومواجهة أثر التغيرات المناخية المتوقعة علي الإنتاج الزراعي.**
- **الإسراع في التوصل إلى إنتاج أصناف وسلالات جديدة مع اختصار المدة اللازمة لبرامج التربية نتيجة استخدام طرق التربية الجديدة وفق التقنيات الحديثة.**
- **خلق قيمة اقتصادية مضافة من الاستغلال الاقتصادي للمتبقيات الزراعية.**
- **تطوير استخدامات وتطبيقات النظم الزراعية الخبيرة، في المجالات التي تدعم وتعزز تحقيق الأهداف التنموية الزراعية.**
- **العمل على التطوير المتواصل للأجهزة والمؤسسات وللنظم والأساليب البحثية ، بإدخال التعديلات والتطويرات التي تحقق المواكبة العالمية لمنظومة البحوث الزراعية.**
- **مسايرة التطورات العلمية البحثية العالمية في مجالات الاستخدامات والتطبيقات الزراعية لتكنولوجيا النانو والمشاركة العملية في هذا المجال.**
- **تضمين الأسس والاعتبارات الخاصة بالكفاءة الاقتصادية في مختلف البرامج والأنشطة العلمية الزراعية.**
- **الرصد والمتابعة والتقييم الإقتصادى للأداء التنموي الزراعي على المستوى الوطني وأيضا على مختلف المستويات القطاعية.**
- **التطوير المتواصل للنظم والأساليب والمناهج المستخدمة في مجالات الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا لرفع كفاءتها.**

ب. البرامج الفرعية

1. **بحوث تطوير كفاءة استخدام الموارد الطبيعية**
2. **بحوث تنمية المحاصيل الحقلية**
3. **بحوث تنمية المحاصيل البستانية**
4. **بحوث تنمية الانتاج الحيواني والداجني والسمكي**
5. **بحوث الأمراض والصحة الحيوانية**
6. **بحوث التكنولوجيا الحيوية والجينوميات والبروتوميات والمعلوماتية**
7. **بحوث استخدام المتبقيات الزراعية**
8. **بحوث وقاية وأمراض النبات**
9. **بحوث تكنولوجيا وتصنيع الغذاء**
10. **بحوث النظم الزراعية الخبيرة**
11. **بحوث تطوير أداء مؤسسات البحث العلمي الزراعي**

12. بحوث تكنولوجيا النانو
13. بحوث الاقتصاد الزراعي
14. بحوث الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا
15. بحوث التغيرات المناخية والحد من أثارها على الزراعة
16. بحوث تطوير الميكنة الزراعية

9/3/5/2 البرنامج الرئيسى للتوطين وتشجيع الاستثمار فى المشروعات الزراعية و المشروعات المتكاملة والداعمة.

أ. الأهداف الأساسية

- توفير المقومات المادية من المرافق والبنيات الأساسية فى مناطق التوطين و الإستثمار الزراعى والمجمعات الزراعية الصناعية المتكاملة.
- تحقيق تكامل المقومات الأساسية للبنيات والخدمات والمرافق الداعمة لنجاح سياسات التوطين فى مناطق الإستزراع .
- التعريف بفرص الإستثمار وتوفير البيانات والمعلومات والدراسات الأولية التى تساعد المستثمرين ورجال الأعمال فى إتخاذ قراراتهم الإستثمارية .
- التعريف بالمزايا وعوامل الجذب والتسهيلات التى تقدمها الحكومة لتشجيع الإستثمار فى مجال التنمية الزراعية والمجالات المتكاملة والداعمة .

ب. البرامج الفرعية

1. التوطين فى مناطق الإستثمار الزراعي
2. تحديد فرص الإستثمار والترويج لها

10/3/5/2 البرنامج الرئيسى لدعم القدره التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية

أ. الأهداف الأساسية

- تحقيق أهداف تنمية الصادرات من خلال دعم مقومات القدرة التنافسية من منظور الجودة والمواصفات القياسية ومعايير الصحة والصحة النباتية .
- تحقيق ضمانات السلامة الصحية والجودة النوعية للمنتجات الزراعية.
- ترشيد القرارات والممارسات الإنتاجية والتصديرية والإستيرادية فى ضوء الإتجاهات والمتغيرات الدولية ذات العلاقة.
- الحد من الآثار السلبية لعناصر المخاطرة المرتبطة بالظروف العالمية والأسواق الدولية .
- تعزيز تواجد المنتجات الزراعية المصرية والمصدرين لها فى المحافل والفعاليات الدولية (أسواق، معارض ،... إلخ) للتعريف بها والترويج لزيادة صادراتها.

ب. البرامج الفرعية

1. **وضع وتطبيق مواصفات قياسية ومعايير للجودة للمنتجات الزراعية**
2. **رصد ومتابعة المتغيرات الدولية والإقليمية**
3. **الترويج للمنتجات الزراعية المصرية فى الأسواق الخارجية**

11/3/5/2 البرنامج الرئيسى لبناء القدرات للعناصر البشرية العاملة فى القطاع الزراعي

أ. الأهداف الأساسية

ترقية المهارات العلمية والفنية للعاملين فى مجال البحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا ، بما يخدم الهدف العام للإرتقاء بالعمل البحثى والإرشادى.

- **ترقية المهارات العلمية والخبرات الفنية والممارسات العملية للعاملين فى مجالات تصميم وتحليل السياسات الزراعية ومتابعتها وتقييمها.**
- **تطوير برامج التعليم الزراعى فى مختلف المستويات والمؤسسات التعليمية فى الاتجاه الذى يحقق التوازن والتكامل بين الجوانب الأكاديمية والجوانب التطبيقية العملية وفق المستجدات العلمية الدولية.**
- **زيادة ربط البرامج التعليمية الزراعية ومن ثم الخريجين، بمتطلبات سوق العمل والمستجدات الفنية والتطبيقية.**
- **زيادة الوعى لدى عناصر وقيادات المزارعين بالتطورات والمستجدات الفنية الزراعية ، وإكسابهم معارف وخبرات جديدة فى مجالات إهتماماتهم وأنشطتهم الزراعية .**
- **قيام العناصر والقيادات الريفية بتعميم ونشر ما اكتسبوه من المعارف والخبرات فيما بين فئات أوسع من المزارعين.**

ب. البرامج الفرعية

1. **تدريب الكوادر العاملة فى مجال البحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا**
2. **تنمية المهارات فى مجال تحليل السياسات الزراعية**
3. **المساهمة فى تطوير التعليم الزراعى**
4. **بناء قدرات قيادات المزارعين**

12/3/5/2 البرنامج الرئيسى لدعم وتطوير دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فى التنمية الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- **إنشاء وتطوير الشبكات الحديثة لربط وتواصل مختلف القطاعات والأفراد على مختلف المستويات.**
- **دعم وتطوير وتوفير مختلف الأجهزة والمعدات اللازمة لتفعيل ورفع كفاءة نظم المعلومات والإتصالات الزراعية.**
- **توفير معلومات جيدة ومتدفقة وإتاحتها لمختلف العاملين والمتعاملين والمهتمين بالشأن الزراعي لترشيد القرارات ورفع كفاءة الأداء لمختلف الأنشطة ذات العلاقة .**

- **إستخدام التقانات المتطورة فى مجال قواعد البيانات ونظم المعلومات الزراعية ومواكبة التطورات الحديثة.**
- **رفع كفاءة إدارة وتشغيل نظم المعلومات والإتصالات الزراعية .**

ب. البرامج الفرعية

1. **دعم البنيات الأساسية والمتطلبات المادية لنظم المعلومات والإتصالات الزراعية**
2. **تطوير قواعد البيانات ونظم المعلومات الزراعية**
3. **تطوير وبناء القدرات البشرية فى مجال إدارة وتشغيل نظم المعلومات والإتصالات الزراعية**

ويضم جدول (12/2) موجزاً بالترابطات التأثيرية المحتملة بين الأهداف المرجوه وآليات تنفيذها وذلك فى إطار إستراتيجية 2030.

جدول رقم (12/2): الترابطات التأثيرية المحتملة بين أهداف إستراتيجية التنمية حتى عام 2030 وبين الأليات المقترحة لتنفيذها

أهداف الإستراتيجية حتى عام 2030 / آليات التنفيذ المقترحة	الإستخدام المستدام للموارد الزراعية	تطوير الإنتاجية الزراعية	تحقيق الأمن الغذائي من سلع الغذاء الإستراتيجية	تحسين مناخ الإستثمار الزراعي	تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية	تحسين معيشة السكان الريفيين
مجموعة السياسات						
1. سياسة ترشيد إستخدام المياه	*	*	*			
2. سياسة حماية الأراضى	*		*			
3. سياسة صيانة الأراضي	*	*	*			
4. سياسة تنمية المصايد الطبيعية	*		*	*		*
5. سياسة التوسع الزراعي الأفقى	*		*			
6. سياسة البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا	*	*	*		*	*
7. سياسة تطوير منظومات الإرشاد	*	*	*		*	*
8. سياسة تفعيل دور الإعلام	*	*	*	*		
9. سياسة تطوير أداء المؤسسات الطوعية	*	*	*			*
10. سياسة الزراعة التعاقدية			*	*	*	*
11. سياسة الأسواق المستقبلية					*	*
12. سياسة تطوير نظم التجارة				*	*	
13. سياسة التعاون الإقليمي				*	*	
14. سياسة التعاون الدولى				*	*	
15. سياسة تطوير نظم المعلومات	*	*	*	*	*	*
16. سياسة سلامة الغذاء			*		*	*
17. سياسة دعم وترشيد الاستهلاك			*			*
18. سياسة تطوير مناخ الاستثمار	*	*	*	*		*
19.سياسة التكافل الزراعى	*		*			*
20. سياسة تعزيز دور المرأة فى التنمية	*		*			*

تابع جدول رقم (12/2): الترابطات التأثيرية المحتملة بين أهداف إستراتيجية التنمية حتى عام 2030 وبين الآليات المقترحة لتنفيذها.

أهداف الإستراتيجية حتى عام 2030 / آليات التنفيذ المقترحة	الإستخدام المستدام للموارد الزراعية	تطوير الإنتاجية الزراعية	تحقيق الأمن الغذائي من سلع الغذاء الإستراتيجية	تحسين مناخ الإستثمار الزراعي	تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية	تحسين معيشة السكان الريفيين
مجموعة الإصلاح المؤسسي:						
الاصلاح المؤسسى لوزارة الزراعة	*	*		*	*	
اصلاح وتدعيم منظمات المجتمع المدنى.	*	*	*		*	*
الاصلاح المؤسسى للتعاونيات الزراعية	*	*	*		*	*
البرامج والمشروعات:						
تنمية المحاصيل الحقلية	*	*	*		*	*
تنمية الحاصلات البستانية.	*	*	*		*	*
تنمية الانتاج الحيوانى	*	*	*			*
ترشيد ورفع كفاءة الموارد المائية	*	*	*			
صيانة الموارد الأرضية الزراعية.	*	*	*			
انعاش المناطق الريفية					*	*
تطوير التسويق والتصنيع الزراعى			*		*	*
البحث والإرشاد ونقل التنكنولوجيا	*	*	*	*	*	*
توطين وتشجيع الاستثمار			*	*	*	*
دعم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية			*		*	*
بناء القدرات للعناصر البشرية	*	*	*	*	*	*
لدعم وتطوير دور تكنولوجيا المعلومات	*	*	*	*	*	*

6/2: استثمار مقومات التمايز الإقليمي

توضح استراتيجيات التنمية الزراعية التوجهات العامة للتنمية الزراعية للدولة بصفة عامة دون النظر إلى الاختلافات القائمة بين الأقاليم المكونة للدولة من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية ، ودون النظر إلى تباين مستويات التنمية المحققة في الأقاليم المختلفة.

ويؤدي ذلك إلى تكريس الإختلال الجغرافي في التنمية وعدم توزيع ثمار برامجها بشكل عادل بين الأقاليم المختلفة ، ومن الجدير بالذكر أن هناك الكثير من المؤشرات التي توضح التمايز النطاقي، حيث يتركز حزام إنتاج اللبن وحزام إنتاج الأرز في منطقة شمال الدلتا ، كما يتركز حزام إنتاج الخضر في المحافظات المحيطة بإقليم القاهرة الكبري ، وحزام إنتاج النباتات الطبية والعطرية في منطقة مصر الوسطى ، وحزام إنتاج قصب السكر والتمور الجافة وشبه الجافة في مصر العليا. وعلى الرغم من اختلاف الأقاليم في مدى وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية، وكذا الاختلافات في جودة تلك الموارد ودرجة تجانسها أو تباينها، واختلافات الظروف المناخية، إلا أن تلك الاختلافات لا يتم أخذها في الاعتبار في وضع سياسات استخدام الموارد الأرضية أو المائية أو السياسات السمادية لمختلف المحاصيل او السياسات التسويقية وكذا سياسات توطين التكنولوجيا الزراعية.

وحتى يمكن تدارك هذا الوضع كان لابد من تحديد المحاقظات المكونة لكل إقليم، وإستيضاح نقاط التميز التى بتسم بها كل إقليم والمشكلات والعقبات التى تواجه جهود التنمية فى كل منها، وكذا التعرف على فرص وامكانيات التنمية بكل إقليم . ومن خلال هذة الآلية يمكن تحقيق هدفين رئيسيين هما :

الأول : وضع أهداف واستراتيجيات التنمية على أسس واقعية.

الثانى : وضع الأسس للخطط التنفيذية التى تضمن استثمار مواطن التميز الخاصة بكل إقليم وعلاج المشكلات والمحددات الإقليمية التى تعوق التنمية.

وإستناداً إلى ما تقدم ، ومع الأخذ فى الاعتبار العناصر الرئيسية للتمايز بين الاقاليم الزراعية ، فقد أمكن تقسيم الجمهورية إلى خمس أقاليم جغرافية هى :

إقليم مصر العليا: ويضم محافظات أسيوط . سوهاج . قنا . أسوان . الوادي الجديد.

إقليم مصر الوسطى: ويضم محافظات الجيزة – بني سويف – الفيوم – المنيا.

إقليم وسط الدلتا: ويضم محافظات القليوبية – المنوفية – الغربية – الدقهلية – كفر الشيخ – دمياط.

إقليم شرق الدلتا: ويضم محافظات الشرقية . بورسعيد . الإسماعيلية . السويس . شمال وجنوب سيناء.

إقليم غرب الدلتا: ويضم محافظات البحيرة . الإسكندرية. النوبارية . مرسى مطروح

وقد تم تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بنقاط التميز، وكذا المشكلات والمعوقات التي تعترض التنمية فضلاً عن إمكانيات وفرص التنمية المتاحة في كل إقليم، وذلك من خلال استمارات استبيان تم جمعها من أصحاب المصلحة في كل إقليم، والحلقات النقاشية الموسعة التي عقدت في كل إقليم، فضلاً عن البيانات والمعلومات المنشورة وغير المنشورة المتوافرة من المصادر الرسمية المختلفة ويعرض الجزء التالى من التقرير موجزاً بفرص وتوجيهات التنمية المتاحة فى كل اقليم ، فى حين تتضمن ملاحق هذه الوثيقة تفاصيل أخرى عن نقاط ومجالات التميز التى يتمتع بها كل اقليم ، ومحددات وقيود تنميته.

1/6/2 فرص ومجالات التنمية المستقبلية باقليم مصر العليا

- التركيز على توفير البنية الأساسية من طرق ومياه شرب وكهرباء ووسائل اتصال ومواصلات للربط بين مناطق التوسع الأفقي ومناطق التجمعات السكانية، وتوفير الخدمات اللازمة للتوطن والاستقرار للعائلات، وبالتالي السماح بقيام مجتمعات مستقرة وهو ما يؤدي إلى الإسراع بتنمية تلك المناطق واستدامة عمليات التنمية .
- تبني الحكومة لسياسة تشجيع المزارعين على إقامة منظماتهم الطوعية للعمل الجماعي ، وتوفير الدعم الفني لتلك المنظمات لتمكينها من بناء القدرات اللازمة للمشاركة في برامج التنمية والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال مثل تلك التي تحققت من خلال جمعيات مشروع الشمس .
- تطوير نظم الري بالزراعات القائمة بغرض توفير مياه الري اللازمة لمشروعات التوسع الأفقي، والاهتمام بتوفير شبكات الصرف الزراعي في المساحات التي لا يتوفر بها نظام للصرف.
- التوسع في إنتاج الزراعات العضوية وذلك للوفاء باحتياجات التصدير وإنتاج الخضر والفاكهة المبكرة كما هو الحال بالنسبة لكل من الفاصوليا الخضراء والعنب والرمان.
- التوسع في تطبيق التقنيات الحديثة في إنتاج قصب السكر للارتقاء بإنتاجيته وتخفيض استهلاكه من المياه، والتوسع في تحميل القمح ومحاصيل الخضر والمحاصيل الزيتية على محصول القصب الربيعي.
- التوسع في زراعة الأشجار الخشبية ذات القيمة العالية والتي تناسب مناخ الإقليم كما هو الحال بالنسبة لأشجار الماهوجنى، وكذا التوسع في زراعة أشجار الجتروفا والهوهوبا (كمصدر أساسي للوقود الحيوي).
- تنمية إنتاج التمور الجافة والنصف جافة وإقامة صناعات لتعبئة التمور وإدخال محصول بنجر السكر في محافظتي الوادي الجديد وأسيوط وإقامة مصنع للسكر بالمحافظة .
- التوسع في زراعات الزيتون خاصة في محافظة الوادي الجديد و إنتاج الزيت منه.
- التوسع في زراعات البرسيم الحجازي في مناطق التوسع الأفقي وتربية قطعان الماشية على تلك الزراعات.
- تعزيز البنية التسويقية للخضر والفاكهة بإنشاء محطات الفرز والتدريج والتعبئة والصالات المبردة بمطارات الأقصر وأسيوط وأسوان.

2/6/2 فرص ومجالات التنمية المستقبلية باقليم مصر الوسطى

- تشجيع الدولة للزراع على إقامة منظماتهم الطوعية للعمل الجماعي في مجال الإنتاج والتسويق والتركيز على الاستفادة من الخبرة المكتسبة من مشروع الشمس .
- توفير البنية التحتية والأطر المؤسسية التي تمكن من تخصص الإقليم في مجالات النباتات الطبية والعطرية والزراعات المحمية .
- تطوير نظم الري الحقلي بالإقليم والإرتقاء بالإنتاجية الفدانية لأصناف القطن طويلة الوسط المزرعة

بالإقليم، وذلك لتلبية احتياجات الصناعة الوطنية وتحفيز المزارعين للعودة إلى زراعة القطن .

- تطوير وتنويع خطوط الائتمان الزراعي لتشمل كل ما يتعلق بالإنتاج والتسويق والأعمال المرتبطة بالزراعة .
- التركيز على الزراعات التعاقدية لأغراض التصنيع لكل من محاصيل الخضر والثوم والبصل والزيوت والعجائن العطرية .
- الارتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية بالإقليم وبخاصة محصولي القمح والذرة الشامية .
- التركيز على المشروعات الزراعية الصغيرة والمشروعات المولدة للدخل للأسر الفقيرة، مع وضع آلية لإتاحة التمويل بشروط مناسبة لتلك الفئات التي لا تتوافر لديها الضمانات الكافية.
- الاهتمام بعمليات تطوير إنتاجية الحيوانات المزرعية (أبقار وجاموس) من خلال التركيز على عمليات التحسين الوراثي، حيث تعد نسبة التحسين الوراثي في الإقليم هي الأقل على مستوى الجمهورية، فبينما لا تزيد نسبة الأبقار الأجنبية والخليط بالإقليم عن 20% فإنها تصل إلى 35% في مصر العليا ونحو 20% في أقاليم الدلتا .

3/6/2 فرص ومجالات التنمية المستقبلية باقليم شرق الدلتا

- إعتبار قضية التنمية الزراعية في إقليم شرق الدلتا على أنها قضية أمن قومي خاصة في منطقة سيناء حيث يستلزم الأمر استحداث أنماط من السياسات المحفزة على الاستثمار والتوطن الزراعي فى هذه المنطقة حتى يمكن أن تستوعب ما لا يقل عن 3 مليون مواطن. ويتطلب هذا الأمر إعادة النظر في أسلوب توزيع الأراضي المستصلحة وكذا توفير البنية الأساسية والمرافق والخدمات الاجتماعية اللازمة لقيام المجتمعات واستقرارها.
- تبني السياسات التي تشجع المزارعين على إقامة منظماتهم الطوعية للعمل الجماعي في مجال الإنتاج والتسويق الزراعي والربط بين صغار الزراع والشركات الزراعية الكبيرة العاملة في الإقليم مع وضع الأسس التي تضمن الاستفادة المتبادلة للطرفين (كبار وصغار الزراع).
- توفير البنية التحتية والأطر المؤسسية التي تمكن من تخصص الإقليم في مجالات الإنتاج الزراعي لغرض التصدير – الزراعات المحمية – الزراعات العضوية.
- تطوير نظم الري الحقلي والصرف بالإقليم ووضع ضوابط شديدة لاستخدامات المياه والاتجاه نحو الحد من المساحات المنزرعة بالأرز حتى يمكن توفير المياه اللازمة لمشروعات التوسع الأفقي.
- الارتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية (القمح–الأرز–الفول السوداني–البرسيم) والتوسع في زراعات بنجر السكر وبنجر العلف وخاصة في مناطق سهل الحسينية وسهل الطينة، وإنشاء مصانع السكر من البنجر وهو ما يساهم في تلبية الاحتياجات المحلية من السكر وتوفير الأعلاف الحيوانية.
- تطوير إنتاجية المحاصيل البستانية التي يتميز بها الإقليم (المانجو – الخوخ – الزيتون – الموالح) سواء بإدخال أصناف وأنواع جديدة أو تحسين وتطوير إنتاجية الأصناف المنزرعة حالياً من خلال تحديد المعاملات الزراعية المناسبة وتطوير تكنولوجيا الإدارة المزرعية.

- **التركيز على الزراعات التعاقدية لأغراض التصنيع والتصدير وبصفة خاصة فيما يتعلق بمحاصيل البطاطس – الفاصوليا – الطماطم – الفراولة وإنشاء مصانع للعصائر والمركزات والمجففات.**
- **التركيز على تنمية الثروة السمكية في المسطحات المائية الواسعة بالإقليم وتنمية الاستزراع السمكي البحري في ساحل سيناء.**
- **تنمية إنتاج الجاموس والأغنام والماعز بالإقليم حيث يضم الإقليم نحو 10% من أعداد كل من هذه الحيوانات وهناك إمكانيات واسعة لتنمية إنتاج الأعلاف الخضراء بالإقليم.**

4/6/2 فرص ومجالات التنمية المستقبلية باقليم غرب الدلتا

- **تبني الحكومة لسياسة تشجيع الزراع علي إقامة منظماتهم الطوعية للعمل الجماعي في مجالات الإنتاج والتسويق الزراعي والاستفادة من تباين أنماط الحيازة في تكوين منظمات ذات أحجام اقتصادية وذات رؤوس أموال كافية لتطوير البنية التسويقية.**
- **إيجاد إطار مناسب للشراكة والتكامل بين صغار الزراع والشركات الزراعية متوسطة وكبيرة الحجم حتى يمكن الإسراع بعمليات نقل التكنولوجيا الحديثة لصغار الزراع بالإقليم.**
- **تبني مشروع قومي للتخلص من الألغام في منطقة الساحل الشمالي الغربي يحقق الإستفادة القصوى من دور المنظمات الدولية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.**
- **وضع حوافز لاستثمار موارد الإقليم في مجالات تنمية الاستزراع السمكي الداخلي والاستزراع السمكي البحري.**
- **الارتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية بالإقليم (القمح – القطن – البرسيم – الأرز – البطاطس) والوصول بها إلي الإنتاجية القصوى.**
- **التوسع في زراعة بنجر السكر حيث تتيح الظروف المناخية بالإقليم زراعته في أكثر من عروه واحدة، وهو ما يضيف محصول جديد إلي التركيب المحصولي بالمنطقة ويعطي فرص لتوفير موارد علفية لتنمية الثروة الحيوانية بالإقليم.**
- **التوسع في زراعات الخضر والفاكهة لأغراض التصنيع وكذا لأغراض التصدير والتركيز علي إيجاد إطار مؤسسي للزراعات التعاقدية لهذه المنتجات.**
- **تطوير المشاتل الخاصة لكل من الأشجار الخشبية وأشجار الفاكهة ومشاتل النخيل وأمدادها بأصول وراثية جيدة.**
- **وضع برامج للحفاظ علي الأصول الحيوانية المتميزة بالإقليم وتنميتها ونشرها بين صغار الزراع.**
- **تطوير خطوط الائتمان الزراعي المناسبة لطبيعة الوضع الحيازي للأراضي بالإقليم وطبيعة الأنشطة الزراعية القائمة.**
- **توفير البنية الأساسية اللازمة للتوسع في زراعات الزيتون وذلك بتوفير الوحدات التصنيعية ووضع الإطار المؤسسي لتسويق الإنتاج وكذا توفير الشتلات من الأصناف المناسبة للظروف المناخية والبيئية بالمنطقة.**

- وضع السياسات الكفيلة بإقامة المجتمعات الزراعية الصناعية بالإقليم.
- توفير جهاز متخصص للإرشاد الزراعي في المناطق المستصلحة للعمل مع صغار الزراع وتوفير المعلومات الفنية والتسويقية لهم.
- تطوير نظم الري بالإقليم ووضع ضوابط شديدة لاستخدامات المياه بغرض توفير المياه للتوسع الأفقي.
- توفير مراكز لتجميع الألبان من صغار المزارعين حتى يمكن التوسع في الإنتاج الحيواني بالإقليم وتوفير مراكز التلقيح الصناعي للأبقار أو الجاموس وتوفير وحدات الخدمات البيطرية علي أن يتم إدارتها من خلال القطاع الخاص.
- توفير مراكز فرز وتدريج وتعبئة المنتجات الزراعية وتمليكها لمنظمات صغار المزارعين مع وضع الإطار المؤسسي للربط بينها وبين الشركات التصديرية.
- وضع برنامج لتنمية المراعي في مناطق الساحل الشمالي.

5/6/2 فرص ومجالات التنمية باقليم وسط الدلتا

- تطوير نظم الري بالإقليم ووضع الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الموارد المائية حتى يمكن خفض مستوى الماء الأرضي وتحسين خصوبة الأراضي وبالتالي زيادة الإنتاجية الفدانية.
- وضع آلية للتغلب على المشاكل المترتبة على التفتت الحيازي وبالتالي إمكانية إتباع دورة زراعية سليمة.
- توفير التكنولوجيا المناسبة لتنمية إنتاج المزارع السمكية وتطوير نظم التسويق لمنتجات تلك المزارع.
- توفير البنية التحتية والأطر المؤسسية التي يمكن من خلالها تعظيم الإستفادة من تخصص الإقليم في إنتاج الدواجن – الإنتاج السمكي– إنتاج الألبان.
- الارتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية بالإقليم (القمح – البرسيم – الذرة – القطن – الموالح).
- توفير المجازر الآلية للدواجن وإيجاد الآلية المناسبة لتطوير مزارع الدواجن وربطها بتلك المجازر.
- توفير مراكز تجميع الألبان ووضع الإطار المؤسسي لإدارتها بما يعود بالنفع على صغار المربين.
- تنمية الاستفادة من مخلفات المحاصيل الرئيسية وبخاصة الذرة والأرز والاستفادة منها في إنتاج السيلاج.
- تطوير الوحدات التقليديةلتصنيع الألبان والإرتقاء بجودتها وسلامة منتجاتها وتحسين أوضاعها التسويقية.
- تطوير المشاتل الخاصة بأشجار الفاكهة ونباتات الزينة.
- التوسع في خدمات التلقيح الصناعي للأبقار والجاموس وتوفير الخدمات البيطرية، ووضع الآلية المناسبة لتحقيق أقصى كفاءة ممكنة لتلك الخدمات.
- تشجيع المزارعين على إقامة منظماتهم الطوعية للعمل الجماعي في مجالات الإنتاج والتسويق الزراعي.
- الاهتمام برفع نسبة التكثيف المحصولي وإدخال زراعة البرسيم الفحل عقب محصول الأرز المبكر.

- **تطوير نظام الائتمان الزراعي، وإيجاد بدائل لمشكلة الرهن العقاري والتركيز على توفير التمويل طويل ومتوسط الأجل لمشروعات الأعمال المرتبطة بالزراعة.**
- **التركيز على مشروعات تنمية المرأة الريفية والمشروعات المولدة للدخل بالنسبة لصغار الزراع وغير الحائزين للأراضي الزراعية.**
- **تنمية وتطوير الصناعات الريفية والصناعات البيئية.**

7/2: آليات المتابعة والتقييم

يتبين من استعراض آليات التنفيذ المقترحة لهذه الإستراتيجية عده جوانب يمكن الإشارة إليها بإيجاز علي النحو التالي:

- **التشابك المؤسسي لآليات التنفيذ، خاصة المتعلق منها بالإجراءات التنفيذية للسياسات المقترحة، أو المسئولية التنفيذية للبرامج الاستثمارية الحكومية، أو حتى مدي تبعية المؤسسات المستهدفة بالإصلاح المؤسسي، حيث تتشابك الاختصاصات بين العديد من المؤسسات الحكومية التابعة لعدد من الوزارات ذات الصلة الوثيقة بالأنشطة الزراعية والتي يأتي علي رأسها وزارة الزراعة والرى ، والموارد المائية، بالإضافة إلي عدد من الوزارات الأخري مثل وزارات (البيئة – المالية – الاقتصاد والصناعة) وغيرها من الوزارات.**
- **الحاجة الماسة للدراسة التفصيلية لآليات التنفيذ المقترحة، بهدف وضع تفاصيل إجراءات تنفيذها وتوزيع الاختصاصات بين المؤسسات الحكومية التي سوف تضطلع بمسئوليات التنفيذ الميداني لهذه الآليات وذلك بهدف الحد من التضارب في الاختصاصات وتيسير إجراءات التنفيذ.**
- **تحديد سلم أولويات التنفيذ، نظراً لتعدد الآليات المقترحة خاصة المتعلق منها بالإصلاح المؤسسي أو برامج ومشروعات الاستثمار، فإن الأمر يستلزم وضع معايير للأولويات التنفيذية يتم بموجبها إدراج التنفيذ الميدانى للآليات المقترحة ضمن الخطط المتتابعة للتنمية الزراعية وحتى عام 2030.**

واتساقاً مع خصائص الآليات التنفيذية السابق الإشارة إليها فان الأمر يستلزم أن تتوافر الآلية المقترحة للمتابعة والتقييم الصفات التالية:

- **أن تكون آلية مؤسسية ذات قدرة علي تنسيق الأداء بين كافة المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لوزارة الزراعة أو غيرها من الوزارات الاخري.**
- **أن تكون ذات إطار شمولي يضم ممثلين للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، إلي جانب ممثلين عن الأجهزة والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بالقطاع الزراعي، حتى تكون قادرة علي البحث التفصيلي للموضوعات المدرجة ضمن آليات تنفيذ الإستراتيجية، ووضع التوصيات المناسبة بشأنها وتوزيع ووتحديد المسؤليات حسب اختصاص كل وزارة من الوزارات المعنية.**

واستناداً إلي ما تقدم فمن المقترح أن تتكون آلية المتابعة والتقييم لهذه الإستراتيجية علي النحو التالي:

1. **تكليف مجلس االبحوث الزراعية والتنمية بالقيام بأعباء المتابعة والتقييم الدوري لاستراتيجيه التنمية الزراعية بالتعاون مع كافة الوزارات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.**
2. **يقوم المجلس بتشكيل لجنة فنية أو عدة لجان لإعداد الدراسات التفصيلية التنفيذية للآليات المقترحة ضمن الإستراتيجية وذلك بالتعاون مع الوزارات والأجهزة المختصة وإدراج نتائج أعمال هذه اللجان في إطار الخطط التنفيذية للتنمية التي سوف تعد في هذا الشأن.**
3. **تنشأ ثلاث وحدات فنية متخصصة يشكل لكل منها مجلس إستشاري من ذوي الخبرة والإختصاص وذلك فى المجالات التالية:**

أ. وحدة المتابعة والتقييم: وتختص بمتابعة الأنشطة والمشروعات التنفيذية ذات العلاقة بالإستراتيجية.

ب. وحدة السياسات الزراعية: وتختص بتحلي وصياغة السياسات الزراعية بالتعاون مع الجهات المعنية بالوزارة وخارجها.

ج. وحدة الأنذار المبكر: وتختص بمتابعة التغيرات التى تشهدها الساحتين الدولية والإقليمية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمواءمة معها.

8/2 الوثائق المرجعية

- **إبراهيم محرم: تحرير التعاونيات، قواعد مقترحة لعمل التعاوني في ظل التحرر الاقتصادي "أفكار للمناقشة"، الاصدار الثاني 2005.**
- **أوراق العمل والتقارير المقدمة من مجموعات الخبراء المشاركين فى إعداد الاستراتيجية 2008.**
- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "نشرة الري والموارد المائية (2001)، مرجع رقم 71-414، 2004/12.**
- **محمد عبد الهادي راضي: "المنطلقات الإستراتيجية للسياسة المائية لمصر وأهم خطوطها الأساسية لفترة (2005-2025)"، ندوة أزمة النيل وتحديات التسعينات، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة (24-25) مارس، 1990.**
- **محمود عبد الحليم أبو زيد: "كتاب المياه مصدر التوتر في القرن الواحد والعشرين"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، 1988، ص 135.**
- **منى مصطفى القاضي: "الإسراف في استخدام مياه الري على المستوى الحقلي"، كتاب أبحاث مؤتمر ترشيد استخدام المياه، وزارة الري، القاهرة (21-26) أبريل 1981.**
- **وزارة التنمية الاقتصادية – تعزيز متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام 2008/2007.**
- **وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السادسة 2008/2007- 2012/11.**
- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – الإتحاد التعاوني الزراعي المركزي – وثائق المؤتمر اقومي الأول للتعاونيات الزراعية – القاهرة 8-9 سبتمبر 2006.**
- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، دراسة مؤشرات الأسعار الزراعية، الجزء الأول والجزء الثانى، 2006.**
- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – قطاع الشئون الإقتصادية، تقديرات الدخل من الثروة الحيوانية والداجنة والأسماك، أعداد مختلفة 2005-2008.**
- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الاحصائيات الزراعية لعام 2007.**
- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مديرية الزراعة بكفر الشيخ، إدارة الشئون الزراعية، 2004.**
- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- قطاع الشئون الاقتصادية – الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، الإدارة العامة للتعداد الزراعي، "النتائج النهائية للتعداد الزراعي (1999-2000) لمحافظة كفر الشيخ".**
- **وزارة الموارد المائية والري: "كتاب خطة تطوير الري في مصر"، القاهرة 1997.**
- **وزارة الموارد المائية والري: "السياسة المائية القومية حتى 2017"، مايو 2005.**
- **وزارة الموارد المائية والري: "الخطوط الإرشادية لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بالهندسات، تقرير رقم 42، يناير 2008.**
- **وزارة الموارد المائية والري، المركز القومي لبحوث المياه، وحدة الدراسات الإستراتيجية، بيانات غير منشورة.**

- **Abou-Hadid A. F.; El-Shinawy M. Z. ; El-Beltagy A. S. and Burrage S. W. (1992).** Relation between water use efficiency of sweet pepper rown under nutrient film technique and rock-wool under protected cultivation. Act Hort., (323) pp. 89-96.
- **El-Beltagy A. (2000):** Central and west Asia : a Regional vision. ICARDA.
- **El-Beltagy A. and Abou-Hadid A. (2007):** National Program for improving on – farm water management in Nile Valley and Delta. Agricultural Research Center print , Feb. 2007.
- **El-Beltagy A. and Abou-Hadid A. (1994):** Protected cultivation in Egypt. Agricultural Research Center Print may 1994.
- **FAO (2008):** The State of Food and Agriculture –Biofuels: Prospects, Risks and Opportunities.
- **FAO (2003):** Strategy for Agriculture Development in Egypt up to 2017.
- **FAO (2008):** The State of Food Security in the World (SOFI 2008), High food Prices and food Security Threats and Opportunities.
- **International Assessment on Agricultural Science and Technology for Development (IAASTD) (2008):** www.agassessment.org
- **James C. (2007):** Global Status of Commercialized Biotech/GM Crops. ISAAA briefs.
- **M.A.L.R., Egypt:** An Agricultural Strategy for the 1980's.
- **M.A.L.R., Egypt:** An agricultural Strategy for the 1990's
- **The world Bank (2008):** Linking funding to outputs: Expenditures of the Ministry of Agriculture and Land Reclamation. Issues paper.
- **Mougou: R., *et al* . (2007):** Adapting Dryland and irrigated Cereal Farming to Climate change in Tunisia and Egypt. Cited in "Climate change and adaptation" ed. Neil Leary et al.
- **OECD – FAO Agricultural outlook 2008-2017:** OECD publishing 2008.
- **Todd Benson et. al.2008:** Global food crises-monitoring and assessing impact of information policy responses. International food policy Research institute. Washington D.C.
- **UNDP (2008):** Egypt Human Development Report.
- **von Braun, J. (2008):** Food and financial crises: Implications for agriculture and the poor. CGIAR Annual General Meetings, Maputo, Mozambique. 2008.
- **Working Group II (2007):** "Impacts, Adaptation and Vulnerability", IPCC FORTH ASSESSMENT REPORT: CLIMATE CHANGE .
- **World Bank** Issue 0253-2123
- **World Development report (2008):** Agriculture for development. The World Bank.

الملاحق

ملحق رقم (1)
(الجداول الاحصائية)

جدول ملحق (1): تقديرات المساحات المزروعة في ظل توجهات إستراتيجية التنمية الزراعية 2030

المجموعة المحصولية الرئيسية	الوضع الراهن 2007*	تقديرات عام 2017	تقديرات عام 2030
1. مجموعة الحبوب:			
القمح	2716	3750	4200
الأرز	1673	1250	1300
الذرة الشامية	1848	3150	3700
حبوب أخري	733	888	1058
إجمالي الحبوب	6970	9038	10258
2. مجموعة المحاصيل السكرية:			
قصب السكر	335	340	350
بنجر السكر	248	500	800
إجمالي المحاصيل السكرية	583	840	1150
3. مجموعة محاصيل البذور الزيتية:	155	230	350
الفول السوداني			
السمسم	75	85	100
بذور زيتية أخري	55	63	75
إجمالي البذور الزيتية	284	378	525
4. مجموعة البقوليات:			
فول بلدي	212	300	400
بقوليات أخري	33	38	45
إجمالي البقول	245	338	445
5. مجموعة الألياف:			
القطن	575	750	1000
ألياف أخري	16	18	21
إجمالي الألياف	591	768	1021

تابع جدول ملحق (1):

المجموعة المحصولية الرئيسية	الوضع الراهن 2007	تقديرات عام 2017	تقديرات عام 2030
6. مجموعة الأعلاف :			
برسيم مستديم	1824	1900	2200
برسيم تحريش	483	540	650
برسيم حجازي	39	100	200
برسيم فحل	–	300	600
أعلاف أخرى	403	460	600
إجمالى الأعلاف	2749	330	4250
7. مجموعة الخضر:			
الطماطم	537	580	620
البطاطس	257	300	350
فاصوليا خضراء	73	100	125
خضر أخري	1147	1300	1550
إجمالي الخضر	2014	2280	2645
8. مجموعة الفاكهة:			
الموالح	395	450	500
العنب	170	200	250
المانجو	184	160	180
فاكهة آخري	561	690	825
إجمالي الفاكهة	1310	1500	1755
9. محاصيل آخري:			
البصل والثوم	113	136	155
10. النباتات الطبية والعطرية	76	120	220
إجمالي المساحة المحصولية(مليون فدان)	15.346	19.162	22.984
معدل التكثيف الزراعي	%183	%198	%199

* المصدر: وزارة الزراعة– قطاع الشئون الإقتصادية –نشرة الاحصائيات الزراعية (2007).

جدول ملحق رقم (2): تقديرات تطور العائد الإجمالي من وحدة مياه الري المستخدمة في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2030

المحاصيل	الوضع الراهن عام 2007				تقديرات عام 2017				تقديرات عام 2030			
	المساحة ألف فدان	المقنن المائي ($م^3$)	الإنتاجية طن/فدان	عائد وحده المياه*	المساحة ألف فدان	المقنن المائي م3	الإنتاجية طن/فدان	عائد وحده المياه**	المساحة ألف فدان	المقنن المائي م3	الإنتاجية طن/فدان	عائد وحده المياه*
قمح	2716	1560	2.72	1.97	3750	1200	3.5	3.29	4200	1040	4.3	4.66
أرز	1673	5189	4.11	0.85	1250	4000	5.11	1.38	1300	4000	6.28	1.69
ذرة	1843	2333	3.45	1.59	3150	1795	4	2.64	3700	1600	5	3.72
قصب	335	7809	49	1.00	340	6000	56.6	1.5	350	6000	65.4	1.74
بنجر السكر	248	1858	22	2.04	500	1429	28	3.37	800	1240	35	4.85
فول سوداني	155	3438	1.4	1.16	230	2645	2.0	2.15	350	2300	2.5	3.09
فول بلدي	212	1197	1.42	2.65	300	920	1.6	3.89	400	800	1.8	5.04
قطن	575	2822	1.37	2.36	750	2170	1.6	3.58	1000	2170	1.8	4.03
برسيم مستديم	1824	2519	29.6	2.06	1900	1937	35	3.16	2200	1680	40	4.17
برسيم تحريش	483	942	12.5	2.32	540	725	13.5	3.25	650	630	15	4.17
برسيم حجازي	39	5000	40.5	1.41	100	3850	45	2.05	200	3300	51	2.7
برسيم فحل	–	–	–	–	300	725	16	3.86	600	630	17	4.72
موالح	395	3135	9.1	2.90	450	2412	12.0	4.97	500	2100	15.0	7.14
عنب	170	3135	9.9	2.84	200	2412	12.0	4.48	250	2100	14.0	6.0
مانجو	184	5147	4.6	2.23	160	3950	6.0	3.80	180	3431	10.0	7.29
طماطم	537	2800	14.5	3.36	580	2160	20.0	6.0	620	1900	30.0	10.3
بطاطس	257	2680	10.7	2.55	300	2061	12.0	3.73	350	1780	14.0	5.04
فاصوليا خضراء	73	1100	5.0	3.86	100	850	7.0	7.00	125	750	8.0	9.06

*** عائد وحدة المياه = جنيه /متر مكعب من المياه.**

المصدر: جمعت وحسبت من:

1. وزارة الزراعة– قطاع الشئون الإقتصادية–نشرة الاحصائيات الزراعية (2007)

2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء –نشرة الموارد المائية (2007) .

جدول ملحق رقم (3): الأسعار المزرعية بالجنيه للطن من المحاصيل الرئيسية في عام 2006*

المحاصيل	السعر المزرعي بالجنيه للطن
القمح	1127
الأرز	1078
الذرة الشامية	1078
قصب السكر	159
البنجر السكري	172
الفول السوداني	2840
الفول البلدي	2238
القطن	4863
البرسيم المستديم	175
البرسيم الحجازي	175
البرسيم الفحل	175
الموالح	1000
العنب	900
المانجو	2500
الطماطم	650
البطاطس	640
الفاصوليا الخضراء	850

* قدرت الأسعار كمتوسط مرجح بالمساحات المزروعة في العروات المختلفة واستخدمت أسعار عام 2006 نظراً لتعرض الأسعار عام 2007 لزيادات غير طبيعية.

المصدر : وزارة الزراعة –قطاع الشئون الاقتصادية– مؤشرات الأسعار المزرعية، الجزئين الأول والثاني ، عام 2006 .

جدول ملحق رقم (4): تقديرات الاحتياجات الاستهلاكية من أهم سلع الغذاء في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية 2030.

سلع الغذاء الرئيسية	الوضع الراهن 2007*		تقديرات عام 2017		تقديرات عام 2030	
	متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)	جملة الاحتياجات (ألف طن)	متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)	جملة الإحتياجات (ألف طن)	متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)	جملة الإحتياجات (ألف طن)
القمح	176.5	13591	176.5	16238	179.5	18709
الأرز الأبيض	42.5	3273	43	3956	44	4664
السكر	26.9	2071	30.0	2760	35.0	3710
الفول البلدي	7.5	578	7.5	690	7.5	795
البطاطس	20.1	1548	22.0	2024	25.0	2650
الطماطم	99.5	7623	100.0	9200	102.0	10812
الموالح	34.7	2672	38.0	3496	40.0	4240
العنب	16.8	1294	18.0	1656	20.0	2120
الألبان	63.1	4859	79.7	7332	90.0	9540
اللحوم الحمراء	13.5	1001	12.0	1104	11.0	1166
اللحوم البيضاء	11.5	247	11.95	1095	13.3	1410
البيض	3.1	239	3.1	288	3.5	371
الأسماك	13.5	1001	15.0	1380	18.5	191
عدد السكان	77 مليون نسمة		92 مليون نسمة		106 مليون نسمة	

*** المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة– قطاع الشئون الإقتصادية– نشرة الاحصائيات الزراعية (2007).**

جدول ملحق رقم (5): توزيع تعداد الجاموس وفقاً لحجم القطيع والحيازة الأرضية (%) *

حجم القطيع / الحيازة بالفدان	< 5	5- 10	10- 50	50- 100	> 100	اجمالى	التوزيع التجميعى
بدون حيازة	13.98	2.02	1.01	0.13	0.12	17.26	17.26
أقل من فدان	23.96	1.7	0.38	0.04	0.02	26.1	43.36
1-5	34.07	9.47	1.75	0.08	0.05	45.42	88.78
5-10	2.89	2.56	1.09	0.06	0.09	6.69	95.47
10-50	0.78	1.19	1.42	0.12	0.22	3.73	99.2
50 فأكثر	0.01	0.02	0.21	0.07	0.43	0.74	99.94
الإجمالى	75.7	16.99	5.86	0.5	0.96	100	
التوزيع التجميعى	75.7	92.69	98.55	99.05	100.01		

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة- قطاع الشئون الإقتصادية- نشرة احصائيات الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية (2007).

جدول ملحق رقم (6): توزيع تعداد الأبقار وفقاً لحجم القطيع والحيازة الأرضية (%)

حجم القطيع / الحيازة بالفدان	< 5	5- 10	10- 50	50- 100	> 100	اجمالى	التوزيع التجميعى
بدون حيازة	1.5	2.95	1.32	0.14	0.21	6.12	6.12
< 1.0	19.95	2.15	0.46	0.03	0.07	22.67	28.8
1-5	32.93	11.11	2.02	0.09	0.12	46.26	75.06
5-10	5.97	6.19	2.74	0.14	0.31	15.35	90.41
من 10 إلى 50	1.07	2.13	2.91	0.25	1.02	7.38	97.79
من 50 إلى 100	0.02	0.06	0.31	0.11	0.3	0.8	98.59
> 100	0.01	0.02	0.16	0.07	1.15	1.41	100
الاجمالي	61.44	24.61	9.93	0.83	3.18	100	
التوزيع التجميعى	61.44	86.06	95.99	96.82	100		

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة- قطاع الشئون الإقتصادية- نشرة احصائيات الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية (2007).

جدول ملحق رقم (7): توزيع تعداد الأبقار وفقاً للأقليم والسلالة (ألف رأس)

الإقليم /السلالة	محلى	أجنبى	خليط	اجمالى
الدلتا	1017	93	1110	2220
مصر الوسطى	971	13	224	1208
مصر العليا	648	21	275	9444
الأراضى الجديدة	105	31	100	237
إجمالى	2741	158	1710	4610

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة– قطاع الشئون الإقتصادية– نشرة احصائيات الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية (2007).

جدول ملحق رقم (8): توزيع قطعان بدارى دجاج التسمين وفقاً للأقليم ونظام الإنتاج (الإنتاج بالمليون طائر)

الإقلـــيم	القطاع التجارى		القطاع الريفى		الاجمالى	
	عدد العنابر	الانتاج	عدد العنابر	الانتاج	عدد العنابر	الانتاج
الدلتا	16286	265.6	3433	49.3	19719	314.9
مصر الوسطى	2625	53.1	292	4.3	2917	57.4
مصر العليا	949	12.3	130	0.7	1079	13
خارج الوادي	1200	31.3	41	0.8	1241	32.1
الاجمالي	21060	362.3	3896	55.1	24956	417.4

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة– قطاع الشئون الإقتصادية– نشرة احصائيات الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية (2007).

ملحق رقم (2)
(برامج ومشروعات العمل التنموية)

1. البرنامج الرئيسى لترشيد ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية الزراعية

فى ظل مشكلة ندرة الموارد المائية التى تزداد حدتها عاماً بعد آخر، يستهدف هذا البرنامج الرئيسى العمل – من خلال مجموعة من البرامج الفرعية– على تحقيق أقصى قدر ممكن من ترشيد استخدام الموارد المائية فى الزراعة ، والحد من الفقد الكمى والنوعى فى هذه الموارد. ورفع مستوى كفاءة الاستخدام الحقلى لمياه الري. لتوفير أكبر قدر ممكن من هذه الموارد لإنجاز الأهداف والبرامج الخاصة بالتوسع فى زراعة أراضي جديدة من جهة ، والارتفاع بمستوى الإنتاجية لوحدة المياه المستخدمة من جهة ثانية. وذلك فى إطار أكثر فاعلية وكفاءة وواقعية من السياسات والتشريعات والضوابط ذات العلاقة. وتتمثل البرامج الفرعية ضمن هذا البرنامج مايلى:

1/1 البرنامج الفرعى للتوسع فى استخدام النظم المتطورة للري الحقلى

أ. الأهداف الأساسية

- **الارتفاع بمستوى كفاءة نظم الري الحقلى من مستوياتها الراهنة (حوالى 50%) إلى مستويات أفضل (80% عام 2030) .**
- **توفير أكبر قدر ممكن من الموارد المائية للاستخدام فى إستصلاح وإستزراع مساحات جديدة، ومن المتوقع توفير كميات من المياه تكفى لاضافة مساحات من الأرض الزراعية الجديدة تقدر بنحو 3.1 مليون فدان حتى عام 2030.**
- **رفع مستوى إنتاجية مختلف المنتجات الزراعية لوحدة المياه.**
- **المساهمة فى معالجة مشكلات تدهور خصائص التربة وخصوبتها .**

ب. المكونات الرئيسية

- **تنفيذ برامج وحملات توعية وإعلام على المستوى القومى عامة ، والريفى على وجه الخصوص، بأهمية التطوير لنظم الري الحقلى وعناصر الدعم والتشجيع التى تقدمها الحكومة لهذا الغرض.**
- **تصميم وتنفيذ برامج وحملات إرشادية متخصصة فى مجال التنفيذ الميدانى للتطوير المنشود .**
- **تقديم الدعم والتسهيلات الإئتمانية التى تحفز وتجذب المزارعين لتبنى النظم المتطورة للرى وتمكنهم من الحصول على أجهزتها ومستلزماتها .**
- **تقوية الدور الإشرافى والرقابى على عناصر الجودة والمواصفات للأجهزة والمستلزمات الخاصة بنظم الري الضغطى والسطحى المتطور، وأيضاً على نظم تسويقها واستيرادها ، مع تشجيع الإستثمار فى مجال التصنيع المحلى لها.**
- **تعزيز الدور البحثى فى مجال تخطيط وتصميم نظم الري الحديثة والمتطورة والمناسبة والتى يوصى بها لكل محصول فى كل منطقة أو إقليم بيئى .**

- تعزيز الدور التشريعى والرقابى للإلتزام بتطبيق نظم الري الضغطى (الرش والموضعى) فى الأراضي الجديدة والصحراوية .

2/1 البرنامج الفرعى للزراعات المحمية

تعتبر الزراعة المحمية من أهم الوسائل الحديثة للإنتاجية التى تتميز بكثافة العمالة وكثافة رأس المال المطلوب كمدخلات . كما تتميز بالعائد النقدى المرتفع وأعلى معدل كفاءة استخدام المياه وبالتالى فهى المناسبة للإستخدام فى إنتاج محاصيل الخضر والزينة وبعض محاصيل الفاكهة.

أ. الأهداف الأساسية

- زيادة كفاءة استخدام وحدتى الأرض والمياه عن طريق تعظيم الطاقة الإنتاجية للمحاصيل تحت الزراعة المحمية.
- زراعة محاصيل غير التقليدية فى غير الموسم لرفع قيمة العائد من وحدتى المساحة والمياه.
- تشجيع تطوير الصناعات الوطنية التى تخدم الزراعات المحمية.
- إقامة نظام حديث للإرشاد الزراعى البستانى للزراعات المحمية مبنى على إستخدام بيانات الأرصاد الجوية فى تحديد المقننات المائية والسمادية لمختلف المحاصيل تحت الزراعات المحمية .

ب. المكونات الرئيسية

- تنفيذ برامج وحملات توعيه إرشادية على مستوى الأقاليم الجغرافية للمناطق ذات الأولوية للزراعات المحمية.
- توعية المزارعين بالنظم الحديثة للزراعات المحمية وخصوصاً نظم الزراعة بدون تربة كبديل للزراعة الأرضية يوفر نفقات المدخلات الزراعية ويقلل من إستخدام المبيدات إلى الحد الأدنى .
- تعزيز الدور البحثى فى مجالات الزراعة المحمية والزراعة بدون تربة وتوفير المعلومات بالوسائل التقليدية والوسائل غير التقليدية باستخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم الحاسب الآلى الخبير.
- إعادة الاهتمام بالبرامج المكثفة لتنمية القدرات البشرية للعاملين فى مجال الزراعة المحمية .

3/1 البرنامج الفرعى لرفع كفاءة استغلال الموارد المائية فى الزراعات المطرية

أ. الأهداف الأساسية

- تحسين الأوضاع الزراعية والمعيشية فى مناطق الزراعات المطرية .
- زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية المطرية والحد من الفاقد غير المستغل منها .

ب. المكونات الرئيسية

- الاهتمام والتوسع بمشروعات حصاد مياه الأمطار باستخدام الأساليب المتطورة .
- دعم وتعزيز نظم الري التكميلى والاستفادة من الخبرات ونتائج الدراسات المحلية والدولية فى هذا المجال.
- تطوير المرافق والبنيات الأساسية فى مناطق الزراعات المطرية وتوفيرها فى المناطق المحرومة منها.
- وضع خريطة للأحواض المائية لرفع كفاءة الاستفادة منها فى الري التكميلى .

- **دمج سكان مناطق الزراعات المطرية فى برامج التطوير من خلال الدراسات الاجتماعية والبرامج الإرشادية والثقافية، ومجالات تنمية وتنويع الأنشطة المتكاملة للتطوير مثل الرعى والصناعات الحرفية والبيئية وإدخال أنواع جديدة من الزراعات والأشجار المستديمة المناسبة للبيئة.**

4/1 البرنامج الفرعى لترشيد ورفع كفاءة استغلال الموارد المائية الجوفية

أ. الأهداف الأساسية

- **تعظيم كفاءة إستغلال الموارد المائية الجوفية فى الاستخدامات الاقتصادية عامة والزراعية منها خاصة ، وحمايتها من الإستنزاف العشوائى غير المخطط .**
- **رفع كفاءة استثمار الموارد المائية الجوفية فى تعزيز التنمية الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي .**
- **زيادة درجة الاستقرار والاستدامة فى المناطق والمشروعات القائمة على مصادر الري الجوفى .**

ب. المكونات الرئيسية

- **دعم وتحديث الدراسات التفصيلية الخاصة بالموارد المائية الجوفية ، فى إطار وضع خريطة وطنية لها ضمن مخطط وطنى استراتيجى للإستثمار الأمثل والمستدام لهذه الموارد .**
- **تطبيق الأساليب الحديثة للرصد والمتابعة والتقويم للمخزونات المائية الجوفية من جهة ، وللمشروعات والمجالات القائمة على كل منها من جهة ثانية .**
- **إيجاد كيان مؤسسي موحد على المستوى الوطنى للإدارة والإشراف والمراقبة على استخدامات الموارد المائية الجوفية ، وتعديل التشريعات والضوابط ذات العلاقة لتكون أكثر واقعية وملاءمة ، وتوفير آليات حازمة لإنفاذ هذه التشريعات وتلك الضوابط .**

5/1 البرنامج الفرعى لتنمية المصادر المائية غير التقليدية

أ. الأهداف الأساسية

- **تنمية وزيادة مصادر مائية بديلة يمكن استثمارها فى بعض المجالات الزراعية الملائمة .**
- **المساهمة فى التخلص الآمن بيئياً من مياه الصرف للتجمعات العمرانية والسكنية .**

ب. المكونات الرئيسية

- **التوسع فى المشروعات المتطورة لمعالجة مياه الصرف وفق التقانات الحديثة .**
- **تطبيق إدارة زراعية وبيئية فاعلة ومتطورة لاستخدامات مصادر المياه غير التقليدية ، سواء منها مياه الصرف الصحى أو مياه الصرف الزراعى .**
- **دعم وتعزيز البرامج البحثية والتطبيق التجريبى فى مجال استنباط وانتخاب أصناف نباتية يمكن زراعتها على المياه المالحة والمنخفضة الجودة.**
- **المشاركة فى مجالات البحوث الجارية إقليمياً وعالمياً لرفع كفاءة اقتصاديات تحلية المياه.**

6/1 البرنامج الفرعى لتطوير شبكة قومية للأرصاد الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- **إقامة شبكة قومية حديثة ومتكاملة (تغطى كافة الأقاليم والمناطق) متخصصة فى مجال رصد وقياس مختلف العوامل والمتغيرات المناخية والبيئية الزراعية. تستخدم التقانات والأساليب الأكثر حداثة فى مجالات الرصد والقياس والمعلومات والاتصالات ، وتخدم كافة أغراض التنمية الزراعية والبحث والإرشاد الزراعي، والرصد والإنذار المبكر، والتنبؤ بالمخاطر وحسن إدارتها ومواجهته. وتقدم خدماتها المجانية للأغراض المجتمعية العامة وبتكلفة مناسبة للقطاع الخاص والاستثمارى.**

ب. المكونات الرئيسية

- **توفير الإعتمادات الكافية لإقامة الشبكة القومية للأرصاد الزراعية على غرار أحدث النظم العالمية ، وعلى أساس من الدراسات والتصاميم التفصيلية .**
- **التأهيل والتدريب الفنى – الخارجى والداخلى – للكوادر البشرية اللازمة .**
- **توفير الاعتمادات اللازمة للتشغيل المستدام والكفؤ سواء من الموارد العامة أو الذاتية ، وأيضاً لأغراض الإحلال والتجديد والصيانة والتطوير التقنى المستمر .**

2. البرنامج الرئيسى لصيانة ورفع كفاءة الموارد الأرضية الزراعية

حصر وصيانة الأصول الموردية تمثل أهم عناصر الإدارة الرشيدة لهذه الأصول ، للحفاظ على نمو واستدامة قدرتها وكفاءتها الإنتاجية . وفى مصر تمثل الأراضي الزراعية أحد أهم الموارد الإنتاجية القومية غير المتجددة والتى تتزايد ندرتها عاماً بعد آخر. ومن ثم فإن من الأهمية البالغة والحيوية – فى إطار الرؤية الاستراتيجية للتنمية الزراعية – العمل على حصر وصيانة هذا المورد والحفاظ عليه من الآثار السلبية لمختلف عوامل ومسببات التدهور وانخفاض الجدارة الإنتاجية ، بل والعمل على تحسين وزيادة هذه الجدارة، بما فى ذلك التطوير والتوسع فى إتباع الممارسات الزراعية المتطورة وبخاصة الميكنة الزراعية ، لا سيما فى إطار ما تعرضت له– ولا تزال– مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية للآثار التراكمية السلبية لهذه العوامل . وفى هذا الصدد تأتى أهمية كل من البرامج الفرعية التالية :

1/2 البرنامج الفرعى لتطوير وتحديث خرائط تقييم الأراضي الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- **الحفاظ على الجدارة الإنتاجية للموارد الأرضية الزراعية وحمايتها من التدهور.**
- **توفير إطار مرجعى ونظام معلوماتى مناسب لرصد ومتابعة الأوضاع المتعلقة بالتصنيفات والأقسام والخصائص الطبيعية والإنتاجية للأصول الموردية الأرضية . ورصد ومتابعة ما يطرأ على ذلك من تغيرات .**
- **الاستفادة بالنظام المعلوماتى لخرائط تصنيف الأراضي فى تحليل الظواهر السلبية والوقوف على العوامل والمشكلات التى تتطلب المواجهة والعلاج .**

ب. المكونات الرئيسية

- **دعم وتطوير الجهود الخاصة بعمل خرائط قومية لتصنيف الأراضي واستمرار تحديثها ، بما فى ذلك خرائط التصنيف الطبيعى وخرائط التصنيف وفق الجدارة الإنتاجية .**
- **التدريب الفنى للكوادر البشرية المتخصصة .**
- **تطبيق الأساليب والتقانات الحديثة عالمياً فى عمل خرائط تصنيف التربة وتحديثها وإستخدام بيانات الإستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.**

2/2 البرنامج الفرعى لدعم مشروعات صيانة وتحسين الأراضي الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- **مواجهة مشكلات تدهور وانخفاض الكفاءة الإنتاجية للموارد الأرضية الزراعية ، ومن ثم استعادة ورفع كفاءتها فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية والأمن الغذائى .**
- **إجراء أعمال صيانة الأراضي باعتبارها عمل روتينى مستمر باعتبار الأراضي الزراعية أصولاً رأسمالية طبيعية تتوقف كفاءتها الإنتاجية على ما يجرى لها من أعمال الصيانة المتواصلة .**
- **مراقبة جودة الأراضي الزراعية وتطبيق التقانات الحديثة.**

ب. المكونات الرئيسية

- **دعم وتطوير البرامج الإرشادية الخاصة بنظم الإدارة المزرعية المتكاملة ، بما فى ذلك التراكيب المحصولية المناسبة ، و أساليب صيانة وتحسين الأراضى والاستغلال المستدام لها.**
- **دعم وتقوية إمكانيات ودور الأجهزة و الإدارات المعنية بمشروعات صيانة و تحسين الأراضي الزراعية ، وتعزيز آليات التنسيق والتكامل فيما بينها .**
- **التوسع فى تطبيق نظم الري المتطورة ، وتحسين مرافق وشبكات الصرف.**
- **توفير ودعم الخدمات الفنية فى مجال التحليلات المعملية للتربة .**
- **تدريب ورفع كفاءة الكوادر الفنية العاملة فى مجال صيانة وتحسين الأراضي .**

3/2 البرنامج الفرعى لحماية الأراضي الزراعية من التصحر

أ. الأهداف الأساسية

- **الحفاظ على الموارد الزراعية الأرضية، والمراعى، والتنوع الحيوى من كافة أسباب وأشكال التآكل والتدهور الكمى والنوعى.**

ب. المكونات الرئيسية

- **استخدام الأساليب والتقانات الحديثة للرصد والمراقبة بنظم الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.**
- **التوسع فى استزراع الغابات والأحزمة الخضراء .**

- استخدمات تقانات متطورة لتثبيت الكثبان الرملية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى هذا المجال .
- دعم الجهود الارشادية البيئية المتخصصة فى المناطق المعرضة للتصحر وفى مناطق المراعى والزراعات الصحراوية.

4/2 البرنامج الفرعى لاستخدام الكائنات الدقيقة لتحسين جودة وخصوبة التربة

أ. الأهداف الأساسية

- تعظيم الإستفادة من كائنات التربة الدقيقة فى زيادة خصوبة التربة والإنتاج النباتى وزيادة اللقاحات البكتيرية التى تحتوى على الكائنات المثبتة للنيتروجين، والكائنات المذيبة للفوسفات والفلسبار، والكائنات المقاومة للأمراض. بالاضافة إلى عزل الكائنات التى تساعد فى تحليل المتبقيات السليلوزية الى سيلاج أو كمبوست.

ب. المكونات الرئيسية

- إستخدام الأساليب الحديثة لعزل وتعريف الكائنات المثبتة للنيتروجين (الريزوبيا، الأوزوسبيرلا ، الفرانكيا، الميكروهيزا ، الطحالب الخضراء المزرقة).
- تطوير إنتاج اللقاحات المحتوية على هذه الكائنات عن طريق العزل واختيار الحامل المناسب الذي يساعد على نمو وفعالية الكائنات الدقيقة.
- القيام بالتحاليل المعملية والحقلية باستخدام اللقاحات وعوائلها (البقوليات، القمح، الأرز، الذرة ، الخضر والفاكهة).
- استخدام اللقاحات لتحسين تحلل المخلفات النباتية لانتاج السيلاج والكمبوست.
- استخدام الكائنات الدقيقة لانتاج البروتين وحيد الخلية والأحماض الامينية والكحول من المتبقيات النباتية.

5/2 البرنامج الفرعى لتطوير استخدامات الميكنة الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- دعم وتعزيز التطوير التقنى والمساهمة فى رفع مستويات الإنتاجية للمنتجات الزراعية .
- تعظيم الآثار والعوائد الإيجابية لتطوير نظم الري الحقلى من خلال تطوير وتوسيع نطاق استخدام الميكنة فى أغراض نظم الري المطوره.
- سرعة إنجاز العمليات الزراعية وبما يساهم فى تحسين معدل التكثيف الزراعى.
- فتح مجالات واسعة لأنشطة وفرص عمل للقطاع الخاص والأفراد وفى المناطق الريفية سواء فى مجالات تقديم خدمات الميكنة ، أو تشغيلها ، أو صيانتها .
- توفير فرص واسعة للاستثمار فى مشروعات متطورة لتصنيع الآلات والمعدات الزراعية .
- دعم وتعزيز توجهات تنمية استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى الزراعة .

ب. المكونات الرئيسية

- تطوير مراكز وخدمات التدريب والإرشاد لتوفير العمالة الفنية اللازمة .

- **تطوير مناهج التعليم الزراعى لبرامج الهندسة الزراعية لمواكبة الزيادة فى الطب فى سوق العمل على مجالات وتخصصات الميكنة الزراعية.**
- **توفير خطوط إئتمانية مناسبة ومشجعة للمزارعين والريفيين وبخاصة التنظيمات الزراعية والريفية لاقتناء الآلات والمعدات الزراعية سواء للاستخدام الذاتى أو التجارى .**
- **توفير عناصر جذب وتشجيع على الاستثمار فى مجال تصنيع وتطوير الآلات والمعدات الزراعية.**
- **تطوير النظم والتشريعات المتعلقة بإنتاج واستيراد الآلات الزراعية ومواصفتها الفنية.**

3. البرنامج الرئيسى لتنمية المحاصيل الحقلية

يمثل برنامج تطوير الانتاج والانتاجية من المحاصيل الحقلية أهمية خاصة وأولوية متقدمة، نظراً لما تمثله هذه المجموعة المحصولية من أهمية نسبية كبيرة من المنظور الإنتاجى ، وأيضاً من المنظور الاستهلاكى والأمن الغذائى، وكذلك من منظور توفير الاحتياجات العلفية ، والخامات التصنيعية ، وزيادة القدرات التصديرية من السلع والمنتجات الزراعية . ويتضمن هذا البرنامج الرئيسى عشرة برامج فرعية قطاعية .

1/3 البرنامج الفرعى لتنمية محصول القمح

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة مستويات الانتاجية والإنتاج من القمح للارتفاع بالقدرات الذاتية على تحقيق الأمن الغذائى من القمح فى ضوء الزيادات السكانية المتواصلة.**
- **الوصول بالمساحة المنزرعة من القمح إلى 4.2 مليون فدان فى عام 2030 والانتاجية الى 3.6 طن للفدان، لتحقيق انتاج محلى يقدر بنحو 15.1 مليون طن، يحقق نسبة اكتفاء ذاتى تبلغ نحو 81% فى نهاية هذه الفترة.**

ب. المكونات الرئيسية

- **استخدام التقانات الحيوية وبخاصة فى برامج التربية للاصناف عالية الإنتاجية، والتوسع فى زراعة هذه الأصناف.**
- **التوسع فى ادخال زراعة القمح فى الأراضي الجديدة .**
- **استنباط أصناف اعلى فى الانتاجية واكثر تحملا لظروف الجفاف والحرارة العالية ومقاومة الأمراض خاصة أمراض الصدأ.**
- **اكثار وتوفير التقاوي المعتمدة.**
- **تطبيق المعاملات الزراعية المثلى وتطوير نظم الإدارة المزرعية للقمح.**

2/3 البرنامج الفرعى لتنمية محصول الأرز

أ. الأهداف الأساسية

- **خفض المساحة المنزرعة بالأرز من حوالى 1.7 مليون فدان إلى حوالى 1.35 مليون فدان حتى عام 2030.**
- **الاعتماد على زيادة الانتاجية لتصل إلى 5.2 طن للفدان فى عام 2030 بدلا من 4.11 طن للفدان خلال الفترة الحالية. وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتى وتوفير قدر مناسب للتصدير، ويقدر حجم الانتاج المستهدف عام 2030 بنحو 7.0 مليون طن من الأرز الشعير وهو ما يحقق الإكتفاء الذاتى الكامل.**

ب. المكونات الرئيسية

- **تعميم زراعة الأصناف المبكرة النضج عالية الانتاجية والأقل إستهلاكا للمياه ، وتوفير كميات التقاوي اللازمة لذلك.**
- **تطبيق أساليب وآليات فاعلة للإلتزام بزراعة المحصول فى المناطق المصرح بها ووفق المساحات المستهدف زراعتها.**

3/3 البرنامج الفرعى لتنمية محصول الذرة

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة مستويات الانتاجية والإنتاج من الذرة الصفراء لأعلاف الدواجن لخفض نسبة الاعتماد على الاستيراد لأعلاف الدواجن.**
- **زيادة مستويات الانتاجية والإنتاج من الذرة البيضاء للمساهمة فى توفير دقيق الخبز.**
- **التوسع فى المساحات المزروعة لتصل الى 3.7 مليون فدان والارتفاع بمستوى الانتاجية للفدان ليصل الى 5 طن ومن ثم تحقيق قدر من الانتاج يبلغ نحو 18.5 مليون طن فى عام 2030.**

ب. المكونات الرئيسية

- **الإستمرار فى برامج التربية لإنتاج الهجن عالية الإنتاجية والأكثر تحملا للظروف البيئية غير المناسبة.**
- **التوسع فى زراعة الأصناف المحسنة عالية الإنتاجية وتوفير التقاوى اللازمة لذلك.**
- **تخصيص مساحات مناسبة من الأراضي المستصلحة الجديدة للتوسع فى زراعة هذا المحصول.**
- **تطوير أساليب الزراعة ونظم الإدارة المزرعية الخاصة بالمحصول.**

4/3 البرنامج الفرعى لتنمية حاصلات الحبوب الأخرى

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة مستويات الانتاجية والإنتاج من حاصلات الحبوب الأخرى، خاصة الذرة الرفيعة والشعير، وذلك عن طريق التوسع فى المساحات المزروعة (من حوالى 773 ألف فدان حالياً إلى 1.008 مليون فدان عام 2030.**

ب-. المكونات الرئيسية

- **الإستمرار فى برامج التربية لمحاصيل الشعير والذرة الرفيعة لإنتاج أصناف عالية الإنتاجية وأكثر تحملا لظروف الحرارة العالية والجفاف.**
- **توفير البذور المحسنة عالية الإنتاجية والمقاومة للأمراض.**
- **التوسع فى زراعة هذه الحاصلات فى أراضى الإستصلاح الحديثة .**
- **التوسع فى زراعة الشعير فى المناطق ذات المعدلات المطرية المناسبة مع إستخدام أساليب الري التكميلى.**

5/3 البرنامج الفرعى لتنمية محصول القطن

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة إنتاج القطن عن طريق زيادة كل من المساحة والإنتاجية، لتوفير متطلبات الصناعة المحلية ومتطلبات التصدير ، مع التركيز على الأصناف الأكثر ملاءمة لهذه الأغراض، ومن المستهدف الارتفاع بمستوى الانتاجية ليصل الى نحو 1.8 طن للفدان.**
- **زيادة حجم الإنتاج من زيت بذرة القطن للمساهمة فى تحسين نسبة الإكتفاء من الزيوت النباتية .**
- **المكونات الرئيسية**
- **التوسع فى استخدام تطبيقات التكنولوجيا الحيوية لتقصير الفترة اللازمة لإنتاج وإكثار التقاوى.**
- **إستيراد جيرمبلازم أجنبى لمساندة تربية الأصناف ذات الإنتاجية العالية وفترة النمو الأقصر وذات درجة عالية من التحمل لمختلف أشكال الإجهاد.**
- **إنشاء خريطة كروموزمية للأقطان المصرية.**
- **التوسع فى استخدامات الهندسة الوراثية لإنتاج الأصناف المقاومة للأفات.**
- **التركيز على التوسع فى انتاج أصناف الأقطان طويلة الوسط عالية الإنتاجية.**
- **تبنى خريطة صنفية مرنة طويلة المدى تلبى طلبات جميع الأطراف التى تتعامل فى الإقتصاد القطنى.**
- **تعميم استخدام المعاملات الزراعية المثلى ونظم الإدارة المزرعية المتطورة .**

6/3 البرنامج الفرعى لتنمية المحاصيل السكرية

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة الطاقات الإنتاجية من السكر من حوالى 1.4 مليون طن حالياً لتصل الى 3.5 مليون طن عام 2030 وذلك بالاعتماد على رفع مستويات الانتاجية لمحصول القصب من حوالى 49 طن للفدان حالياً الى حوالى 65.4 طن عام 2030، وكذا التوسع فى زراعة بنجر السكر ليزداد الانتاج من نحو 189 ألف طن الى نحو 800 ألف طن، وتحسين الانتاجية لتصل الى 35 طن للفدان عام 2030 بدلاً من 22 طن للفدان حالياً.**
- **الإرتفاع بالقدرات الذاتية على تحقيق الأمن الغذائى من السكر.**
- **زيادة الإنتاج من المنتجات الثانوية للمحاصيل السكرية التى تدخل فى عدد من الصناعات.**
- **زيادة عوائد المزارعيين برفع مستويات الإنتاجية ورفع درجة التكثيف من خلال الزراعات المحملة على القصب.**
- **زيادة العائد من وحدتى الأرض والمياه من المحاصيل السكرية .**

ب. المكونات الرئيسية

- **الاهتمام ببرامج التربية للاصناف المحلية من القصب باستخدام الأساليب الحديثة و التقانات الحيوية.**
- **العمل على نشر استخدام المعاملات الزراعية المثلى والمكافحة المتكاملة فى محصولى القصب والبنجر .**
- **وضع وتطوير خريطة صنفية لأصناف القصب المبكرة والمتوسطة والمتأخرة النضج فى مختلف مناطق الإنتاج .**
- **استخدام التقاوي وحيدة الجنين وأساليب الزراعة الآلية فى محصول البنجر.**
- **التوعية والإرشاد لنشر الزراعات المحملة على القصب وفق الأساليب الموصى بها .**

7/3 البرناج الفرعى لتنمية محاصيل الأعلاف:

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة مستويات الإنتاجية والإنتاج من محاصيل الأعلاف لدعم تنمية الإنتاج الحيوانى، ويدخل فى هذا الاطار زيادة مساحات البرسيم المستديم والتحريش والبرسيم الحجازي من حوالى 2.19 مليون فدان حالياً الى حوالى 3.05 ميون فدان عام 2030، ويقترن ذلك بالارتقاء بمستويات الانتاجية للفدان لتصل الى 50 طن للبرسيم المستديم ونحو 15 طن للبرسيم التحريش ونحو 50 طن للبرسيم الحجازي.**
- **ادخال زراعة البرسيم الفحل فى الدورة الزراعية بمساحة تقدر بنحو 600 ألف طن عام 2030.**
- **تعظيم الاستفادة من المنتجات الثانوية لبعض المحاصيل فى إنتاج الأعلاف للمساهمة فى توفير جانب من الاحتياجات العلفية .**
- **تعظيم الاستفادة من المتاح من الأراضى الرعوية فى بعض المناطق .**

ب. المكونات الرئيسية

- **التحسين الوراثى لتطوير أصناف عالية الإنتاجية من المحاصيل العلفية .**
- **تطوير المعاملات الزراعية الحقلية .**
- **إكثار وتوفير البذور المحسنة.**
- **إدخال أصناف البرسيم الفحل والحبوب العلفية فى الدورات الزراعية .**
- **التوسع فى زراعة البرسيم الحجازى فى الأراضي الجديدة .**
- **استخدام طرق متطورة لزراعة محاصيل علفية فى الأراضي الهامشية (مثل بنجر العلف ، الأمشوط ، حشيشة السودان ، وغيرها).**
- **تنمية المراعى المتاحة وإيجاد أساليب كفؤة لنظم إدارتها والحد من تدهورها .**

8/3 البرنامج الفرعى لتنمية المحاصيل البقولية

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة الإنتاج من المحاصيل البقولية من خلال زيادة المساحات المزروعة وتحسين مستويات الانتاجية بما يحقق الارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتى منها باعتبارها من أكثر النسب انخفاضاً بعد مجموعة المحاصيل الزيتية.**
- **الارتفاع بمساحة الفول البلدي من حوالى 202 ألف فدان حالياً الى نحو 400 ألف فدان عام 2030 وكذلك تحسين الانتاجية لتصل الى 1.8 بدلا من 1.42 طن للفدان حالياً ليصل الإنتاج المستهدف الى 720 ألف طن فى عام 2030.**
- **رفع معدلات الإنتاجية لتحسين عوائد المزارعين من هذه المحاصيل وزيادة إقبالهم على التوسع فى زراعتها.**

ب. المكونات الرئيسية

- **تربية وإكثار ونشر إستخدام الأصناف المتطورة عالية الإنتاج ، مبكرة النضج ، المقاومة للأمراض والآفات.**
- **تطوير أساليب الإدارة المزرعية ، والعمليات والمعاملات الزراعية .**
- **التركيز على تطوير نظم الرى للمحاصيل البقولية.**
- **التحسين الوراثى وبخاصة لحاصلات الفول والعدس ذات الامكانيات الكبيرة فى هذا المجال ، بهدف رفع مستوى الإنتاجية ومستوى الجودة للمنتجات .**

9/3 البرنامج الفرعى لتنمية محاصيل البذور الزيتية

أ. الأهداف الأساسية

- **مضاعفة المساحة من حاصلات البذور الزيتية لتصل الى حوالى 525 ألف فدان عام 2030 مع العمل على تحسين الانتاجية، وذلك للمساهمة فى زيادة الإنتاج المحلى من الزيوت النباتية لتحسين النسبة المنخفضة للإكتفاء الذاتى منها.**
- **العمل على إدخال محاصيل زيتية جديدة ، والتوسع فى زراعتها فى الأراضي الجديدة للمساهمة فى زيادة الإنتاج المحلى من الزيوت النباتية ، والحد من أعباء الاستيراد.**

ب. المكونات الرئيسية

- **تحسين مستويات الإنتاجية من خلال تطوير ونشر زراعة أصناف جديدة عالية الإنتاجية والجودة ، والمقاومة للأمراض والآفات.**
- **التوسع فى زراعة الأصناف التى تتحمل الملوحة والجفاف والظروف البيئية فى الأراضي الجديدة .**
- **إدخال محاصيل زيتية جديدة – مثل الكانولا– والتوسع فى زراعتها فى الأراضي حديثة الاستصلاح .**
- **تطبيق معاملات زراعية متطورة وأساليب إدارة مزرعية أكثر كفاءة تساهم فى رفع معدلات الإنتاجية لكل من وحدة الأرض والمياه.**

10/3 البرنامج الفرعى لتنمية محصول البصل

أ. الأهداف الأساسية

- **تطوير الإنتاج من المحصول كمياً ونوعياً لتوفير متطلبات الأسواق المحلية من الأصناف المطلوبة .**
- **استعادة الأوضاع التصديرية للبصل المصرى والارتقاء بها ، فى إطار الاهتمام بالجودة والمواصفات للأصناف الأكثر ملاءمة لمتطلبات الأسواق الخارجية .**

ب. المكونات الرئيسية

- **التحسين الوراثى ونشر استخدام الأصناف الجديدة عالية الإنتاجية وذات الجودة العالية والأكثر طلباً فى الأسواق الخارجية والمحلية .**
- **إهتمام برامج التربية بالعناصر الخاصة بالشكل والحجم واللون للأبصال، وكذلك الصفات الخاصة بمقاومة الأمراض وبخاصة العفن الأبيض .**
- **تحسين وتطوير طرق إنتاج البذور المحسنة ، وتوفيرها بالكميات المناسبة .**
- **تطوير العمليات والمعاملات المزرعية وبخاصة طرق الشتل.**

11/3 البرنامج الفرعى للمكافحة المتكاملة للآفات والأمراض النباتية

أ. الأهداف الأساسية

- **ترشيد إستخدام المبيدات الكيماوية إلى أقل ما يمكن فى مكافحة الآفات الزراعية الحقلية والبستانية.**

- **الحصول على منتج زراعى خالى من المبيدات وصحى وآمن على الإنسان وكذلك بيئة خالية من التلوث.**
- **زيادة القدرة التصديرية للمحاصيل الحقلية والبستانية المختلفة وزيادة العائد الإقتصادي .**
- **تخفيض تكلفة الإنتاج للمحاصيل المختلفة من خلال إتباع أساليب المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية، وبالتالى زيادة درجة تنافسيتها فى السوق العالمية .**

ب. المكونات الرئيسية

- **إنشاء قاعدة بيانات متكاملة خاصة بالآفات الزراعية الإقتصادية فى مصر. وجميع عناصر المكافحة الحيوية المسجلة، وإستخدام هذه البيانات فى وضع برامج التنبؤ بالإصابة بالآفات وتحديد الوقت المناسب للعلاج وطرق مكافحة هذه الآفات .**
- **إستخدام برامج المكافحة الحيوية المختلفة سواء كانت بإستخدام التربية الموسعة للطفيليات والمفترسات الحشرية والحيوانية أو إستخدام المكافحة الميكروبية سواء فطريات ممرضه أو بكتريا أو فيروس .**
- **تدعيم المكافحة بإستخدام التكنولوجيا الحيوية بإستخدام أصناف النباتات المقاومة للآفات الحشرية أو المرضية .**
- **وضع إستراتيجية للزراعة العضوية فى مصر مدعمة بأحدث أساليب التكنولوجيا الحيوية والمخصبات الطبيعية وبرامج المكافحة الحيوية للآفات والمراقبة الجيدة للمزارع الحقلية والبستانية .**
- **إجراء الدراسات العملية والميدانية لرصد التأثيرات الجانبية للمبيدات والعمل على إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمبيدات كذلك الصفات الطبيعية والكيمائية لمستحضرات المبيدات المستخدمة، وكذلك إستخدام أحدث الأجهزة لتحليل المبيدات والعمل على تطوير المعامل للحصول على الإعتماد الدولى .**
- **استخدام التكنولوجيا المتقدمة فى قياس متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة فى الأغذية.**
- **وضع برنامج قومى لمكافحة الحشائش والعمل على تقليل إستخدام المبيدات الكيماوية .**

4. البرنامج الرئيسى لتنمية الحاصلات البستانية

تشتمل الحاصلات البستانية على مجموعات متنوعة من المنتجات التى ينظر إليها باعتبارها منتجات زراعية عالية القيمة ، وذات الأهمية الحيوية من منظور الاستهلاك الغذائى ، ومن منظور تنمية الصادارت، وأيضاً من منظور خلق القيمة المضافة عبر الحلقات التسويقية والتصنيعية . وتوفر الأقاليم البيئية الزراعية المتنوعة فى مصر العديد من عناصر التميز والقدرة التنافسية فى إنتاج الحاصلات البستانية ، كما تنطوى هذه الحاصلات – من المنظور التقنى على إمكانيات كبيرة لتطوير مستويات الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات . وكلا الأمرين يعززان من الأهمية الاستراتيجية لتطوير وتنمية الحاصلات البستانية كمياً ونوعياً لتحقيق زيادات كبيرة فى الإنتاج للأسواق المحلية ولتعزيز القدرات التصنيعية، ولتنمية الصادرات منها إلى الأسواق الخارجية. ويساهم فى هذا الشأن مجموعة البرامج الفرعية التالية:

1/4 البرنامج الفرعى لتنمية حاصلات الخضر الرئيسية

أ. الأهداف الأساسية

- **الإرتقاء بالإنتاجية كأحد أهم المحاور التى يمكن من خلالها تحقيق الاستغلال الأمثل لوحدة المياه.**
- **التطوير الكمى والنوعى للإنتاج من الخضر للمحافظة على مستويات الإكتفاء الذاتى منها وتوفير مقادير متزايدة لتنمية صادراتها.**
- **تعزيز ربط الإنتاج بالأسواق الداخلية والخارجية وفق متطلبات كل منها كمياً ونوعياً .**

ب. المكونات الرئيسية

- **دراسة الفجوه بين الانتاجية المحققة والانتاجية العالمية وتحديد أفضل السبل للوصول الى معدل الانتاج العالمى من خلال التوسع الرأسى .**
- **تطوير برامج محلية لإنتاج تقاوى محاصيل الخضر عالية الجودة و عالية الانتاج وذات المواصفات المطلوبة فى الأسواق الخارجية والمحلية (الهجن).**
- **زيادة المساحة المنزرعة من البطاطس فى الأراضى الجديدة وكذلك زيادة الانتاجية عن طريق استخدام أصناف عالية الانتاج وتطوير طرق الزراعة**
- **زيادة المساحة المنزرعة بالبطاطا لسد الفجوه الغذائية وكذلك زيادة الانتاجية من الاصناف عالية القيمة الغذائية وخاصة فى الأراضى الجديدة .**
- **انتاج هجن من محاصيل الخصر الهامة مثل الطماطم والفلفل والفراولة سواءاً من خلال البرامج التقليدية للتربية أو باستخدام الهندسة الوراثية .**
- **تطوير نظم الانتاج لتقليل نسبة الفاقد والاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد وخاصة فى المحاصيل سريعة التلف**
- **التركيز على زراعة الاصناف المتخصصة من محاصيل الخضر مثل زراعة أصناف طماطم التعليب والحفظ بالقرب من أماكن التصنيع والاهتمام بإنشاء مصانع حفظ وتعليب صغيرة قريبة من مناطق الانتاج**
- **اتاحة التدريب المتخصص للمزارعين لتحسين انتاجية المحاصيل سريعة التلف وتقليل الفاقد منها (مثل الفرولة – والمحاصيل الورقية) .**
- **وضع وتنفيذ برامج إرشادية وتدريبية متخصة فى مجال تطوير معاملات ما قبل الحصاد للحد من الفاقد والتالف فى حاصلات الخضر .**

2/4 البرنامج الفرعى لتنمية حاصلات الفاكهة

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة مستوى الإنتاجية والانتاج من مختلف محاصل الفاكهة وخاصة الرئيسية منها:**
- **(الموالح – العنب – الخوخ – المانجو)**
- **الاستمرار فى جلب الأصناف الجديدة والمبكرة النضج من النكتارين والخوخ وتطوير إنتاجيتهما لما لهما من أهمية تصديرية.**

- **إدخال الأصناف الجديدة من المانجو والتوسع فى زراعتها.**
- **تقليل الفاقد من الحاصلات البستانية ليصل الى 5 – 10 % بدلا من 20- 30 %**

ب. المكونات الرئيسية

- **وضع وتطوير خريطة صنفية لأصناف المانجو المبكرة والمتوسطة والمتأخرة النضج وذلك وفق مدى ملاءمتها للظروف المناخية المناسبة والمقاومة للأمرض فى كل منطقة زراعية .**
- **تطوير المعاملات الزراعية البستانية.**
- **تطوير أساليب وعمليات و معاملات الجمع والتعبئة والشحن للأسواق المحلية وللتصدير .**
- **الارشاد والتدريب لتحسين الانتاج وتقليل الفاقد**
- **تحسين طرق انتاج الشتلات وخاصة برامج انتاج الشتلات المعتمدة الخالية من الامراض.**

3/4 البرنامج الفرعى لتنمية وتطوير أشجار فاكهة المناطق الجافة(الزيتون – النخيل – التين – الرمان)

أ. الأهداف الأساسية

يهدف هذا البرنامج الفرعى بصفة أساسية إلى توجيه المزيد من الإهتمام والجهود لتنمية وتطوير أشجار الفاكهة الصحراوية والتى لم تنل القدر الكافى والمناسب من الإهتمام برغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والتى تتميز بمجموعة من الخصائص الفريدة التى تدعم أهداف تنميتها وتطويرها ، ومن ذلك:

- **الإمكانية الكبيرة للتوسع فى زراعتها فى المناطق الصحراوية وفى الوديان وفى المناطق المستصلحة الجديدة .**
- **كفاءتها العالية فى استخدام المياه .**
- **مساهمتها فى تحسين وزيادة دخول السكان فى مناطق زراعتها .**
- **أهميتها فى تحسين الظروف البيئية والحد من التصحر فى مناطق زراعتها.**
- **أهميتها فى إقامة أنواع متعددة من الصناعات والحرف والمشروعات الصغيرة على منتجاتها الرئيسية ومنتجاتها الثانوية .**
- **أهميتها الغذائية فى مناطق زراعتها وأيضاً على مستوى الاستهلاك المحلى ، إلى جانب إمكانيات مساهمتها فى تنمية الصادرات الزراعية سواء من خلال تصدير منتجاتها الطازجة أو المصنعة.**
- **زيادة المساحة المنزرعة من الزيتون للمساهمة فى زيادة الانتاج المحلى من الزيوت النباتية لتحسين النسبة المنخفضة للإكتفاء الذاتى وذلك بزيادة المساحة من نحو 125 ألف فدان حاليا لتصل الى 300 ألف فدان عام 2030 وكذلك تحسين الانتاجية لتصل الى 8 طن بدلا من 5.03 طن / فدان حالياً.**
- **العمل على ادخال الأصناف الجديدة من نخيل البلح مثل المجدول والبرحى والتوسع فى زراعتها فى الأراضى الجديدة لما لها من أهمية محلية وتصديرية وعائد اقتصادى جيد .**

- **مضاعفة المساحة المنزرعة من محصول الرمان لتصل عام 2030 الى 40 ألف فدان بمتوسط انتاجية 12 طن بدلاً 6000 فدان حالياً بمتوسط 8.37 طن / فدان.**

ب. المكونات الرئيسية

- **تربية وإستنباط وجلب الأصناف والسلالات المحسنة والجديدة ذات الجودة المتميزة والإنتاجية العالية ، والقدرة الأعلى على تحمل ظروف البيئة الجافة والصحراوية. والاستفادة فى هذا الشأن بالتقانات الحديثة مثل زراعة الأنسجة والهندسة الوراثية وغيرها .**
- **إتاحة وتوفير السلالات والأصناف المحسنة والجديدة بالأعداد الكافية سواء للاحلال التدريجى محل الأصناف القديمة غير الجيدة ، أو للتوسع فى الزراعات الجديدة منها على نطاق كبير فى المناطق الصحراوية وحديثة الإستصلاح وتوفير السبل والبرامج الإرشادية الداعمة لنشر زراعتها وتنميتها .**
- **دعم إقامة المشاتل للأصناف والسلالات المحسنة والجديدة ضمن إطار مناسب للإشراف والمراقبة وتقديم الخدمات التمويلية والإرشادية ، وبخاصة فى المناطق المستهدف التوسع فيها .**
- **دعم أسعار الشتلات المحسنة لفئات المزارعين فى المناطق الصحراوية والوديان لتشجيعهم على الإقبال على التوسع فى زراعة هذه الأصناف .**
- **تقديم التسهيلات الإئتمانية والعون الفنى والتدريب والإرشاد فى مجالات تصنيع منتجات الفاكهة من هذه الأنواع (نخيل ، زيتون ، تين ، رمان) لتشجيع الريفيين على إقامة المشروعات الصغيرة فى هذه المجالات.**
- **العمل على ربط منتجى هذه الأنواع من الفاكهة ، أو المصنعات القائمة عليها بقنوات ونظم تسويقية مناسبة سواء لأغراض التسويق المحلى أو التصديرى .**

4/4 البرنامج الفرعى لتنمية انتاج النباتات الطبية والعطرية

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة مستوى الانتاجية والانتاج لمحاصيل النباتات الطبية والعطرية**
- **زيادة المساحة المنزرعة من النباتات الطبية والعطرية من حوالى 70 ألف فدان حاليا الى 200 ألف فدان عام 2030 للإرتقاء بالطاقات التصديرية والإستفادة من الطلب المتزايد عليها.**
- **تربية أصناف جديدة محسنه وراثياً ذات انتاجية عالية ومواد فعاله جيدة**
- **استمرار جلب واستيراد الأصناف المطلوبة عالميا وزراعتها بمصر .**
- **الإرتقاء بعناصر الجودة والمواصفات للمنتجات وفق المستويات العالمية ومتطلبات أسواق التصدير .**

ب. المكونات الرئيسية

- **استخدام التقانات الحيوية وبخاصة فى برامج التربية للأصناف العالية الانتاج**
- **تشجيع استخدام الانتاج العضوى لهذه النباتات**
- **تطوير المعاملات الزراعية الحقلية بما يحقق الكفاءة الإنتاجية والجودة النوعية للمنتجات**

- **تطوير المناشر وعمليات الجمع والتعبئة و إستخدام الأساليب الفنية الحديثة فى عمليات التجفيف والإعداد والتجهيز للتسويق المحلى والخارجى.**
- **تطوير معاملات ما بعد الحصاد**
- **تحسين وتطوير طرق انتاج البذور والشتلات المحسنه**
- **تطوير برامج الارشاد والتدريب وبخاصة فى مجال المعاملات الحقلية فيما قبل وما بعد الحصاد .**
- **تقليل استخدام المبيدات وتشجيع استخدام الادارة المتكاملة لمكافحة الآفات**

5/4 البرنامج الفرعى لتنمية انتاج زهور القطف ونباتات الزينة

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة المساحات المنزرعة من زهور القطف ونباتات الزينة وفق النظم الزراعية المتطورة والحديثة.**
- **الإرتقاء بمستوى الانتاجية والجودة والمواصفات لنباتات الزينه وزهور القطف.**
- **تنمية وتطوير الصادرات من زهور القطف ونباتات الزينة بإعتبارها من أهم المجموعات التصديرية الواعدة.**

ب. المكونات الرئيسية

- **جلب الاصناف والأنواع المطلوبة تصديرياً.**
- **تحسين وتطوير المعاملات الزراعية.**
- **تطوير عمليات القطف والتسويق والتصدير وبخاصة عمليات ومعاملات ما بعد الحصاد.**
- **تطوير برامج الارشاد والتدريب.**
- **تطوير انتاج الشتلات والبذور المستخدمة فى الانتاج.**

5. البرنامج الرئيسى للإنتاج الحيوانى

يشكل قطاع الانتاج الحيوانى مكونا أساسيا من مكونات الزراعة المصرية والتى تتسم بكونها زراعة مختلطة بين الانتاج النباتى والحيوانى. وتبرز أهمية الانتاج الحيوانى من كونة يساهم بنحو 43% من قيمة الإنتاج الزراعى، وحوالى 27% من صافى الدخل الزراعى عام 2007. وتعد المنتجات الحيوانية هى المصدر الرئيسى لإمداد الجسم بالأحماض الأمينية الأساسية، وعلى ذلك فإن ارتفاع معدلات استهلاكها يعد معيارا لمدى رفاهية الشعوب. وبمقارنة متوسط استهلاك الفرد فى مصر من البروتين الحيوانى والتى تقدر بحوالى 21جرام/ يوم بالمستوى الموصى به من المنظمات الدولية والذى يقدر بحوالى 29 جرام /فرد/يوم يتضح مدى أهمية بذل المزيد من الجهود لتنمية إنتاج هذا القطاع للوفاء بإحتياجات السكان المتزايدة. ومن المتوقع أن يتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية بزيادة الدخول الفردية والزيادة المستمرة فى تعداد السكان. وعلى ذلك فإن توجيه المزيد من الجهود لتنمية هذا القطاع سوف تؤدى الى الإرتقاء بمستوى رفاهية المواطنين من ناحية وتقليل الإعتماد على الواردات من ناحية أخرى.

ويستهدف البرنامج الرئيسى لتنمية الانتاج الحيوانى بصفة عامة ما يلى:

- **تحقيق أقصى عائد من وحدة المياه والأرض.**
- **تحقيق أقصى درجة من التكامل بين الانتاج الحيوانى والنباتى.**
- **زيادة متوسط الإستهلاك اليومى للفرد من البروتين الحيوانى بحوالى 4جرام بحلول عام 2030.**
- **إعادة تشكيل سلة المستهلك من المنتجات الحيوانية لصالح المصادر الأقل تكلفة.**
- **ترتيب أولويات تنمية مصادر البروتين الحيوانى المختلفة على أساس الكفاءة الإقتصادية وإمكانيات التنمية فى المدى القصير.**
- **التركيز على تنمية صغار المربين والفئات محدودة الدخل (المرأة الريفية، غير الحائزين لأراضى، شباب الخريجين).**

1/5 البرنامج الفرعى لتنمية انتاج الألبان

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة متوسط استهلاك الفرد من الألبان المنتجة محليا من 63 كيلوجرام/سنة حالياً لتصل الى 90 كيلوجرام عام 2030، وخفض الواردات الى مستويات هامشية.**
- **تحقيق أعلى انتاجية ممكنة للرأس من ماشية اللبن.**
- **توفيرالألبان الخام عالية الجودة بالكميات التى تكفى لتوفير احتياجات مصانع المنتجات اللبنية.**

ب. المكونات الرئيسية

- **العمل على إنشاء كيان مؤسسى لمنتجى ومصنعى الألبان (اتحاد منتجى ومصنعى الألبان) لوضع السياسات وتخطيط البرامج والمشروعات الخاصة بتنمية انتاج وتصنيع الألبان ومتابعة تنفيذها، يشارك فيه المنتجين والمصنعين والمراكز البحثية والجامعات والقطاع الخاص والتعاونيات.**
- **بناء نظام متكامل لتسجيل قطعان الألبان يساعد على تحديد الحيوانات المتميزة وراثيا وتوفيرها على مستوى المحافظات.**
- **تحسين انتاجية قطعان الأبقار المحلية من خلال الخلط بقطعان الفريزيان المتأقلمة تحت الظروف المصرية (متوسط انتاجيتة 5 طن) على مدى عشر سنوات.**
- **تحرير مهنة التلقيح الصناعى من إحتكار هيئة الخدمات البيطرية لها، وقصر دور الهيئة على التسجيل والرقابة على الأداء.**
- **تبنى برنامج قومى (طويل المدى) للتحسين الوراثى للجاموس من خلال عمليات الانتخاب، وإنشاء قطعان نواة على مستوى المحافظات والتلقيح بسائل منوى لذكور قيمتها التربوية لا تقل عن 2.4 طن تستهدف تلقيح 15% سنويا من قطعان الجاموس فى المحافظات التى لايقل تعداد الجاموس بها عن 170 ألف رأس.**
- **دعم وتشجيع إنشاء جمعيات صغار مربى الماشية ودعم الجمعيات القائمة.**
- **تدعيم وتطوير البنية الأساسية لنظم متطورة لتجميع وتداول وتصنيع الألبان على مستوى المزارع الصغير.**

- **تطوير قدرات الجهاز الإرشادى للعاملين فى مجال الانتاج الحيوانى.**
- **وضع مجموعة من الحوافز للإستثمار فى مجال انتاج الألبان وتصنيع وتداول المنتجات اللبنية.**

2/5 البرنامج الفرعى لرفع كفاءة انتاج اللحوم الحمراء من قطعان الألبان

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة انتاج اللحوم الحمراء من 670 ألف طن حاليا لتصل الى نحو مليون طن بحلول عام 2030.**
- **تقليص الواردات من اللحوم الحمراء من نحو 330 ألف طن سنويا لتصل الى مستويات هامشية بحلول عام 2030.**
- **إنخفاض متوسط الاستهلاك الفردى من اللحوم الحمراء بمعدل نصف كيلو جرام كل خمس سنوات.**

ب. المكونات الرئيسية

- **تقليل سن ووزن الذبح لعجول التسمين.**
- **رفع كفاءة المصادر العلفية المستخدمة فى التسمين، وزيادة الإعتماد على المصادر المحلية وخاصة مخلفات المحاصيل الزراعية.**
- **تطوير المجازر بما يحقق اشتراطات السلامة الصحية للحوم الناتجة.**
- **تطوير عمليات تسويق الحيوانات الحية.**
- **تطوير نظم تسويق وتداول اللحوم الحمراء.**
- **تطوير السياسات الائتمانية بما يمكن صغار المربين من التوسع فى انتاج اللحوم الحمراء.**
- **التوسع فى إنتاج الحملان والجديان لدى صغار المربين غير الحائزين والمرأة الريفية.**

3/5 البرنامج الفرعى لتنمية المجترات الصغرى

أ. الأهداف الأساسية

- **تنمية الأغنام والماعز كمصدر دخل لغير الحائزين وفقراء الريف.**
- **تنمية الأغنام والماعز والأبل فى المناطق الصحراوية لتعظيم الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية فى هذه المناطق الهامشية.**

ب. المكونات الرئيسية

- **التحسين الوراثي للسلالات المحلية والخليط لزيادة إنتاجها من الحملان.**
- **تطوير نظام الإنتاج المنزلى للمجترات الصغرى فى القرى لتحسين دخل الأسر الفقيرة.**
- **تنمية إنتاج لبن الماعز فى الدلتا والوادي وتصنيعه كمصدر غذائي خاصة للأطفال والنساء.**
- **فى منتجات توافق إحتياجات السوق.**
- **تنمية إنتاج الأغنام والماعز والأبل فى المناطق الصحراوية والهامشية (مطروح – جنوب وشمال سيناء – البحر الأحمر – الواحات) للاستغلال الأمثل للموارد اطبيعية فى تللك المناطق.**

4/5 البرنامج الفرعى لتنمية إنتاج الدواجن بالقطاع الريفى

أ. الأهداف الأساسية

- **تحسين دخول السكان الريفين وبخاصة صغار المزارعين والفئات محدودة الدخل من خلال المشروعات الصغيرة لإنتاج الدواجن، بإعتبارها وسيلة سريعة وقليلة الإستثمارات لتقليل حدة الفقر الريفى.**
- **تطوير نظم الإنتاج بالقطاع الريفى بالشكل الذى يحافظ على دورها فى تحقيق الأمن الغذائى للأسر الريفية وتحقيق متطلبات تطوير صناعة الدواجن.**

ب. المكونات الرئيسية

- **دعم المشروع القومى لتحسين السلالات المحلية ونشرها.**
- **تحسين الكفاءة الانتاجية للقطاع الداجنى الريفى كوسيلة لتحسين الدخل لدى صغار المربين.**
- **إنشاء نظام متطور لتداول وتسويق منتجات القطاع الداجنى الريفى.**
- **وضع سياسة تمويلية لتطوير ودعم صغار المربين لتعديل نمط التربية والانتاج بالقطاع الريفى.**

5/5 البرنامج الفرعى لتنمية انتاج الدواجن بالقطاع التجارى

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة نصيب الفرد اليومى من البروتين الحيوانى من الدواجن بمقدار جرام واحد يومياً كل عشر سنوات.**
- **تطوير الكيان المؤسسى لصناعة الدواجن.**

ب. المكونات الرئيسية

- **التوسع فى انتاج بدارى التسمين لتصل الى 1073 مليون طائر عام 2017 ولنحو 1300 مليون طائر عام 2030.**
- **الوصول بإنتاج بيض المائدة الى نحو 7.6 مليار بيضة عام 2017 ونحو 9.22 مليار بيضة عام 2030.**
- **التوسع فى إقامة المجازر الآلية للدواجن، للتوصل الى حظر كامل لتداول الدواجن الحية.**
- **تحسين معدل التحويل الغذائى فى دجاج التسمين ليصل الى 1:1.9 عام 2017 ونحو 1.8 :1 عام 2030.**
- **تحسين معدل التحويل الغذائى فى دجاج البيض ليصل إلى 1:2.7 عام 2017 ونحو 2.6 : 1 عام 2030.**
- **تفعيل وسائل الأمان الحيوى فى القطاع التجارى.**
- **إنشاء مركز للتدريب وتكوين الكوادر الفنية اللازمة للصناعة محليا وعربيا.**
- **تطوير نظم المعلومات التسويقية للدواجن.**
- **التوسع فى عمليات التصدير لمنتجات الدواجن.**
- **تطوير الإتحاد العام لمنتجى الدواجن وتنمية عضويتة ومصادر تمويله وأساليب أدائه لمهامه**

6/5 البرنامج الفرعى لتنمية الانتاج السمكي

أ. الأهداف الأساسية

- **الوصول بنصيب الفرد من الانتاج السمكى المحلى الى حوالى 18.5 كيلوجرام عام 2030.**
- **تحسين جودة المنتج السمكى من مصادره المختلفة ليتوافق مع المتطلبات الدولية.**

ب. المكونات الرئيسية

- **تحديث التشريعات المتعلقة بالصيد الحر والخاصة بتجريم الحرف المخالفة والصيد فى الأعماق الضحلة.**
- **إدخال التعديلات التشريعية اللازمة للوصول بالصيد فى البحر المتوسط الى المنطقة الإقتصادية التى تمتد الى 200 ميل بحرى بدلا من 12 ميل بحرى تمثل المياه الأقليمية حالياً.**
- **التوسع فى إبرام اتفاقيات التعاون مع الدول الأخرى فى مجال الصيد البحرى.**
- **التنمية المستدامة للبحيرات الشمالية ومعالجة مصادر التلوث بها.**
- **تحفيز الاستثمار فى صناعة معدات الصيد والنقل المبرد للأسماك وصناعة أعلاف الأسماك.**
- **تنمية الاستزراع البحرى، من خلال تحديد المناطق التى تصلح للإستزراع السمكى على كل من ساحل البحر الأحمر وساحل البحر المتوسط وتقديم الحوافز اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على العمل فى هذا المجال.**
- **تنمية الاستزراع فى المياه الشروب والعذبة والمناطق الصحراوية.**
- **تعديل نظم التأجيرللأراضى المستخدمة فى الإستزراع السمكى.**
- **توفير التوصيات التكنولوجية التى تمكن من الإرتقاء بإنتاجية المزارع السمكية الى نحو 5 طن/ فدان.**
- **تطوير نظم المعلومات الانتاجية والتسويقية للأسماك.**
- **إعادة هيكلة الهيئة العامة للثروة السمكية بما يضمن خروجها من مجال الانتاج والتركيز على السياسات والتشريعات وتنظيم عمليات الصيد.**

7/5 البرنامج الفرعى للحفاظ على الصحة الحيوانية

أ. الأهداف الأساسية

- **حماية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية من أخطار مختلف الأمراض البيطرية سواء المتوطنة منها أو العابرة للحدود.**
- **حماية المستهلكين من مخاطر الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.**
- **المحافظة على سلامة المنتجات الحيوانية.**

ب. المكونات الرئيسية

- **إعطاء الأولوية للتخلص من أمراض الحمى القلاعية والبروسيلا والسل وإنفلونزا الطيور.**
- **إنشاء نظام للإنذار المبكر تجاة الأمراض العابرة للحدود.**
- **تعميم نظام الترقيم القومى للحيوانات لأغراض التربية والصحة الحيوانية.**
- **خصخصة كل من خدمات التلقيح الصناعى وخدمات الطب البيطرى وخدمات المجازر.**
- **تحديث التشريعات البيطرية.**

- **إعادة هيكلة هيئة الخدمات البيطرية لتتواكب مع أليات السوق والإقتصاد الحر بالتركيز على دورها فى التشريعات و الحد من إنتشار الأمراض والإرشاد البيطرى.**
- **تشجيع الإستثمار فى مجال تصنيع الأدوية البيطرية واللقاحات.**
- **إنشاء نظام تعليم وتدريب لتخريج مساعدى الأطباء البيطريين.**

8/5 البرنامج الفرعى لتنمية المصادر العلفية

أ. الأهداف الأساسية

- **تقليل الإعتماد على المصادر العلفية التقليدية وتقليل الفجوة بين المتاح والمطلوب من الأعلاف.**
- **تحسين مستويات التغذية للحيوانات والطيور بما يؤدى الى زيادة الإنتاجية.**

ب. المكونات الرئيسية

- **تحسين انتاجية البرسيم من خلال إستنباط أصناف المحسنة، ونشر الأصناف الجديدة المتميزة و تطوير صناعة التقاوي والتوسع فى زراعة البرسيم الفحل (كما هو وارد ببرنامج المحاصيل الحقلية).**
- **التوسع فى استخدام سيلاج الأذرة.**
- **التوسع فى زراعة الذرة الصفراء مع التركيز على تنمية وتطوير انتاجيتها الفدانية.**
- **وضع خطة تنفيذية لتنمية وتطوير المراعى الطبيعية، خاصة فى كل من الساحل الشمالى وسيناء.**
- **التوسع فى استخدام المخلفات الزراعية فى انتاج الأعلاف غير التقليدية ورفع قيمتها الغذائية.**
- **تحسين انتاجية محاصيل الأعلاف الصيفية.**

6. البرنامج الرئيسى للمساهمة فى الإنعاش الاقتصادى والاجتماعى للمناطق الريفية

يمثل التوجه الخاص بالتطوير الاقتصادى والاجتماعى للمناطق الريفية وتحسين المستوى المعيشى للسكان الريفيين هدفاً ووسيلة تنموية فى ذات الوقت ، ولاسيما فى مجال التنمية الزراعية. فالأوضاع المعيشية الفقيرة والمتخلفة للمزارعين هى السبب الرئيسى ، وفى ذات الوقت النتيجة الطبيعية للأوضاع الزراعية الفقيرة والمتخلفة. ومن ثم فلن يتسنى النهوض بالزراعة وتطويرها وتحديثها، مالم تتحقق تطورات ملموسة فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان الريفيين وللمناطق الريفية بوجه عام .

وفى هذا الإطار تعتبر مسؤلية التطوير المنشود ذات طابع وطنى عام تشترك فيها مختلف الجهات والهيئات السياسية والتنفيذية، ومن بينها بطبيعة الحال المؤسسات والهيئات المعنية بالتنمية الزراعية . ويشمل ذلك التطوير على العديد من المجالات والأنشطة ومن بينها ما تعالجة البرامج الفرعية التالية:

1/6 البرنامج الفرعى لتعزيز دور المرأة فى التنمية الريفية

أ. الأهداف الأساسية

- تحسين أحوال المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة الإيجابية والفاعلة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتحسين أحوال الأسر الريفية والسكان الريفيين.
- دمج المرأة الريفية فى مختلف البرامج والمشروعات التنموية الزراعية وغير الزراعية فى المناطق الريفية ، والحد من مظاهر التحيز والتمييز المجتمعى ضد المرأة فى المناطق الريفية .

ب. المكونات الرئيسية

- التحسين النوعى للعناصر النسائية الريفية بالاهتمام بالجوانب التعليمية والتثقيفية والصحية ، والتدريب والتأهيل فى مجالات العمل الفنى والإدارى التى تشارك بها .
- تقديم الدعم والتمويل والإرشاد اللازم للمشروعات الريفية الصغيرة التى تناسب المرأة فى كل منطقة أو إقليم وتوفير التسهيلات التى تمكن المرأة من الحصول على القروض اللازمة .
- تشجيع تكوين تنظيمات نسوية مدنية فى المناطق الريفية لدعم مساهمة دور المرأة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المناطق .
- دعم إمكانيات وجهود وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة فى قطاع الزراعة ، حتى تتمكن من القيام بدورها فى تصميم البرامج والمشروعات الخاصة بالنهوض بالمرأة الريفية وكذلك الإشراف على تنفيذها .

2/6 البرنامج الفرعى لدعم وتطوير المشروعات الريفية الصغيرة

أ. الأهداف الأساسية

- تنويع مجالات النشاط الاقتصادى الريفى المولده للدخول والمتكاملة والمرتبطة بالزراعة .
- إيجاد فرص عمل منتجة – خارج الحقول– تساهم فى الحد من البطالة والفقر فى الريف ، وتدعم القدرات الإنتاجية والاقتصادية للقطاع الريفى .
- الإرتقاء بالأساليب الفنية ومستوى الجودة والنوعية للصناعات الريفية الأسرية الصغيرة لتحسين كفاءتها الاقتصادية والتسويقية ودمجها فى النشاط التصديرى .
- إحياء الحرف والصناعات التقليدية الريفية وفق أساليب متطوره تساهم فى دعم وتعزيز القدرات الإنتاجية للقرية المصرية .

ب. المكونات الرئيسية

- توفير القروض الميسرة ، والتدريب والدعم الفنى لمشروعات التصنيع الريفى الصغيرة والحرف التقليدية.
- دعم نظم تسويقية ملائمة لتوفير المستلزمات الإنتاجية وتسويق المنتجات .
- التوعية والإرشاد فى مجال الجودة والسلامة الصحية للمنتجات ، ومنح شهادات الجودة والسلامة لتحقيق ميزة تنافسية فى الأسواق الخارجية والمحلية .

3/6 البرنامج الفرعى لتعظيم استفادة المزارعين من المتبقيات الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- ترسيخ الأهمية الاقتصادية للمتبقيات الزراعية لدى المزارعين ونشر أساليب وطرق الاستفادة بهذه المتبقيات فى مجالات الصناعات الحرفية أو الأسمدة أو الأعلاف أو إنتاج الطاقة .
- خلق قيمة اقتصادية مضافة من الاستغلال الاقتصادى للمتبقيات الزراعية، لصالح المزارعيين .
- المساهمة فى الحد من الآثار البيئية السلبية الناجمة عن إهمال المتبقيات الزراعية، والتعامل معها كمخلفات يتم التخلص منها بطرق ضارة بيئياً وصحياً .

ب. المكونات الرئيسية

- تقديم الارشاد والتدريب والدعم الفنى فى مختلف المجالات الخاصة بطرق الاستفادة من المتبقيات الزراعية .
- إقامة نماذج عملية رائدة تساعد فى الاقتناع والتبنى لها .
- توفير القروض الميسرة والمتطلبات المادية اللازمة فى الحالات والأنشطة التى تتطلب ذلك .
- تكثيف حملات التوعية والإعلام بالأهمية البيئية والاقتصادية لتصنيع وتحويل المتبقيات والاستفادة بها كخامات لصناعات تقليدية أو كأسمدة أو أعلاف أو مواد للطاقة الحيوية .

7 – البرنامج الرئيسى لتحديث وتطوير أوضاع التسويق والتصنيع الزراعى

تتوقف إمكانيات تنمية وتطوير وتحديث الإنتاج الزراعى –إلى حد بعيد – على مدى ما يمكن إحرازه من التطوير والتحديث للنظم والأوضاع التسويقية التى تتحقق بموجبها العوائد المالية وأرباح المزارعيين . هؤلاء المزارعيين لا يزالون – فى الأوضاع الراهنة – بمعزل عن التفاعل والتواصل المباشر مع الأسواق والمتغيرات السوقية ، ويخضعون لنظم وعلاقات تسويقية مجحفة ، ويحصلون على أنصبة محدودة من مدفوعات المستهلكين على عكس فئة التجار والوسطاء التقليديين .

ومن ناحية ثانية تعانى المنتجات الزراعية من إرتفاع كبير فى نسب الفقد والتلف، ويساهم فى ذلك سوء المعاملات التسويقية والقصور فى الوظائف والخدمات من جهة ، والنقص الحاد فى نسبة ما يدخل من المنتجات الزراعية فى عمليات التصنيع الزراعي بأشكاله المختلفة من جهة ثانية. فى هذا الإطار تأتى الأهمية الكبيرة لهذا البرنامج الذى يشتمل بدوره على مجموعة البرامج الفرعية التالية :

1/7 البرنامج الفرعى لتطوير معاملات ما بعد الحصاد

أ. الأهداف الأساسية

- المساهمة فى تقليل نسب الفقد والتلف للمنتجات الزراعية .
- الإرتقاء بعناصر الجودة للمنتجات وتهيئتها للتسويق المحلى والخارجى على نحو أفضل ، بما يحقق للمنتجين أسعار وعوائد أعلى. ويحقق للمنتجات قدرة تنافسية أكبر .

ب. المكونات الرئيسية

- **برامج التوعية والإرشاد والتدريب التخصصى للمزارعين .**
- **تطوير نظم وسياسات تسويقية محفزة ، مثل التسويق التعاقدى ، أو التسويق فى إطار قنوات تسويقية حديثة ومتطوره تهتم بتطوير معاملات ما بعد الحصاد الحقلية .**
- **وضع معايير للمواصفات والجودة للمنتجات الزراعية ، وربط الأسعار المزرعية بمستويات الجودة.**
- **دعم تنظيمات المزارعين فى إقامة الخدمات الداعمة للممارسات الجيدة لمعاملات ما بعد الحصاد، مثل وحدات التبريد للألبان ، أو الثلاجات المبردة للخضر والفاكهة ، وما يرتبط بذلك من مواد وأساليب التعبئة المتطورة والمناسبة .**

2/7 البرنامج الفرعى لدعم ونشر التنظيمات التسويقية لصغار المزارعين

أ. الأهداف الأساسية

- **دعم القدرات التساومية التسويقية لصغار المزارعين .**
- **تعزيز حلقات التكامل الرأسي بين الإنتاج و التسويق ، وزيادة ربط المزارعيين بالأسواق والمتغيرات السوقية .**
- **زياة قدرة المزارعين على الإندماج فى النشاط التصديري والتصنيعى لمنتجاتهم .**
- **تطوير النظم والمعاملات والعلاقات والقنوات التسويقية.**

ب. المكونات الرئيسية

- **تقديم الدعم الفنى والتمويل الإئتمانى الميسر لإقامة أو إعادة تأهيل تنظيمات المزارعين .**
- **الإستفادة من النماذج الناجحة على الصعيدين المحلى والخارجى .**
- **تخصيص بعض المزايا التحفيزية لمنظمات صغار المزارعيين ذات الاهتمامات التسويقية فى مجالات مثل الضرائب والرسوم المرتبطة بأنشطة هذه المنظمات .**
- **توفير الإطار القانونى والتنظيمى المبسط والميسر لتكوين وإشهار تلك المنظمات وما ينبثق عنها من روابط وإتحادات .**

3/7 البرنامج الفرعى لتطوير وتحديث نظم المعلومات التسويقية

أ. الأهداف الأساسية

- **توفير بيئه معلوماتية جيدة ومتطوره ، يستفيد منها كافة الأطراف والمتعاملين فى حقل النشاط الإنتاجى الزراعى والأنشطة الخدمية والتسويقية والتصديرية والتصنيعية المرتبطة به، فى إطار من الشفافية والفرص المتساوية للحصول على المعلومات والتدفق المعلوماتى الذى يحقق ترشيد وكفاءة إتخاذ القرارات على كافة المستويات .**
- **الإهتمام بصفة خاصة بالعمل على الإندماج الفعال لصغار المزارعيين والمنتجين وتنظيماتهم كمستفيدين من نظم المعلومات الزراعية لرفع كفاءتهم الإنتاجية والتسويقية .**

ب. المكونات الرئيسية

- **تطوير وتحديث نظم جمع ومعالجة وإتاحة البيانات والمعلومات الزراعية .**
- **تطوير وتحديث نظم التقدير الإحصائي.**
- **دعم وتوحيد الجهات العاملة فى حقل نظم المعلومات وقواعد البيانات الزراعية .**
- **ترقية المهارات والتدريب للكوادر العاملة فى مجال نظم المعلومات .**
- **توفير المقومات الفنية والمالية لإقامة وتشغيل شبكة قومية تفاعلية للمعلومات الزراعية تستخدم التقانات الحديثة فى مجال الإتصالات ونظم المعلومات.**
- **تدريب القيادات والعناصر الشبابية من المزارعين على التواصل والاستفادة من نظم المعلومات والمساعدة فى توفير وسائط الاتصال والوحدات الطرفية .**

4/7 البرنامج الفرعى لتطوير وتحديث وحدات التصنيع الزراعى التقليدية

أ. الأهداف الأساسية

- **دعم ومساعدة القطاع الهام والعريض لمنشآت الصناعات الزراعية – الصغيرة والمتوسطة المنتشرة فى غالبيتها فى المناطق الريفية – على إدخال أساليب متطورة فنياً وسليمة بيئياً لرفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الجودة والمواصفات للمنتجات .**
- **الحد من الممارسات التصنيعية غير السليمة والمساهمة فى توفير منتجات تتوافر لها عناصر الجودة والسلامة الصحية .**

ب. المكونات الرئيسية

- **إستحداث برنامج لتطوير وتحديث وحدات تصنيع المنتجات الزراعية أو شمولها بالتطوير والتحديث ضمن برنامج تحديث الصناعة .**
- **توفير الدعم الفنى والتسهيلات الإئتمانية اللازمة .**
- **التدريب والإرشاد فى مجالات الجودة والمواصفات والسلامة الغذائية والصحية .**
- **العمل على إيجاد نظام وآليات فعالة لعلامات الجودة المعتمدة محلياً ودولياً للمنتجات الغذائية المصنعة على كافة المستويات (تصنيع ريفى ، وحدات صغيرة ومتوسطة ، مصانع وشركات كبيرة).**
- **تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على إقامة وحدات تصنيعيه ذات أحجام إقتصادية مناسبة فى المناطق الريفية حيث المادة الخام والعمالة المتوافرة .**

8. البرنامج الرئيسي للبحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا

فـي إطـار النـدرة المتزايـدة للمـوارد الزراعيـة، وبخاصـة مـوردي الأرض والميـاه، تظـل معطيـات العلـم والتكنولوجيا مـورداً هامـاً وحيويـاً لا ينضب معينـه، وفـي هذا الإطار تبرز الأهميـة المحوريـة والارتكازيـة للبحـوث الزراعية وما يرتبط بها من العمل الإرشادي المتخصص ونقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

من هذا المنطلق تولي إستراتيجية التنمية الزراعية أهمية خاصة للبحث والارشاد ونقل التكنولوجيا، ومواكبة المستجدات العالمية في هذه المجالات، والتي يتحقق من خلالها الارتقاء المتواصل بمستويات الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وصيانة الموارد الطبيعية، والحفاظ علي التنوع الحيوي، وتطوير نظم الإدارة الزراعية، وتشمل هذه البرامج كلاً مما يأتي:

1/8 البرنامج الفرعي لبحوث تطوير كفاءة استخدام الموارد الطبيعية

أ. الأهداف الأساسية

- تعظيم مستويات مستدامة للإنتاجية الزراعية لكل من وحدتي الأرض والمياه.
- مسايرة التطورات العلمية البحثية في مجالات الاستخدامات والتطبيقات الإدارة المتكاملة لنظم الري والصرف الحقلي لرفع كفاءة تلك النظم والأقتصاديات المرتبطة بها
- الحفاظ علي الأصول المواردية الطبيعية من المنظورين الكمي والنوعي.

ب. المكونات الرئيسية

- الدراسات والبحوث الخاصة بالأنظمة الزراعية البيئية المتكاملة وتطوير النظم السائدة في كل من الزراعات المروية والمطرية والمراعي.
- الدراسات الخاصة بعوامل تدهور الأراضي وأساليب صيانتها، بما في ذلك عوامل التملح والقلوية ونقص العناصر الغذائية وتدهور الخواص الطبيعية.
- البحوث الخاصة برفع كفاءة استخدام المياه وتعظيم المردود لوحدة المياه، وتطوير تكنولوجيات الري، وزيادة معدل التكثيف الزراعي والزراعة الآلية .
- استخدام الحواس في تكنولوجيا إدارة الري الحقلي الدقيقة الحديثة (الاستشعار عن بعد– الشبكات العصبية – GIS – النظم الخبيرة) والتشغيل التلقائي لإنشطة الري الحقلي واستخدام نظم الحاسب الآلي لتشغيل تلك النظم .
- دراسات هندسية وحيوية علي استخدام الأسمدة الكيماوية والحيوية والمبيدات ومحسنات التربة خلال أنظمة الري الحقلي الحديث وأثارها علي البيئة .
- استخدام تقنيات الـ GIS وبيانات الأقمار الصناعية في الإغراض الزراعية وبخاصة في مجال تصنيف الأراضي وحصر الموارد والتراكيب المحصولية.
- الإدارة المتكاملة للموارد الأرضية في بعض أودية الساحل الشمالي الغربي، وتكامل الموارد المروية والزراعات المطرية لتنمية الحيوانات الصغير.

2/8 البرنامج الفرعي لبحوث تنمية المحاصيل الحقلية

أ. الأهداف الأساسية

- الارتقاء بمستويات الإنتاج والإنتاجية من المحاصيل الحقلية.

- استخدام التقنيات الحديثة في إنتاج أصناف مقاومة للأمراض والآفات ومتحملة للظروف المناخية والبيئية غير الملائمة (الملوحة – الجفاف – الحرارة).

ب. المكونات الرئيسية

- تربية أصناف جديدة من المحاصيل الحقلية قصيرة العمر عالية الإنتاجية باستخدام التقنيات الحيوية.
- استنباط أصناف من المحاصيل مبكرة النضج.
- تحسين وتطوير إنتاج البذور المحسنة والحفاظ علي الأصول الوراثية.

3/8 البرنامج الفرعي لبحوث تنمية المحاصيل البستانية

أ. الأهداف الأساسية

- الارتقاء بمستويات الإنتاج والإنتاجية للحاصلات البستانية.
- الارتقاء بمستويات الجودة والخصائص النوعية وفق متطلبات الاستهلاك الغذائي والتصنيع والتصدير.
- دعم الأهداف الخاصة بتنمية وتنويع الصادرات من الحاصلات البستانية وبخاصة غير التقليدية منها.

ب. المكونات الرئيسية

1. في مجال الفاكهة:

- العمل علي رفع إنتاجية مزارع الفاكهة المختلفة بتطوير عمليات الخدمة البستانية من ري وتسميد وتقليم والمكافحة المتكاملة للآفات.
- انتخاب سلالات جديدة واستخدام التقنيات الحديثة في إكثار نباتات الفاكهة.
- تحسين معاملات ما بعد الحصاد لتقليل الفاقد وتحسين الجودة والمواصفات سواء للسوق المحلي أو التصدير.
- إدخال أنواع جديدة من الفاكهة وتقييم إنتاجها تحت الظروف المصرية.

2. في مجال محاصيل الخضر والنباتات الطبية والعطرية:

- تطوير معاملات الخدمة المرزعية بما يتمشي والتكنولوجيا الحديثة (ري – تسميد – مكافحة متكاملة... الخ).
- تحسين جودة الأصناف وإنتاج أصناف وهجن جديدة وذلك من خلال برامج التربية والانتخاب وتقييم واختبار الأصناف المستوردة بما يتلائم والظروف البيئية المصرية.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في إكثار محاصيل الخضر والنباتات الطبية مثل زراعة الأنسجة والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية.
- الحد من التلوث البيئي عن طريق ترشيد استخدام الكيماويات والمبيدات والاتجاه للزراعة العضوية والحيوية في إنتاج محاصيل الخضر.
- تطوير معاملات ما بعد الحصاد لمحاصيل الخضر والنباتات الطبية والعطرية.
- تحسين إنتاج تقاوي الأساس والمسجلة من محاصيل الخضر سواء للإنتاج المحلي أو لزراعات التصدير.

3. في مجال نباتات الزينة والحدائق النباتية والأشجار الخشبية والفلورا:

- **نشر زراعة الغابات ومعالجة المشاكل البيئية من خلال زراعة الغابات.**
- **النهوض بإنتاج الأشجار الخشبية وزيادة المنتج المحلي من الأخشاب والمنتجات الثانوية للأشجار الخشبية.**
- **النهوض بإنتاج نباتات الزينة وزهور القطف بما يناسب التصدير والمستجدات في إنشاء القرى السياحية بظروفها البيئية المختلفة.**

4/8 البرنامج الفرعي لبحوث تنمية الانتاج الحيواني والداجني والسمكي

أ. الأهداف الأساسية

- **دعم جهود الانتاج الحيواني كمياً ونوعياً لمواجهة المتطلبات الاستهلاكية المتزايدة وتحسين انماط الاستهلاك الغذائي.**
- **رفع الكفاءة الانتاجية لموارد الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.**

1. في مجال الانتاج الحيواني:

- **استنباط أصناف عالية الإنتاج من البرسيم المصري كمصدر رئيسي للأعلاف الخضراء.**
- **استخدام مصادر غير تقليدية للأعلاف لتقليل أسعار اللحوم والألبان.**
- **دراسات عن ميكروبيولوجيا المجترات لتعظيم الاستفادة من الألياف في غذاء الحيوان.**
- **دراسات الوراثة الجزيئية والتعبير الجيني للحيوانات المزرعة.**

2. في مجال الإنتاج الداجني:

- **دراسات عن أنفلونزا الطيور وطرق مكافحة المرض – التعريف الدقيق للفيروس المسبب وإمكانيات تحوره وراثياً.**
- **استخدام الهندسة الوراثية في مكافحة أنفلونزا الطيور وإنتاج وحدات الكشف عن الفيروس وإنتاج الفاكسينات المتخصصة للوقاية من المرض.**
- **دراسات تحسين نوعية وخصائص اللحوم لموائمة احتياجات السوق.**
- **دراسات تحسين معدلات التحويل الغذائى.**

3. في مجال الإنتاج السمكي:

- **دراسة نظم الاستزراع السمكي البحري لتعظيم الإنتاج.**
- **دراسات تقييم المصادر الطبيعية للأسماك.**
- **استخدام التقنيات الحديثة والهندسة الوراثية في التحسين الوراثي للأسماك.**

5/8 البرنامج الفرعي لبحوث الأمراض والصحة الحيوانية

أ. الأهداف الأساسية

- السيطرة أو الاستئصال الكامل للأمراض المعدية والعابرة للحدود .
- السيطرة على الأمراض المتوطنة (فى الحيوان و الدواجن والأسماك).
- تطوير تقنيات تشخيص الأمراض .
- تطوير إنتاج اللقاحات البيطرية.
- رفع الكفاءة التناسيلية للمجترات خاصة حيوانات اللبن (أبقار – جاموس).

ب. المكونات الرئيسية

- تطوير المساعدات التشخيصية.
- تطوير تقنيات إنتاج اللقاحات البيطرية باستخدام الهندسة الوراثية.
- توصيف وحفظ المسببات المرضية المحلية.
- تطوير عمليات التلقيح الإصطناعى والمساهمة في إنشاء بنوك السائل المنوى المجمد.
- إجراء البحوث اللازمة لرفع الكفاءة التناسلية فى المجترات .

6/8 البرنامج الفرعي لبحوث التكنولوجيا الحيوية والجينوميات والبروتوميات والمعلوماتية

أ. الأهداف الأساسية:

- المساهمة في إيجاد بعض الحلول لمشاكل التنمية الزراعية في مصر والمتعلقة بزيادة الإنتاجية المحصولية وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية خاصة المياه والأرض ومواجهة اثر التغيرات المناخية المتوقعة علي الإنتاج الزراعي.
- الإسراع في الحصول علي أصناف وسلالات جديدة مع اختصار المدة اللازمة لبرامج التربية نتيجة استخدام طرق التربية الجديدة وفق التقنيات الجديدة

ب. المكونات الرئيسية:

- استخدام التكنولوجيات الجديدة في استنباط أصناف المحاصيل عالية الجودة وقصيرة العمر ومقاومة للإمراض الفطرية والبكتيرية والفيروسية وكذلك مقاومة للإصابة بالآفات الزراعية.
- دمج تقنيات التكنولوجيا الحيوية والجينوميات والبروتوميات والمعلوماتية في برامج التربية للحيوان.

7/8 البرنامج الفرعي لبحوث استخدام المتبقيات الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- المساهمة في الحد من الآثار البيئية السالبة للمخلفات الزراعية
- خلق قيمة اقتصادية مضافة من الاستغلال الاقتصادي للمتبقيات الزراعية.
- ترسيخ الوعي لدي المزارعين ونشر أساليب التعامل مع المتبقيات الزراعية.

ب. المكونات الرئيسية

- **إجراء البحوث والدراسات التطبيقية الخاصة بتدوير المخلفات الزراعية كمصدر للطاقة وإنتاج بعض المواد مثل الأسمدة العضوية ومصادر البروتين المختلفة (علف – عيش الغراب) وذلك بالإضافة إلي حماية البيئة من التلوث.**
- **إجراء البحوث الخاصة باستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة علي مستوي المزروع والمزارع الصغيرة.**
- **استخدام المنتجات الزراعية الأولية في إنتاج الوقود الحيوي.**

8/8 البرنامج الفرعى لبحوث وقاية وأمراض النبات

أ. الأهداف الرئيسية

- **التوسع فى إنشاء قواعد البيانات الخاصة بالآفات والحد الحرج والاقتصادي للإصابة.**
- **زيادة العائد الاقتصادى للمحاصيل عن طريق معالجة الضرر الناشئ عن الآفات والأمراض.**

ب. المكونات الرئيسية

- **التوسع فى نشر برامج التنبؤ بالإصابة بالآفات والأمراض.**
- **التركيز على إستخدام المركبات الحيوية والمستخلصات النباتية كبديل نظيف وآمن.**
- **تشجيع وإكثار الأعداء الحيوية من طفيليات ومفترسات وممرضات حشرية متخصصة من البيئة المحلية.**
- **الاهتمام بتدوير المخلفات النباتية للتخلص من الآفات.**

9/8 البرنامج الفرعى لبحوث تكنولوجيا وتصنيع الغذاء

أ. الأهداف الرئيسية

- **إنتاج غذاء آمن ذو جودة عالية مطابقة للمواصفات العالمية لزيادة تنافسيته فى الأسواق العالمية وتقليل فجوة الغذاء.**
- **الاستخدام الأمثل للموارد الغذائية المتاحة والحد من تلوثها والإقلال من أضرارها.**
- **زيادة الوعى والتثقيف الغذائى لدى المواطن المصرى.**

ب. المكونات الرئيسية

- **تحسين وتطوير العمليات التصنيعية للخبز ومنتجاته، واللبن واللحوم والأسماك ومنتجاتها، بالإضافة إلى منتجات الخضر والفاكهة.**
- **تقييم ومتابعة النمط الغذائى فى مصر.**
- **إيجاد مصادر غذائية غير تقليدية والإقلال من فاقد المواد الغذائية .**
- **إيجاد وسائل المحافظة على الغذاء من التلوث.**
- **الاستفادة من المتبقيات الزراعية ومخلفات المصانع والنواتج الثانوية للمجازر فى إنتاج منتجات صالحة للغذاء الآمن والتقليل من تلوث البيئة.**

10/8 البرنامج الفرعي لبحوث النظم الزراعية الخبيرة

أ. الأهداف الأساسية

- تطوير استخدامات وتطبيقات النظم الزراعية الخبيرة، في المجالات التي تدعم وتعزز تحقيق الأهداف التنموية الزراعية.

ب. المكونات الرئيسية

- الدراسات والبحوث الخاصة بتطوير وتحديث الأساليب التقنية المستخدمة في مجال النظم الزراعية الخبيرة.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الوطنية ذات العلاقة في المجالات البحثية والدراسية الخاصة بتطوير النظم الخبيرة .
- تعظيم الاستفادة من التطورات والمستجدات الدولية في أساليب وتقنيات وتطبيقات النظم الزراعية الخبيرة.

11/8 البرنامج الفرعي لبحوث تطوير أداء مؤسسات البحث العلمي الزراعي

أ. الأهداف الأساسية

- العمل على التطوير المتواصل للأجهزة والمؤسسات وللنظم والأساليب البحثية ، بإدخال التعديلات والتطويرات التي تحقق المواكبة العالمية لمنظومة البحوث الزراعية.

ب. المكونات الرئيسية

- تحديد البرامج البحثية بحيث تعكس الاحتياج الفعلي لاستخدام البحث الزراعي لإيجاد حلول عملية للمشاكل التي تواجه برامج التنمية الزراعية في مصر.
- يتطلب تنفيذ هذه البرامج البحثية جهود مؤسسات البحث الزراعي في مصر من الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث الزراعية فى اطار منظومة متكاملة يتم فيها توزيع المهام البحثية على الجهات ذات الصلة.
- ضرورة الاتفاق على آلية لمتابعة إنجاز الجهود البحثية والتنسيق بين الجهات المشتركة في التنفيذ كل حسب التخصص والدور الموكل لكل منها.

12/8 البرنامج الفرعي لبحوث تكنولوجيا النانو

أ. الأهداف الأساسية

- مسايرة التطورات العلمية البحثية العالمية في مجالات الاستخدامات والتطبيقات الزراعية لتكنولوجيا الناتو والمشاركة الفعالة في هذا المجال.

ب. المكونات الرئيسية

- دعم بحوث النانو تكنولوجي (التكنولوجيا الدقيقة) نظراً لأنها تمثل مستقبلا واعد في طريق الحصول على نتائج واكتشافات تدعم مسيرة البحث العلمي التطبيقي.

- **الاهتمام بالتطبيقات الزراعية للتكنولوجيا الدقيقة (النانوتكنولجي) ومواكبة الاكتشافات الجديدة في هذا المجال الحيوي الهام.**

13/8 البرنامج الفرعي لبحوث الاقتصاد الزراعي

أ. الأهداف الأساسية

- **تضمين الأسس والاعتبارات الخاصة بالكفاءة الاقتصادية في مختلف البرامج والأنشطة العلمية الزراعية.**
- **الرصد والمتابعة والتقييم الإقتصادى للأداء التنموي الزراعي على المستوى الوطني وأيضا على مختلف المستويات القطاعية.**

ب. المكونات الرئيسية

- **دراسات وبحوث تطور نظم المعاينة والتقدير الأحصائى واستخدام التقنيات الحديثة في هذه المجالات.**
- **دعم تطور الدراسات والإحصاءات والبحوث الخاصة بالاستهلاك الغذائي ومستوياته وانماطة.**
- **دعم وتطوير أساليب تقديرات الدخل الزراعي بالعينة.**
- **دراسات وبحوث تطوير القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.**
- **دراسات وبحوث السوق للمنتجات الزراعية.**
- **إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بتقديرات الفقد والتلف للمنتجات الزراعية.**
- **إعداد الدراسات والتقارير الدورية للأوضاع الراهنة والتوقعات المستقبلية لمختلف المجموعات المحصولية والمنتجات الحيوانية.**
- **الاهتمام بتطوير أساليب ومعايير المتابعة والتقييم للاداء التنموي الزراعي العام والقطاعى والإقليمي ، وإعداد التقارير الدورية في هذا الشأن.**

14/8 البرنامج الفرعي لبحوث الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا

أ. الأهداف الرئيسية

- **تنفيذ الأنشطة الإرشادية فى مجالات الإنتاج الزراعى والموارد البيئية الريفية.**
- **تفعيل المعينات الإرشادية فى دعم الطرق الإرشادية وتفعيل المدارس الحقلية فى مجال الإرشاد الزراعى.**
- **اختيار وتنمية القادة المحليين فى مختلف مجالات الإنتاج الزراعى وصيانة الموارد البيئية الريفية .**

ب. المكونات الرئيسية

- **تكثيف الدراسات المرتبطة باستخدام تقنيات الحاسبات الآلية والمعلومات لنقل المعرفة والخبرات المتراكمة إلى جمهور المزارعين.**
- **تطوير الأساليب الزراعية المستحدثة فى مختلف مجالات الإنتاج النباتى والحيوانى والداجنى والسمكى بين المزارعين.**
- **دراسة سلوك المرأة فى إنتاج وتسويق بعض محاصيل الإنتاج النباتى والحيوانى فى المناطق الريفية، ومتطلبات تنمية مشاركة المرأة الريفية والبدوية فى مجالات إنتاج الغذاء النظيف الصحى والآمن.**

- **تطوير الأنشطة الإرشادية لدعم وتطوير وتحديث الخدمة الإرشادية المقدمة إلى المنتجين الزراعيين وأسرهم بهدف معظمة الإنتاج الزراعى من خلال نشر وتطبيق أحدث أساليب التكنولوجيا الزراعية.**

15/8 البرنامج الفرعي لبحوث التغيرات المناخية والحد من أثارها على الزراعة

أ. الأهداف الأساسية

- **إعداد خطة مستقبلية لتأثير التغيرات والمشاكل المناخية الحالية و المتوقعة على منظومة الزراعة لصياغة تصور لسبل مواجهة هذه الضغوط و الحد من آثارها.**
- **تقييم و تقليل الأثر السلبى الذى تحدثه الأنشطة الزراعية على النظام المناخى.**
- **زيادة قدرة القطاع الزراعي على التأقلم لمواجهة التغيرات المناخية مع التركيز على المناطق الزراعية الأكثر هشاشة.**

ب. المكونات الرئيسية

- **إجراء حصر للخريطة الزراعية لتحديد مستوى و مسببات هشاشة النظم الزراعية المختلفة للتغير المناخى، و تحديد أكثر المناطق الزراعية هشاشة لوضعها على قائمة المناطق المرتفعة الأولوية لإجراءات التأقلم.**
- **تقدير التأثير الكمي للتغيرات المناخية المتوقعة على إنتاجية المحاصيل و الثروة الحيوانية، والإحتياجات المائية الزراعية، و الأفات و الأمراض الزراعية و الحيوانية.**
- **وضع سيناريوهات مختلفة للإجراءات التأقلمية الممكنة لمواجهة إرتفاع سطح البحر و تأثيرها على أراضى الدلتا.**
- **تطوير الإجراءات المختلفة لتخفيف إنبعاثات الميثان الناتج من زراعة محصول الأرز.**
- **تطوير نظم الإنتاج الحيوانى للحد من إنتاج الميثان و النيتروز.**
- **تطوير تقنيات إدارة التربة الزراعية للحد من إنبعاثات النيتروز.**

16/8 البرنامج الفرعي لبحوث تطوير الميكنة الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- **رفع الإنتاجية الزراعية وتقليل الفاقد منها.**
- **الارتقاء بمستويات وجودة التصنيع المحلي للآلات الزراعية التي تناسب الظروف المصرية لتخفيض نسب الاستيراد وللمعدات .**
- **تدعيم التعاون بين المصانع المصرية للآلات الزراعية والمنظمات الدولية للمواصفات والمعايير القياسية.**

ب. المكونات الرئيسية

- **إجراء البحوث والدراسات التطبيقية للميكنة الكاملة للانتاج الزراعي(للمحاصيل الحقلية والبستانية والانتاج الحيواني والداجني والسمكي) بالأراضي القديمة والجديدة .**
- **إجراء البحوث والدراسات التطبيقية للأستخدامات المتنوعة لتكنولوجيا الليزر (تسوية بالليزر – تحديد مستويات النضج للمحاصيل المختلفة – تقليم الاشجار وتطعيم أنواع أشجار الفاكهة)**

- الدراسات الخاصة بالمعايير الهندسية لنظم الشتل الآلي والحصاد ومعاملات ما بعد الحصادو نظم نقل وشحن المحاصيل الحقلية والبستانية.
- إجراء البحوث للنظم التكنولوجية لتخزين الحبوب.
- دراسات خاصة لتدعيم إنشاء وحدات البحث والتطوير بالمصانع المتخصصة للآلات الزراعية.
- إعداد البرامج الإرشادية لإمداد المزارعين بالأراضي الجديدة بالتطبيقات التكنولوجية المتطورة .

9. البرنامج الرئيسى للتوطين وتشجيع الاستثمار فى المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والداعمة

إنطلاقاً من الواقع الراهن الذى ينطوى على ضعف ومحدودية الاستثمارات العامة والخاصة فى مجالات التنمية الزراعية، والاقبال المحدود لرجال الأعمال والمستثمرين على إقامة مشروعات زراعية بالمقارنة بالمشروعات فى القطاعات الأخرى، فإن من بين المحاور الرئيسية لإستراتيجة التنمية الزراعية العمل على ضخ مقادير مناسبة من الاستثمارات الخاصة – المحلية والخارجية – فى المشروعات التى تحقق أهداف هذه الاستراتيجية سواء منها المشروعات الزراعية المباشرة أو المشروعات العديدة المتكاملة والداعمة والتى من بينها مشروعات تصنيع المعدات والمستلزمات الزراعية بأنواعها و مشروعات تصنيع المنتجات الزراعية ، و مشروعات المرافق والخدمات التسويقية أو غيرها . ويرتبط ذلك الأمر ارتباطاً وثيقاً بما يوفره مناخ الإستثمار فى هذه المجالات من حوافز ومزايا، وأيضاً بما يرتبط بذلك الأمر من تهيئه البيئة المواتية للإستثمار من المرافق الأساسية والبنيات التحتية فى المناطق التى تقام بها هذه المشروعات. ويمثل دعم القدرة التنافسية للقطاع الزراعي وللمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية أحد التوجهات الرئيسية لهذه الاستراتيجة. وفى هذا الإطار يمكن دعم وتعزيز تللك التنافسية عبر العديد من الوسائل والأساليب والإجراءات. وإذا كانت السياسات الخاصة بتحسين مناخ الإستثمار الزراعي تعتبر ذات أهمية أولى فى هذا الشأن، فإن هناك أيضاً بعض البرامج التنفيذية المطلوبة فى هذا المجال، ومنها ما تتضمنه البرامج الفرعية التالية:

1/9 البرنامج الفرعى للتوطين فى مناطق الإستثمار الزراعي

أ. الأهداف الأساسية

- توفير المقومات المادية من المرافق والبنيات الأساسية فى مناطق التوطين والإستثمار الزراعى .
- تحقيق تكامل المقومات الأساسية للبنيات والخدمات والمرافق الداعمة لنجاح سياسات التوطين فى مناطق الإستزراع .

ب. المكونات الرئيسية

- دعم وتطوير المرافق العامة والخدمات الأساسية فى المناطق المرشحه لإقامة مشروعات التنمية الزراعية والمشروعات المكملة والداعمة، بما فى ذلك الطرق ومياه الري ومياه الشرب والطاقة الكهربية وإمدادات الوقود ووسائط الاتصال والمواصلات .

- **التنسيق والتكامل فى خطط التنمية بين المشروعات الحكومية فى مجالات المرافق والبنيات والخدمات الأساسية وبين المشروعات الإستثمارية الزراعية والداعمة .**
- **إعادة النظر فى سياسات التوطين والفئات ذات الأولوية، وسياسات توزيع الأراضى الجديدة، والشروط والضوابط التى تحقق نجاح برامج التوطين .**

2/9 البرنامج الفرعى لتحديد فرص الإستثمار والترويج لها

أ. الأهداف الأساسية

- **التعريف بفرص الإستثمار وتوفير البيانات والمعلومات والدراسات الأولية التى تساعد المستثمرين ورجال الأعمال فى إتخاذ قراراتهم والإستثمارية .**
- **التعريف بالمزايا وعوامل الجذب والتسهيلات التى تقدمها الحكومة لتشجيع الإستثمار فى مجال التنمية الزراعية والمجالات المتكاملة والداعمة .**

ب. المكونات الرئيسية

- **قيام جهة متخصصة بإعداد دراسات الجدوى الأولية لفرص ومجالات الاستثمار فى المشروعات الزراعية والمشروعات المرتبطة بها، ومن ثم وضع خريطة استثمارية زراعية متكاملة .**
- **إتاحة الخريطة الإستثمارية للمستثمرين ورجال الأعمال وصناديق التنمية وهيئات التمويل الإقليمية والدولية، وإتباع أنسب الطرق والوسائل للترويج لهذه المشروعات .**
- **توفير قواعد البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين ورجال الأعمال عبر الوسائط الإلكترونية الحديثة، بما فى ذلك المعلومات الخاصة بحوافز ومناخ الإستثمار الزراعي والنظم والإجراءات والقوانين ذات العلاقة .**

10 البرنامج الرئيسى لدعم القدره التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية

يمثل دعم القدره التنافسية للقطاع الزراعي وللمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية أحد التوجهات الرئيسية لهذه الإستراتيجة. وذلك على أساس ما أفرزته التطورات والمستجدات الدولية والإقليمية من أهمية بالغة وحيوية للإعتبارات والمقومات الخاصة بالتنافسية. وفى هذا الإطار يمكن دعم وتعزيز التنافسية للقطاع الزراعي ومنتجاته عبر العديد من الوسائل والأساليب والإجراءات. ومن أهم البرامج المقترحة فى هذا الشأن مايلى:

1/10 البرنامج الفرعى لوضع وتطبيق مواصفات قياسية ومعايير للجودة للمنتجات الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- **مواكبة ما يجرى على الساحة العالمية فى هذا الشأن .**
- **تحقيق أهداف تنمية الصادرات من خلال دعم مقومات القدرة التنافسية من منظور الجودة والمواصفات القياسية ومعايير الصحة والصحة النباتية .**
- **دعم إمكانيات تطوير النظم التسويقية الزراعية ونظم التسويق التعاقدى.**
- **تحقيق ضمانات السلامة الصحية والجودة النوعية للمنتجات الزراعية.**

ب. المكونات الرئيسية

- **التنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات الأخرى المعنية لوضع الإطار الفنى للمواصفات القياسية ومعايير ودرجات الجودة للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية.**
- **الإستفادة من الهيئات الدولية ذات العلاقة ومن تجارب الدول الأخرى ذات الظروف المماثلة.**
- **توفير إطار قانونى وآليات فاعلة للتطبيق العملى للمقاييس والمعايير الموضوعة والإلتزام بها.**
- **تبنى برامج للإعلام والتوعيه والإرشاد بين مختلف المتعاملين (منتجين – مسوقين ومصدرين – مستهلكين – مصنعين) للتعريف بالمقاييس والمعايير الموضوعة وأهمية الإلتزام بها والتعامل بموجبها.**

2/10 البرنامج الفرعى لرصد ومتابعة المتغيرات الدولية والإقليمية

أ. الأهداف الأساسية

- **ترشيد القرارات والممارسات الإنتاجية والتصديرية والإستيرادية فى ضوء الإتجاهات والمتغيرات الدولية ذات العلاقة.**
- **الحد من الآثار السلبية لعناصر المخاطرة المرتبطة بالظروف العالمية والأسواق الدولية .**

ب. المكونات الرئيسية

- **تكوين وحدة متخصصة فى إطار الجهاز الخاص بنظم المعلومات الزراعية ، ودعمها بالأدوات والأجهزة الفنية المتطورة، والوسائل التكنولوجية الحديثة للمعلومات والاتصالات الدولية ، وتوفير العناصر البشرية المدربة والمؤهلة.**
- **القيام برصد وتحليل أهم المتغيرات ذات العلاقة بالأوضاع والاهتمامات المحلية وإصدار التقارير الدورية الخاصة بذلك. وإتاحتها للجهات والهيئات المعنية.**

3/10 البرنامج الفرعى للترويج للمنتجات الزراعية المصرية فى الأسواق الخارجية

أ. الأهداف الأساسية

- **تعزيز تواجد المنتجات الزراعية المصرية والمصدرين لها فى المحافل والفعاليات الدولية (أسواق ، معارض ... إلخ) للتعريف بها والترويج لزيادة صادراتها.**

ب. المكونات الرئيسية

- **دعم ومساعدة الهيئات والشركات للمشاركة فى المعارض والأسواق الدولية المحلية والخارجية الخاصة بالسلع والمنتجات الزراعية .**
- **دعم جهود الترويج للمنتجات الزراعية المصرية، وخلق الفرص التصديرية عبر جهاز التمثيل التجارى.**

11. البرنامج الرئيسى لبناء القدرات للعناصر البشرية العاملة فى القطاع الزراعي

فى غياب العناصر البشرية المدربة والمؤهلة تخفق كل جهود وتطلعات التنمية الزراعية. ومن هنا تبرز الأهمية المحورية للتطوير المعرفى والمهاري وبناء القدرات للعناصر البشرية العاملة فى كافة قطاعات التنمية

الزراعية، لاسيما فى إطار التطورات الفنية والعلمية الكبيرة والمتلاحقة فى مختلف تلك القطاعات والمجالات. وإذا كانت الزراعة المصرية لاتعانى من مشكلات خاصة بمدى توافر العناصر البشرية من الناحية العددية ، فإنها فى واقع الأمر تعانى من مشكلات أساسية فى مدى توافر النوعيات المدربة والماهرة من تلك العناصر. وفى هذا الإطار تبرز أهمية توافر إطار مؤسسى على درجة عالية من القدرة والكفاءة يعنى – وبشكل متواصل – بالعمل على ترقية المهارات وبناء القدرات للعناصر البشرية العاملة فى القطاع الزراعي. على أن يتبنى هذا الإطار المؤسسى تصميم وتنفيذ البرامج الكفيلة بتحقيق أهدافه ، ومن بين هذه البرامج ما يلي:

1/11 البرنامج الفرعى لتدريب الكوادر العاملة فى مجال البحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا

أ. الأهداف الأساسية

- ترقية المهارات العلمية والفنية للعاملين فى مجال البحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا، بما يخدم الهدف العام للإرتقاء بالعمل البحثى والإرشادى.

ب. المكونات الرئيسية

- دعم البعثات الخارجية للحصول على الدرجات العلمية.
- التوسع فى الزيارات والمهمات العلمية الداخلية والخارجية.
- الإشتراك فى الندوات والمؤتمرات وورش العمل والبرامج التدريبية محلياً ودولياً.
- دعم وتفعيل بروتوكولات التعاون البحثى مع جهات دولية ودول خارجية.

2/11 البرنامج الفرعى لتنمية المهارات فى مجال تحليل السياسات الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- ترقية المهارات العلمية والخبرات الفنية والممارسات العملية للعاملين فى مجالات تصميم وتحليل السياسات الزراعية ومتابعتها وتقييمها.

ب. المكونات الرئيسية

- البعثات الخارجية للحصول على الدرجات العملية.
- الزيارات والمهمات العملية والتدريبية الداخلية والخارجية.
- الإشتراك فى الفعاليات والمحافل الداخلية والخارجية ذات العلاقة.
- التدريب من خلال الممارسة والدورات التدريبية الداخلية للكوادر الفنية.

3/11 البرنامج الفرعى للمساهمة فى تطوير التعليم الزراعى

أ. الأهداف الأساسية

- تطوير برامج التعليم الزراعى فى مختلف المستويات والمؤسسات التعليمية فى الاتجاه الذى يحقق التوازن والتكامل بين الجوانب الأكاديمية والجوانب التطبيقية العملية وفق المستجدات العلمية الدولية.

- **زيادة ربط البرامج التعليمية الزراعية ،ومن ثم الخريجين، بمتطلبات سوق العمل والمستجدات الفنية والتطبيقية.**
- **التوسع فى تطبيق نموذج مشروع مبارك–كول فى إنشاء المدارس الفنية الزراعية واختيار التخصصات طبقاً لمتطلبات سوق العمل.**

ب. المكونات الرئيسية

- **تعزيز التنسيق والتكامل بين الوزارات المعنية.**
- **التمثيل المتبادل بين المؤسسات التعليمية والجهات التنفيذية فى المجالس واللجان ذات العلاقة والاهتمامات المشتركة والمناظرة.**
- **إتاحة فرص للتدريب والممارسات العملية لطلاب المدارس والمعاهد والكليات الزراعية فى الإدارات والهيئات والشركات الزراعية.**
- **تبادل الخبراء والأساتذة للمشاركة فى الأعمال التدريسية والبحثية فى كلاً من المؤسسات التعليمية والمراكز والإدارات والهيئات الزراعية.**

4/11 البرنامج الفرعى لبناء قدرات قيادات المزارعين

أ. الأهداف الأساسية

- **زيادة الوعى لدى عناصر وقيادات المزارعين بالتطورات والمستجدات الفنية الزراعية، وإكسابهم معارف وخبرات جديدة فى مجالات إهتماماتهم وأنشطتهم الزراعية .**
- **قيام العناصر والقيادات الريفية بتعميم ونشر ما اكتسبوه من المعارف والخبرات فيما بين فئات أوسع.**

ب. المكونات الرئيسية

- **عقد دورات تدريبية وندوات وورش عمل إقيمية متخصصة لعناصر وقيادات مختارة من المزارعين.**
- **الزيارات الداخلية للمزارع والشركات الزراعية للإطلاع على النظم المتطوره والممارسات الحديثة.**
- **الزيارات الخارجية للاحتكاك واكتساب المعارف والخبرات فى بعض المجالات التى لا تتوافر نماذجها محلياً.**
- **نشر وتعميم فكرة مدارس المزارعين لإدخال مفاهيم جديدة والتدريب على الممارسات الحديثة والمتطورة .**
- **الإستفادة من خبرات الدول الأخرى فى المجالات الخاصة بتدريب وترقية معارف ومهارات المزارعين.**

12 البرنامج الرئيسى لدعم وتطوير دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فى التنمية الزراعية:

يهتم المنظور الإستراتيجى للتنمية الزراعية بدعم وتطوير دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فى هذا الشأن، لما أصبح لهذه التكنولوجيا من دور هام ومتزايد لرفع كفاءة الأداء فى مختلف الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية والخدمية. يدخل فى هذا الإطار دعم وتطوير المجالات الخاصة بإنتاج المعلومات وتدفقها وإتاحتها وفق فرص عادلة لكافة المتعاملين والمعنيين والمهتمين من الزارعين والباحثين واصحاب المشروعات والمسوقين والمصدرين ومتخذى القرارات، وذلك على كافة المستويات المركزية والإقليمية وحتى مستوى القرية. وذلك عبر وسائط متطورة وحديثة للإتصال والتفاعل المتبادل من خلال الشبكات والأجهزة الحديثة.

ويتضمن هذا البرنامج الرئيسى إهتماماً بتطوير ودعم مختلف الجوانب المادية والتنظيمية والإدارية لنظم المعلومات والإتصالات، إلى جانب الإهتمام بترقية المهارات للعناصر البشرية العاملة بها.

1/12 البرنامج الفرعى لدعم البنيات الأساسية والمتطلبات المادية لنظم المعلومات والإتصالات الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- **إنشاء وتطوير الشبكات الحديثة لربط وتواصل مختلف القطاعات والأفراد على مختلف المستويات .**
- **دعم وتطوير وتوفير مختلف الأجهزة والمعدات اللازمة لتفعيل ورفع كفاءة نظم المعلومات والإتصالات الزراعية .**

ب. المكونات الرئيسية

- **إنشاء وتطوير الشبكة المحلية (LAN) على مستوى كافة قطاعات الوزارة ومراكز البحوث ومديريات الزراعة ووحداها فى المحافظات والمراكز والقرى ، وربطها بالشبكة الدولية (الإنترنت).**
- **توفير كافة الأجهزة والمستلزمات الفنية اللازمة للمنظومة الوطنية المتكاملة للمعلومات والإتصالات الزراعية ، ودعمها بنظم مناسبة وذات كفاءة عالية الإحلال والتجديد والصيانة.**

2/12 البرنامج الفرعى لتطوير قواعد البيانات ونظم المعلومات الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- **توفير معلومات جيدة ومتدفقة وإتاحتها لمختلف العاملين والمتعاملين والمهتمين بالشأن الزراعي لترشيد القرارات ورفع كفاءة الأداء لمختلف الأنشطة ذات العلاقة .**
- **إستخدام التقانات المتطورة فى مجال قواعد البيانات ونظم المعلومات الزراعية ومواكبة التطورات الحديثة فى هذا المجال.**

ب. المكونات الرئيسية

- **دعم وتطوير إستخدامات تقانه الإستشعار عن بعد فى مختلف المجالات الممكنة للتنمية الزراعية بما فى ذلك المسوحات والإحصاءات الزراعية للحاصلات ، ورصد التعديات على الأراضي الزراعية ، وإعداد الخرائط الزراعية، ورصد الثروات السمكية.**
- **دعم وتطوير نظم إنتاج وجمع المعلومات والبيانات الزراعية فى مختلف المجالات ذات العلاقة ، وإعادة تنظيم الهياكل العاملة فى هذا المجال ضمن إطار وزارة الزراعة .**
- **تحديث وصيانة شبكة إتصالات التنمية الريفية والزراعية (رادكون) والشبكات الأخرى المماثلة .**
- **إمتداد نطاق تطوير نظم جمع ومعالجة البيانات الزراعية ونشرها وإتاحتها لمستخدميها إلى مختلف الأنشطة والمجالات ذات العلاقة بالإنتاج النباتى والحيوانى والثروات والموارد الزراعية ، والمشروعات الإنتاجية والخدمية الزراعية، والأنشطة التسويقية والتصديرية والتصنيعية للمستلزمات والمنتجات الزراعية ، والنظم والتشريعات ، والمنتجات البحثية ، إلى غير ذلك من المجالات الراهنة والمستجدة .**
- **دعم وتطوير وتحديث النظم الخبيرة فى مختلف مجالات النشاط الزراعى .**

3/12 البرنامج الفرعى لتطوير وبناء القدرات البشرية فى مجال إدارة وتشغيل نظم المعلومات والإتصالات الزراعية

أ. الأهداف الأساسية

- **رفع كفاءة إدارة وتشغيل نظم المعلومات والإتصالات الزراعية .**
- **مواكبة التطورات العالمية فى مجالات نظم المعلومات والإتصالات الزراعية .**

ب. المكونات الرئيسية

- **وضع البرامج التدريبية المتخصصة للعاملين فى مجال نظم المعلومات والإتصالات فى مختلف قطاعات وزارة الزراعة وعلى مختلف المستويات المركزية والإقليمية .**
- **إستخدام النظم الحديثة فى مجال التدريب للعناصر البشرية كما هو الحال بالنسبة لنظم التعليم الإلكترونى.**

ملحق رقم (3)
(مقومات التمايز الإقليمي)

1. إقليم مصر العليا

1/1 الملامح الديموجرافية

- **يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 12 مليون نسمة تمثل نحو 16.5 % من إجمالي سكان الجمهورية البالغ نحو 72.5 مليون نسمة.**
- **تقدر الكثافة السكانية الأرضية بنحو 24.2 نسمة/كم2 ، وفي المقابل فإن الكثافة السكانية الأرضية الزراعية تبلغ نحو 10.57 فرد/فدان**
- **تبلغ الكثافة السكانية الأرضية أقصاها في محافظتى سوهاج وقنا ، حيث تقدر بحوالي 342، 316 فرد/ كم2 على التوالي، في حين تبلغ هذه النسبة أدناها في محافظة الوادي الجديد حيث تقدر بحوالي 0.5 نسمة/كم2.**
- **تعد نسبة الأمية بالإقليم من أعلي معدلات الأمية في الجمهورية، حيث تقدر بنحو47% من السكان وتبلغ هذه النسبة نحو55% بين الإناث.**
- **تعد مساهمة النساء في قدرة العمل من أدني المعدلات على مستوي الجمهورية ، حيث تقدر بنحو 18.4% من اجمالى قوة العمل.**
- **تبلغ نسبة الأسر الفقيرة بالإقليم نحو 45.8 % وهي تفوق نظيرتها في باقي الأقاليم**

2/1 الخصائص الموارديه

- **تبلغ المساحة الكلية للإقليم نحو 495 ألف كم2 وهي توازي 49% من المساحة الإجمالية للجمهورية وذلك لاشتماله على محافظة الوادي الجديد التي تبلغ مساحتها ألأرضية نحو 440 ألف كم2**
- **تبلغ مساحة الأراضي الزراعية بالإقليم نحو 1.13 مليون فدان تمثل حوالي 14% من المساحة المنزرعة بالجمهورية.**
- **يتوافر بالإقليم أكبر بحيرة صناعية خلف السد العالي، مع توفر إمكانيات هائلة للمياه الجوفية في مناطق عديدة بالإقليم خاصة في مناطق شرق العوينات والوادي الجديد .**

3/1 عناصر التميز

- **الموارد المائية بالإقليم على درجة عالية من الجودة، والغالبية العظمى من أراضي الإقليم تعد من أقل الأراضي تلوثاً مما يساعد على التوسع في إنتاج الزراعات النظيفة وذات القابلية التصديرية العالية.**
- **تساعد الظروف المناخية بالإقليم على عدم انتشار الأمراض الفطرية، كما تساعد على الإنتاج المبكر في كثير من الحاصلات وبخاصة الخضر في التوقيتات المناسبة للأسواق الأوروبية.**
- **تميز الإقليم فى إنتاج التمور الجافة .**
- **توافر إمكانيات هائلة للتوسع الأفقي في مناطق توشكى وشرق العوينات والوادي الجديد.**
- **هناك إمكانيات كبيرة لإنتاج منتجات عالية القيمة لا يتوافر لها نظير في أى منطقة أخرى مثل أشجار الماهوجني والجتروفا التي تجود زراعتها في منطقة الأقصر ومحافظة قنا.**

- سيادة حالة من التماسك في النسيج الاجتماعي بالشكل الذي يسمح بنجاح أشكال العمل الجماعي، وبالقدر الذى يحقق ميزة أكبر في العمل مع صغار الزراع، ووجود تجارب ناجحة لتنظيم صغار الزراع في تنظيمات ناجحة (جمعيات الشمس) والتي أمكن من خلالها الربط بين صغار المزارعيين والمصدرين وتكوين البناء المؤسسى القادر على توفير المعلومات التسويقية للمنتجين وبالتالي الإنتاج حسب توجهات السوق وبالمواصفات التي تطلبها الأسواق.
- يمتاز هذا الإقليم بزيادة نسبية في عائدات عمل أبناءه في أقاليم أخرى أو خارج الوطن وبالتالي لا يعد توافر رأس المال اللازم عائقاً للتنمية بقدر ما هناك عجز في اكتشاف واستغلال فرص الاستثمار المتاحة .
- تركز جانب كبير من الثروة الأثرية في الإقليم وبالتالي وجود تدفق سياحي هائل وهو ما يطرح إمكانية الربط بين التنمية السياحية والتنمية الزراعية

4/1 محددات ومعوقات التنمية

- التفتت الحيازي حيث يبلغ عدد الحيازات نحو 795 حيازة بمتوسط 1.86 فدان/حيازة ، موزعة على نحو 1509 قطعة بمتوسط مساحة للقطعة الواحدة 98. فدان، مع عدم وجود إطار مؤسسي يحد من تفاقم المشكلة.
- وجود مشكلة صرف زراعي في جزء كبير من أراضي الإقليم وذلك لعدم وجود شبكة صرف زراعى مكشوف أو مغطى في نحو 645 ألف فدان، تمثل حوالي 47% من مساحة الأراضي الزراعية بالإقليم فضلاً عن المشكلات التي تواجه شبكات الصرف القائمة.
- البعد الشاسع بين الأراضي القابلة للاستصلاح والتوسع الأفقي ومناطق التجمعات السكانية ، فضلاً عن عدم توافر الخدمات اللازمة لإقامة مجتمعات عمرانية في مناطق التوسع الأفقي.
- انخفاض كفاءة المرشدين الزراعيين وإرتفاع نسبة كبار السن بينهم إلى نحو 75% من عدد المرشدين ، وهو ما ينذر بتآكل القوة البشرية العاملة في مجال الإرشاد الزراعي بالإقليم .
- عزوف الشباب عن العمل الزراعي وهجرة الكثير منهم إلى المدن أو الهجرة الخارجية بحثاً عن فرص عمل أفضل، مع قصور واضح في العمالة الماهرة وعدم وجود مراكز تدريب .
- مركزية اتخاذ القرارات وبيروقراطية المؤسسات المحلية وبالتالى عدم قدرتها على التدخل السريع والفعال.
- ضعف رؤوس أموال الجمعيات التعاونية بما يجعلها غير قادرة على ممارسة نشاطها على أساس اقتصادي، وضعف الكفاءة الإدارية والفنية لكل من الجهاز الوظيفي ومجالس الإدارات المنتخبة للجمعيات.
- ندرة وجود الشركات المتخصصة في مجال التسويق الزراعي، وعدم وجود محطات للفرز والتدريج والتعبئة، وضعف مستوي الإتاحة للمعلومات التسويقية للزراع وعدم تمكنهم من استخدام المتاح منها .
- ضعف استخدام الموارد الأرضية كضمانات للقروض متوسطه وقصيرة الأجل وذلك للمشاكل المرتبطة بالحصول على سند الملكية.

2. إقليم مصر الوسطى

1/2 الملامح الديموجرافية

- يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 15.3 مليون نسمة تمثل حوالي 21% من إجمالي سكان الجمهورية. وتقدر الكثافة السكانية الأرضية بنحو 286 نحو كم، في حين تقدر الكثافة السكانية الأرضية الزراعية بنحو 10.2 نسمة/فدان.
- تبلغ الكثافة السكانية الأرضية الزراعية أقصاها في محافظة الجيزة (21.2 نسمة/فدان) وذلك لكونها محافظة حضرية وإحدى مكونات إقليم القاهرة الكبرى، بينما تبلغ هذه النسبة أدناها (5.84 نسمة / فدان) في محافظة الفيوم.
- يتراوح معدل الأمية بمحافظات الإقليم بين 48% ، 52% فيما عدا محافظة الجيزة التي ينخفض فيها المعدل إلى نحو 28.8% ، كما أن معدل الأمية بين النساء يقدر بنحو 50% من النساء.
- تباين محافظات الإقليم من حيث نسبة الأسر الفقيرة فبينما تصل إلى حوالي 44% في بني سويف، فإنها تنخفض الى نحو 14. 15% في كل من محافظتي الجيزة والفيوم مقارنة بنحو 38% في محافظة المنيا .
- تتفاوت درجة مساهمة النساء في قوة العمل في محافظات الإقليم، فبينما تتراوح بين 13-14% في كل من الجيزة والفيوم فإنها تصل إلى 28% في بنى سويف ونحو 45% في محافظة المنيا .

2/2 الخصائص الموردية

- تبلغ المساحة الإجمالية للإقليم حوالي 54 ألف كم. وتعد محافظة المنيا أكبر المحافظات من حيث المساحة الأرضية والتي تصل إلى نحو 23 ألف كم ، بينما تعد محافظة الفيوم أصغر محافظات الإقليم من حيث المساحة الكلية حيث تصل إلى نحو ستة آلاف كم .
- تبلغ مساحه الأراضي الزراعية بالإقليم نحو 1.5 مليون فدان.
- يعد نهر النيل هو المصدر الوحيد لمياه الري بالإقليم
- يتوافر بالإقليم منخفضين يستخدمان لتخزين مياه الصرف الزراعي هما بحيرة قارون ومنخفض الريان بمحافظة الفيوم .

3/2 عناصر التميز

- الموارد المائية بالإقليم على درجة عالية من الجودة وانخفاض معدلات التلوث بها .
- سيادة أنماط مناخية متباينة بالإقليم فبينما يسود المناخ القاري بكل من المنيا والفيوم وتعرض محافظة المنيا لموجات من الصقيع في فصل الشتاء، فإن كل من الجيزة وبني سويف تتمتع بمناخ معتدل نسبياً مع انخفاض في معدلات الرطوبة النسبية ، وهو ما يؤدى إلى تنوع الإنتاج .
- تساعد الظروف المناخية بالإقليم على التخصص في الإنتاج في فترة ما بين العروات خاصة لمحصول الطماطم
- الغالبية العظمى من أراضي الإقليم ، (باستثناء الفيوم) تتركز في الدرجة الأول والثانية.
- تركز زراعة الثوم بالإقليم أذ تبلغ المساحة المنزرعة به نحو 73 % من إجمالي مساحة الفيوم بالجمهورية .
- التخصص الشديد للإقليم في إنتاج النباتات الطبية والعطرية حيث تبلغ المساحة المنزرعة بالإقليم نحو 84% من إجمالي مساحة النباتات الطبية والعطرية بالجمهورية .

- **الخبرة الواسعة للإقليم في إعداد وتجهيز النباتات الطبية والعطرية ووجود صناعات متخصصة ذات مستوى تكنولوجيي عالي في هذا المجال.**
- **قرب الإقليم من منطقة القاهرة الكبرى والتي تعد اكبر سوق استهلاكي وتوفر الطرق السريعة التي تربط بين محافظات الإقليم والقاهرة.**
- **ارتفاع معدل التكثيف الزراعي بالإقليم مقارنة بالمتوسط العام للجمهورية حيث يصل معدل التكثيف إلى 200% في الجيزة وبنى سويف ، 180 % في الفيوم ، 170% في المنيا .**
- **تلقى الإقليم لأكبر عدد من مشروعات التنمية الزراعية والريفية الممولة من جهات أجنبية ، والتي تم من خلالها تطبيق العديد من الأساليب في تجميع الموارد المحلية وتنمية القدرات البشرية العاملة في مجال نقل التكنولوجيا، وبالتالي توافر رصيد فنى وتنظيمي هائل يمكن الاستفادة منه في دفع برامج التنمية بالإقليم .**

4/2 محددات ومعوقات التنمية

- **التفتت الحيازى حيث يبلغ عدد الحيازات نحو 768 ألف حيازة بمتوسط 2 فدان موزعة على نحو 1.25 مليون قطعة بمتوسط مساحه 1.28 فدان للقطعة .**
- **وجود مشاكل صرف فى بعض أجزاء الإقليم إما لعدم وجود شبكة صرف (حوالي 25% من أراضي الإقليم) أو تهالك الشبكات القائمة نظراً لضعف عمليات الصيانة والتجديد.**
- **تأكل قدرات الجهاز الإرشاد الزراعي وذلك لارتفاع نسبة كبار السن، حيث تصل نسبه الذين تجاوزت أعمارهم 45 سنة نحو 82% من المرشدين الزراعيين في الإقليم، بل إن جميع المرشدين الزراعيين في محافظة الجيزة تزيد أعمارهم عن 50 سنة.**
- **محدودية إمكانيات التوسع الأفقي بالإقليم.**
- **عدم توافر العمالة الماهرة والمدربة وعدم وجود مراكز تدريب متخصصة .**
- **عدم وجود كيانات تسويقية متخصصة تقدم التوصيات الإرشادية لمنتجي النباتات الطبية والعطرية وتعكس احتياجات السوق، وبالتالي عدم استقرار دخول المنتجين وتعرضها للهزات العنيفة نتيجة التقلبات السعرية .**
- **محدودية رؤوس أموال التعاونيات والتي تصل إلى ثلاثة آلاف جنية للجمعية في محافظة الجيزة، ونحو خمسة آلاف جنية في محافظة الفيوم، . فضلا عن ضعف وتدنى الكفاءة الإدارية والفنية لكل من الجهاز الوظيفي والجهاز المنتخب لإدارة التعاونيات.**
- **عدم تنوع إشكال النشاط الاقتصادي في الإقليم وتركزها في النشاط الزراعي وهو ما لا يوفر مصادر للدخل من خارج المزرعة.**
- **ضعف العلاقات الإنتاجية التسويقية التعاقدية واقتصارها على بعض الحالات المحدودة في زراعات الفاصوليا الخضراء وزراعات البصل الأخضر .**
- **ندرة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية الزراعية وعدم وجود أي إطار مؤسسي للعلاقة بين الجمعيات الأهلية القائمة ومديريات الزراعة بالإقليم.**
- **محدودية مصادر التمويل الزراعي المتاحة وجمود الحزم الائتمانية وتركز غالبية الائتمان المتوسط الأجل المقدم لزراعة الإقليم في مجال الثروة الحيوانية ، دون النظر الى باقي المجالات التي يمكن أن تسهم في التنمية .**

3. إقليم شرق الدلتا

1/3 الملامح الديموجرافية

- يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 8 مليون نسمه تمثل نحو 10.9 % من إجمالي سكان الجمهورية .
- بعد الإقليم من الأقاليم، منخفضة الكثافة السكانية والتي تقدر بنحو 100 نسمه / كم^2 والتي تتميز بدرجة عاليه من التباين بين محافظات الإقليم فبينما تصل هذه النسبة إلي نحو 1093 نسمه / كم^2 في محافظة الشرقية، فإنها لا تتجاوز 5 نسمه/ كم^2 في جنوب سيناء .
- تبلغ الكثافة السكانية الأرضية الزراعية بالإقليم نحو 6.5 نسمه / فدان ، وتصل هذه النسبة إلي أقصاها (52 نسمه/فدان) في محافظة السويس، وتصل إلي حدها الأدنى (2 نسمه / فدان) في محافظة شمال سيناء
- معدل الأمية في هذا الإقليم من أدني المعدلات حيث تصل إلي نحو 33% ومن الطبيعي فإن هذا المعدل يصل إلي أدني مستوياته (16.7 %) في محافظة بور سعيد ، ويصل إلي أعلي مستوياته (37.6 %) في محافظة الشرقية . يبلغ معدل الأمية بين النساء في الإقليم 43% وهو معدل يقارب مستواه في كل من وسط الدلتا وغرب الدلتا .
- تقدر مساهمة النساء في قوة العمل بنحو 29% من اجمالى قوة العمل بالإقليم، وتصل هذه النسبة أقصاها في محافظة بور سعيد (32.6%) ، في حين تصل إلي أدناها (18 %) في محافظة جنوب سيناء .
- تقدر نسبه الأسر الفقيرة بنحو 23.5 % من سكان الإقليم، وتصل إلي أقصاها (29 %) في محافظة الشرقية ، في حين لا تزيد عن 8 % في كل من محافظتي بور سعيد والسويس.

2/3 الخصائص الموارديه

- تبلغ المساحة الكلية للإقليم نحو 79 ألف كم^2 ، فى حين تبلغ مساحه الأراضي الزراعية بالإقليم حوالي 1.2 مليون فدان تمثل نحو 15 % من مساحة الأراضي الزراعية الإجمالية ، ويتركز نحو 63% من تلك ألمساحه في محافظة الشرقية.
- تنوع مصادر الثروة في هذا الإقليم بين الموارد الأرضية الزراعية والمصادر التعدينية .
- هناك إمكانيات واسعة للتوسع الأفقي في الإقليم سواء في منطقة شمال سيناء أو وسط سيناء وتقدر مساحة الأراضي المتوقع إضافتها إلي الإقليم بالتوسع علي مياه ترعة السلام بأكثر من 400 ألف فدان .

3/3 عناصر التميز

- تباين الظروف المناخية من حيث درجات الحرارة ومعدلات الإمطار والرطوبة النسبية بين مناطق الإقليم المختلفة وهو ما يؤدي إلي تنوع أنماط الإنتاج .
- اتساع الرقعة الأرضية للإقليم والتي تسمح بتنوع التراكيب المحصولية فبينما يسود إنتاج المحاصيل الحقلية في محافظة الشرقية، فإن محاصيل الخضر والفاكهة هي النمط السائد في كل من شمال سيناء ومحافظة الإسماعيلية.
- وجود إمكانيات هائلة للتوسع الأفقي سواء غرب أو شرق قناة السويس حيث تقدر المساحة المستصلحة غرب قناة السويس بنحو 220 ألف فدان ، بينما تصل المساحة المستصلحة شرق قناة السويس، إلي حوالي 200 ألف فدان

- وجود إمكانية لإستصلاح أكثر من ربع مليون فدان في منطقة وسط سيناء .
- تنوع الأنشطة ألاقتصاديه بالإقليم بين النشاط الزراعي والذي تتميز به محافظة الشرقية وشمال سيناء والإسماعيلية ، والنشاط الصناعي والخدمي والذي تتمتع به محافظات بور سعيد والسويس والنشاط السياحي الواعد الذي تتمتع به محافظة جنوب سيناء، فضلاً عن النشاط التعديني في جنوب ووسط سيناء ، والأنشطة المرتبطة بوجود قناة السويس . وهذا الوضع يطرح إمكانية التركيز علي التأثير المتبادل بين الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى بالإقليم .
- التباين الواسع في متوسط مساحة الحيازة الزراعية بين محافظات الإقليم، فبينما تصل إلي أقل من 2 فدان في محافظة الشرقية فإنها تصل إلي نحو 5 فدان في محافظة الإسماعيلية، وأكثر من عشرة أفدنه في محافظة شمال سيناء . ويترتب علي هذا الوضع وجود أعداد كبيره من الحيازات الكبيرة والتى تتيح إمكانية استخدام التكنولوجيات الحديثة والتوسع قي تطبيق الميكنة الزراعية .
- يتميز الإقليم تاريخياً بإنتاج أنواع معينة من الحاصلات علي درجة عالية من الجودة والتي تفوق نظيرتها في الأقاليم الاخري كما هو الحال في إنتاج المانجو والفراولة والفاصوليا الخضراء بمحافظة الإسماعيلية وإنتاج الخوخ والزيتون والكنتالوب في شمال سيناء . ونتيجة لذلك فقد تخصص الإقليم في تصدير بعض المنتجات الزراعية مثل: المانجو – الموالح . الفاصوليا الخضراء . الكنتالوب . الفراولة .
- وجود نماذج رائده في الإقليم لاستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة (زراعات محمية . زراعات عضوية . زراعات تصنيعية . زراعات تصديرية) وذلك من خلال الشركات الزراعية الكبيرة.
- وجود بعض الشركات الكبيرة المتخصصة في تجميع وفرز وتصدير الحاصلات البستانية فضلاً عن الشركات المتخصصة في التصنيع الزراعي في كل من مدينتي العاشر من رمضان ومدينة العبور ومدينة الإسماعيلية.
- يضم الإقليم مسطحات بحريه واسعة على طول الساحل الشمالي الشرقي وكذا المسطحات البحرية والتي تضم بحيرات البردويل والمنزلة.
- يتوافر بجميع أجزاء الإقليم كل عناصر البنية التحتية اللازمة للتنمية الزراعية من طرق وكهرباء ومياه ، فضلاً عن توافر الخدمات المختلفة من صحة وتعليم .

4/3 محددات ومعوقات التنمية

- عدم وجود إطار قانوني يضمن الاستقرار للحائزين الذين قاموا باستصلاح أراضي علي نفقتهم الخاصة في سيناء، وعدم حصول الحائزين لأراضي الاستصلاح في منطقة سهل الحسينية علي سند الملكية وبالتالي عدم قدرة كلا المجموعتين على استخدام ما يحوزونه من أراضي كضمان لتقديمه للبنوك للحصول علي قروض متوسطة وطويلة الأجل لأغراض تنمية تلك الأراضي.
- عدم الانتهاء من أعمال البنية الأساسية والبنية الداخلية لأراضي التوسع علي مياه ترعة السلام شرق قناة السويس وعدم وضوح أسلوب التصرف في تلك الأراضي.
- التفتت الحيازي في محافظة الشرقية والتي يبلغ متوسط الحيازة بها نحو 2.2 فدان ، وأن نحو 56% من مساحة الأراضي يتوزع في أكثر من قطعه واحدة، وهو ما يترتب عليه صعوبة تنمية تلك الحيازات وتطبيق نظام سليم للدورات الزراعية .
- انخفاض جودة مياه الري وذلك لكون تلك المياه مخلوطة بمياه الصرف الزراعي . كما أن بعض المناطق التي

تعاني من عجز في كميات مياه الري تستخدم مياه الصرف في توفير احتياجاتها، وتقدر مساحة الأراضي التي تعتمد كلياً علي مياه الصرف الزراعي . في الإقليم بأكثر من 50 ألف فدان .

- التوسع في زراعة الأرز بالمخالفة للمساحة المقررة لكل محافظة حيث تصل مساحة الأرز بالمخالفة بمحافظة الشرقية إلي نحو 321 ألف فدان تمثل حوالي 35 % من مساحة الأراضي بالمحافظة ويزيد عن المساحة المصرح بزراعتها بنحو 50 % .
- وجود مشاكل صرف في بعض أجزاء الإقليم إما لعدم وجود نظام للصرف أو احتياج الشبكات القائمة إلي إحلال وتجديد . وتبلغ مساحة الأراضي التي لا يتوافر لها أي نظام للصرف الزراعي حوالي 454 ألف فدان تمثل حوالي 32% من أراضي الإقليم، ويقع نصف هذه المساحة تقريباً فى محافظة الشرقية ويوزع النصف الثاني بين محافظتي الإسماعيلية وشمال سيناء بالتساوي تقريباً .
- ارتفاع نسبة كبار السن بين العاملين بجهاز الإرشاد الزراعي حيث تصل نسبة من تزيد أعمارهم عن 45 عام إلى نحو 81% من العاملين في جهاز الإرشاد الزراعي بالإقليم. كما إن عدد المرشدين الزراعيين لا يتناسب ومساحة الإقليم والتي تبلغ حوالي 1.4 مليون فدان في حين لا يزيد عدد المرشدين الزراعيين عن 900 مرشد زراعي.
- عدم جاذبية مناطق التوسع الأفقي خاصة في منطقة شرق قناة السويس، وذلك لعدم توفر المرافق والخدمات الأساسية التي تسمح بالتوطن وإقامة مجتمعات مستقرة لها كل مقومات الحياة.
- عدم وجود سياسة واضحة للتنمية المتكاملة للأراضي المستصلحة.
- عدم وجود تنظيمات لصغار الزراع تسمح بتجميع جهودهم وتوفير المعلومات التسويقية وبناء تحالفات سواء بين منظمات الزراع أو بين هذه المنظمات والشركات المتخصصة في التصنيع والتصدير.
- ضعف رؤوس أموال الجمعيات التعاونية والتي تقدر بنحو 4-5 آلاف جنيه في المتوسط للجمعية. وضعف الكفاءة الإدارية والفنية للجهاز الوظيفي والجهاز الإداري المنتخب للتعاونيات.

4. إقليم غرب الدلتا:

1/4 الملامح الديموجرافية

- يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 12.6 مليون نسمة تمثل حوالي 17.5% من إجمال عدد سكان مصر.
- يعد الإقليم من أكثر الأقاليم انخفاضاً في الكثافة السكانية والتي تقدر بنحو 51.2 نسمة/كم^2، مع وجود درجة عالية من التباين بين المحافظات، فبينما تبلغ الكثافة السكانية في الإسكندرية 1800 نسمة/كم^2 ، فإنها لا تتجاوز 1.7 نسمة/كم^2 في محافظة مطروح مقارنة بنحو 479 نسمة/كم^2 في محافظة البحيرة والتي تضم إقليم النوبارية.
- تبلغ الكثافة السكانية الأرضية الزراعية بالإقليم أدنى مستوى لها حيث تقدر بنحو 5.2 نسمة/فدان مع وجود درجة عالية من التباين بين محافظات الإقليم. فبينما تبلغ هذه النسب 17 نسمة/فدان في محافظة الإسكندرية فإنها تنخفض إلى 0.86 نسمة/فدان في محافظة مطروح.

- تقدر مساهمة النساء في قوة العمل بالإقليم بنحو 27.5%. هذا ومن الجدير بالملاحظة أن هذه النسبة تصل إلى

نحو 41% في محافظة البحيرة مقارنة بنحو 12% في محافظة الإسكندرية، وهو ما يعكس دور المرأة في الإنتاج الزراعي حيث تعد محافظة البحيرة محافظة ريفية، بينما تعد محافظة الإسكندرية محافظة حضرية.

- تبلغ نسبة الأسر الفقيرة بالإقليم نحو15.6% من سكان الإقليم ، وتقدر هذه النسبة بحوالي 9.5% في محافظة الإسكندرية مقارنة بنحو 15% في محافظة مطروح ونحو 21% في محافظة البحيرة.

2/4 الخصائص الموردية

- تبلغ المساحة الكلية للإقليم نحو 179 ألف كم² تمثل حوالي17.7% من إجمالي مساحة الجمهورية، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية نحو 1758 ألف فدان تمثل حوالي 22% من مساحة الأراضي الزراعية المصرية، وتمثل الأراضي الزراعية بمحافظة البحيرة أكثر من ثلثي الموارد الأرضية الزراعية بالإقليم.
- هناك إمكانية كبيرة للتوسع الأفقي في الإقليم خاصة في المنطقة المحاذية للساحل الشمالي الغربي والممتدة من مدينة الحمام وحتى مدينة مرسى مطروح وتتوافر بالإقليم موارد رعوية كبيرة أدت إلى تركز نحو 20% من قطعان الأغنام والماعز بالإقليم.
- تعدد مصادر مياه الري بالإقليم والتي تتمثل في المياه النهرية، والمياه الجوفية، ومياه الأمطار خاصة في الجزء الشمالي من الإقليم حيث تعد معدلات سقوط الأمطار معدلات كافية لقيام نشاط إنتاجي زراعي.

3/4 عناصر التميز

- الاعتدال النسبي للمناخ من حيث درجات الحرارة بما يسمح بتنوع المنتجات الزراعية.
- تعد معدلات الأمطار في كل من محافظتي مطروح والأسكندرية خلال الفترة من أكتوبر وحتى نهاية فبراير كافية لقيام نشاط زراعي
- تتوافر المياه الجوفية ذات درجات الجودة العالية على أعماق بسيطة وهو ما يوفر مصدر للري الإضافي.
- تنوع النشاط الاقتصادي (زراعة – صناعة – تجارة وخدمات) بما يحقق إمكانيات كبيرة للتكامل بين مختلف هذه الأنشطة والنشاط الزراعي.
- يتواجد بالإقليم أكبر منطقة للمنتجعات السياحية في الساحل الشمالي الغربي والذي يشهد حركة توسع عمراني غير مسبوقة وزيادة غير عادية في عدد المصطافين. ويطرح هذا الوضع ضرورة تطوير شبكة الخدمات التسويقية الزراعية لخدمة تلك المنتجعات وتوفير المنتجات الزراعية ذات الجودة العالية لتلك الشريحة من المستهلكين التي لديها استعداد لدفع السعر العالي والذي يتناسب مع جودة تلك المنتجات.
- يتوفر بالإقليم مرافق متميزة في مجال النقل البحري والجوي نظراً لوجود ميناء الأسكندرية ومطاري النزهة وبرج العرب وهو ما يسمح بوصول المنتجات طازجة إلى موانيء التصدير ويقلل من تكلفة النقل الداخلي.
- يتركز بالإقليم عدد كبير من الوحدات المتخصصة في الخدمات التسويقية الزراعية (فرز – تدريج – تعبئة) حيث يوجد نحو 158 منشأة متخصصة في إعداد وتجهيز المنتجات الزراعية في محافظة البحيرة ومنطقة النوبارية – كما يتواجد بالإقليم عدد من الوحدات المتخصصة في التصنيع الزراعي في كل من مدينة برج العرب، ومدينة النوبارية، ومدينة الإسكندرية.

- يتواصل الإقليم جغرافياً مع مناطق الكثافة السكانية في محافظة البحيرة ومحافظات وسط الدلتا والتي تعد أسواق

لمنتجات الإقليم من ناحية كما أنها توفر عنصر العمل البشري اللازم لمختلف العمليات الزراعية وذلك من ناحية أخرى.

- يعتبر الإقليم من أكثر أقاليم مصر تطبيقاً لأنماط تقنيات الزراعة الحديثة خاصة في مجالات نظم الإدارة المزرعية ونظم الري المتطورة واستخدام الأصناف والسلالات النباتية والحيوانية المتميزة، حيث تبلغ المساحة المروية بنظم الري الحديث في النوبارية حوالي 415 ألف فدان مقارنة بنحو 100 ألف فدان في محافظة البحيرة.
- يتضمن هذا الإقليم أهم التجارب الوطنية في مجال التوطين الزراعي والتوسع الزراعي الأفقي. حيث يضم هذا الإقليم أنماط للتوطن لصغار الزراع، وأنماط لشباب الخريجين ، وأنماط مختلطة بين صغار الزراع والخريجين. كما يحوي الإقليم أنماط للإدارة المزرعية للحيازات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذا نمط الإنتاج الفردي ونظيره الخاص بالشركات الزراعية الكبيرة ونمط المزارع العائلية.
- يتميز الإقليم بتركز سلالات متميزة من الأغنام.
- يضم الإقليم مسطحات مائية واسعة تتمثل في بحيرة أدكو وبحيرة مريوط والساحل الشمالى الغربي من البحر البيض المتوسط وهو ما يسمح بتنمية وتطوير الثروة السمكية وبخاصة في مجال الاستزراع السمكي البحري.
- يساهم الإقليم بقدر كبير من الصادرات الزراعية سواء من الحاصلات الحقلية التقليدية (قطن – أرز) أو غير التقليدية (بطاطس – موالح – عنب).
- يتميز الإقليم تاريخياً بإنتاج أصناف معنية من المحاصيل الزراعية والتي يأتي في مقدمتها القطن طويل التيلة الممتاز (الصنف جيزة 70) والأرز، فضلاً عن تميزه في إنتاج فسائل النخيل وكذا إنتاج بعض المحاصيل غير التقليدية مثل الخرشوف، البسلة، الاسبرجس وخلافه من محاصيل الخضر.

4/4 محددات ومعوقات التنمية

- مشكلة التفتت الحيازي في الأراضي القديمة في محافظتي البحيرة والإسكندرية حيث يبلغ متوسط الحيازة في البحيرة نحو 4.2 فدان مقارنة بنحو 5.9 فدان في الإسكندرية، وتصل مساحة القطعة الواحدة في البحيرة نحو 2.3 فدان مقارنة بنحو 3.5 فدان في الإسكندرية.
- انخفاض كفاءة استخدام مياه الري حيث تصل المساحات التي تروي بالغمر في الإقليم نحو 1152 ألف فدان تمثل نحو 65% من إجمالي مساحة الإقليم.
- تعاني بعض مناطق الإقليم من مشكلات صرف زراعي حيث تبلغ مساحة الأراضي التي لا تتمتع بأي نوع من الصرف نحو 512 ألف فدان تمثل حوالي 30% من مساحة الإقليم، كما أن كثير من شبكات الصرف القائمة تحتاج إلي إعادة تأهيل وقد أدي عدم وجود شبكات صرف إلي ظهور مشاكل في ارتفاع مستوي الماء الأرضي في بعض الأراضي المستصلحة بالنوبارية، ومشاكل مستوي الماء الأرضي في واحة سيوه.
- مشكلة الاستخدام غير المستدام للمياه الجوفية الأمر الذي أدي إلي ارتفاع مستويات الملوحة في بعض الآبار والاتجاه نحو حفر آبار جديدة علي أعماق اكبر كما هو الحال في منطقة وادي النطرون وتبلغ المساحة التي يتم زراعتها علي المياه الجوفية فقط حوالي 200 ألف فدان.
- وجود مناطق واسعة صالحة للاستغلال الزراعي تحتوي علي ألغام من مخلفات الحرب العالمية الثانية خاصة في

المنطقة الممتدة من العلمين وحتى مرسي مطروح وهو ما يعوق إمكانيات التنمية في هذه المنطقة.

- تعرض الإقليم للعواصف الرملية في بعض أوقات السنة مما يسبب خسائر كبيرة للزراعات القائمة وتدمير لبعض التجهيزات الخاصة بالزراعات المحمية وذلك خلال الفترة الممتدة من ابريل وحتى مايو.
- ندرة القوي العامة المدربة والمتخصصة في العمليات الزراعية المرتبطة بإنتاج المحاصيل التصديرية مثل عمليات التقليم وعمليات المكافحة الحيوية ومعاملات ما بعد الحصاد.
- عدم وجود جهاز للإرشاد الزراعي في الأراضي المستصلحة علي الرغم من كون الغالبية العظمي من أراضي الإقليم هي أراضي جديدة، وبالتالي فإن صغار ومتوسطي الزراع في هذه المناطق غالباً ما يعتمدون علي المحاولة والخطأ، أما كبار الزراع فإنهم غالباً ما يحصلون علي الخبرات اللازمة من خلال استقدام الخبراء المحليين أو الأجانب، ومن الطبيعي فان الخبرات المتوافرة للشركات الكبيرة لا يتم إتاحتها لصغار ومتوسطي الزراع وهو ما ينعكس علي تباين الإنتاجية المحققة في كلا النمطين من أنماط الإنتاج.
- غياب العلاقات التعاقدية بين صغار ومتوسطي الزراع والشركات التسويقية واقتصار هذه العلاقات علي كبار الزراع.
- مشكلة سند الملكية في الأراضي المستصلحة بالإقليم خاصة بالنسبة لأراضي الخريجين في منطقة النوبارية وهو ما يحد من إمكانية حصولهم علي القروض طويلة ومتوسطة الأجل.

5. إقليم وسط الدلتا

1/5 الملامح الديموجرافية

- يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 20.2 مليون نسمة تمثل حوالي 27.8% من سكان الجمهورية.
- بعد الإقليم هو الأكثر كثافة سكانية بين أقاليم مصر الزراعية إذ تبلغ الكثافة السكانية نحو 1450 نسمة/ كم^2، وتعد محافظة القليوبية اعلي محافظات الإقليم كثافة سكانية حيث تقدر بحوالي 2750 نسمة/ كم^2 وذلك لقربها الشديد من القاهرة وتوطن العديد من الصناعات بها، في حين تعد محافظة كفر الشيخ الأقل كثافة بين محافظات الإقليم حيث تقدر بحوالي 700 نسمة/كم^2.
- تبلغ الكثافة السكانية الأرضية الزراعية بالإقليم نحو 8.7 نسمة / فدان، وتبلغ الكثافة السكانية الأرضية الزراعية أدناها في كفر الشيخ (4.3 نسمة/ فدان)، في حين تبلغ حدها الأقصى في محافظة القليوبية (22 نسمة/فدان).
- تقدر نسبة الأمية بالإقليم نحو 32%، وتصل هذه النسبة إلي ادني مستوياتها (11.8%) في محافظة دمياط، بينما تصل إلي اعلي مستوياتها في محافظة كفر الشيخ (43%).
- تبلغ نسبة الأمية بين الإناث بالإقليم حوالي 42%، وتبلغ هذه النسبة حدها الادني في دمياط إذ تقدر بحوالي 16%، بينما تصل إلي حدها الأعلي في محافظة كفر الشيخ إذ تقدر بحوالي 52%.
- تقدر مساهمة النساء في قوه العمل في الإقليم بحوالي 24.5%، وتصل هذه النسبة إلي حدها الاقصي (28%) في محافظة المنوفية، بينما تصل إلي حدها الادني (17%) في محافظة دمياط.
- تبلغ نسبة الأسر الفقيرة بالإقليم 8.7% وهي اقل نسبة علي مستوي الجمهورية، وتبلغ هذه النسبة حدها الادني (4.4%) في محافظة دمياط، بينما تصل إلي حدها الاقصي في محافظة المنوفية (15%).

2/5 الخصائص الموردية

- تبلغ المساحة الكلية للإقليم نحو 139 ألف كم^2 تمثل حوالي 1,4% من المساحة الإجمالية للجمهورية.
- تبلغ مساحة الأراضي الزراعية بالإقليم نحو 2.3 مليون فدان تمثل حوالي 28.7% من إجمالي مساحة الجمهورية وتعد محافظتي كفرالشيخ والدقهلية من اكبر محافظات الإقليم من حيث مساحة الأراضي الزراعية حيث تقدر في الأولى بحوالي609 ألف فدان ، وتبلغ في الثانية نحو 636 ألف فدان هذا وتعد محافظة دمياط من أصغر المحافظات من حيث مساحة الأراضي الزراعية والتي تقدر بحوالي 105 ألف فدان.
- يتوافر بالإقليم موارد بحيرية كبيره لوجود كل من بحيرة المنزلة والبرلس.
- يعتمد الإقليم اعتماداً كلياً على مياه النيل كمصدر وحيد لمياه الري مع فرص ضئيلة لسقوط بعض الأمطار على الأجزاء الشمالية من الإقليم في فصل الشتاء.

3/5 عناصر التميز

- الاعتدال المناخي لجميع محافظات الإقليم مع وجود معدلات محدودة لسقوط الأمطار خلال الفترة من نوفمبر وحتى فبراير مما يؤدى إلى تنوع أنماط الإنتاج.
- غالبية أراضى الإقليم ذات درجة جودة عالية حيث تصل نسبة أراضى الدرجتين الأولى والثانية أكثر من 50% من مساحة الإقليم.
- يضم الإقليم كل من حزام إنتاج الأرز وبنجر السكر والأقطان طويلة التيلة وكذا حزام إنتاج اللبن.
- يتركز بالإقليم إنتاج شتلات الفاكهة وشتلات الأشجار الخشبية ونباتات الزينة وخاصة في محافظة المنوفية.
- يتركز بالإقليم إنتاج محصول الكتان وبصفة خاصة في محافظة الغربية.
- تعد محافظات القليوبية والمنوفية من المحافظات الرئيسية في إنتاج الموالح.
- يتركز بالإقليم أكثر من 50% من إنتاج بداري التسمين ونحو 40% من إنتاج بيض المائدة.
- يضم الإقليم إمكانيات واسعة لتنمية الثروة السمكية سواء البحرية منها أو البحيرية حيث يضم كلاً من بحيرتي المنزلة والبرلس ، كما آن نشاط الاستزراع السمكي يتركز في محافظات كفر الشيخ ودمياط والدقهلية.
- تركز العديد من الصناعات الزراعية بالإقليم وكذا الصناعات المرتبطة بالزراعة حيث تتركز صناعة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، وتتركز صناعات ضرب الأرز في كل من الدقهلية والغربية ودمياط وصناعات الألبان في كل من دمياط والدقهلية وصناعات مراكب ومعدات الصيد في دمياط ، وصناعات المعدات الزراعية في الغربية والدقهلية وصناعة سكر البنجر في كفر الشيخ.
- تنوع الأنشطة الاقتصادية حيث يتوافر بالإقليم كل من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية وهو مايتيح الفرصة للتكامل بين هذه الأنشطة والنشاط الزراعي.
- وجود العديد من الوحدات العاملة في مجال فرز وتدريج وتعبئة الخضر والفاكهة وتلك العاملة في مجال التصنيع الزراعي سواء تعليب وتجميد الخضر أو صناعة العصائر والمربات والحلويات وصناعة الألبان ومنتجاتها.
- يضم الإقليم اكبر محطات البحوث الزراعية حيث يتواجد به محطة بحوث سخا ، محطة بحوث محلة موسى ، ومحطة بحوث الجميزة. كما يضم الإقليم خمس كليات للزراعة وكذا ثلاث كليات للطب البيطري.
- توفر الكثير من عناصر البيئة التنمية اللازمة للتنمية الزراعية من طرق وكهرباء ومرافق وخدمات ، وينعكس ذلك في ارتفاع دليل التنمية البشرية لمحافظات الإقليم وانخفاض معدلات الفقر عن باقي محافظات الجمهورية.

4/5 محددات ومعوقات التنمية

- مشكلة التفتت الحيازي وقزمية الحيازات إذ يتراوح متوسط الحيازة الزراعية بين 1.3 فدان كحد أدنى في محافظة القليوبية، ونحو 3 فدان كحد أقصى في محافظة كفر الشيخ.
- عدم وجود ظهير صحراوي يسمح بالتوسع الزراعي الأفقي في أي من محافظات الإقليم وهو ما يطرح ضرورة التركيز على التنمية الرأسية وتعظيم العائد من كل وحدة الأراضي والمياه في الإقليم.
- مشكلة التعدي الدائم على الأراضي الزراعية لمواجهة الزيادة السكانية المضطردة بالإقليم وكذا الوفاء باحتياجات التنمية الحضرية.
- انخفاض جودة مياه الري في بعض أجزاء الإقليم نتيجة الخلط بمياه المصارف كما هو الحال في بعض أجزاء محافظة الغربية ومحافظة كفر الشيخ. فضلاً عن ذلك فإن التوسع في زراعات الأرز بسبب مشكلة نقص مياه الري في مناطق نهايات الترع.
- مشكلة ارتفاع مستوى الماء الأرضي في الأجزاء الشمالية من الإقليم وما يترتب عليها من ارتفاع مستوى الملوحة وتدهور خصوبة الأراضي في تلك المناطق.
- مشكلة تدهور كفاءة شبكة الصرف المغطى في أجزاء كبيرة من الإقليم وذلك لحاجتها إلى إعادة تأهيل، فضلاً عن عدم وجود نظام للصرف سواء المغطى أو المكشوف في مساحة تقدر بحوالي 125 ألف فدان وهو ما يؤثر على خصوبة تلك الأراضي.
- مشكلة التضارب في سياسات استغلال الأراضي، فبينما قام الزراع في كثير من مناطق محافظة كفر الشيخ والدقهلية ودمياط بالتوسع في إنشاء المزارع السمكية فإن وزارة الري لا تسمح بتوفير المياه اللازمة لتغذية تلك المزارع. كما تقوم أجهزة حماية الأراضي في وزارة الزراعة بتحرير المحاضر والمخالفات والإزالة لتلك المزارع على أساس أنها يجب أن تستغل في الإنتاج النباتي.
- مشكلة النقص المتزايد في أعداد المرشدين الزراعيين وخلو بعض القرى من مرشد القرية، وارتفاع سن المرشدين الزراعيين حيث تصل نسبة المرشدين الذين تزيد أعمارهم عن 45 سنة نحو 88% من إجمالي عدد المرشدين بالإقليم.
- على الرغم من أن الإقليم يضم أكبر محطات البحوث الزراعية، فضلاً عن كليات الزراعة التي يعود البعض منها إلى بدايات القرن العشرين ألا أنه لا يتواجد بالإقليم أي مركز للتدريب على التكنولوجيا الزراعية الحديثة وبالتالي فإن ما يتوافر للزراع من مهارات وخبرات هي بالدرجة الأولى مهارات متوارثة. وعلى ذلك فإن أي مشروعات للتنمية الزراعية في الإقليم وكما هو الحال في باقي الأقاليم تعاني من العجز الشديد في العمالة الماهرة والمدربة.
- على الرغم من وجود جمعية تعاونية في كل قرية من قرى الأقاليم فإن هذه الجمعيات تتسم بكونها جمعيات ضعيفة ذات رؤوس أموال متدنية حيث يقدر متوسط رأس مال الجمعية بنحو 9.7 ألف جنيه، وبالتالي فإن غالبية هذه الجمعيات لا تستطيع الوفاء باحتياجات أعضاؤها. كما أن الجهاز الإداري والوظيفي بتلك الجمعيات يتسم بانخفاض الكفاءة الفنية والإدارية. ويعد القانون الحالي للتعاون أحد المحددات الرئيسية لنشاط تلك التعاونيات.
- نظراً لمشكلة التفتت الحيازي فإن الكثير من الحيازات الزراعية هي حيازات مشاعية يشترك فيها أكثر من شخص دون تحديد واضح لما يملكه كل شريك. كما أن شهادات السجل العيني تخلو من التحديد الواضح لحدود القطع.

وبالتالي فإن الكثير من أراضي الإقليم لا يمكن استخدامها كضمان للقروض المطلوبة من القطاع المصرفي.

- **تعد السياسة الائتمانية التي تتبعها بنوك القرى أحد محددات التنمية في الإقليم حيث أن المقررات الائتمانية تتسم بالجمود ويكونها تركز على عمليات المنح في ثلاث جوانب هي الائتمان قصير الأجل للمحاصيل والائتمان قصير ومتوسط الأجل للثروة الحيوانية دون النظر إلى باقي الجوانب التنموية.**
- **على الرغم من وجود الكثير من الوحدات المتخصصة في التصنيع الزراعي بالإقليم إلا أن جميع هذه الوحدات لا تقوم بالتعاقد المسبق مع الزراع وبالتالي فإن الإنتاج من مختلف الحاصلات عرضة للتقلبات السعرية الشديدة.**
- **على الرغم من أن الإقليم يساهم بنحو 50% من الإنتاج الداجني إلا أن الإقليم يفتقر إلى المجازر الآلية ويتم تسويق كل الإنتاج في صورة حية وهو ما ينعكس سلباً على صحة المواطنين من ناحية ومن ناحية أخرى يؤدي أي تعرض المنتجين للتقلبات السعرية الشديدة حسب ظروف السوق.**
- **على الرغم من أن الإقليم يساهم بنحو 25% من إنتاج الألبان البقرية، ونحو 35% من إنتاج اللبن الجاموسي، وعلى الرغم من توطن صناعات الألبان في الإقليم، إلا أنه لا يتوافر بالإقليم أي إطار مؤسسي لتجميع الألبان.**
- **تمثل مشكلة المخلفات الزراعية وخاصة مشكلة قش الأرز أحد المشكلات التي تواجه الإقليم والتي يترتب عليها الكثير من الآثار البيئية الضارة.**

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

تقديم ..... **i**

المقدمة ..... **iii**

منهجية إعداد وصياغة الإستراتيجية ..... **vi**

الجزء الأول: تحليل أداء القطاع الزراعي

1/1 تطورات التنمية ومعدلات الأداء **2**

1/1/1 معدلات النمو للقطاع الزراعى **2**

2/1/1 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية **4**

3/1/1 التحسن النسبي في معدلات التصنيع الزراعي **4**

4/1/1 تحسين مستويات دخول المزارعين **5**

2/1 تنمية الموارد الزراعية **5**

1/2/1 الموارد المائية والأرضية **5**

2/2/1 المصايد الطبيعية **7**

3/2/1 الموارد البشرية **8**

3/1 أوضاع الإنتاج والإنتاجية **10**

1/3/1 الإنتاج النباتي **10**

1/1/3/1 إتجاهات التغير فى التراكيب المحصولية **10**

2/1/3/1 تطورات الإنتاجية الفدانية للحاصلات الرئيسية..... **11**

2/3/1 الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي **13**

1/2/3/1 الإنتاج الحيواني **13**

2/2/3/1 الإنتاج الداجني **15**

3/2/3/1 الإنتاج السمكي **16**

4/1 التسويق والتصنيع والتجارة الخارجية الزراعية **17**

1/4/1 التطورات والملامح العامة **17**

2/4/1 التسويق الزراعى المحلى **18**

3/4/1 التصنيع الزراعى 19
4/4/1 الصادرات الزراعية 20
5/1 الهيكل المؤسسى للقطاع الزراعى 21
6/1 السياسات الزراعية وتطبيقاتها 24
1/6/1 دور الدولة في إدارة القطاع الزراعي والاحتكام لآليات السوق 24
2/6/1 التناقضات المتعلقة بسياسات أستصلاح الأراضي 24
3/6/1 سياسات التسعير لمحاصيل الغذاء الإستراتيجية 25
4/6/1 التناقض المتعلق بتنمية الثروة السمكية والإستزراع السمكي 25
5/6/1 الالتزامات الدولية والإقليمية وسياسات وإجراءات الوفاء بها 25
6/6/1 غياب التنظيمات المؤسسية الخاصة بالسياسات الزراعية 26
7/1 تحديات ومعوقات التنمية الزراعية 26
1/7/1 التحديات الرئيسية للتنمية الزراعية 26
1/1/7/1 رفع كفاءة استخدام موارد مياه الري 26
2/1/7/1 مواجهة مشكلة التفتت الحيازى 27
3/1/7/1 الحد من التعدى على الأراضي الزراعية 27
4/1/7/1 تدعيم مؤسسات فاعلة لصغار المزارعين 27
5/1/7/1 زيادة فعالية مؤسسات البحث والارشاد الزراعي فى دعم التنمية الزراعية..... 28
6/1/7/1 الاستفادة من التقدم فى مجال المعلومات والاتصالات..... 28
7/1/7/1 الحد من معدلات الفاقد فى الانتاج الزراعي 29
8/1/7/1 تهيئة القطاع الزراعي للمواءمة مع التغيرات المناخية 29
2/7/1 معوقات التنمية الزراعية 30
1/2/7/1 المعوقات المرتبطة بالسياسات الزراعية 30
2/2/7/1 المعوقات المرتبطة بالمؤسسات الزراعية 30
3/2/7/1 المعوقات المتعلقة باختلال التوازن بين تنمية الانتاج وخدمات التسويق 31

الجزء الثاني: إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة

1/2 الدروس المستفادة من تجربة الماضى 32
2/2 الرؤية الاستراتيجية للتنمية الزراعية 34
1/2/2 الرؤية الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة..... 34

2/2/2 الرسالة 34
3/2 المقومات وعوامل النجاح الرئيسية للإستراتيجية 35
4/2 الأهداف الأساسية للإستراتيجية 36
1/4/2 الإستخدام المستدام للموارد الزراعية..... 36
1/1/4/2 رفع كفاءة إستخدامات المياه في الزراعة 37
2/1/4/2 الزيادة المستدامة لمساحات الأراضي المستصلحة 38
3/1/4/2 التنمية المستدامة لإنتاجية وحدتي الأراضي والمياه 39
4/1/4/2 تعظيم العائد المستدام من الزراعات المطرية 40
5/1/4/2 صيانة وحماية الأراضي الزراعية 40
6/1/4/2 تنمية الموارد البشرية 40
2/4/2 تطوير الإنتاجية الزراعية 43
1/2/4/2 توجهات تطوير الإنتاجية النباتية 44
2/2/4/2 توجهات تطوير انتاجية الوحدة الحيوانية 46
3/2/4/2 توجهات تطوير إنتاجية الأسماك 48
3/4/2 تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية 49
1/3/4/2 المبررات والفرص المتاحة 49
2/3/4/2 مقومات القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والتحديات التى تواجهها 49
3/3/4/2 العناصر الرئيسية لتوجهات تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية 50
4/4/2 تحقيق معدلات أعلى للأمن الغذائي من السلع الإستراتيجية 51
1/4/4/2 زيادة معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية 52
2/4/4/2 تطوير الأنماط الإستهلاكية لصالح تحسين مستويات التغذية..... 57
3/4/4/2 الحد من الفاقد التسويقي لسلع الغذاء 58
4/4/4/2 تحسين جودة وسلامة الغذاء 58
5/4/4/2 تطوير شبكات الأمان الأجتماعى 58
5/4/2 تحسين مناخ الاستثمار الزراعي 59
6/4/2 تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين 61
1/6/4/2 المبررات والفرص المتاحة 61
2/6/4/2 العناصر الرئيسية لتوجهات تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين 63

5/2 آليات التنفيذ المقترحة للوفاء بالأهداف الاستراتيجية 65
1/5/2 الإصلاح المؤسسي للقطاع الزراعي 66
1/1/5/2 أهداف وتوجهات الإصلاح المؤسسي لوزراة الزراعة 66
2/1/5/2 إصلاح وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية 68
3/1/5/2 الإصلاح المؤسسي للتعاونيات الزراعية 68
2/5/2 تطوير أنماط السياسات الزراعية لتعزيز مسارات التنمية الزراعية 70
1/2/5/2 سياسة ترشيد استخدام موارد المياه 72
2/2/5/2 سياسة حماية الاراضي الزراعية 73
3/2/5/2 سياسة صيانة الاراضى الزراعية 74
4/2/5/2 سياسة تنمية المصايد الطبيعية والاستزراع السمكى 74
5/2/5/2 سياسة التوسع الزراعى الأفقى والتوطين الزراعى 75
6/2/5/2 سياسة البحث العلمى وتطوير التكنولجيا الزراعية 76
7/2/5/2 سياسة تطوير منظومات الارشاد الزراعي 78
8/2/5/2 سياسة تفعيل دور الاعلام الزراعي فى خدمة قضايا التنمية الزراعية 79
9/2/5/2 سياسة تطوير أداء المؤسسات الطوعية للمزارعين 80
10/2/5/2 سياسة الزراعة التعاقدية 82
11/2/5/2 سياسة الأسواق المستقبلية 82
12/2/5/2 سياسة تطوير نظم التجارة والتسويق الالكترونى للقطاع الزراعى 84
13/2/5/2 سياسة التعاون الزراعى الاقليمى 86
14/2/5/2 سياسة التعاون الدولى فى إطار الاتفاقيات والمنظمات الدولية 87
15/2/5/2 سياسة تطوير منظومات المعلومات الزراعية..... 88
16/2/5/2 سياسة سلامة الغذاء 89
17/2/5/2 سياسة دعم وترشيد الاستهلاك 90
18/2/5/2 سياسة تطوير مناخ الاستثمار الزراعى 92
19/2/5/22 سياسة التكافل الزراعي 93
20/2/5/2 سياسة تعزيز دور المرأة فى قضايا التنمية الزراعية 94
3/5/2 البرامج الزراعية ومشروعات العمل التنموية..... 95
1/3/5/2 البرنامج الرئيسي لترشيد ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية الزراعية 95
2/3/5/2 البرنامج الرئيسي صيانة الموارد الأرضية الزراعية ورفع كفاءتها الإنتاجية 96

3/3/5/2 البرنامج الرئيسي لتنمية المحاصيل الحقلية 97
4/3/5/2 البرنامج الرئيسي لتنمية الحاصلات البستانية 98
5/3/5/2 البرنامج الرئيسي للإنتاج الحيوانى 99
6/3/5/2 البرنامج الرئيسي للمساهمة فى الإنعاش الاقتصادى الاجتماعى للمناطق الريفية 100
7/3/5/2 البرنامج الرئيسي لتحديث وتطوير أوضاع التسويق والتصنيع الزراعى 101
8/3/5/2 البرنامج الرئيسي للبحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا 101
9/3/5/2 البرنامج الرئيسي للتوطين وتشجيع الاستثمار فى المشروعات الزراعية والمتكاملة والداعمة 103
10/3/5/2 البرنامج الرئيسي لدعم القدره التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية 103
11/3/5/2 البرنامج الرئيسي لبناء القدرات للعناصر البشرية العاملة فى القطاع الزراعي... 104
12/3/5/2 البرنامج الرئيسي لدعم وتطوير دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التنمية الزراعية 104
6/2 استثمار مقومات التمايز الإقليمي 108
1/6/2 فرص ومجالات التنمية المستقبلية بإقليم مصر العليا 109
2/6/2 فرص ومجالات التنمية المستقبلية بإقليم مصر الوسطى 109
3/6/2 فرص ومجالات التنمية المستقبلية بإقليم شرق الدلتا 110
4/6/2 فرص ومجالات التنمية المستقبلية بإقليم غرب الدلتا 111
5/6/2 فرص ومجالات التنمية المستقبلية بإقليم وسط الدلتا 112
7/2 آليات المتابعة والتقييم 113
8/2 الوثائق المرجعية 115

الملاحق

ملحق رقم (1) الجداول الإحصائية 118
ملحق رقم (2) برامج مشروعات العمل التنموية 125
ملحق رقم (3) مقومات التمايز الإقليمي 166

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
1/1	التركيب المحصولي والأهمية النسبية لبعض مجموعات المحاصيل الرئيسية	11
2/1	تطورات الإنتاجية الفدانية والقدرة الإنتاجية الممكنة لبعض المحاصيل الرئيسية	13
3/1	تطور قيمة المنتجات الحيوانية خلال الفترة 1980–2007 (مليون جنية)	15
4/1	بعض النماذج لنصيب المنتجين والمسوقين من كل جنيه واحد من مدفوعات المستهلكين.	19
5/1	نسبة ما يدخل من الإنتاج فى مختلف أشكال التجهيز والإعداد والتصنيع	20
1/2	تقديرات مساحة الأراضي الممكن استصلاحها باستخدام كميات المياه المستهدف توفيرها كنتيجة لبرامج تطوير منظومات نقل وتوزيع المياه وتطوير منظومات الري الحقلي	38
2/2	تقديرات تطور العائد الإجمالي على وحدتى الأرض ، والمياه في الزراعة المصرية في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2030 بالأسعار الثابتة لعام 2006	40
3/2	تعداد السكان والسكان الريفيين وقوة العمل خلال الفترة من 1980 – 2007	41
4/2	التوزيع العمرى للسكان وفقاً لنتائج التعداد السكانى فى 2006	42
5/2	تقديرات الزيادة المتوقعة فى قوة العمل حتى عام 2030	43
6/2	تقديرات صافى عائد الفدان ووحدة المياه فى اطار أهم الدورات المحصولية المطبقة فى الزراعة المصرية وفقا لاحصاءات عام 2007	44
7/2	الإنتاجية الحالية والمتوقعة لأهم المحاصيل الزراعية (طن/فدان)	46
8/2	توقعات الإنتاج والواردات من المنتجات الحيوانية فى إطار الاستراتيجية 2030	48
9/2	تقديرات تطور نسب الاكتفاء الذاتي لأهم سلع الغذاء في إطار إستراتيجية 2030	54
10/2	تقديرات نصيب الفرد من بعض سلع الغذاء ذات القيمة الغذائية العالية من منتجات اللحوم والدواجن والألبان والأسماك وذلك في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2030	57
11/2	تقديرات الإنفاق الاستثماري خلال سنوات الاستراتيجية وحتى عام 2030 وذلك بالمليار جنيه مقومة بالاسعار الثابتة لعام 2005	64
12/2	الترابطات التأثيرية المحتملة بين أهداف إستراتيجية التنمية حتى عام 2030 وبين الأليات المقترحة لتنفيذها	106

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
1	**توقعات الإنتاج والإستهلاك من القمح**	**54**
2	**توقعات الإستهلاك والفائض للتصدير من الأرز الأبيض**.....	**55**
3	**توقعات إنتاج وواردات السكر**.....	**55**
4	**توقعات إنتاج وواردات الذرة الشامية**	**56**
5	**تقديرات متوسط الإستهلاك الفردي من مصادر البروتين الحيواني**	**56**

الملخص العربي

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الدروس المستفادة من تجارب التنمية الزراعية..... 2

الرؤية 3

الرسالة 3

الأهداف الإستراتيجية 3

أولا: الإستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية 4

ثانيا: تطوير الإنتاجية الزراعية 5

ثالثا: تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية..... 6

رابعا: تحقيق معدلات أعلى للأمن الغذائي من السلع الإستراتيجية..... 6

خامسا: تحسين مناخ الاستثمار الزراعي..... 7

سادسا: تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين 8

آليات التنفيذ المقترحة للوفاء بالأهداف الاستراتيجية 8

أولاً: الإصلاح المؤسسي 8

1. إصلاح وتدعيم الهياكل المؤسسية للقطاع الزراعي..... 8

2. إصلاح وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية 9

ثانياً: تطوير أنماط السياسات الزراعية 10

أ. السياسات المتعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية 10

ب. سياسات تطوير الانتاجية الزراعية لوحدتى الأرض والمياه 11

ج. السياسات التى تستهدف تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية 12

د. السياسات المستهدفة تدعيم الأمن الغذائى من سلع الغذاء الرئيسية 13

هـ. السياسات المستهدفة تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين 14

ثالثاً: البرامج والمشروعات التنموية 14

استثمار مقومات التمايز الإقليمي 18

آليات المتابعة والتقييم 20

الموجز

الدروس المستفادة من تجارب التنمية الزراعية:

عرفت الزراعة المصرية ثلاث إستراتيجيات، تمثلت في إستراتيجية الثمانينيات وإستراتيجية التسعينات، وإستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2017. وأسفرت جهود التنمية الزراعية خلال هذه الفترة عن تطورات كبيره في الإنتاج النباتي بمختلف مكوناته، وذلك نتيجة لزيادة المساحة المزروعة من ناحية وتحسين الإنتاجية الفدانية من ناحية أخري. وقد انعكست هذه الجهود في زيادة المساحة المزروعة من نحو 5.87 مليون فدان إلي نحو 8.44 مليون فدان عام 2007، والمساحة المحصولية من نحو 11.1 مليون فدان عام 1980 لتصل إلي 15.18 مليون فدان. وقد شهدت تلك الفترة تغيرات كبيرة في التركيب المحصولي، كما شهدت الانتاجية الفدانية لغالبية المحاصيل وكذا انتاجية الوحدة الحيوانية من اللحوم والألبان تطورا كبيراً.

ورغم هذه النجاحات فإن تطبيق هذة الإستراتيجيات أسفر عن عدة دروس تم استخلاصها وأخذها فى الاعتبار عند وضع استراتيجة التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030، من بين هذه الدروس ما يلى :

- **يرتكز تعظيم عوائد سياسات الاصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعي على تطوير السياسات السعرية وهو ما تحقق بدرجة مقبولة، والإصلاح المؤسسسى وهو ما يحتاج الى مزيد من التطوير.**
- **رغم المحدودية الشديدة لموارد المياه، فإن كافة ما خطط من سياسات لم يسفر عن خلق بيئة زراعية تسعى بوضوح إلى ترشيد استخدام هذا المورد الزراعي النادر.**
- **على الرغم من تطبيق سياسة واضحة لحماية الاراضي الزراعية من التعدى على امتداد فترة طويلة، فما زالت التعديات مستمرة.**
- **على الرغم من اتفاق الجميع على أن التفتت الحيازى يعد عائقا واضحا للتنمية، إلا أنه لم يتم حتى الان وضع سياسة تحمى الاراضي الزراعية من التفتت ولا تتضارب مع شرائع الإرث.**
- **على الرغم من النجاحات التى تحققت فى مجال استصلاح الاراضي والتى أدت الى إضافة حوالى 2.5 مليون فدان، إلا أنه لازمها بعض القصور فى سياسات توزيع الاراضي دون إيلاء اهتمام كافى بإقامة مجتمعات متكاملة قادرة على الاستقرار.**
- **وجود ندرة فى العمالة الماهرة نتيجة عدم التوازن ما بين سياسات تنمية الموارد البشرية، وسياسات الاستثمار والتنمية الزراعية، فى الوقت الذى تعانى فيه المجتمعات الريفية من نسب عالية من البطالة .**
- **رغم تعدد الجهات البحثية الزراعية ووجود عدد كبير من الباحثين المتميزين، فقد تعذر حتى الآن استخدام هذه الثروة من العقول الزراعية بالمستوى المناسب، رغم ما تحقق من إنجازات لا يمكن إنكارها.**
- **أدى التناقض فى سياسات تنمية الثروة السمكية إلى خلق العديد من القيود التى قلصت من التوسع فى الاستثمارات السمكية.**
- **لم تنجح السياسات المطبقة حتى الآن فى الاستخدام الأمثل لموقع مصر تاريخيا وجغرافيا وعلاقتها بالتكتلات الاقتصادية الاقليمية (العربية والافريقية والأوروبية)، الأمر الذى يحتم مراجعة جذرية لهذه السياسات.**

- **أسفرت حقبة التحرر الاقتصادى عن قصور ملحوظ فى إدارة وتنظيم الأسواق، مما نتج عنه اختناقات وتشوهات سوقية أضرت بالمنتجين والمستهلكين لصالح الوسطاء والمحتكرين ، وعدم العدالة فى توزيع عوائد التنمية .**
- **يعد التنسيق بين الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية.**
- **رغم حرص وزارة الزراعة على تخطيط جهود التنمية وتوجهاتها فى إطار الاستراتيجيات السابقة، إلا أنة قد تعذر تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية الموضوعة، نتيجة لضعف مقومات وآليات التنفيذ والمتابعة.**
- **شهدت الساحتين الدولية والإقليمية العديد من المتغيرات التي يأتى في مقدمتها الاتجاه الدولى لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الزراعية ، وتعرض أسواق الغذاء لأزمة شديدة الوطأة.**
- **ظهور التغيرات المحتملة في المناخ نتيجة ظاهرة الاحتباس الحرارى وما سوف يستتبعه ذلك من تغيرات في المساحات المزروعة والتراكيب المحصولية وغير ذلك من تغيرات تتطلب ضرورة المراجعة الجذرية للسياسات الزراعية المطبقة. وقد أسهمت الآليات التنظيمية لكل من معاهدة كيوتو والخطة التجارية الأوربية في تأسيس سوق ناشئة لتجارة المواد الكربونية، حيث من المفيد دراسة ذلك والعمل على تفعيل هذه الآلية كأداة تنموية.**

وفى إطار هذه الاعتبارات تم صياغة الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030 على النحو التالى:

الرؤية: "**السعى إلى تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على قطاع زراعى ديناميكى قادر على النمو السريع المستدام ، ويعنى بوجه خاص بمساعدة الفئات الضعيفة والحد من الفقر الريفى**"

الرسالة: "**تحديث الزراعة المصرية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين، وذلك بالارتقاء بكفاءة استخدام الموارد واستثمار كل من مقومات التميز الجغرافى السياسى لمصر من جهة، والتمايزات البيئية فيما بين الأقاليم الزراعية المصرية من جهة أخرى**".

الأهداف الإستراتيجية:

فى ضوء الرؤية والرسالة السابقة، فقد تم تحديد الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للتنمية الزراعية المستدامة 2030 على النحو التالى:

- **الإستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية .**
- **تطوير الانتاجية الزراعية لوحدتى الارض والمياه .**
- **تحقيق درجة أعلى للأمن الغذائي من سلع الغذاء الاستراتيجية .**
- **تدعيم القدره التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية .**
- **تحسين مناخ الاستثمار الزراعي .**
- **تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتخفيض معدلات الفقر الريفى .**

كما تم صياغة الأهداف التفصيلية لها على النحوالتالى:

أولا: الإستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية

1. رفع كفاءة إستخدامات المياه في الزراعة

على الرغم من محدودية وثبات الموارد المائية فى مصر، فإن كفاءة إستخدام هذا الموارد تعد متدنية، نظرا للإرتفاع الكبير في الفواقد المائية، إذ أن كفاءة نقل المياه لاتتعدى 70%، كما أن كفاءة منظومات الري الحقلي تصل في المتوسط إلى نحو50%. وفي هذا المجال فإن أحد المكونات الأساسية للإستراتيجية الزراعية هو التحسين التدريجي لكفاءة منظومات الري الحقلي لتصل الى 80% فى مساحة 8 مليون فدان عام 2030، والحد من مساحات الأرز لتوفير كميات من المياه تقدر بنحو 12.4 مليار متر مكعب عام 2030.

2. الزيادة المستدامة لمساحات الأراضي المستصلحة

يعد التوسع في الأراضي المستصلحة أحد محاور الإستراتيجية، وذلك باستخدام عوائد المياه التي سيتم توفيرها نتيجة لتطوير نظم الري الحقلي للتوسع في مساحات جديدة من الأراضي الزراعية تقدر بنحو 1.25مليون فدان حتى عام 2017 تصل إلى نحو 3.1 مليون فدان عام 2030.

3. التنمية المستدامة لإنتاجية الوحدة من الأراضي والمياه

أولت الإستراتيجية هذا الاتجاه اهتماما خاصاً، فمن المتوقع زيادة المساحة المحصولية إلي نحو 23 مليون فدان بمعدل تكثيف قدر بنحو 199% عام 2030 . ونتيجة لذلك فمن المتوقع أن تزداد الكفاءة الإقتصادية لوحدة المياه بنسبة 119% عام 2030 بينما تزداد الكفاءة الإقتصادية لوحدة الأرض بمقدار 74% عام 2030.

4. تعظيم العائد المستدام من الزراعات المطرية

علي الرغم من محدودية معدلات سقوط الأمطار علي معظم الأراضي المصرية، إلا أن هذه المعدلات تتراوح بين 100-150 ملليمتر سنوياً علي الساحل الشمالي ونظراً لأهمية الاستفادة من هذه المصادر المائية فقد تضمنت الإستراتيجية تهيئة وتجهيز هذه المناطق لزراعة مساحات أكبر باستخدام نظم الري التكميلي.

5. صيانة وحماية الأراضي الزراعية

تعاني الأراضي الزراعية في منطقتي الدلتا والوادي من مشكلتين رئيسيتين، وهما التعدي المستمر علي الرقعة الزراعية وتحويلها من الاستخدام الزراعي إلي استخدامات غير زراعية وبمعدلات تجاوزت نحو 20 ألف فدان سنوياً، والتدهور المستمر لمعدلات خصوبة التربة الزراعية في العديد من المناطق الزراعية. وللتصدى لذلك يلزم إجراء مسوحات التربة بصورة دورية وربطها بنظم تسميد محددة مع الاستمرار في تجديد شبكات الصرف الزراعى وصيانتها ، وتزويد المناطق الزراعية المحرومة.

6. تنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل للشباب

في ضوء البرامج والمشروعات التنموية التي تتضمنها هذه الإستراتيجية، فإن يتوقع خلق فرص عمل للشباب في الأنشطة الزراعية والأنشطة المرتبطة بها بما يوازي 4 مليون فرصة عمل حتي عام 2030 من خلال التوسع في استصلاح واستزراع الأراضي وتطوير نظم الري بالأراضي القديمة وتبني الأنماط التكنولوجية كثيفة

العمالـة والتوسـع فـي الأنشـطة الداعمـة للإنتـاج الزراعـي فـي مجـالات التسـويق والتصـنيع لكـل مـن المـدخلات والمنتجـات الزراعيـة. وبحسـبان أن نسـبة الإعالـة فـي الريـف المصـري تقـدر بنحـو خمسـة أفـراد فـإن قـوة العمـل الجديدة سوف توفر مصدراً للرزق لنحو 20 مليون مواطن.

ثانيا: تطوير الإنتاجية الزراعية

علي الرغم مما تحقق من زيادة في الإنتاجية الفدانية خلال العشرين سنه الأخيرة، إلا أن كل هذه الزيادة لا تعكس الإمكانيات الكامنة لزيادة إنتاجية الوحدة الأرضية أو الوحدة الحيوانية حتى يمكن تحقيق الأهداف العامة للإستراتيجية فان تطوير إنتاجية المحاصيل الحقلية والبستانية يرتكز فى المقام الاول على التوجهات التالية:

1. توجهات تطوير إنتاجية المحاصيل الحقلية والبستانية

- التوجه نحو الأصناف المقاومة للملوحة والجفاف
- إنتاج الأصناف قصيرة العمر
- تنمية وتطوير إنتاجية البرسيم
- الارتقاء بإنتاجية أصناف القطن طويلة ومتوسطة التيلة
- الاتجاه نحو التركيز على أساليب الإدارة المزرعية المتكاملة

وفى إطار التوجهات السابقة واستناداً إلي برامج البحوث القائمة حالياً والبرامج المقترحة في هذه الإستراتيجية والإمكانيات الواسعة لاستخدامات التكنولوجيا الحيوية فقد تم تحديد إنتاجية الفدان المتوقعة للمحاصيل الرئيسية عام 2030 عى النحو التالي:

- محاصيل الحبوب: 3.6 طن للقمح، 5.2 طن للأرز، 5 طن لذرة الشامية.
- محاصيل السكر: 65.4 طن لقصب، 35 طن للبنجر.
- الألياف: 1.8 طن للقطن.
- الأعلاف: 50 طن للبرسيم المستديم
- محاصيل الفاكهة: 15 طن للموالح، 4 طن للعنب، 10 طن للمانجو.
- محاصيل الخضر: 30 طن للطماطم، 14 طن للبطاطس.

2. توجهات تطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية

يعد زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيواني بحوالى 4 جم/يوم بحلول عام 2030 هو الهدف الرئيسي لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والثروة السمكية، وأن يتم إعادة تشكيل سلة البروتين الحيواني من المصادر المختلفة لصالح المصادر المحلية الأقل تكلفة. ولتحقيق هذه الأهداف فقد تحددت توجهات تنمية إنتاجية الوحدة الحيوانية فيما يلى:

في مجال الألبان واللحوم الحمراء

- الارتقاء بإنتاجية الأبقار والجاموس من الألبان بالقدر الذي يمكن من زيادة نصيب الفرد من الألبان من 63 كجم /سنويا لتصل إلى 90 كجم بحلول عام 2030.

- **توقع إنخفاض استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء بمعدل 0.5 كجم لكل خمس سنوات وإنخفاض معدل الزيادة السنوية في إنتاج اللحوم الحمراء ليصل إلى 2% عام 2030.**
- **خفض إستيراد اللحوم والألبان إلى مستويات هامشية.**

في مجال الدواجن:

- **التحسين المستمر لمعدل التحويل الغذائي للقطاع الداجني التجاري سواء لدجاج اللحم أو دجاج البيض.**
- **زيادة المنتج من بدارى التسمين إلى 1.4 مليار دجاجة والبيض إلى 9.3 مليار بيضة عام 2030.**
- **التطوير المستمر لقطعان التربية المنزلية للدواجن في القطاع الريفي.**
- **إعطاء أولوية للتخلص من مرض أنفلونزا الطيور.**

في مجال الأسماك:

- **التنمية المستدامة للإنتاج في البحيرات الداخلية .**
- **توسيع نطاق الصيد فى البحر الأبيض المتوسط إلى المنطقة الاقتصادية والتي تمتد إلى 200 ميل بحري.**
- **التوسع في الاستزراع السمكي لزيادة الإنتاج من المزارع السمكية إلى 1.39 مليون طن عام 2030.**
- **زيادة إنتاج الأسماك البحرية إلى 200 ألف طن عام 2030.**

ثالثا: تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية

- **تطوير المنتجات من حيث الجودة والخصائص النوعية وفق متطلبات الأسواق .**
- **وضع وتطبيق معايير للجودة والمواصفات القياسية للمنتجات الزراعية، وتعميم إجراء عمليات الفرز والتدريج والتعبئة.**
- **استخدام التقانات الحديثة فى نظم المعلومات والإتصالات التى تخدم القطاع الزراعي .**
- **تطوير المرافق والخدمات التسويقية وأسواق التعامل فى المنتجات الزراعية .**
- **تطوير معاملات ما قبل وما بعد الحصاد التى ترفع من جودة المنتجات وكفاءتها التسويقية .**
- **إستخدام الأساليب والتقانات الحديثة فى مجال الرصد والتحليل والتنبؤ بالمخاطر الطبيعية والسوقية.**
- **تفعيل وتقوية الدور الحكومى فى مجالات الإشراف والرقابة على جودة ومواصفات المدخلات والمنتجات وحماية المستهلك .**
- **زيادة درجة التكامل فيما بين حلقات التسويق المحلى والتسويق التصديري والتصنيع الزراعي .**

رابعا: تحقيق معدلات أعلى للأمن الغذائي من السلع الإستراتيجية

تعرض العالم لأزمة الغذاء عام 2006 وارتفعت أسعار سلع الغذاء الرئيسية بمعدلات غير مسبوقة وبصورة متواترة. وتفيد كافة مؤشرات السوق العالمي بأن هذه الأزمة من المتوقع أن تستمر لفترات قد تطول، وذلك بعد انحسار آثار الأزمة المالية الحالية ، وقد تبنت استراتيجية التنمية الزراعية 2030 التوجهات التالية:

1. زيادة الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية

أولت الإستراتيجية هذا الجانب عناية خاصة، سواء بما تضمنته من برامج تنموية أو تعديلات مؤسسية، أو سياسات جديدة اقترح استحداثها. وفى ضوء ذلك فإن مصر يمكنها أن تقترب من الإكتفاء الذاتى لبعض سلع الغذاء

المستوردة، والتي يأتي على رأسها القمح ، والذرة ،والألبان، والسكر، والأسماك. وبالتالى فإن نسب الاكتفاء الذاتي من القمح يتوقع أن ترتفع من 54 حالياً إلي 81% والذرة الشامية من 53 حالياً إلى 92% والسكر من 77 إلى 93% واللحوم الحمراء من 67 إلى 93% والأسماك من 97 إلى 99% عام 2030.

2. تطوير الأنماط الإستهلاكية لصالح تحسين مستويات التغذية والوظائف الحيوية

تتضمن توجهات الإستراتيجية الإنمائية تحسين مستويات التغذية وتطوير أنماط الغذاء، وذلك بوضع السياسات وتنفيذ البرامج المشجعة على زيادة الإنتاج المحلي من سلع الغذاء عالية القيمة الغذائية والتي من بينها منتجات اللحوم، والألبان والبيض، والأسماك وسلع الوقاية من الخضروات والفواكه، إذ أخذ في الاعتبار أن يتحقق تطور ايجابي في نصيب الفرد من هذه السلع الغذائية الهامة.

3. الحد من الفاقد التسويقي لسلع الغذاء

عنيت الإستراتيجية بإدراج برامج عمل محدده ، وإستحداث سياسات معينة للارتقاء بكفاءة عمليات التسويق وزيادة معدلات التصنيع الزراعي بما يؤدى إلى خفض معدلات الفاقد إلى نصف مستوياتها الراهنة ، وذلك عن طريق تطوير منظومات التسويق وسياساته ، ومراجعة سياسات الدعم العينى المطبقة حالياً واستبدالها بسياسات دعم أخرى اعلى كفاءة .

4. تحسين جودة وسلامة الغذاء

يتطلب الوفاء بهذا الهدف العمل في اتجاهين رئيسين هما، وضع مواصفات محددة للسلع والمنتجات الزراعية الغذائية المسموح بتداولها في الأسواق. ووضع التشريعات واتخاذ الإجراءات الرقابية الضرورية لإلزام المتعاملين في أسواق الغذاء بالعمل في إطار المواصفات الموضوعه.

5. تطوير شبكات الأمان الأجتماعى

تعد مصر من أولى الدول التي وضعت نظاماً للدعم العيني لسلع الغذاء ، إلا أن التشوهات السعرية التي رافقت تنفيذ هذه السياسات قد ألحقت ضرراً بسياسات الدعم ذاتها. ولهذا السبب وللعديد من الأسباب الأخرى فإن الأمر يقتضى إحداث مراجعة جذرية لسياسات الدعم الغذائي استرشادا بالتجارب العالمية في هذا الشأن ، وتتضمن هذه الأستراتيجة مقترحا محددا ضمن السياسات الموضوعه لتعزيز الأمن الغذائى.

خامسا: تحسين مناخ الاستثمار الزراعي

رغم ما تحقق من ايجابيات في مناخ الاستثمار الزراعي فما زال هناك بعض القيود والمشاكل العالقة التي تضعف من الأثر الايجابي لإصدار هذه التشريعات والقوانين. وحتى يمكن تحسين مناخ الاستثمار الزراعي فإن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 قد ركزت على الجوانب التالية:

- استحداث إدارة موحدة لتخصيص الأراضى للإستثمار الزراعى تمثل فيها كافة الوزارات ذات العلاقة.
- مراجعة تشريعات وإجراءات تخصيص الأراضي وإصدار صكوك ملكيتها،
- تمكين المزارعين والمستثمرين الزراعيين من استخدام ما خصص لهم من الأراضي كضمانات بنكية.
- مراجعة السياسات الائتمانية للمشروعات الزراعية وتيسير إجراءات الحصول علي القروض.

- **إعداد خريطة استثمارية واضحة للزراعة المصرية تتحدد فيها العناصر والمكونات والمناطق المخصصة لكل نوع من الإستخدامات.**

سادسا: تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين

يعد تحسين أحوال الريف ومستوى معيشه سكانه هدفاً محورياً للإستراتيجية من خلال تحقيق أهداف الإستراتيجية الخمسة السابق الإشاره إليها بالإضافة إلى عدد من سياسات وبرامج العمل، تتمثل في:

- **التوسع فى الأنشطة التسويقية والتصنيعية للمدخلات والمنتجات الزراعية فى المناطق الريفية.**
- **تخطيط مناطق التوسع الزراعى الجديدة على أساس إقامة مجتمعات زراعية صناعية خدمية متكاملة .**
- **دعم وتنمية الحرف والصناعات الريفية الصغيرة ، بما يساهم فى خلق فرص جديدة للعمل.**
- **تعظيم إستفادة المزارعيين من المتبقيات الزراعية.**
- **دعم وتطوير مؤسسات صغار المزارعيين وبخاصة فى مجال التسويق الزراعي.**
- **تفعيل دور المرأة فى مختلف مجالات التنمية الريفية.**

تقديرات الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف الإستراتيجية المقترحة:

أمكن تقدير الاستثمارات الزراعية الكلية المستهدفة لتحقيق أهداف الإستراتيجية وفي اطار معدلات النمو المتوقعة وتبلغ جملة الاستثمارات المتوقعة بنحو 500 مليار جنيه مصرى باعتبار أن معدل النمو المستهدف يقدر بنحو 4% وخلال الفترة من 2009 حتى عام 2030. وفى حالة استهداف معدل نمو 5% فإن الأمر يستلزم توجيه استثمارات تقدر بنحو 640 مليار جنيه حتى عام 2030. وقد قدر الإنفاق الإستثماري المطلوب لعام 2009 حوالى 13.4 مليار جنيه مقارنة بالإنفاق عام 2008 والذي بلغ 8.4 مليار جنيه.

آليات التنفيذ المقترحة للوفاء بالأهداف الاستراتيجية

أولاً: الإصلاح المؤسسي

1. إصلاح وتدعيم الهياكل المؤسسية للقطاع الزراعي

يتسم البناء المؤسسي للقطاع الزراعي بدرجة عالية من التعقيد، والازدواجية، وتداخل الاختصاصات في بعض الجوانب، وغياب الإطار المؤسسي في بعض الجوانب الأخرى، فضلاً عن وجود بعض الأطر المؤسسية التي ليس لديها الآليات المناسبة لتنفيذ مهامها، وبعض الأطر المؤسسية التي تقوم بمهام لا تتفق وطبيعتها ووظيفتها الأساسية. وقد ركزت تلك الإستراتيجية علي التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة وهيئاتها والقطاع التعاوني ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالقطاع الريفي.

اتجاهات تطوير البناء المؤسسي لوزارة الزراعة:

- **تحديد مهام وزارة الزراعة والهيئات التابعة لها في البحوث، والإرشاد، ووضع السياسات، ومتابعة تنفيذها، وتوفير المعلومات والبيانات، وحماية الموارد الزراعية وتنميتها، وتخطيط ومتابعة وتوفير البنية الأساسية**

للأراضى المستصلحة، والرقابة على جودة المدخلات الزراعية، عبى أن تتخلى وحدات وزارة الزراعة عن الدور الإنتاجي.

- تخلي البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي عن مهمة تدبير وتوزيع مستلزمات الإنتاج وتفرغه للدور الرئيسي الخاص بتوفير التمويل اللازم للأنشطة الزراعية والأعمال المصرفية.
- دمج الكيانات المؤسسية المتشابهة وتوحيدها في كيان واحد قوي محدد الاختصاصات.
- مراجعة قانون الزراعة والقوانين المكملة له حتى تتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية .
- إعادة هيكلة جهاز الإرشاد الزراعي كجهاز لنقل التكنولوجيا لصغار ومتوسطي الزراع يعتمد على المشاركة المجتمعية.
- تعزيز وتوحيد وتقوية أجهزة جمع وتحليل ونشر البيانات و توحيد جهات التدريب وتنمية القوى البشرية.
- استحداث كيان مؤسسي مسئول عن وضع المواصفات لمستلزمات الإنتاج.
- وضع إطار مؤسسي للربط بين مراكز البحوث الزراعية والجامعات.
- إيجاد آليات لضمان حقوق الباحثين في عوائد برامج البحث والتطوير وحفظ حقوق الملكية الفكرية.
- دراسة الهياكل التنظيمية لمختلف وحدات ومكونات وزارة الزراعة وتحديد نقاط القوة والضعف والعلاقات التنظيمية بينها وبين باقي الوحدات وتحديد مهام كل وحدة على أساس وظيفي.

2. إصلاح وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية

- إصدار تشريع موحد لتنظيم قيام الإتحادات النوعية بدلاً من الحاجة إلى إصدار قانون خاص بكل اتحاد نوعى يتم إنشاؤه.
- قيام وزارة الزراعة بتقديم الدعم الفنى لتلك المؤسسات أو التنظيمات وإعتبار تلك المنظمات شريك اساسى لجهاز الإرشاد الرزاعى فى تنفيذ الخطط والبرامج الإرشادية
- إشراك هذة المنظمات فى وضع خطط البحوث ومتابعة تنفيذها وتطبيق نتائجها .

اتجاهات الإصلاح المؤسسي للتعاونيات الزراعية:

- تعديل مواد القانون 122 لسنة 1982 حتى تتوافق مع شروط اقتصاديات السوق.
- إعادة صياغة دور الجهة الإدارية بما يتفق ومبدأ ديمقراطية الإدارة والرقابة الذاتية.
- إلغاء التعددية في الأشكال التعاونية علي مستوي القرية الواحدة (ائتمان – إصلاح – استصلاح).
- دمج التعاونيات الضعيفة وتكوين تعاونيات ذات حجم اقتصادي.
- تشكيل الهياكل الوظيفية للجمعيات اعتماداً علي جهاز وظيفي محترف.
- السماح للتعاونيات بإنشاء الصناديق المختلفة (صناديق الادخار، التمويل، التأمين،..... الخ)

- اعتبار التعاونيات مراكز لنشر التقنيات الحديثة في مختلف المجالات الإنتاجية.
- تطوير البرامج والمواد التدريبية لكل من الجهاز الوظيفي والجهاز المنتخب.
- السماح للتعاونيات بإنشاء و/أو المساهمة في البنوك الزراعية والشركات العاملة في مجال التنمية الزراعية.

ثانياً: تطوير أنماط السياسات الزراعية

تعد السياسات الزراعية من أهم الادوات والآليات لتحسين إدارة القطاع الزراعى بما يحقق الصالح العام، دون التضحية بمصالح المزارعين بل وتعزيزها. وعموما تسعى توليفة السياسات الزراعية المقترحة الى الوفاء بالاهداف الاستراتيجية الست السابق الاشارة اليها متضمنة النقاط التالية:

- توجيه أداء القطاع الزراعى ليتسق مع الأهداف القومية فى تحسين معدلات النمو، ورفع مستويات الدخول، وزيادة القدرة على التصدير، وخلق المزيد من فرص العمل للحد من البطالة خاصة بين الشباب .
- تحقيق أعلى معدلات ممكنة من الاكتفاء الذاتى من سلع الغذاء الاستراتيجية دون التضحية بمبدأ كفاءة استخدام الموارد الزراعية خاصة موردى الارض والمياه .
- تحسين معدلات النمو للقطاع الزراعي بإحراز تقدم ملموس فى مجال استصلاح واستزراع الاراضي من جانب، وتحقيق طفرة واضحة فى التطبيقات الميدانية للتكنولوجيا الزراعية من جانب آخر .
- تطوير أداء القاعدة العريضة من صغار المزارعين وتوجيهم للتفاعل مع متطلبات السوق الداخلى والخارجى.
- تحفيز القطاع الخاص للمشاركة بفعالية فى جهود التنمية الزراعية سواء ما يتعلق منها بالانشطة الزراعية المباشرة، او الانشطة الاقتصادية الاخرى المرتبطة بها او المكملة لها.
- زيادة فعالية اجهزة البحث الزراعى وتطوير ونشر التكنولوجيا.

واتساقاً مع ما سبق فإن توليفة السياسات المقترحة تتضمن قائمة طويلة أمكن تصنيفها إلى ستة مجموعات كل منها ذو ارتباط وثيق مع أحد الاهداف الإستراتيجية الستة. وفيما يلى عرضاً لعناصر ومكونات هذه السياسات.

أ. السياسات المتعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية

1. سياسة ترشيد استخدام موارد المياه، وتتضمن:

- مراجعة السياسات الضريبية الخاصة بالاراضي الزراعية وتعديلها ليكون الربط الضريبى قائم على كل من المساحة المزروعة، ونمط زراعتها ، وأسلوب ريها .
- إضافة خطوط ائتمانية ذات شروط ميسره لتشجيع المزارعين على تطوير نظم الري الحقلى.
- تطوير الأداء المؤسسى للاجهزة الحكومية ذات العلاقة بربط الضريبة وتحصيلها .
- تضمين اجراءات التنفيذ ما يتيح إعفاء صغار المزارعين المستخدمين لنظم رى مرشدة للمياه والملتزمين بالتراكيب المحصولية المناسبة من الضريبة .

2. سياسة حماية الاراضي الزراعية، وتتضمن:

- المراجعة الجذرية للتشريعات والاجراءات المتبعة لحماية الاراضي وتطويرها.
- توحيد الجهة المسؤولة عن التنفيذ فى جهاز واحد يمتلك من الصلاحيات والمقومات لتنفيذ القانون.

- وضع مخططات عمرانية متكاملة للقرى المصرية بهدف إحداث تطور نوعى فى بيئة الاسكان الريفي.
- اتاحة الفرصة للقيادات الريفية للمشاركة فى وضع أسس ومعايير هذه المخططات لتأتى متفقة مع متطلبات ورغبات الريفيين من ناحية، وتسهيلاً لاجراءات التنفيذ من ناحية أخرى .
- المراقبة الدورية لنفاذ القانون باستخدام النظم الحديثة للتصوير الجوى .
- إيجاد آلية للربط بين عدم التعدى على الأراضي الزراعية، والاستفادة من ملكية الأراضي الجديدة.

3. سياسة صيانة الاراضى الزراعية، وتتضمن:

- التحديث الدورى لحصر وتحليل التربة الزراعية .
- تصنيف الاراضى الزراعية وفقا لنتائج الحصر.
- تحديد الاحتياجات السمادية للمحاصيل فى مختف مراحل النمو ونوعيات التربة ومستويات الخصوبة.
- إعداد أدلة إرشادية لأسس تسميد المحاصيل حسب مناطق زراعتها .
- تخطيط وتنفيذ برنامج لتحسين الاراضي .

4. سياسة تنمية المصايد الطبيعية والاستزراع السمكى، وتتضمن:

- مراجعة وتعديل قانون الصيد رقم 142 لعام 1983 .
- تطوير الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية واعادة هيكلتها بما يمكنها من القيام بمسئولياتها ، فى مراقبة تنفيذ القوانين، وتصميم وتنفيذ برامج ومشروعات إرشادية.
- دعم وتطوير الاتحاد التعاونى للثروة المائية ليضطلع بدور فعال فى مجالات الارتقاء بجودة المنتج السمكى وفتح قنوات جديدة للتسويق وتطوير وحدات الصيد .
- وضع نظام متكامل لجمع ونشر المعلومات يكون جزءً أساسياً من نظام المعلومات الزراعية .
- وضع أليات فعالة للتنسيق بين الجهات ذات العلاقة ، وبما يحقق الإدارة المتكاملة للمصايد الطبيعية.

5. سياسة التوسع الزراعى الأفقى والتوطين الزراعى، وتتضمن:

- تضمين خرائط الاستصلاح كافة العناصر المطلوبة لتنمية واستقرار المجتمعات الجديدة.
- الحرص على تنظيم صغار المزارعين المستفيدين من الأراضي المستصلحة فى إطار مؤسسات طوعية، على أن تقدم الدولة كافة أشكال الدعم المطلوب لتمكين هذه المؤسسات من القيام بأدوارها.
- إعداد إطار لفرص الاستثمار للمشروعات الزراعية والمشروعات الأخرى المرتبطة بها أو المكلمة لها.
- استحداث خطوط ائتمانية اكثر يسرا تخصص لاستصلاح واستثمار وتنمية الاراضى الجديدة.

ب. سياسات تطوير الانتاجية الزراعية لوحدتى الأرض والمياه

1. سياسة البحث العلمى وتطوير التكنولجيا الزراعية، وتتضمن:

- تكليف مجلس البحوث الزراعية والتنمية بإعداد الخطة القومية للبحث الزراعى والاشراف على تنفيذها، وتحديد البرامج والمشروعات البحثية المطلوبة، والموازنات المالية اللازمة، ومعايير تقييم البحوث، واجراءات التنفيذ الواجب الالتزام بها .
- مراجعة هياكل الأجور والمرتبات للباحثين بهدف تطويرها .

- وضع بروتوكولات للتعاون بين مراكز البحوث الزراعية والجامعات للتعاون والمشاركة فى الموضوعات البحثية المدرجة بالخطة، على أن تخضع هذه الاتفاقات للتقييم الدورى .
- بحث المصادر الممكنة لتدعيم موازنات البحث .

2. سياسة تطوير منظومات الارشاد الزراعي، وتتضمن:

- إعادة هيكلة جهاز الارشاد الزراعى ووضع خطة تفصيلية لإصلاحه مؤسسياً.
- تنفيذ برنامج مكثف لتدريب وإعداد المرشدين حسب الإختصاصات المطلوبة .
- مراجعة إجراءات العمل لتطويرها واحكام التنسيق داخل المؤسسة الإرشادية، وفيما بينها وبين أجهزة البحث الزراعي.
- إستحداث آلية شفافة لتقييم ومتابعة تنفيذ الأعمال الإرشادية يشارك فيها المستفيدين والباحثين.
- إستحداث نظام رسمى متكامل الجوانب ينظم مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات الإرشادية .
- ربط الحوافز المادية للمرشدين بالانجازات المحققة فى مناطق عملهم .

3. سياسة تفعيل دور الاعلام الزراعي فى خدمة قضايا التنمية الزراعية

- تخصيص قناة تليفزيونية للاعلام الزراعى أو توسيع مساحة البرامج الزراعية ضمن الخريطة الاعلامية.
- تدعيم إدارة الإعلام الزراعي بوزارة الزراعة بالإمكانيات البشرية والمادية.

4. سياسة تطوير أداء المؤسسات الطوعية للمزارعين، وتتضمن:

- تعديل تشريعى لتنظيم عمل المؤسسات والجمعيات الأهلية العاملة فى القطاع الزراعي يحقق لها المرونة فى العمل، مع إخضاع أدائها لدرجة مقبولة من الرقابة.
- تقديم الإسناد والدعم الملائم لتشجيع قيام التنظيمات الجماعية وتنمية الوعى بجدوى العمل الجماعى.
- تبنى برامج تدريبية مكثفة لكيفية تأسيس وإدارة هذه التنظيمات الجماعية.

ج. السياسات التى تستهدف تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية

1. سياسة الزراعة التعاقدية، وتتضمن:

- إستحداث هيئة محايدة للتحكيم ، ومنع الإخلال بالتزامات العقود التسويقية .
- نظام قضائى اقتصادى متخصص (تم اقراره مؤخراً) للبت فى المنازعات.
- إنشاء نظام لتسجيل وتأمين العقود التسويقية الزراعية .
- استحداث خطوط ائتمانية لتوفير القروض المناسبة للمزارعين بضمان العقود الزراعية .

2. سياسة الأسواق المستقبلية، وتتضمن:

- إعادة إفتتاح بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة، للتعامل على القطن المصرى كبداية، وبالتالى التوسع فى إنشاء بورصات متخصصة لمحاصيل أخرى كالحبوب، مع إنشاء غرفة للمقاصة داخل البورصة.
- إنشاء صندوق تأمين للسماسرة يخصص لضمان القروض وكذا صندوق تأمين للأعضاء المنضمين.
- وضع نظام لسداد الفروق عن جميع المراكز عند إقفال كل جلسة بالأسعار التى تحددها لجنة الأسعار.

3. سياسة تطوير نظم التجارة والتسويق الالكترونى للقطاع الزراعى، وتتضمن:

- **وضع تشريعات وطنية فى مجال قواعد ونظم التجارة الإلكترونية.**
- **استخدام نظام التسجيل المركزى للشبكة فيما يتعلق بالمستندات والوثائق والبيانات الخاصة بالمتعاملين.**
- **تصميم المواقع التسويقية على الشبكة الدولية والتحديث الدائم لها.**
- **وضع خدمات الحماية والتشفير لعمليات التجارة الإلكترونية داخل المواقع التسويقية.**
- **دعم النظام التسويقى للشبكة بمتغيرات التكاليف والأسعار والتغير فى أسعار صرف العملات.**

4. سياسة التعاون الزراعى الاقليمى، وتتضمن:

- **تشكيل مجالس نوعية مشتركة للتعاون مع الدول التى تتوافر لديها فرص استثمارية لمشروعات الزراعة تكون مسئولة عن إقتراح مجالات التعاون والإستثمار المشترك وتنسيق المواقف فى المحافل الدولية.**
- **إنشاء أمانات فنية دائمة بوزارة الزراعة لمتابعة تنفيذ قرارات المجالس المشتركة والقيام بإجراء الدراسات المطلوبة ومشروعات تعزيز التعاون وإقامة شبكات معلوماتية إقليمية وإتاحتها للمهتمين والمستثمرين.**

5. سياسة التعاون الدولى فى إطار الاتفاقيات والمنظمات الدولية، وتتضمن:

- **تعزيز وتفعيل الآليات التنفيذية الخاصة بمتابعة إلتزام الدول الأخرى بتطبيق الجوانب المتعلقة بالزراعة فى الإتفاقات الدولية بما لا يضر بالمصالح الوطنية.**
- **الاهتمام بالتسجيل والتوثيق لكافة العلامات والمنتجات الوطنية فى إطار حقوق الملكية الفكرية.**
- **تطوير المستويات والمعايير الوطنية للصحة العامة والصحة النباتية والحيوانية.**
- **تطوير وترقية المهارات لدى الكوارد العاملة فى مجال إدارة ومتابعة الملفات الدولية ذات الصلة بالزراعة.**

6. سياسة تطوير منظومات المعلومات الزراعية، وتتضمن:

- **تحديد جهه واحدة مسئولة عن إدارة شبكة المعلومات الزراعية.**
- **تصميم وتنفيذ برنامج لتدعيم البنية الأساسية المعلوماتية بالوزارة وتطويرها .**
- **إستحداث قواعد معلومات لخدمة أهداف الإستراتيجية وتيسير أعمال التقييم والمتابعة.**
- **تصميم وتنفيذ برنامج متكامل لتنمية المهارات والقدرات البشرية فى مجال إدارة نظم المعلومات.**

د. السياسات المستهدفة تدعيم الأمن الغذائى من سلع الغذاء الرئيسية

1. سياسة سلامة الغذاء، وتتضمن:

- **وضع الكود المصري لسلامة الأغذية والأعلاف.**
- **وضع الكود المصري للحدود القصوى من المتبقيات.**
- **وضع الكود المصرى للإضافات والمواد الحافظة والألوان ومكسبات الطعم والرائحة.**

2. سياسة دعم وترشيد الاستهلاك، وتتضمن:

- **إيقاف العمل بنظام الدعم العينى وتحويله إلى نظام دعم نقدى مباشر أو نظام دعم نقدى عن طريق كوبونات الغذاء.**

- إتباع أسلوب الاستبعاد لحصر المستحقين للدعم بناءا على معايير موضوعية لا تقبل الجدل ويتوافر لدى الحكومة معلومات صادقة عنها.
- إعداد وتنفيذ حملة اعلامية واسعة لتحقيق القبول الشعبى للسياسة المقترحة وبيان الآثر الحقيقى للسياسة الجديدة على طبقة الفقراء ومحدودى الدخل.

3. سياسة تطوير مناخ الاستثمار الزراعى، وتتضمن:

- مراجعة كافة التشريعات واجراءات التنفيذ المتعلقة بالاستثمار الزراعي خاصة فى مجال تخصيص الأراضى وتملكها للأنشطة المرتبطة بالزراعة أو المكملة لها.
- توحيد جهات التعامل مع المستثمرين الزراعيين فى جهة واحدة.
- بلورة الفرص الملائمة للاستثمار الزراعي، فى قاعدة بيانات ومعلومات يتم تحديثها دورياً.

هـ. السياسات المستهدفة تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين

1. سياسة التكافل الزراعي، وتتضمن:

- إصدار قانون لتنظيم إجراءات التكافل الزراعى بحيث يكون الاشتراك في النظام إختيارياً.
- قيام الحكومة بتغطية نسبة من أقساط التأمين لصغار المزارعين مرتبطة بزراعات المحاصيل الاستراتيجية، وبما يخدم توجهات التنمية الزراعية على النطاق القومى.
- تحديد جهة تحكيمية معترف بها لفض المنازعات.
- دعوة شركات التأمين لوضع تفاصيل اجراءات التنفيذ.

2. سياسة تعزيز دور المرأة فى قضايا التنمية الزراعية، وتتضمن:

- توحيد كافة الوحدات العاملة فى مجالات المرأة الريفية من النواحى التطبيقية، فى جهة واحدة .
- الدعم المؤسسى والمالى لهذة الوحدة لتتمكن من القيام بمسئولياتها إزاء تنفيذ السياسة المقترحة.
- استحداث خطوط ائتمانية ميسرة تتناسب مع الظروف الاقتصادية لنساء الريف وتسهيل إجراءات الاقتراض الجماعى من خلال الجمعيات النسائية التى تعمل فى إطار مشروعات اقتصادية .

ثالثاً: البرامج والمشروعات التنموية

تعد مجموعة البرامج الرئيسية والفرعية المقترحة على المستوى الاستراتيجى فى هذه الوثيقة بمثابة الهيكل البنائى العام والإطار المرجعى الشامل لما ينبثق عن هذه الاستراتيجية من البرامج والمشروعات التفصيلية والمحددة التى سوف تتضمنها الخطط التنفيذية المتعاقبة خلال الإطار الزمنى لهذه الاستراتيجة. وفيما يلي عرضاً موجزاً للإطار العام للبرامج الرئيسية والفرعية التى تتضمنها آليات التنفيذ:

1. البرنامج الرئيسى لترشيد ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية الزراعية

ويضم ستة برامج فرعية تستهدف:

- الارتفاع بمستوى كفاءة نظم الري الحقلى إلى 80% عام 2030 .
- توفير كميات من المياه تكفى لإستصلاح 3.1 مليون فدان حتى عام 2030.

- زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية المطرية والحد من الفاقد غير المستغل منها .
- تعظيم كفاءة استثمار الموارد المائية الجوفية فى الاستخدامات الزراعية.
- إقامة شبكة قومية حديثة ومتكاملة متخصصة فى مجال رصد المتغيرات المناخية الزراعية .

2. البرنامج الرئيسى لصيانة ورفع كفاءة الموارد الأرضية الزراعية

ويضم خمسة برامج فرعية تستهدف:

- الحفاظ على الجدارة الإنتاجية للموارد الأرضية الزراعية وحمايتها من التدهور.
- الاستفادة بالنظم المعلوماتية لخرائط تصنيف الأراضي فى تحليل الظواهر السلبية والوقوف على العوامل والمشكلات التى تتطلب المواجهة والعلاج.
- المواجهة الحاسمة للمشكلات الأساسية لتدهور وانخفاض الكفاءة الإنتاجية للأراضى الزراعية.
- الحفاظ على الموارد الزراعية الأرضية، والمراعى، والتنوع الحيوى من التدهور الكمى والنوعى.
- تعظيم الإستفادة من كائنات التربة الدقيقة فى زيادة خصوبة التربة.
- تطوير استخدامات الميكنة الزراعية وتوسيع نطاق استخدامها على مستوى المناطق والمحاصيل.

3. البرنامج الرئيسى لتنمية المحاصيل الحقلية

ويضم 11 برنامجاً فرعياً تستهدف:

- الوصول بالمساحة المنزرعة من القمح إلى 4.2 مليون فدان فى عام 2030 والانتاجية الى 3.6 طن للفدان، لتحقيق نسبة اكتفاء ذاتى تبلغ نحو 81% فى نهاية هذه الفترة.
- خفض المساحة المنزرعة بالأرز من حوالى 1.6 مليون فدان إلى حوالى 1.35 مليون فدان حتى عام 2030، وزيادة انتاجية الفدان لتصل الى 5.2 طن للفدان فى عام 2030 .
- التوسع فى المساحات المزروعة من الذرة الشامية لتصل الى 3.7 مليون فدان والارتفاع بمستوى الانتاجية للفدان ليصل الى 5 طن عام 2030.
- زيادة مستويات الانتاجية والإنتاج من حاصلات الحبوب الأخرى، خاصة الذرة الرفيعة والشعير (من حوالى 773 ألف فدان حالياً إلى مليون فدان عام 2030).
- زيادة الطاقات الإنتاجية من السكر من 1.4 مليون طن حالياً لتصل الى 3.5 مليون طن عام 2030 بزيادة إنتاجية القصب إلى 65 طن عام 2030، والتوسع فى زراعة بنجر السكر وتحسين انتاجيته إلى 800 ألف طن.
- زيادة إنتاجية محاصيل الأعلاف من البرسيم إلى 50 طن للمستديم و15 طن للتحريش و50 طن للحجازي.
- مضاعفة المساحة من حاصلات البذور الزيتية لتصل الى حوالى 525 ألف فدان عام 2030 مع العمل على تحسين الانتاجية، وإدخال محاصيل زيتية جديدة، والتوسع فى زراعتها فى الأراضي الجديدة.
- ترشيد إستخدام المبيدات الكيماوية إلى أقل ما يمكن فى مكافحة الآفات الزراعية .

4. البرنامج الرئيسى لتنمية الحاصلات البستانية

ويضم خمسة برامج فرعية تستهدف:

- التطوير الكمى والنوعى للإنتاج من الخضر للمحافظة على الإكتفاء الذاتى وتوفير مقادير متزايدة للتصدير.

- **زيادة مستوى الإنتاجية والانتاج من مختلف محاصل الفاكهة وخاصة الرئيسية منها (الموالح – العنب – الزيتون – الخوخ – الرمان – المانجو) والإرتقاء بجودتها.**
- **زيادة المساحة المنزرعة من الزيتون إلى 300 ألف فدان عام 2030 وتحسين الانتاجية إلى 8 طن /فدان.**
- **زيادة المساحة المنزرعة من النباتات الطبية والعطرية إلى 200 ألف فدان عام 2030 .**
- **زيادة المساحات المنزرعة من زهور القطف ونباتات الزينة والإرتقاء بمستوى الانتاجية والجودة.**

5. البرنامج الرئيسى للإنتاج الحيوانى

ويضم ثمانية برامج فرعية تستهدف:

- **زيادة متوسط استهلاك الفرد من الألبان المنتجة محليا لتصل الى 90 كيلوجرام عام 2030.**
- **زيادة انتاج اللحوم الحمراء من 670 ألف طن حاليا لتصل الى نحو مليون طن بحلول عام 2030.**
- **زيادة نصيب الفرد اليومى من البروتين الحيوانى بمقدار 2 جرام /يوم كل عشر سنوات.**
- **تطوير الكيان المؤسسى لصناعة الدواجن.**
- **الوصول بنصيب الفرد من الانتاج السمكى المحلى الى حوالى 18.5 كيلوجرام عام 2030.**
- **حماية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية من أخطار الأمراض البيطرية سواء المتوطنة أو العابرة للحدود.**
- **حماية المستهلكين من مخاطر الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.**

6. البرنامج الرئيسى للمساهمة فى الإنعاش الاقتصادى والاجتماعى للمناطق الريفية

ويضم ثلاث برامج فرعية تستهدف:

- **تحسين أحوال المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة الإيجابية والفاعلة فى مختلف الأنشطة.**
- **تنويع مجالات النشاط الاقتصادى الريفى المولده للدخول والمتكاملة والمرتبطة بالزراعة .**
- **إحياء الحرف والصناعات التقليدية الريفية وفق أساليب متطوره.**
- **خلق قيمة اقتصادية مضافة من الاستغلال الاقتصادى للمتبقيات الزراعة لصالح المزارعيين .**

7. البرنامج الرئيسى لتحديث وتطوير أوضاع التسويق والتصنيع الزراعى

ويضم أربعة برامج فرعية تستهدف:

- **المساهمة فى تقليل نسب الفقد والتلف للمنتجات الزراعية.**
- **الإرتقاء بعناصر الجودة للمنتجات للتسويق المحلى والخارجى على نحو أفضل، بما يحقق قدرة تنافسية أكبر.**
- **تعزيز حلقات التكامل الرأسي بين الإنتاج و التسويق ، وزيادة ربط المزارعيين بالأسواق والمتغيرات السوقية.**
- **زياة قدرة المزارعين على الإندماج فى النشاط التصديري والتصنيعى لمنتجاتهم .**
- **توفير بيئه معلوماتية جيدة ومتطوره ، يستفيد منها كافة المتعاملين.**
- **دعم ومساعدة منشآت الصناعات الزراعية – الصغيرة والمتوسطة.**
- **الحد من الممارسات التصنيعية غير السليمة.**

8. البرنامج الرئيسي للبحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا

ويضم ستة عشر برنامجاً فرعياً تستهدف:

- **تعظيم مستويات مستدامة للإنتاجية الزراعية لكل من وحدتي الأرض والمياه.**
- **الحفاظ علي الأصول المورديةالطبيعية من المنظورين الكمي والنوعي.**
- **استخدام التقنيات الحديثة في إنتاج أصناف مقاومة للأمراض والآفات ومحتملة للظروف المناخية والبيئية غير الملائمة، واختصار المدة اللازمة لإنتاج الأصناف الجديدة.**
- **رفع الكفاءة الانتاجية لموارد الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.**
- **المساهمة في مواجهة اثر التغيرات المناخية المتوقعة علي الإنتاج الزراعي.**
- **مسايرة التطورات العلمية البحثية العالمية في مجال التطبيقات الزراعية لتكنولوجيا النانو.**
- **الرصد والمتابعة والتقييم الإقتصادى للأداء التنموي الزراعي على مختلف المستويات القطاعية.**
- **التطوير المتواصل للأساليب ومناهج الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا لرفع كفاءتها.**

9. البرنامج الرئيسى للتوطين وتشجيع الاستثمار فى المشروعات الزراعية و المشروعات المتكاملة

ويتضمن برنامجين فرعيان يستهدفان:

- **توفير المقومات المادية من المرافق والبنيات الأساسية فى مناطق التوطين و الإستثمار الزراعى .**
- **تحقيق تكامل مقومات البنيات والخدمات والمرافق الداعمة لنجاح سياسات التوطين فى مناطق الإستزراع.**
- **التعريف بفرص الإستثمار والمزايا وعوامل الجذب والتسهيلات وتوفير البيانات والمعلومات والدراسات الأولية التى تساعد المستثمرين ورجال الأعمال فى إتخاذ قراراتهم والإستثمارية .**

10.البرنامج الرئيسى لدعم القدره التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية:

ويتضمن ثلاث برامج فرعية تستهدف

- **دعم مقومات القدرة التنافسية من منظور الجودة والمواصفات القياسية. ومعايير الصحة والصحة النباتية .**
- **الحد من الآثار السلبية لعناصر المخاطرة المرتبطة بالظروف العالمية والأسواق الدولية .**
- **تعزيز تواجد المنتجات الزراعية المصرية والمصدرين لها فى المحافل والفعاليات الدولية (أسواق ، معارض... إلخ) للتعريف بها والترويج لزيادة صادراتها.**

11.البرنامج الرئيسى لبناء القدرات للعناصر البشرية العاملة فى القطاع الزراعي

ويتضمن أربعة برامج فرعية تستهدف

- **ترقية المهارات العلمية والفنية للعاملين فى مجال البحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا.**
- **ترقية المهارات العلمية والخبرات الفنية والممارسات العملية للعاملين فى مجالات تصميم وتحليل السياسات الزراعية ومتابعتها وتقييمها.**
- **زيادة ربط البرامج التعليمية الزراعية ،ومن ثم الخريجين، بمتطلبات سوق العمل.**

12. البرنامج الرئيسى لدعم وتطوير دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فى التنمية الزراعية:

ويتضمن ثلاث برامج فرعية تستهدف

- **إنشاء وتطوير الشبكات الحديثة لربط وتواصل مختلف القطاعات والأفراد على مختلف المستويات.**
- **دعم وتطوير الأجهزة والمعدات اللازمة لتفعيل ورفع كفاءة نظم المعلومات والإتصالات الزراعية .**
- **توفير معلومات جيدة ومتدفقة وإتاحتها لمختلف العاملين والمتعاملين والمهتمين بالشأن الزراعي.**

استثمار مقومات التمايز الإقليمي

توضح إستراتيجيات التنمية الزراعية التوجهات العامة للتنمية الزراعية للدولة بصفة عامة دون النظر إلى التباينات القائمة بين الأقاليم المكونة للدولة. هذا يؤدي إلى تكريس التشوه في التنمية وعدم توزيع ثمار التنمية بشكل عادل بين الأقاليم المختلفة. وحتى يمكن تدارك هذا الوضع كان لابد من التعرف على نقاط التميز التى تتسم بها كل إقليم والمشكلات والعقبات التى تواجه جهود التنمية بها، وكذا فرص وامكانيات التنمية بكل إقليم. وإستناداً إلى ما تقدم، وعلى ذلك تم تحديد فرص ومجالات التنمية في الأقاليم الجغرافية الخمس، وهي:

1. فرص ومجالات التنمية المستقبلية باقليم مصر العليا

- **التوسع في تطبيق التقنيات الحديثة في إنتاج قصب السكر.**
- **التوسع في زراعة الأشجار الخشبية ذات القيمة العالية والتي تناسب مناخ الإقليم.**
- **تنمية إنتاج التمور الجافة والنصف جافة وإدخال محصول بنجر السكر في محافظتي الوادي الجديد وأسيوط وإقامة مصنع للسكر بالمحافظة.**
- **التركيز على توفير البنية الأساسية للربط بين مناطق التوسع الأفقي ومناطق التجمعات السكانية.**
- **تشجيع المزارعين علي إقامة منظماتهم الطوعية للعمل الجماعي ، وتوفير الدعم الفني لتلك المنظمات.**
- **التوسع في إنتاج الزراعات العضوية للوفاء باحتياجات التصدير وإنتاج الخضر والفاكهة المبكرة كما هو الحال بالنسبة للفاصوليا الخضراء والعنب والرمان.**
- **التوسع في زراعات الزيتون خاصة في محافظة الوادي الجديد و إنتاج الزيت .**

2. فرص ومجالات التنمية المستقبلية باقليم مصر الوسطى

- **الإرتقاء بالإنتاجية الفدانية لأصناف الأقطان طويلة الوسط المزرعة بالإقليم.**
- **التركيز على الزراعات التعاقدية لأغراض التصنيع من محاصيل الخضر والزيوت والعجائن العطرية.**
- **الارتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية بالإقليم وبخاصة محصولي القمح والذرة الشامية.**
- **توفير البنية التحتية والأطر المؤسسية التي تمكن من تخصص الإقليم في مجالات النباتات الطبية والعطرية والزراعات المحمية.**
- **التركيز على المشروعات الزراعية الصغيرة والمشروعات المولدة للدخل للأسر الفقيرة.**
- **الاهتمام بتطوير إنتاجية الحيوانات المزرعية.**

3. فرص ومجالات التنمية المستقبلية باقليم شرق الدلتا

- النظر إلى قضية التنمية الزراعية في إقليم شرق الدلتا على أنها قضية أمن قومي خاصة في منطقة سيناء.
- توفير البنية التحتية والأطر المؤسسية التي تمكن من تخصص الإقليم في مجالات الإنتاج الزراعي لغرض التصدير والزراعات المحمية والزراعات العضوية.
- الارتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية (القمح–الأرز–الفول السوداني–البرسيم) والتوسع في زراعات بنجر السكر وبنجر العلف وخاصة في مناطق سهل الحسينية وسهل الطينة.
- تطوير إنتاجية المحاصيل البستانية التي يتميز بها الإقليم (المانجو – الخوخ – الزيتون – الموالح).
- التركيز على تنمية الثروة السمكية في المسطحات المائية وتنمية الاستزراع السمكي البحري في ساحل سيناء.

4. فرص ومجالات التنمية المستقبلية باقليم غرب الدلتا

- التوسع في زراعات الخضر والفاكهة لأغراض التصنيع التصدير وإيجاد إطار مؤسسي للزراعات التعاقدية.
- وضع برامج للحفاظ علي الأصول الحيوانية المتميزة بالإقليم وتنميتها ونشرها بين صغار الزراع.
- توفير البينة الأساسية للازمة للتوسع في زراعات الزيتون.
- تبني مشروع قومي للتخلص من الألغام في منطقة الساحل الشمالي الغربي.
- تنمية الاستزراع السمكي الداخلي والاستزراع السمكي البحري.
- الارتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية بالإقليم (القمح – القطن – البرسيم – الأرز – البطاطس) والوصول بها إلي الإنتاجية القصوى.
- وضع السياسات الكفيلة بإقامة المجتمعات الزراعية الصناعية بالإقليم.
- تطوير نظم الري بالإقليم ووضع ضوابط شديدة لاستخدامات المياه.
- توفير مراكز لتجميع الألبان من صغار المزارعين.
- وضع برنامج لتنمية المراعي في مناطق الساحل الشمالي.

5. فرص ومجالات التنمية باقليم وسط الدلتا

- الارتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية بالإقليم (القمح – البرسيم – الذرة – القطن – الموالح).
- توفير التكنولوجيا المناسبة لتنمية إنتاج المزارع السمكية وتطوير نظم التسويق لمنتجات تلك المزارع.
- توفير البنية التحتية والأطر المؤسسية لتخصص الإقليم في إنتاج الألبان والدواجن والإنتاج السمكي.
- توفير المجازر الآلية للدواجن وإيجاد الآلية المناسبة لربطها بمزارع الدواجن.
- توفير مراكز تجميع الألبان ووضع الإطار المؤسسي لإدارتها بما يعود بالنفع على صغار المربين.
- تطوير المشاتل الخاصة بأشجار الفاكهة ونباتات الزينة.
- التوسع في خدمات التلقيح الصناعي وتوفير الخدمات البيطرية.
- الاهتمام برفع نسبة التكثيف المحصولي وإدخال زراعة البرسيم الفحل ضمن دورة إنتاج الأرز.
- التركيز على مشروعات تنمية المرأة الريفية والمشروعات المولدة للدخل.
- تنمية وتطوير الصناعات الريفية والصناعات البيئية.

يتبين من استعراض آليات التنفيذ المقترحة لهذه الإستراتيجية ثلاث جوانب تتمثل في:

- **التشابك المؤسسي لآليات التنفيذ.**
- **الحاجة الماسة للدراسة التفصيلية لآليات التنفيذ المقترحة.**
- **تحديد سلم أولويات التنفيذ.**

واتساقاً مع خصائص الآليات التنفيذية السابق الإشارة إليها فان الأمر يستلزم أن تكون الآلية المقترحة للمتابعة والتقييم تتصف بالصفات التالية:

- **أن تكون آلية مؤسسية ذات قدرة علي تنسيق الأداء بين كافة المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لوزارة الزراعة أو غيرها من الوزارات الاخري.**
- **أن تكون ذات إطار شمولي يضم ممثلين للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، إلي جانب ممثلين عن الأجهزة والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بالقطاع الزراعي، حتى تكون قادرة علي البحث التفصيلي للموضوعات المدرجة ضمن آليات تنفيذ الإستراتيجية، ووضع التوصيات المناسبة بشأنها حسب اختصاص كل من الجهات المعنية.**

واستناداً إلي ما تقدم فمن المقترح أن تكون آلية المتابعة والتقييم لهذه الإستراتيجية علي النحو التالي:

- **تكليف مجلس البحوث الزراعية والتنمية بالقيام بأعباء المتابعة والتقييم الدوري لاستراتيجيه التنمية الزراعية بالتعاون مع كافة الوزارات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.**
- **يقوم المجلس بتشكيل لجنة أو لجان فنية لإعداد الدراسات التفصيلية التنفيذية للآليات المقترحة ضمن الإستراتيجية وذلك بالتعاون مع الوزارات والأجهزة المختصة وإدراج نتائج أعمال هذه اللجان في إطار الخطط التنفيذية التي سوف تعد في هذا الشأن.**
- **إنشاء ثلاث وحدات فنية متخصصة يشكل لكل منها مجلس استشاري من ذوي الخبرة والاختصاص وهي:**

أ. <u>وحدة المتابعة والتقييم</u>: وتختص بمتابعة الأنشطة والمشروعات التنفيذية ذات العلاقة بالإستراتيجية

ب. <u>وحدة السياسات الزراعية</u>: وتختص بتحليل وصياغة السياسات الزراعية بالتعاون مع الجهات المعنية بالوزارة وخارجها.

ج. <u>وحدة الإنذار المبكر</u>: وتختص بمتابعة التغيرات التي تشهدها الساحتين الدولية والإقليمية واتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر التي قد تنجم عنها.